الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربيّة

مقولات النحو العربي على ضوء اللسانيات المعاصرة

–دراسة نقديّة توجيهيّة–

مذكرة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في الآداب واللغة العربيّة

تخصّص: اللسانيات واللغة العربية

إعداد الطالب: بلقاسم علوي

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد خــان

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	التخصص	الجامعة	الصفة
01	عمار ربيح	أستاذ التعليم العالي	علوم اللسان	جامعة بسكرة	رئيسا
02	محمد خان	أستاذ التعليم العالي	لسانيات	جامعة بسكرة	مشرفا
03	حمدي منصور جودي	أستاذ محاضر " أ"	لسانيات عربية	جامعة بسكرة	عضوا
04	إبراهيم بشار	أستاذ محاضر "أ"	لسانيات عربية	جامعة بسكرة	عضوا
05	عبد الكريم عوفي	أستاذ التعليم العالي	لغة	جامعة باتنة	عضوا
06	محمد بن يحيى	أستاذ محاضر "أ"	لسانيات عربية	جامعة الوادي	عضوا

السنة الجامعيّة : 2019 / 2020م

الموافـــق لـ : 1440هـ / 1441هـ

مقدّمة

تمثّل اللغة العربيّة مادة ثمينة متاحة في ميدان العلوم والمعارف، وبخاصة العلوم الإنسانيّة، وصلتنا مشفوعة بمنظومة نحويّة تثير الإعجاب، في نشأتها وتراكمها المعرفيّ، وعمق تناولها للظاهرة اللغويّة، على الرغم من ضياع جزء غير قليل من تراث هذه الأمة، وهذا يعني أنّنا نتعامل مع تراث علميّ منقوص، فليس ما بأيدينا هو كلّ ما أنتجته الحضارة العربيّة الإسلاميّة. وهو ما يدعونا إلى أن نتريّث في إصدار الأحكام على أولئك الذين حملوا عبء الدراسة اللغويّة.

وأمام هذا التراكم المعرفيّ لعلم النحو، لم يَعُد بإمكان البحث اللسانيّ العربيّ أن يبنيَ منظومته بعيدًا عمّا حقّقته الدراسات النحويّة، فليس من الحكمة أن نوجّه الفكر في حركيّة انتقاله إلى المعاصرة، بتخطّي الموروث الحضاريّ وإحداث القطيعة معه، فاللسانيّات لا تطرح نفسها بديلًا عن النحو، بل إنّها تقرّه، وإن كانت تتجاوزه، فليس إلاّ من خلال حمله على منظور منهجيّ متجدّد، يواكب الرؤى النقديّة المعاصرة.

وبقدر ما نحن مولع ون بالنتائج التي وقفت عليها الدراسات اللسانيّة المعاصرة، يجب أن نكون مولعين بالنهج الذي سلكه الفكر الغربيّ في إحياء تراثه، وبقدرته على حلّ إشكاليّة الصراع بين القديم والحديث، إذا أردنا أن نكون أمّة منتجة للمعرفة، متحرّرة من سجن الأخذ، مبادرة بالعطاء، متصالحة مع تراثها، مستوعبة لروح عصرها.

غير أنّ الحقيقة التي يطالعنا بها الواقع، أنّ الشقّة واسعة بين مَن لهم صلةٌ باللغة والنحو، فالتقليديّون يغمرهم الشعور بالاستغناء عن الآخر، وعن كلّ مستحدَث يخالف ما قرّره الأوّلون، ألقوا القداسة على القديم من غير مساءلة أو تمحيص، وقابلوا كلّ جديد برِيبَة وتحفّظ، فَهُمْ يرون أنّ الأوّلين قد أتوا على اللغة العربيّة، جمعًا وتمحيصًا، ودراسة وتنظيمًا، وبلغوا بها درجة الاكتمال، حتّى صارت مقولات النحو عندهم عِلمًا نقليًّا لا عقليًّا.

وفي الضفّة الأخرى يقف فريق يجاهر بضرورة الاستغناء عن المنظومة النحويّة ويدعو إلى تأثّر النظريّات المستمدّة من الغرب . فهي وحدها التي تمتلك الشرعيّة العلميّة.

وبين موقف قرّر أصحابه الارتحال إلى عصر الأسلاف، وموقف لا يستنكف دعاته من أن يجلسوا على أعتاب الآخر، نطرح هذا البحث الموسوم بـ«مقولات النحو العربيّ على ضوء اللسانيّات المعاصرة– دراسة نقديّة توجيهيّة» خيارًا ثالثًا، يرى أنّ المنظومة النحويّة أرضيّة لا يعوزها التأسيس اللساني ، فلا يلغيها النقد ولا يربكها الانفتاح على مستجدّات البحث اللسانيّ المعاصر، وتحسّس سبل الحداثة ، شأنها في ذلك شأن كلّ العلوم التي لا تقف عند حدّ. وهو فيما نتصور اختيار يكفل لنا الارتقاء لنكون أمّة مصدّرة للمعرفة. أمّا أن نطرح تراثنا ونقضي العمر نسخة باهتة لغيرنا ، فلن يستقيم لنا ظلّ في الأرض.

ولمعالجة هذه المقولات وضعنا مجموعة من الاعتبارات منها:

–التمييز بين الجانب التطبيقيّ الاستثماريّ لعلم النحو، والبحث اللسانيّ الذي يتناول اللغة تناولاً علميًّا، متجاوزًا دوافع تأسيس علم النحو، ويستند إلى رؤى تنظيريّة، تمثّل منطلقات واختيارات مبدئيّة لا تخضع بالضرورة للممارسة العمليّة، ولا تفيد حتمًا في اكتساب الملكة اللغويّة. فَعَدُّ الإفراد والتذكير والتنكير أصولًا، والجمع والتأنيث والتعريف فروعًا مثلًا، ليس نتاج ربط بين الفرضيّات التنظيريّة والممارسة التطبيقيّة.

–التمييز بين الحقيقة التاريخيّة، والمنطق التاريخيّ القائم على الظنيّات والتخمينات التقريبيّة، و هو ما يحقّق الرضا في سدّ ثغرات المجهول، أكثر ممّا يحقّق العلميّة المنشودة، نحو قضية نشأة اللغة وتطوّرها، ومسائل البناء والإعراب، لأنّ الحقيقة التاريخيّة قد تختلف عن المنطق التاريخيّ.

–النظر إلى تعدّد الآراء النحويّة واختلافها نظرة إيجابيّة، ومحاولة الاستفادة منها في تكوين رأي يمكن أن ينسجم مع البحث اللساني، فهي من وجهة نظرنا ، ليست اضطرابًا يدعو إلى التبرّم والسخط على النحو، كما يحاول بعض الباحثين تصويره، فلم يكن مطلوبًا من النحاة أن يحقّقوا الإجماع حول أيّ مسألة من المسائل . فالمحدثون أيضًا اصطخب جدلهم، وتعدّدت آراؤهم، بل وتناقضت في كثير من المسائل.

–تناول المقولات النحويّة مرتّبة في فصول وفق ما تعرض له كتب النحو، باستثناء مقولة الزمن التي لم يُفرد لها النحاة بابًا مستقلًا، بل جاءت ملاحظاتهم حولها متفرّقة. وبذلك جاء البحث في ستّة فصول هي:

الفصل الأوّل: مقولة أقسام الكلم. وهو فصل بسطناه في ثلاثة مباحث رئيسة، (الأسماء، الأفعال، الحروف). بحثنا من خلاله مدى انسجام التقسيم الثلاثيّ للكلم مع الدراسات اللسانيّة، وموضوعيّة الاعتبارات والمعايير التي تمّ على أساسها هذا التقسيم، ومدى جدوى إعادة التقسيم. ومن التساؤلات التي يثيرها هذا الفصل:

ما أهميّة تقسيم الكلم في الدراسة النحويّة والصرفيّة؟ هل الأسماء على درجة واحدة من الاسميّة؟ هل الصفات والمضمرات تستحقّ أن يكون كلّ منها قسمًا قائمًا برأسه كما ذكر تمام حسان؟ كيف عالج النحاة والمعاصرون قضيّة تعدّي الفعل ولزومه؟ هل نعدّ الفعل (دخل) مثلا من الأفعال اللازمة، أم هل هو من الأفعال المتعدّية؟ هل القول بنزع الخافض ينسجم مع ما يقرّره النحويّون؟

الفصل الثاني: مقولة البناء والإعراب . وهو باب يورده النحاة بعد الحديث عن أقسام الكلم، قسّمناه إلى مبحثين أساسيين :(البناء، الإعراب)، وقد اقتضى هذا الفصل، أن نناقش من خلاله بعض القضايا التي كان لها تأثير كبير في توجيه دفّة البحث اللغوي عامّة، ومسألة الإعراب خاصّة، منها قضيّة نشأة اللغة، وقضيّة ربط اللغة العربيّة باللغات الساميّة، ومسألة العامل والعمل وما يتقضيه ، كالإعراب التقديري والمحليّ. وأهمّ التساؤلات التي يثيرها هذا الفصل:

أيكون من الصواب أن نحاكم نتائج النحو العربيّ من خلال بعض الظواهر الإعرابيّة في لغات أخرى؟ أليس في ذلك تكليف للغة العربيّة لنظام غيرها؟ وهل هناك بديل متاح لنظريّة العامل لتفسير تغير الحركات الإعرابيّة؟ وعلى أيّ أساس عدّ النحاة الاسم المقصور نحو: مصطفى، من قبيل المعربات، في حين جعلوا المضمرات نحو(هذا) من المبنيّات.

الفصل الثالث: مقولة التعريف والتنكير . قسّمناه إلى قسمين، عالجنا في القسم الأوّل (التنكير) وما يرتبط به من مسائل تتعلّق بالمفهوم، والعلامات التي تعرف بها النكرة، ودرجات التنكير وأغراضه.

وعالجنا في القسم الثاني (التعريف)، التعريف بالعلميّة والتعريف بالإضمار والتعريف بالأداة والتعريف بالإضافة، ثم عرضنا إلى البعد النحويّ لقضيّة التنكير والتعريف. ومن التساؤلات التي يطرحها هذا الفصل:

هل في اللغة العربيّة درجة بين التعريف والتنكير توصف بالحياد؟ ما هو البعد النحوي لمقولة التعريف والتنكير؟ ما الفرق بين التعريف والتفسير؟

الفصل الرابع: مقولة التذكير والتأنيث . يطرح هذا الفصل قضيّة الجنس في اللغة العربيّة، ويتناول مجموعة من المباحث منها(التذكير والتأنيث بين الحقيقة والمجاز، علامات التأنيث، التذكير والتأنيث في المضمرات) . وأهمّ التساؤلات التي يثيرها هذا الفصل:

هل كانت اللغة العربيّة حاسمة في تقسيم الأسماء والصفات إلى مذكّر ومؤنّث؟ أم هل هناك مساحة رماديّة، باستطاعتنا أن نلحظ فيها عناصر يمكن أن توصف بأنّها تتمتّع بسمة الحياد بين التعريف والتنكير؟ وما هو أساس المنطلقات التنظيريّة لمسألة الأصل والفرع في قضية التذكير والتأنيث؟ هل هي اختيارات مبدئيّة يحكمها منطق اللغة، أم هل هي ذات اعتبارات(طبقيّة، عقديّة)؟ ما علاقة البناء الصرفي بمسألة التذكير والتأنيث؟

الفصل الخامس: مقولة الإسناد. وهي مقولة نحويّة بامتياز، وعلى الرغم من غزارة البحوث في مسألة الإسناد، إلّا أنّ كثيرًا من مسائل هذا الباب لا يزال يحتاج إلى المساءلة والتدقيق.

وقد ناقشنا في هذه المقولة، أسباب الخلاف في تعريف الجملة. وقضيّة التقسيم الثنائي للجملة ومبرّراته، ومدى توافق هذا التقسيم وطبيعة التركيب الإسناديّ في اللغة العربيّة، ومعايير المركّب الإسنادي الإسميّ والمركّب الإسنادي الفعلي. فهل نعدّ جملة مثل: إذا زيد قام اسميّة أم فعليّة؟ وهل يمكن أن يتألّف كلام من دون مسند أومسند إليه، أو من دونهما، كما يشير بعض الباحثين؟

الفصل السادس: مقولة الزمن. وهي مقولة لم تحْظَ بجمع أطرافها، أو تستقلّ وتطرح مستهدَفة بذاتها في كتب النحو، تناولها البحث في هذا الفصل مقسّمة إلى ثلاثة مباحث هي: الزمن الصرفي، الزمن النحويّ، قرائن الجهة.

سعينا من خلال هذه المباحث إلى إعادة النظر في كفاية المقاربات التقليديّة ، ومساءلة النتائج التي تفرّقت في أبواب النحو. ومن التساؤلات التي سعى هذا الفصل إلى الإجابة عليها.

ما الفرق بين الزمان والزمن؟ أين يكمن الزمن في اللغة العربيّة، أهو ذو طبيعة صرفيّة تكون الصيغ الصرفيّة كافيّةً للتعبير عنه؟ أم هو نحويّ تتضافر في تحديده معطياتُ السياق والقرائن؟ ما مدى صحّة ما يثيره بعض الباحثين من أنّ النحو العربي لم يفرق بين الزمن النحويّ والزمن الفلسفيّ؟ هل اللغة العربيّة لغة زمنيّة أم جهيّة؟

ولأنّ هذه الدراسة نقديّة توجيهيّة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي وعلى آليات التحليل، ولإنجاز هذا البحث، كان لا بدّ من العودة إلى أمّهات كتب النحو ومصادره الكبرى، لنقف على آراء النحاة، لربط المعلومة بمصدرها قدر الإمكان، من غير واسطة قد تشوّه النقل، أو تنحرف به إلى حيث يدعم فكرة يجد الباحث نفسه يتبنّاها بلا وعي . وكان لا بدّ أيضًا من الاستعانة بكتب المعاصرين، التي كانت في أغلبها كتبً ا متخصّصة، ذات الموضوع الواحد مثل: أقسام الكلام العربيّ لفاضل مصطفى الساقي، العربيّة والإعراب لعبد السلام المسدي، الزمن واللغة لمالك يوسف المطلبي. وقد آثرنا أن تكون أغلب شواهد البحث من القرآن الكريم، ثم الشعر العربيّ بدرجة أقل.

إنّ الخوض في موضوع يكاد يتناول أبواب النحو كلّها، وعرضه على اللسانيات أمر دونه مشقّة وصعوبات، ثم إنّ نقد الأحكام النحويّة يحتاج إلى التريّث والتثبّت وسعة الاطلاع، وهو ما لم نلحظه في كثير من الدراسات التي تنسب نفسها إلى البحث اللساني، ما دفعنا إلى نقدها هي أيضًا، وقد كان ذلك عبأً آخر يضاف إلى أعباء هذا البحث، لأنّ الذي يعنينا هو الحرص على الصواب حيث وُجد، من غير تأثّر بالمنزلة العلميّة لصاحب الرأي.

ولسنا ندّعي أو نلمح أنّنا تنزهّنا عن الزلل أو الغفلة، أو أنّنا استدركنا على النحو شيئا كان ينقصه، إنّما هو جهدُ طالبِ علمٍ ولا يزيد، نبتغي به وجه الله، نرجو أن يحسب لنا لا علينا، وعزاؤنا أنّه يأتي من يصوّب عملنا هذا، ويتلقّاه بالرفق والتلطّف.

وفي الأخير لا يسعني إلّا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور محمد خان، الذي غمرني بلطفه، وأفاض عليّ من عطفه، وأمدّني بالتوجيه والتصويب، حتّى أتيت على إنهاء هذا البحث. واللهَ نسأل التوفيق.

الفصل الأوّل
مقولة أقسام الكلم

- **أولا: الأسماء**
- **ثانيا: الأفعال**
- **ثالثا: الحروف**

توطئة:

وضعُ المصطلحات ورسمُ حدودها ، ضرورة منهجيّة من ضرورات كلّ علم، فمِن خلالها تتبيّن دلالة المصطلح، ومجالُه المعرفيّ الذي يعمل داخله، ووضعُ حدودِ المصطلحات لا يستقرّ في غالب الأحيان إلاّ بعد نضوج العلم عبر البحث والزمن، وبلوغ صياغةِ دلالةِ المصطلح تحتاج إلى إدراك تلك الدلالة، وقد يستغرق إدراكُ ها زمنًا طويلاً، حتى تبلغ قدرًا من النضوج، فينتج عنه ما قد يبدو اضطرابًا في صياغة الدلالة التي تشترط أن يكون الحدّ جامعًا مانعًا، وعلى الباحث أن يضع ذلك في اعتباره.

من خلال تتبّع حدّ الكلم عند النحاة القد امى، نلمس ذلك التطوّر الذي نراه أمرًا طبيعيًّا، تفرضه نتائج البحث المتواصل، وتراكمُ المعرفة عبر الزمن.

1 حدّ الكلم عند النحاة القدماء:

لم يرِد في كتاب سيبويه(ت 180هـ) حدٌّ للكلم، فقد اكتفى بوضع مصطلح (الكلم) وبيانِ أقسامه الثلاثة، يقول:«هذا باب ما الكلم من العربيّة ، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [1]. ويعرّف صاحب "المفصّل" (ت538هـ) الكلمة بقوله:« الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنًى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع»[2].

ولم يتجاوز كمال الدين بن الأنباري (ت577هـ) هذا التعريف إلاّ ببيان الفرق بين الكلم والكلام، يقول:«إنْ قال قائل: ما الكلم؟ قيل : الكلم اسم جنس، واحده كلمة، كقولك نبقة ونبِق، ولبنة ولبِن.. فإنْ قيل: ما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أنّ الكلم يطلق على المفيد وغير المفيد، وأمّا الكلام فلا يطلق إلاّ على المفيد

[1] – سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط3، 1988، ج1، ص12.

[2] – الزمخشري: أبو القاسم محمود، المفصّل في العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2004، ص32.

خاصّة»[1]. ولئن كان ابن الأنباري قد ميّز بين الكلم والكلام، وسيبويه كان دقيقًا في تقسيمه، فإنّ بعض النحاة كابن عصفور(ت 669هـ) وغيره[2]، استعملوا لفظ (الكلام) في تعريف الكلم، يقول ابن عصفور:«الكلام اصطلاحًا هو اللفظ المركّب وجودًا أو تقديرًا المفيد بالوضع» [3]. ويقدّم ابن مالك(ت 672هـ) تعريفا يمثّل وضعًا متقدّمًا لحدّ الكلم، جاء في التسهيل:«الكلمة لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ، أو منويّ معه كذلك»[4]، فأخرج بهذا التعريف ما لا يلفظ كالخطّ والإشارة، وما لا يستقلّ بذاته، كياء النسب وياء المضارعة، واستبعد المهمل ممّا لا معنى له ، كـ(رفعج) مقلوب جعفر[5]. واعتمادًا على هذا التعريف يمكن إنجاز الجدول الآتي:

المثال / المستوى	رجل	ياء النسب	رفعج	←	الألف في عصا	الضمير المستتر في (تضرب)
الشكل (لفظ)	√	√	√	×	√	×
الدلالة (دال بالوضع)	√	√	×	√	×	×
الاستقلاليّة (مستقل)	√	×	√	√	×	×
النيّة (منْوي معه)	√	√	×	√	√	√

مقاييس الكلم عند ابن مالك

[1] – ابن الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد ، أسرار العربيّة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص23.

[2] – ينظر: ابن فارس: أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ص48. والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص41.

[3] – ابن عصفور: أبو الحسن على ، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص67.

[4] – ابن مالك: محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (دط)، 1967، ص3.

[5] – ينظر: بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001، ج1، ص4،5.

نلاحظ من خلال الجدول، أنّ كلمة (رجل) استحقّت أنْ تُعدّ كلمة ، لأنّها توافرت على الشروط الأربعة التي نصّ عليها ابنُ مالك في تعريفه للكلم، وقد خرجت ياء النسب من اعتبارها كلمة، لأنّها فقدت شرطًا واحدًا وهو الاستقلاليّة، رغم توافر الشروط الأخرى، فهي من حيث الشكلُ لفظٌ، وهي ذات دلالة، لأنّها تضيف إلى الكلمة التي ترتبط بها معنًى جديدًا وهو النسبة، وهي لفظ منويّ معه . ولفظة (رفعج) التي هي مقلوب جعفر ، حقّقت كلّ الشروط باستثناء الدلالة والنيّة[1]، فلا دلالة لها بالوضع، والسهم (←) دالّ بالوضع مستقلّ منويّ معه ، لكنّه خرج من عدّه كلمة لافتقاده شرطَ الملفوظيّة.

يبدو من خلال ما تقدّم ، أنّ افتقاد شرط واحد كافٍ عند ابن مالك للاستبعاد من دائرة الكلم، لكنّ الضمير المستكن في الفعل (تضرب) ، يعدّ من الكلم عند ابن مالك، رغم عدم توفّر ثلاثة شروط وهي: الشكل(فهو غير ملفوظ)، وهو غير مستقلّ، (بل هو في حكم العدم)، وذو دلالة مبهمة، إذ لا يمكن أنْ نحدّد دلالته إلّا من خلال السياق ، فيحتمل أنْ يكون (أنتَ، أو هي) ، ولم يتوافر فيه إلاّ شرط النيّة التي هي في صدر المتكلّم. ونعتقد أنّ عدّ الضمير المستتر من الكلم أمرٌ فيه نظر[2].

2 حدّ الكلم عند المحدثين:

على الرغم ممّا يحمله تعريف ابن مالك من قيود للكلمة، يصعب تجاوزها (الملفوظيّة، الدلالة، الاستقلاليّة)، إلّا أنّ تمام حسان، أخذ عليه أنّه لا يفرّق بين الصوت والحرف، وأنّه يخلط بين الوظيفة اللغويّة، والمعاني المنطقيّة والوضعيّة، ولا يفرّق بين وجود الكلمة وعدمِها، في إشارة إلى عدّ ابنِ مالك الضميرَ المستكنَ من الكلم[3]، ورأى أنّ الكلمة «صيغة ذات وظيفة لغويّة معيّنة في تركيب الجملة، تقوم

---

[1] – قد يدخل اللفظ في المنوي معه إذا كان القلب بالقصد.

[2] – جاء في الهمع: «ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أنّ صاحب النهاية، وهو ابن الخباز، منع تسميّة الضمير المستكن اسمًا، قال: لأنّه لا يسمّى كلمة». ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (دط)، 1992، ج1، ص6.

[3] – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، مصر، 1989، ص226.

بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأنْ تُفرد أو تُحذف أو تُحشى أو يتغيّر موضعُها، أو تُستبدل بغيرها في السياق، وترجع مادّتُها إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد »[1].

على الرغم من كثرة القيود التي حاول من خلالها تمام حسان الإحاطة بالمحدود، إلاّ أنّه لم يتجاوز وظيفة الكلمة في السياق، فهو لم يُشر إلى الجانب الصوتيّ أو الدلاليّ للكلمة، بل إنّ شرط إمكانيّة تغيير الكلمة لموضعها ـ الذي ذكره وحاول إثباته ـ يهدم التعريف ابتداءً، فقد عدّ الضمير المنفصل في حالة الرفع كلمة، لأنّه قابل لتغيير موضعه، ونفى عنه صفة الكلمة إذا جاء في حالة النصب أو الجرّ، لعدم إمكانيّة تغيير الموضع، يقول: «وأمّا من ناحية تغيّر الموقع في السياق، فإنّ جملة مثل: "هم السادة الأخيار" يمكن أن يتغيّر فيها موقع "هم"، فتصير "السادة الأخيار هم"، ولكنّنا إذا قلنا: "منهم السادة الأخيار"، ثم أردنا تغيير موقع الّضمير وحده، كما فعلنا أوّلاً فلن نستطيع؛ لأنّ ما يمكن هُمَا أحدُ شيئين:

1ـ أنْ تغيّر موقع حرف الجرّ تبعًا لتغيير موقع الضمير، وهذا ينفي أنْ يكون الضمير كلمة مستقلّة.

2ـ وأنْ تغيّر موقع الضمير فحسب، وذلك يغيّر المعنى المقصود»[2].

إنّ ما أورده تمام حسان عن الضمير ينطبق تمامًا مع قولنا: لزيد علم غزير. إنّنا لا نستطيع أن نغيّر موقع "زيد" إلاّ مع حرف الجرّ. فهل هذا ينفي عن(زيد) أن يكون كلمة مستقلة؟ أو إنّه جزءٌ كلمة كما عبّر هو عن ذلك.[3]

إلاّ أنْ يكون تمام حسّان يتعامل مع اللفظة مكتوبة وليست منطوقة[4].

---

[1] – تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص232.

[2] – المرجع نفسه، ص229– 230 .

[3] – يقول: «ومن هذا يؤخذ أيضًا أنّ ضمير الرفع كلمة، وأنّ ضمير النصب جزء من كلمة». ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص229.

[4] – الحقيقة أنّ تمام حسّان قد اعتمد الرسم الإملائي كمعيار في تقسيم الكلم. ينظر مثلا كتابه : اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص93.

وكأنّه في تعريفه الذي ارتضاه؛ أراد أن يترجم قول بلومفيلد (Bloomfield) (ت1949) «الكلمة هي أصغر صيغة حرّة» [1]، أي: إنّها تتكوّن من مورفيم حرّ ((**free morpheme**))، لكن هذا التعريف لا يخلو من قصور، إذ لا تخلو لغة من اللغات من عناصر لغويّة لا تستعمل بمفردها، كمثل (the) في الإنجليزيّة، والضمير (je) في الفرنسيّة، وحروف الجرّ، وضمائر الرفع المتّصلة في العربيّة[2].

ويشير تعريف تمام حسان أيضًا إلى ما أورده **فيرث** (**John Rupert Firth**) (ت1960)، الذي اعتمد في تحديده للكلمة على التقابل الاستبداليّ (**Substitution counters**)، أي: إنّ تبادل الأصوات أو حذفها أو إضافتها، يؤدّي إلى وجود كلمات جديدة، كمثل: pin، التي يتولّد من استبدال أحد عناصرها كلماتٌ جديدة، مثل: bin، pan، pit، وفي الحذف تكون in[3]. وكمثال في اللغة العربيّة: كتب، عتب، كسب، كتم.

وقريب من هذا الرأي رأي **ترنكا** (**B.trnka**) (ت 1984) الذي يعرّف الكلمة على أنّها وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات (phonemes) وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلاليّة. أمّا **ماثيسيوس** (**Mathesius**) فيعرّفها بأنّها أصغر وحدة صوتيّة متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأيّ وحدات أخرى[4].

وقد أقرّ **جوزيف فندريس** (**Joseph Vendryes**) (ت 1960)، بصعوبة وضع حدّ جامع مانع للكلمة، يصدق على كلّ اللغات، ذلك أنّ « تنوّع الإجراءات الصرفيّة يجعل تعريف الكلمة يتنوّع على حسب اللغات، وإذا كانت هناك لغات يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزّأ، فهناك لغات أخرى تذوب فيها الكلمة على نحو ما في جسم الجملة، ولا يمكن تحديدها حقًا، إلاّ بشرط أن تندمج فيها كتلة من العناصر

---

[1] – حلمي خليل، الكلمة– دراسة لغويّة معجميّة– ، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998، ص16.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص17.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المتنوّعة»[1]، ويقدّم مثالاً على ذلك باللغة الفرنسيّة، يقول: « Je ne l'ai pas vu . حيث إنّها تضمّ مجموعة من الكلمات من خلال التحليل النحويّ، والحقيقة أنْ ليس هناك إلاّ كلمة واحدة، ولكنّها كلمة معقّدة مكوّنة من عدد من دوالّ النسبة، وقد اشتبك بعضها ببعض، وليس لها وجود مستقلّ »[2]، ويعزو تلك الصعوبة إلى التداخل والخلط بين دوالّ النسبة والكلمة، فقد تأتي دوال النسبة (المورفيمات) مستقلّة في التوكيد لتحلّ محلّ الكلمة، كمثل (Nous) و (vous) في اللغة الفرنسيّة، وينتهي إلى القول بأنْ: «ليس للكلمة إذن حدٌّ عامّ يمكن تطبيقه على كلّ اللغات»[3].

والرأي نفسه أكّده **ستيفن أولمن،** بقوله: «الكلمة ـ كما رأينا ـ هي أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة، بيد أنّه ليس هناك تعريف وحيد، أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجرّدة، فهي مصطلحات يصعب تعريفها، وإن كان من السهل التعرّف عليها»[4].

يبدو واضحًا أنّ حظّ اللسانيين المعاصرين، لم يكن بأوفرَ من حظّ النحاة القدماء في وضع حدّ جامع مانع للكلمة، حدٌّ يمكن أن ينسحب على كلّ اللغات، ويأخذ بعين الاعتبار الجانبَ الصوتيّ والصرفيّ والنحويّ والدلاليّ، ولهذا فقد تعدّدت التعريفات بتنوّع زوايا الرؤى، والمدارس والمشارب، فجاء كلّ واحد منها متحيّزا لجانب ما في دراسته.

3 –أهميّة تقسيم الكلم في الدرس اللغوي:

إنّ الكلام العربيّ وما يتألّف منه ، هو أوّل ما تتناوله كتب النحو، إذ يمثّل الأساس الذي عليه تقوم الدراسة النحويّة والصرفيّة، ومن خلاله ترتسم أمام النحويّ والباحث في اللغة عمومًا، الطريقُ التي تمكّنه من الإحاطة بجزئيّات اللغة، واستيعاب

---

[1] – جوزيف فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، (دط)، 1950، ص122.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص124.

[4] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، المنيرة، مصر، ط1، (دت)، ص45.

القضايا المتفرّقة، ولقد أدرك النحاة الأوائل هذه القضيّة ، وأوْلوها أهميّة بالغة، وجعلوها منطلقًا رئيسًا من منطلقات البحث اللغويّ، فالباحث يسعى من خلال الاستقراء إلى وضع قواعدَ مطّردة، تكون أصولاً ثابتة ، و قرائن أساسيّة في النحو، فالتركيب الجمليّ لا يكون اعتباطيًّا، وإنّما يخضع لنظام معيّن تحدّده الأصول الثابتة . ومن الأصول الثابتة في النحو العربيّ مثلًا، أنّ الكلام لا يتألّف من فعلين أو حرفين، أو من فعل وحرف، أو من اسم وحرف [1]. جاء في الهمع: «الحاصل أنّ الكلام لا يتأتّى إلاّ من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتّى من فعلين، ولا من حرفين ، ولا من اسم وحرف، ولا فعل وحرف ، ولا كلمة واحدة» [2]. ومن التراكيب ما يستوجب اسمًا، كالفاعل والمفعول به، ومنه ما لا يكون إلاّ مشتقًا كالحال، أو جامدًا كالتمييز، وعلى هذا كان من الضروري أنْ توضع لكلّ قسم من أقسام الكلم قيودُه، وتُرسم حدودُه.

وقد يؤدّي تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد إلى الالتباس، ولا يتعيّن معناه إلاّ من خلال السياق في الجملة، فلفظ **(ما)** في حالتها الإفراديّة ، صالحة للنفي والتعجّب والاستفهام والموصوليّة والمصدريّة، وقد تأتي زائدة [3]. وهناك بعض الصيغ الصرفيّة تنفتح على الاسم والصفة مثل: **(فَعَلٌ)** كالقَنَص ، أي المقنوص، والسَلَب أي المسلوب ، وكلاهما اسم، وهَمَل أي: مُهمَل، ونَكَل أي: مُنكَّل به، وهما من الصفات [4]. وقد يتطلّب النمط التركيبيّ للجملة مبنَيَين صرفيّين، كما هو الشأن في الربط بعوْد الضمير، إذ يتطلّب التركيب مبنَيَيْن ، هما الضمير والمرجع، وقد يكون الربط بين مبنَيَيْن

---

[1]– هناك من خالف النحاة في حصر تأليف الكلام على المسند والمسند إليه، ومن ذلك على سبيل المثال، أنّ سيبويه ذهب إلى أنّه لا خبر لـ (ألاَ) التي للتمنّي، نحو: ألا ماء، لا لفظًا ولا تقديرًا، وأنّ الكلام مؤلّف من حرف واسم. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص309.

[2] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص33.

[3] – ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977، ص18.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنيّة في العربيّة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص64،57.

بالحرف، كما في الجواب وشرطه، أو بين المستثنى والمستثنى منه [1]، وهذا يستلزم تقسيم الكلم حتّى تمتاز المباني المتعدّدة في التركيب.

4 –أقسام الكلم عند النحاة القدامى:

يكاد يُجمع النحاة القد امى، على أنّ الكلم في العربيّة لا تخرج عن ثلاثة أقسام، فسيبويه جعل الكلمَ ثلاثةَ أقسام (اسم وفعل وحرف) ، وقد تبعه في قسمته هذه أغلب النحاة، يقول ابن فارس : «أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف » [2]. ويؤكّد صاحب الإيضاح على هذا المعنى بقوله :«فأوّل ما نذكر من ذلك ، إجماع النحويين على أنّ الكلام اسم وفعل وحرف، وحقّق القول بذلك وسطّره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك»[3].

وقد حاول بعض النحاة تعليل كون قسمة الكلم ثلاثيّة، فنقل بعضهم الاستدلالَ بالسماع عن أبي الأسود الدؤلي [4]، وعلّل فريق من النحاة ذلك، بأنّ هذه الأقسام الثلاثة تعبّر عن كلّ ما يخطر في النفس، يقول ابن الأنباري:« فإنْ قيل: لِمَ قلتم إنّ أقسام الكلام ثلاثة؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتوهّم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه.. فلمّا عُبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء ، دلّ على أنّه ليس إلاّ هذه الأقسام الثلاثة»[5].

وعلّل بعضهم هذه القسمة تعليلاً منطقيًّا ، يدور بين النفي والإثبات في دلالة اللفظ على معنى أو عدمه، يقول ابن عصفور:« والدليل على أنّ أجزاء الكلام هذه الثلاثة خاصّة، أنّ اللفظ الذي هو جزء كلام، إمّا أن يدلّ على معنى أو لا يدلّ،

---

[1] – ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص18.

[2] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص48.

[3] – الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص41.

[4] – ينظر: ابن الأنباري : كمال الدين ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص18،19.

[5] – ابن الأنباري : كمال الدين ، أسرار العربيّة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص23.

وباطلٌ ألاّ يدلّ، فإنّ ذلك عيب» [1]. وردّ بعضهم علّة ذلك إلى صلاحيّة كون الكلمة ركناً في الإسناد أو عدمه، جاء في شرح الأشموني على الألفيّة: « ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة: أنّ الكلمة إمّا أنْ تصلح للإسناد أوْ لا، والنحويّون مجمِعون على هذا إلاّ من لا يعتدّ بخلافه»[2].

وفريق عزا وقوف النحاة على هذه الأقسام الثلاثة إلى استقراء كلام العرب، يقول ابن هشام في هذا:« لمّا ذكرتُ حدّ الكلمة بيّنت أنّها جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراءُ، فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثَمَّ نوع رابعٌ لعثروا على شيء منه»[3].

ومع هذا الإجماع الذي بات من المسلّمات لدى النحويّين، فقد نُقل أنّ أبا جعفر ابن صابر جعل القسمة أربعة، فعدّ في الكلم قسمًا سمّاه الخالفة [4]، ولكنّ النحاة لم يتلقّوه بالقبول، ويُستشف هذا من قول الأشموني:« والنحويّون مجمِعون على هذا ، إلاّ مَن لا يُعتدّ بخلافه»[5].

5 أسس تقسيم الكلم عند النحاة القدماء:

-أساس توزيعي: وذلك من خلال ما تقبله الكلمة من مورفيمات، يقول ابن مالك في ألفيته:

بالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[6]

---

[1] – ابن عصفور: أبو الحسن علي، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص68.

[2] – الأشموني: علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ص9.

[3] – الأنصاري ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 4، 2004، ص28.

[4] – ينسب تمام حسان مصطلح الخالفة إلى الفراء ، يقول:«ولقد استعرتُ اسم الخالفة، لأدلّ به على هذه العبارة ممّا رواه الأشموني عن الفراء، من أنّه كان يسمي اسم الفعل "خالفة"، وإنْ كان بعض المحدثين قد تعوّدوا نسبة ذلك إلى ابن جابر الأندلسي». ينظر: تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص89.

[5] – الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص9.

[6] – ابن مالك، متن الألفيّة، المكتبة الشعبيّة، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص2.

فالنداء و(أل) التعريف، سوابق يتميّز بها الاسم، والجرّ والتنوين من اللواحق.

-**أساس استبدالي:** يبدو أنّ نحاة العربيّة قد اعتمدوا على هذا الأساس لإدراج كثير من الكلمات في خانة الأسماء، كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وغيرها، إذ رأوا أنّ كلّ لفظ يمكن استبداله بلفظ قابل أن يحلّ محلّه، هو مساوٍ له، ففي مثل قولنا: من أكرمت؟ يمكن استبدال اسم الاستفهام بلفظة (الضيف).

-**أساس وظيفي:** ويتعلّق الأمر بالوظيفة النحويّة التي يؤدّيها اللفظ، فمن الوظائف النحويّة ما لا يؤدّيه إلا اسم، ك الفاعليّة و المفعوليّة مثلاً، جاء في الهمع: «والمفعوليّة لا تليق بغير الاسم» [1]، فقد ذهب السيوطي(ت 911هـ) إلى أنّ من وظائف الاسم أن يأتيَ مفعولاً، ولا يكون ذلك للفعل أو الحرف.

-**أساس صرفيّ:** حيث إنّ بعض أقسام الكلم تأتي على صيغ صرفيّة معيّنة، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والتفضيل...

-**أساس إعرابيّ:**حيث مثّل إعراب الكلمة وبناؤها أساسًا اعتُمد عليه في التفريق بين أقسام الكلم.

-**أساس تركيبيّ:** ويتعلّق ذلك بقضايا الإسناد، يقول السيوطي:« والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما»[2].

6 - محاولات المحدثين لتقسيم الكلم:

أ -تقسيم ابراهيم أنيس :

اعتمد إبراهيم أنيس في تحديد أقسام الكلم على أسس ثلاثة هي:

المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلم[3]، إذ يرى أنّ الاعتماد على أساس واحد لا يمكّن من التمييز الدقيق بين أقسام الكلم، ورجّح تقسيما رباعيًّا نسبه للمحدثين، يرى

---

[1] - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص43.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص33.

[3] - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، مصر، ط 6، 1978، ص281.

أنّه أدقّ من التقسيم الثلاثي، يقول: «وقد وفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنّه أدقّ من تقسيم النحاة الأقدمين»[1]، وكان على النحو الآتي:

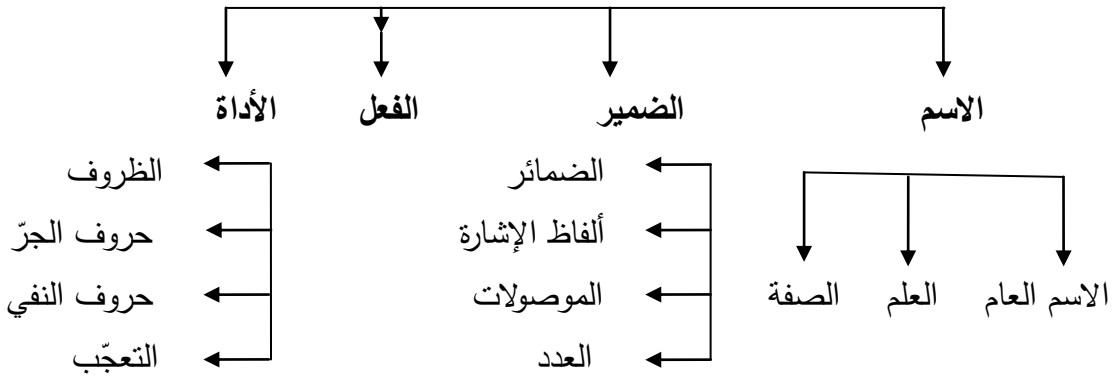

عدّ إبراهيم أنيس المضمرات(الضمائر، ألفاظ الإشارة ، الموصولات) قسمًا قائمًا برأسه، وأدرج ضمنها العدد، وسمّى قسمًا الأداةَ، ضمّنه الظروف، وحروف الجرّ، وحروف النفي، وأدوات التعجّب، واستبقى في قسم الاسم الصفةَ، واستبقى الفعل قسمًا رابعًا .

ب – تقسيم تمام حسان:

يرى تمام حسان (1918–2011) أنّ التقسيم الثلاثيّ الذي أجمع عليه النحاة العرب بحاجة إلى إعادة نظر، وأنّ أمْثل الطرق لتقسيم الكلم أن يبنى على اعتباريْ المعنى والمبنى مجتمعين معًا [2]:

المباني	المعاني
الصورة الإعرابيّة	التسمية
الرتبة	الحدث
الصيغة	الزمن
الجدول	التعليق
التضام	المعنى الجملي
الرسم الإملائي	

اعتمادًا على مجموع المقاييس المبيّنة في هذا الجدول، انتهى تمام حسان إلى تقسيم سباعيّ هو:[3]

الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة.

---

[1] – إبراهيم أنيس ، من أسرار العربيّة، ص282.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص87–88.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص89.

الملاحظ في هذه القسمة، أنّه أخرج الصفات(اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، اسم التفضيل، صيغة المبالغة) من قسم الاسم لتكون قسمًا مستقلاً، وأفرد للضمائر (الضمير، اسم الإشارة، الموصولات) قسمًا خاصًّا، بعد أنْ عدّها النحاة القدماء ضمن الأسماء، واستعار مصطلح (الخالفة) ليُدرج تحته اسم الفعل، واسم الصوت، وصيغة التعجّب، وصيغتي المدح والذم، وجعل الظرف قسمًا خاصًا، واستعاض عن الحرف – كقسم أجمع عليه النحاة – بالأداة التي تضمّ عنده الحروفَ والنواسخ.

على الرغم من أنّ ما قدّمه تمام حسان في دراسته لأقسام الكلم، يعدّ أكثر الدراسات تعمّقا ونقدًا، إلاّ أنّه لم يشر إلى درجة الاختلافات التي تجعل فرعًا ما يستحقّ أن يكون قسمًا قائمًا برأسه، أو أنْ يُدرَج في قسم من الأقسام، ومثال ذلك أنّه أشار إلى الاختلافات بين اسم العلم والمصدر، وكذا إلى اسم الفاعل والصفات عمومًا، لكنّه كان يوظّف هذه الاختلافات، لتخدم أحكامًا مسبقة لديه، أي إنّ تقسيمه لم يكن اعتمادًا على الفروقات في الشكل والمعنى، بقدر ما كانت استجابة للتقسيم الغربي للكلم. ولتوضيح ما ذكرنا نجري المقارنة الآتية بين المصدر واسم الفاعل واسم العلم.

	المصدر	اسم الفاعل	العلم
الدلالة	حدث	حدث + ذات	ذات
الاشتقاق	مشتق	مشتق	غير مشتق
الإسناد	مسند إليه، ومسند إذا عمل	مسند إليه، ومسند إذا عمل	مسند إليه
الزمن	زمنه نحوي	زمنه نحوي	لا زمن له

إنّ ما يجمع المصدر واسم الفاعل أكثر ممّا يجمع المصدر واسم العلم، ورغم ذلك انتهى تمام حسان إلى أنّ المصدر واسم العلم يستحقّان أن يكونا في قسم واحد، أمّا اسم الفاعل والصفات، فتستحقّ أن تكون قسمًا قائمًا برأسه.

إنّ المنهج الذي اعتمده يقضي بإخراج المصدر من الاسميّة، لكن الذي انتهى إليه، هو أنّه أخرج اسم الفاعل والصفات من دائرة الاسم.

أوّلًا: الأسماء (موضوعات الكلم)

1 –المفهوم:

لم يُروَ عن سيبويه أنّه حدّ الاسم، بل اكتفى بالتمثيل له، جاء في الكتاب «فالاسم رجل وفرس و[حائط]» [1]، وكأنّه قد أدرك ما في تحديده من إشكال، فنأى بنفسه عن تقديم حدّ لا يستغرق كلّ الأسماء، وقد ذكر الزجاجي أنّه إنّما ترك تحديده ظنًا منه أنّه غير مُشكل[2]، ولسنا نميل إلى هذا الرأي ، إذ لا يكاد يسلَم تعريف من تعريفـات النحاة من معارضة، حتى ما ذكره المبرد (ت286هـ) في أنّ مذهب سيبويه هو أنّ «الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً»[3]، ذلك أنّ بعض ما يعدّه النحاة أسماءً مثل: (كيف وأين وعند) لا تصلح أن تكون فاعلاً.

وقال الكسائي (ت189هـ): «الاسم ما وُصف»[4]، وقد عورض بأنّ (أين وكيف) مثلا لا تنعتان، وكان الفراء(ت 207هـ) يقول: «الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام»[5]، وقد لقي المعارضة نفسَها ، في أنّ بعض ما أدخله النحاة في حدّ الأسماء لا ينوّن، ولا يقبل الإضافة أو الألف واللام، وقال الأخفش(ت215هـ): «إذا وجدت شيئا يحسُن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثمّ وجدته يثنّى ويُجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنّه اسم» [6]، مراعيًّا بذلك الجانب الوظيفي تارة، والجانب الشكلي أخرى، ولئن كان هذا صحيحًا ، فهو لا يحيط بالمحدود، ولا يستغرق كلَّ أقسام الأسماء، وعلى ذلك فهو تحديد ناقص، كما نقل عنه أنّ الاسم ما حسُن فيه "ينفعني" و"يضرّني" .

أمّا الزجّاجي فحصره وظيفيّا في قوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولًا أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول، هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ص12.

[2] – ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص40.

[3] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص48.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – المرجع نفسه، ص 48 – 49.

وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتّة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم»[1]، وهو بهذا القول يستبعد بعض أقسام الاسم في عُرف النحاة.

أمّا ابن الأنباري (كمال الدين)، فقد وضع للاسم علامات يُعرَف بها ، نلخّصها في هذا الجدول[2]:

علامات الاسم	المثال
الألف واللام	الرجل ، الغلام
التنوين	رجلٌ، غلامٌ
حروف الجر	من زيد، إلى عمرو
التثنية	الزيدان، العُمَران
الجمع	الزيدون، العمرون
النداء	يا زيد، يا عمرو
الترخيم	يا حارِ(حارث)، يا مالِ(مالك)
التصغير	زييد، عمير
النسب	زيديّ، عمريّ
الوصف	زيد العاقل
أن يكون فاعلاً ومفعولًا	ضرب زيدٌ عمرًا
أن يكون مضافا	غلام زيد
أن يكون مخبرا عنه	زيد صاحبي

نلاحظ من خلال هذا الجدول ، أنّ علامات الاسم التي أوردها ابن الأنباري لا تستغرق كلّ أقسام الكلم، فكثير ممّا عدّه النحاة من الأسماء ، لا يقبل هذه العلامات أو بعضها، فالضمير على سبيل المثال لا يقبل (أل) التعريف ولا يصغّر ولا يرخّم ولا ينوّن.. و(كيف، وأين ، وعند) لا تنادَى ولا تثنّى ولا تجمع ، ولا تقبل النسبة ولا ترخّم ولا تصغّر..

يبدو واضحًا أنّ النحاة القدماء قد استعصى عليهم وضع حدّ يحيط بكلّ ما ارتضوه أن يكون في دائرة الأسماء، ما جعل بعضَهم يذهب إلى أنّه لا حدّ له[3]. وروي أنّ منهم من كره الكلام في الاسم والمسمّى، قال ابن عبد المالك التاريخي: «سمعت إبراهيم الحربيّ- وقد تكلّم الناس في الاسم والمسمّى- يقول: بلغني أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى النحويّ ، قد كره الكلام في الاسم والمسمّى، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى، ورضيت لكم ولنفسي ما رضي»[4]

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص48.

[2] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص27.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص143.

ولعلّ هذا الاضطراب في تعريف الاسم يستدعي التساؤل الآتي:

هل الإشكال حاصل في كون النحاة ، عجزوا أن يضعوا حدًّا جامعًا مانعًا للاسم يستغرق كلّ أقسامه ، ولا يغادر منها واحدا، لصعوبة المحدود بذاته؟ أم إنّ ذلك يعود إلى أنّ النحاة، أرادوا أن يقحموا في دائرة الأسماء ما ليس منها، فبات أمرًا عسيرًا حدُّه؟

لقد عدّ النحاة في دائرة الأسماء، اسم الجثة ، والعلم، والمصادر(المصدر، اسم المصدر، اسم المرة، اسم الهيئة) ، واسم الجنس(اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع) ، اسم المكان واسم الزمان، واسم الآلة ، واسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل والمبالغة، والظروف ، وأسماء الاستفهام والإشارة والموصولات ، والضمائر ، واسم الفعل.

ومع خصوصيّة كلّ فئة، والاختلافات الواضحة شكلاً ومعنى، وجد النحاة أنفسهم أمام إشكال حقيقيّ لوضع حدّ جامع مانع، ولعلّ هذا كان وراء محاولات إعادة النظر في تقسيم الكلم، والدعوة إليها.

الثابت أنّ الأسماء ليست على درجة واحدة من الاسميّة، فمنها ما هو خالص الاسميّة[1]، ومنها ما يبتعد قليلًا أو كثيرًا عن الاسميّة، ومنها ما يتضمّن معنى الفعل.

2 -**الصفات:**

تقبل الصفات ما تقبله الأسماء من الجر [2]، والتنوين [3]، و(أل) التعريف، والنداء[4]، والإضافة، والجمع، والتثنية، وتأبى ما تأباه من جزم وإسكان، وهي صيغ خاصّة، ذات دلالات خاصّة، لا تقوم بها الأسماء المعيّنة ولا الأفعال، فمنها ما يدلّ على تجدّد الصفة في الذات الفاعلة(اسم الفاعل)، أو التي وقع عليه الفعل(اسم المفعول)، ومنها ما يدلّ على ثبوت الصفة في الذات (الصفة المشبّهة)، ومنها ما يفيد

---

[1] – الأسماء المتمكّنة.

[2] – ليس المراد به حرف الجرّ، لأنّ حرف الجرّ قد يدخل على ما هو ليس باسم مثل: عجبت من أنْ قمتَ. ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (دت)، ص13.

[3] – التنوين في اسم الفاعل والصفات عمومًا، لتفريغ الصفة لإحدى علاقتي الإسناد والتخصيص. بينما في الأسماء يكون للتمكين. ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 102.

[4] – ليس المراد به دخول حرف النداء، بل المراد أن تكون الكلمة مناداة.

المبالغة والتكثير(اسم المبالغة)، ومنها ما يدلّ على المفاضلة والتفضيل (اسم التفضيل) . وقد سمّاها النحاة صفات، ولكنّهم أدرجوها في قسم الأسماء، كون أقسام الكلم عندهم ثلاثة (اسم وفعل وحرف).

فاسم الفاعل صيغة تنفتح على ثلاث دلالات (الحدث، الحدوث، وفاعله)، جاء في شرح التصريح في تعريف اسم الفاعل: « وهو ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله» [1]، ويقصد بالحدث معنى المصدر، ويقصد بالحدوث التجدّدُ والثبوت [2]، وبالفاعل الذاتُ التي انسحب عليها الحدث، وبذلك فهو يتّفق مع الفعل من حيث الحدث دون الزمن، ويتّفق مع المصدر في الحدث، ويزيد عليه بأنّ صيغته تتضمّن الفاعل، وعلى ذلك فهو يحمل خصيصتين من خواص الأسماء (الحدث وفاعله)، وهو في هذا الجانب يشبه المصدر الميمي الذي يحمل معه غالبًا إلى جانب الحدث عنصرَ الذات[3]، (حدث وذات)، بخلاف المصدر غير الميمي الذي هو حدث فقط، ففي قوله تعالى:﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾ القيامة/30 . لفظة المساق تختلف عن (السَوْق)، لأنّ الأولى تحمل فيها ذاتًا تساق، أمّا السوْق، فلفظ يدلّ على فِعل السوْق مجرداً[4].

والملاحظ في صيغة اسم الفاعل أنّها بحكم تكوينها (حدث ،حدوث، فاعل)، صيغة متحرّكة الدلالة بين الاسميّة والفعليّة، فقد تكون في بعض التراكيب أقرب إلى الفعليّة منها إلى الاسميّة، إذا كانت صلة لـ (أل)، كقولنا: حضر الضارب زيدًا، وذلك بوصولها إلى المفعول به ونصبِه، وقد تكون ألصقَ بالاسميّة إذا صُغّرت. لأنّ التصغير من العلامات المميزّة للأسماء.

ويمكننا التمييز بين دلالات اسم الفاعل في المثالين الآتيين:

أ –عوقب القاتل.

---

[1] – الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج2، ص11.

[2] – تدلّ صيغة اسم الفاعل على الثبوت إذا ما قيست بالفعل، وتدلّ على التجدّد إذا ما قيست بالصفة المشبّهة.

[3] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص31.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ب –هذا قاتلٌ زيدًا غدًا.

على الرغم من أنّ الصيغة واحدة في المثالين (أ و ب)، إلاّ أنّنا نستطيع أنْ ندرك الفرق بينهما، من خلال الدلالة المتحصّلة في كلّ واحدة، ففي الجملة (أ)، جاءت لفظة (القاتل) منفكّة عن الزمن [1]، وكونها معرفة ومسندًا إليها، جعلت صفة القتل تتسحب على الذات –التي هي إحدى مكوّنات دلالة الصيغة– انسحابَ الاسم على المسمّى.

وفي الجملة (ب)، وصلتْ صيغة اسم الفاعل إلى المفعول وانتصب بها، وأُشربت دلالةَ الزمن، والقرينةُ اللفظيّة (غدًا) تقيّده للمستقبل، وعلى ذلك يظهر الحدث والحدوث أكثر من الذات الفاعلة، وهذا ما جعل الكوفيين يعدّون اسم الفاعل إذا عمِل عمَل فعله فعلاً، وأطلقوا عليه (الفعل الدائم)، وألحقوا به اسم المفعول [2]. والذي تجدر الإشارة إليه، أنّ اللفظ لا يحتمل حكمين متناقضين، باعتبار الشكل الذي هو (اسم فاعل) والمعنى الذي تضمّن دلالة الفعل.

والصفات عمومًا تكتسب اسميتَها من الثبوت الذي هو أهمّ دلالات الاسميّة، وهذا الثبوت متفاوت بين اسمي الفاعل والمفعول من جهة، والصفة المشبهة من جهة أخرى، على الرغم من تقاطعهما في بعض الألفاظ، مثل: واسع الجبين، وفي كلّ أسماء الله الحسنى التي جاءت على صيغة اسم الفاعل، فهي ثابتة في صاحبها، جاء في المفصّل في الحديث عن الصفة المشبّهة: « وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مُجراها في ذلك، فيقال: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤَدَّب الخُدّام»[3].

فالثبوت في صيغة اسم الفاعل والمفعول نسبي، قد ينفكّ عن صاحبه، وقد يلزمه، ليتساوى مع الصفة المشبّهة، بل إنّ الصفة قد ترتبط بالاسم ارتباطًا وثيقًا، معنًى

[1] – انعدام الزمن في الصيغة يبعدها عن الفعليّة.

[2] – ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1983، ص19–21.

[3] – الزمخشري ، المفصّل في العربيّة، ص225.

وصيغةً، حتى لا يكاد يحصل التمييز بينهما إلاّ من خلال الاستعمال اللغويّ، ويمثّل إبراهيم أنيس لذلك بقوله: «فالكلمة الواحدة قد تكون اسمًا أو صفة، ولا يوضّح المراد منها إلاّ الاستعمالُ اللغويّ، قارن بين العبارتين: "الطفل الملك، الملك الطفل" تجد أنّ العبارة الأولى تستعمل حين يُنظر إلى مجموعة من الأطفال في مدرسة مثلاً، وأراد الناظر أنْ يشير إلى طفل معيّن، فوصفه بكلمة "الملك"، في حين أنّ العبارة الثانيّة، قد ترِد على لسان صحفيّ يصف حفلاً ضمّ عددًا من الملوك، وأراد أن يميّز بينهم ملكًا صغير السنّ»[1].

بل إنّ بعض الأسماء التي لها أصول اشتقاقيّة، تأتي على صيغة اسم الفاعل، ولكنّها اسم محض، مثل كلمة: صاحب [2] ورسول، وهذه الحقيقة اللغويّة، تناقض وتضعف معيار التمييز بين الاسم والصفة، عند تمام حسان الذي يقول:« ما كان له فعل من مادّته أو كان صالحًا لذلك فهو صفة، وما لم يكن له فعل من مادّته فهو اسم»[3]. وحين تعرّض إلى دلالة الصفات، قارنها بالمصدر، يقول:«تدلّ الصفة على الموصوف بالحدث فلا تدلّ على الحدث وحده كما يدلّ المصدر، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلّ الفعل، ولا على مطلق مسمّى كما تدلّ الأسماء، فهي بهذا تختلف عن بقيّة أقسام الكلم جميعها»[4]. ولو أنّه قارنها بالمصدر الميمي[5] لربّما كان له رأي آخر.

وانفكاك صفة الفاعل عن صاحبها لا يخرجها مِن اسميّتها، فمِن الأسماء ما ينفك عن صاحبه مثل: طفل، فهذا الاسم لا ريب مفارق صاحبَه إذا كبر [6]، أو أن

---

1 – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلوالمصريّة، القاهرة، مصر، ط6، 1978، ص290.

2 – كلمة (صاحب) ذات أصول اشتقاقيّة (صحب، يصحب) ، ومع أنّها من فعل متعدٍ ، إلاّ أنّها لا تصل إلى مفعول به إذا جاءت على وزن فاعل، وهذا دليل على أنّها اسم لا صفة.

3 – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص101.

4 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 – المصدر الميمي، إلى جانب دلالته على الحدث، يشير إلى الذات. وبالتالي فهو يختلف من حيث المكوّن الدلالي عن المصدر واسم المصدر.

6 – ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص51.

يكون بعد إن لم يكن مثل: رجل، ومع ذلك لا يخرج عن كونه اسمًا، والصفة المشبّهة باسم الفاعل أكثر ثبوتًا منه، لانعدام صفة التجدّد، ولم يبق من مكوناتها إلاّ الحدثُ (الذي هو جزء من تكوين المصدر) والفاعلُ (الذي هو ذات)، وكلاهما من المكوّنات الدلاليّة للأسماء، ما يجعلها إلى الاسميّة أقربَ وألصقَ. وهذا ما نعتقد أنّه أهّل الصفات إلى كونها صيغًا منقولة إلى اسم العلم، باعتبار الذات الفاعلة جزءًا أساسيّا من مكوّناتها.

	الذات	الحدوث	الحدث	الزمن	مثال
الاسم المعيّن	√	X	X	X	**زيد**
الفعل	X	X	√	√	**كتب**
الحرف	X	X	X	X	**في**
اسم الفاعل	√	√	√	نحوي	**قائم**
المصدر	X	X	√	نحوي	**ضربٌ**
المصدر الميمي	√	X	√	X	**مَرجِع**
اسم المصدر	X	X	√	X	**وضوء**

3 – المضمرات:

عدَّ النحاة المضمرات (الضمائر، الموصولات، أسماء الشرط، الاستفهام) تحت قسم الأسماء، وفصّلوا فيها وميّزوا بينها من حيث المصطلح والوظيفة، وهي لا تخرج عن ثلاثة أقسام[1]:

ضمائر الشخص.(أنا ، أنت، نحن، هم ....) جاء في منثور الفوائد:«أنت: الضمير منه (أن) والتاء للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وأنتما: الضمير منه (أن) والتاء للخطاب، والميم لمجاوزة الواحد، والألف علامة التثنية، وكذلك أنتم:

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 110.

الضمير هو (أن) والتاء للخطاب والميم لمجاوزة الواحد والواو علامة الجمع» [1]. وإلى ذلك ذهب ابن يعيش:«تقول: أنت إذا خاطبت واحدًا، فالاسم منه الألف والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكلّم، زيدت عليها التاء للخطاب، وهي حرف معنًى مجرّد من معنى الاسميّة»[2]. ويعلّل كون حرف التاء في (أنت) ليس اسمًا بقوله:«لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب، ولو اعتقد له موضع من الإعراب لكان إمّا رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، فلا يجوز أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا، لأنّه لا رافع ولا ناصب، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا لأنّه مضمر، والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن يكون له موضع من الإعراب بطل أن يكون اسمًا» [3]. أمّا الكوفيّون فالضمير عندهم كلمة بكاملها من غير تفصيل [4]، عملًا بالظاهر. وقد عدّ برجشتراسر «الحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أيضا »[5]، وذهب إلى أنّ الضمائر المنفصلة للمخاطب «مركّبة من المتّصلة المستعملة في الماضي ومن مقطع (أنْ) وهو يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة»[6].

–ضمائر الإشارة.(هذا، ذاك، تلك، هؤلاء، أولئك ...)

–ضمائر الموصول.(الذي، التي ...).

وأهمّ ما يميّز الضمائر أنّها أسماء مبنيّة [7]. جاء في شرح الرضي (ت 686هـ): «والمضمرات مستغنيّة باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أنّ كلّ واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص»[8]. وهي جامدة لا تنتمي

---

[1] – ابن الأنباري: كمال الدين، منثور الفوائد، تحقيق: حاتم صلاح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص59.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ج3، ص95.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ينظر:المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – برجشتراسر، التطوّر النحويّ للغة العربيّة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994، ص75.

[6] – المرجع نفسه ، ص 76.

[7] – يستثنى من ذلك (أي) الموصولة .

[8] – الأستراباذي رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996، ج2، ص402.

إلى أصول اشتقاقيّة، ولا تأتي مضافة أو نعتًا أو منعوتًا [1]. وقد استقرّ النحاة الأوائل على عدّها أسماء، واقتنعوا بذلك من خلال ما لاحظوه من انسجامها مع تعريف الاسم عندهم، فهي ألفاظ تحيل إلى ذات أو معنى، وتأتي فاعلاً أو مفعولًا أو مبتدأً .. وتدخل عليها حروف الجرّ.

ولبعض المحدثين رأي آخر، حيث يرى تمام حسان، وإبراهيم أنيس، أنّها تستحقّ أنْ تكون قسمًا قائمًا برأسه. يقول تمام حسان: «يختلف الضمير عن الأسماء والصفات، فلا يمكن عدّه اسمًا من الأسماء، وإنّما ينبغي له أن يكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم»[2].

المضمرات ليست أسماء لموجودات أو أحداث، وإنّما هي وحدات لغويّة تقوم بوظائف في التراكيب. جاء في شرح المفصّل:« وإنّما أُتِيَ بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز واحترازًا من الإلباس» [3]. واسميّتها ليست حقيقيّة، وإنّما هي اسميّة **اعتباريّة**، تؤدّي دورًا لا تقوم به الأسماء في بعض التراكيب، متجاوزة ما يشير إليه بعض الباحثين في كونها تأتي نيابة عن تكرار اللفظ، ومن ذلك ما حاول أن يثبته إبراهيم أنيس من أنّ «شرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع، أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كلّ من المتكلّم والسامع»[4].

وقد فاته أنّ الضمير قد يتقدّم في بعض السياقات التي تجيزها اللغة، ك المضمر في نعم وبئس، والمضمر على شريطة التفسير، كقولنا: ضربني وضربت زيدًا، ومضمر تقدّم لفظًا وهو مؤخّر في المعنى، كقوله تعالى :﴿**وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ**﴾ البقرة/ 124[5].

---

[1] – ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص147– 150.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص112.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص84.

[4] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص291.

[5] – ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1984، ص118–119

لأنّ تكرار اللفظ، لا يعني بالضرورة أنّ الاسم الذي تكرّر هو نفسه الذي ذكر أولاً، ففي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ آل عمران/ 173، فـ(الناس) الثانيّة ليست هي (الناس) الأولى، على الرغم من أنّ اللفظة هي نفسها، فهي تساويها لفظًا ولا تحيل عليها ، في حين أنّ قولنا: "أكرم زيد أباه" نلحظ أنّ الضمير في (أباه) يؤدّي وظيفة لا يمكن أن يقوم بها الاسم الصريح، فهو (المرجع) الذي يتحقّق به السبك في التركيب، فحين نقول: أكرم زيد أبا زيد، قد ينصرف الذهن إلى أنّ كلمة (زيد) الثانية شخص آخر. جاء في اللباب: «وذلك أنك لو أعدت لفظ الظاهر لم يعلم أنّ الثاني هو الأوّل»[1]، ولعلّ هذا ما قصده شارح المفصل بقوله: «احترازا من الإلباس».

ومن ذلك أيضًا، أنّ ضمائر الحضور(المتكلّم، المخاطب)، لا يمكن أن تؤدَّى بالأسماء المعيّنة، فالمتكلّم يقول محدثًا عن نفسه: أنا مسافر غدًا، فلو ذكر اسمه قائلاً: زيد مسافر غدًا، لكان يتحدّث عن غائب. جاء في شرح الرضيّ:«فإنّه لو سمّي المتكلّم والمخاطب بعلميهما فربّما التبس»[2].

–ضمائر الإشارة تدلّ على الحضور، لكنّها تعامَل معاملة الغائب، فنقول: هذا فعل، وأولئك فعلوا، بخلاف ضمائر التكلّم والخطاب التي تحافظ على صفتها الحضوريّة. نقول: أنت فعلت، وأنا فعلت.

–ضمائر الإشارة قد تأتي لتؤدّي وظيفة إشاريّة وقيمة استبداليّة في الوقت نفسه (وظيفة مزدوجة) مثل: هذا علّمني، أو قد تأتي لتؤدّي وظيفة إشاريّة [3] يفسّرها الاسم بعدها، مثل: هذا الرجل علّمني. وقد تأتي لتؤدّي أغراضًا تتجاوز مجرّد الإشارة، وليس كما حصر إبراهيم أنيس وظيفتها في أنّ «الغرض من استعمال ألفاظ الإشارة هو

[1] – العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ج1، ص474.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص401.

[3] – هذا لا يفقدها اسميتها ولا تعريفها.

الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة» [1]. ويقدّم مثالاً على ذلك بأنّ قولنا: هذا الكتاب، هو بمعنى: (الكتاب الكتاب)[2].

إنّ اللغة العربيّة تفرّق بوضوح بين قولنا: هذا أنت، وأنت هذا، لكن على حدّ قول إبراهيم أنيس، يكون معنى العبارتين نفسَه (أنت أنت).

في العبارة الأولى(هذا أنت) جاء اسم الإشارة مخبَرًا عنه، وفي الثانية (أنت هذا) أخبرْنا بالضمير عن اسم الإشارة. جاء في الكتاب« العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يُرد بقوله هذا أنت، أن يعرّفه نفسَه، كأنّه يريد أن يُعَلمه أنّه ليس غيرَه. هذا محال، ولكنّه أراد أن ينبّهه، كأنّه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا [وكذا] أنت»[3]. وفي قولنا: أنت هذا تفعل كذا وكذا، إنكار واستغراب، أي إنّ المتوقّع منك كان غير ما صدر منك [4]، ونحوه قوله تعالى :﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ البقرة/85 .

–إذا كانت الأسماء والأفعال تدرَك معانيها من خلال صورة ذهنيّة سابقة لإنشاء الكلام، فإنّ الصورة الذهنيّة للضمائر تكون آنيّة، فهي تنشأ خلال التكلّم، ذلك أنّ دلالتها الوظيفيّة على مطلق حاضر أو غائب، فإذا جاءت في السياق، اكتسبت دلالة معجميّة يحدّدها المرجع أو الموقف الكلامي، يقول فاضل مصطفى الساقي:«ولمّا كان المعنى الصرفيّ العامّ لجميع الضمائر هو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب، وهو وظيفتها في الكلام كان معناها وظيفيًّا لا معجميًّا، ولا يكون معجميًّا إلّا بواسطة المرجع»[5].

إنّ إدراج النحاة الضمائرَ في قسم الأسماء له ما يبرّره، ونعتقد أنّه أقرب إلى النظرة السليمة، من جعلها قسمًا مستقلاً، كما أراد بعض المحدثين.

---

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص291– 292.

[2] – المرجع نفسه، ص292.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص355.

[4] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ط1، ج1، ص 96.

[5] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص245– 246 .

4 -أسماء الأفعال:

ألفاظ تؤدّي معانيَ الأفعال ولا تقبل علاماتِها، ولا تكون على صيغها، وقد عدّها جمهور النحاة أسماء، لأنّ قسمًا منها يقبل بعض علامات الاسم، كالتنوين نحو: صهٍ، أفٍ، والألف اللام نحو: النجاءك [1]. ويرى الرضي أنّ سبب عدم عدّ النحاة لهذه الكلمات أفعالًا مع تأديتها معانيَ الأفعال «أمرٌ لفظيّ، وهو أنّ ألفاظها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرّف تصرّفها، وتدخل اللام [2]على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًّا ومجرورًا»[3].

وسمّيت أسماء الأفعال بهذا الاسم باعتبار الشكل لا المعنى، فهي من حيث المعنى «تؤدي معانيَ الأفعال، كما تؤدّي المصادر أحيانًا معانيَ الأفعال، في نحو قولك (سكوتًا) بمعنى (اسكت) و(انكفافًا) بمعنى انكف، و(صبرًا) بمعنى (اصبر)، غير أنّ هذه مصادر معربة، وأسماء الأفعال مبنيّة غير متصرّفة »[4]. وقد عدّها الكوفيّون أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان، فيما رأى ابن صابر أنّها قسم رابع زائد على أقسام الكلم الثلاثة[5].

وقد أطلق عليها مهدي المخزومي اسم (الأفعال الشاذّة). ويرى أنّها «أفعال متخلّفة لم تتطوّر ولم يدركها الاستعمال الواسع، وهي من أجل ذلك أفعال جامدة على حال واحدة، لم تتصرّف تصرّف الأفعال» [6]، وانتهى إلى أنّ ما تطوّر منها «لا صلة لها بأبنيّة الأسماء ولا بأبنيّة الأفعال» [7]. والظاهر ـ فيما نعتقد ـ أنّ بعضها مرتبط بالطبيعة البشريّة فهو غير قابل للتطوّر مثل (أوه) التي بمعنى (أتوجع) و (أف) بمعنى

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص40.

[2] – يقصد (أل) التعريف.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص83.

[4] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص40.

[5] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج5، ص121.

[6] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص190.

[7] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أتضجّر، فالشخص قد ينطق هذه الكلمات دون أن يكون قد سمعها. ويرى النحاة أنّ هذه الكلمات « كانت أصواتًا ثمّ نقلت إلى المصادر، ثمّ منها إلى أسماء الأفعال»[1].

-ومنها ما أصله جار ومجرور أو ظرف «وهذا النوع لا يستعمل إلّا متّصلًا بضمير كـ(مكانك) بمعنى: اثبت، و(عندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ، و(وراءك) بمعنى: تأخر و(أمامك) بمعنى: تقدّم و(إليك) بمعنى: تنَحَّ و (عليك) بمعنى: الزم »[2].

-ومنها ما هو منقول عن المصادر، نحو: رويدَ زيدًا، وفداءٍ لك الأقوام[3].

-وبعضها يشبه المصدر، جاء في شرح الرضي:«وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا، كوشكان، وسرعان، وبطآن، وشتّان، فإنّها، كليّان في المصادر، وكهيهات فإنّه كقوقاة، ونزال فإنّه كفجار، وتيْد كضرْب؛ فنقول: إنّها كانت في الأصل مصادر، لأنّه قام دليل قطعيّ على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل»[4].

ويرى تمام حسان اعتمادًا على معايير تقسيم الكلم عنده، أنّ تقسيم النحاة لِما سمّاه (خالفة الإخالة) هو تقسيم اعتباطيّ، فهُم: «يقسّمونها اعتباطًا ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات، واسم فعل مضارع كوَي، واسم فعل أمر كصه »[5]. وعلى ذلك انتهى إلى تمييزها عن الأفعال، فهي «لا توصف بتعدٍّ ولا لزوم»[6]. لكن الذي عليه النحاة أنّ منها ما هو لازم، ومنها ما هو متعدّ، «ولمّا كانت الأفعال التي هي مسمّيات هذه الأسماء، منها ما هو متعدٍّ للفاعل متجاوز له إلى غيره، نحو: خُذْ زيدًا والزمْ عمرًا، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوه إلى مفعول، نحو: اسكت واكفف، كانت هذه الأسماء كذلك حسب مسمّياتها، منها ما هو متعدٍّ للمأمور،

---

[1] – رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص84.

[2] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج5، ص124.

[3] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3 ص84.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص84.

[5] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص113.

[6] – المرجع نفسه، ص118.

ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه إلى غيره، فمن المتعدّي قولهم رويدًا زيدًا أي: أرْوِدْه وأمْهله»[1].

وهي عنده (تمام حسان) ليست بأسماء، فهي تقوم «بدور المسند دون المسند إليه»[2]، ولكي يستقيم له أمر نظام هذا القسم (قسم الخوالف)، كان لا بدّ من استبعاد بعض الصيغ الي تؤدّي وظيفة المسند إليه، وهي المنقولة عن مصدر، فبعض الصيغ القياسيّة التي تأتي على معنى اسم الفعل لا تعدّ عنده من (أسماء الأفعال)، أو كما يسمّيها هو (خالفة الإخالة)، نحو: نَزال ودَراك، يقول:«فهي بالنسبة للخوالف إذ تأتي بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتي بمعناه .. فكما أنّنا لا نعتبر المصدر فعلاً حين يؤدّي وظيفة الخوالف، فكذلك لا نعتبر هذه الصيغ القياسيّة خوالف لأدائها وظيفة الخوالف، والأوْلى بهذه الصيغ القياسيّة أن تلحق بقسم المصادر من أقسام الكلم»[3].

ذكر تمام حسان أنّ هذه الصيغة تؤدي دورًا إفصاحيًّا، وتعبّر عن موقف انفعاليّ، ولعلّ هذا أكثر ما يميّز الخوالف عن غيرها من أقسام الكلم عنده، يقول: «والقسط المشترك في معاني هذه الخوالف جميعًا ما ذكرناه، من أنّ لها طبيعة الإفصاح الذاتي عمّا تجيش به النفس، فكلّها يدخل في الأسلوب الإنشائي، وتبدو شديدة الشبه بما يسمّيه الغربيّون language affective»[4]. لكنّ هذا الحكم الذي اعتمد عليه تمام حسان، لا ينطبق على كثير من أسماء الأصوات التي عدّها من الخوالف. ولسنا ندري ما يجمع كلمة مثل: (ده) التي هي اسم صوت لأمر الحمار بالسير، بـ(أكرم به) التي هي صيغة تعجب، لتكون قسمًا واحدًا، هي الخوالف.

جاء في شرح المفصل:«والذي يدلّ أنّ هذه الألفاظ أسماءٌ أمورٌ، الأوّل منها جواز كونها فاعلة ومفعولة.. والفعل لا يسند إلاّ إلى اسم محض» [5]. ومن موقعها موقع نائب الفاعل، قول زهير بن أبي سلمى من الكامل:

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص29.

[2] – تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص118.

[3] – المرجع نفسه، ص117.

[4] – المرجع نفسه، ص116.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص27.

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فَي الذُّعرِ[1]

ومن موقعها موقع المفعول به:

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلِ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ[2]

إنّ هذه الصيغ الدالّة على الطلب، تأتي لتؤدّي وظيفةً لا تقوم بها الأفعال، فهي تحمِل دلالة المبالغة والتوكيد، وهذا ما يضيف إليها قيمة تعبيريّة زائدة عن مجرّد الطلب العاديّ، فكلمة « صه مثلا؛ آكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و(مه) آكد وأبلغ من انكفف، وحيّ آكد وأبلغ من (أقبل)، وذلك لأنّه يراد بها الحدث المجرّد، ألا ترى أنّها لا تتّصل بالضمائر صاحبة الحدث»[3]. ولا يخفى ما فيها من اختصار تتحقّق به سرعة الطلب، فقولنا: مكانك، أسرعُ لقائلها من قولنا: اثبت مكانك، وأبلغُ وأشدُّ وقعًا على متلقّيها، جاء في شرح المفصل:«والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة، ولولا ذاك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة»[4].

لقد أدرك النحاة ما يعتري أسماء الأفعال من تجاذبات بين الاسميّة والفعليّة، وقد يؤهّلها ذلك إلى عدّها قسمًا مستقلاً كما ذهب إليه تمام حسان، ومن قبله ابن صابر، لكنّ إخراجها من دائرة الأسماء لا يمثّل فرقًا هامًّا في الدراسة النحويّة، يقول فاضل صالح السامرائي:«فلا خلاف بين النحاة أنّها تؤدّي دور الأفعال سواء قلنا باسميّتها أو فعليّتها»[5].

---

[1] – حمدو طماس، ديوان زهير بن أبي سلمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 2005، ص31. والشاهد فيه، كلمة (نزال) التي وقعت مسندًا إليه (نائب فاعل).

[2] – تماضر عبد القادر فياض، ديوان ربيعة بن مقرم الضبي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، ص44. البيت من الكامل، والشاهد فيه كلمة (نزال) التي وقعت مفعولا به، وهو ما يقوّي اسميّتها.

3 – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص44.

4 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص25.

[5] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو. ج4، ص41.

وعلى حدّ تعبير الرضي، فإنّها «لا تقدح إذن باعتبار الأصل لا في حدّ الاسم ولا في حدّ الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لما ثبت كونه عارضًا بالدليل، إذ رُبّ أصل مرفوض وعارض لازم»[1].

5 **اسم الصوت:**

أسماء الأصوات هي كلّ لفظ حكي به صوت أو صُوّت به لِما لا يعقل، جاء في شرح الرضي: «واعلم أنّ الألفاظ التي يسمّيها النحاة أصواتًا على ثلاثة أقسام:

أحدها حكاية صوت صادر إمّا عن الحيوانات العجم كغاق، أو عن الجمادات كطق. وثانيها أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا، بل دالّة طبعا عن معانٍ في أنفسهم، كأف وتف .. وثالثها أصوات يصوّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إمّا المجيء كألفاظ الدعاء، نحو: جوت، وقوس، ونحوها، وإمّا الذهاب، كهَلَا، وهج، ونحوها، وإمّا أمر آخر كسأ، للشراب وهِدَع للتسكين»[2].

6 **الظروف:**

عدّ النحاة الظروفَ في دائرة الأسماء، وهي عندهم زمان ومكان، ضُمّن معنى الظرفيّة باطّراد. جاء في شرح ابن عقيل:«الظرف وقت ومكان ، ضُمّنا معنى "في" باطّراد»[3]، وذلك نحو سرت أمامك، وسافرت صباح اليوم، «فإن لم يتضمّن معنى "في" فلا يسمّيه النحاة ظرفًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا**﴾ البقرة/48.»[4]، فـ (يومًا) هنا مفعول به، وليست ظرفًا «لأنّ الاتّقاء ليس واقعًا فيه، بل هو قبله»[5].

---

1 – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص85.

2 – المرجع نفسه ، ج3، ص118.

3 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح قيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980، ج2، ص191.

4 – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص178.

5 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والملاحظ في تعريف النحاة للظرف، أنّه لم يستثنِ أنْ لا يكون الظرف عمدة في الكلام وإنْ تضمّن معنى "في": كقولنا: سوفر يومُ الخميس [1]، فـ(يوم) هنا نائب فاعل على الرغم من تضمّنها معنى "في". وقد يمتنع التصريح بمعنى "في" وهو مع ذلك متضمّن معناها عند النحاة، كما يجيء مع (قبل، وبعد، ومع، وإذا، وتحت، وإذ)، «فأنت تقول: الكتاب فوق المنضدة، ولا يصحّ أن تقول:(في فوق المنضدة)»[2].

لقد استمدت الظروف اسميّتها عند النحاة من كون بعضها مصادر، نحو: آتيك طلوع الشمس، وبعضها على صيغة الزمان أو المكان، نحو: آتيك مطلع الشمس، واقعد مقعد التلميذ، ومنها ما يدلّ على أسماء أوقات أو جهات أو أعداد، وقليل منها ما دلّ بالوضع على الظرفيّة.

إنّ تعامل النحاة كان مع وظيفة الكلمة داخل الجملة، فكلّ ما جاء مفعولاً فيه نُظر إليه ظرفًا، وكان يجب التمييز بين ظرفيّة الظرف، وما نقل إلى الظرفيّة لأداء وظيفة الظرف، فظرفيّة بعض الأدوات دالّة بالوضع على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني، وهنا جاء التمييز بين الظروف التي تضاف إلى الجمل، نحو: إذ، وإذا، ومتى.. والظروف التي تؤدي وظيفة داخل السياق نحو: يوم، شهر، وحين.. يقول تمام حسان:« ولكنّ النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف، على طريقة ما أسلفنا القول فيه من تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد، فعدّوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا»[3].

واعتمادًا على معايير التقسيم عند تمام حسان قرّر أنْ «ليس في العربيّة الفصحى، ممّا ينبغي أن يوضع في قسم مستقلّ من أقسام الكلم يسمى "الظرف"، إلّا تلك الكلمات التي عددناها في بداية القول في الظرف، وهي: إذ، وإذا، وإذًا، ولمّا،

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص178.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص119.

وأيّان، ومتى، وهي للزمان ثم أين، وأنّى، وحيث، وهي للمكان »[1]. أمّا هنري فليش فيرى أنّها «لا تعبّر على طائفة نحويّة خاصة بالمعنى الصحيح»[2].

ثانيا: الأفعال (محرّكات الكلم)

الفعل أحد أقسام الكلم الرئيسة، عند القدماء والمحدثين على سواء، وهو ركن هامّ في بناء الجملة العربيّة، ويعدّ من «لوازم اللغة عامّة ومن لوازم كلّ لغة راقيّة على وجه الخصوص»[3]، من خلال ما يصوّره من حركة ونشاط، وما يلعبه من دور في تنظيم العلاقات بينه وبين العناصر اللغويّة الأخرى.

1 – المفهوم:

إنّ أقدم تعريف للفعل وصل إلينا، هو تعريف صاحب الكتاب، وقد اعتمد فيه طريقة التعريف بالمثال، يقول: « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع» [4]. ويبدو من تعريف سيبويه أنّه يشير إلى أنّ الأفعال مشتقّة من المصادر، فالمصدر أصل والفعل فرع عنه، وقد عورض بأنّ هناك ممّا عدّه النحاة أفعالاً، لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء، نحو: ليس وعسى وبئس ونِعم[5].

وفي تعليق لفاضل مصطفى الساقي على تعريف سيبويه يقول:«فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل حتّى تعابير الكينونة الفلسفيّة، فاستعمل (كائن)، (ما يكون)، (بناء ما لم ينقطع وهو كائن)»[6].

---

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص121.

[2] – هنري فليش، اللغة العربيّة الفصحى ـ دراسة في البناء اللغويّ، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المنيرة، (دت)، ص238.

[3] – عبد الفتاح محمد، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربيّة– (أهميته – مصطلحاته– أغراضه)، مجلّة جامعة دمشق، المجلد22، عدد1+2، 2006. ص20.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[5] – ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص50.

[6] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص230.

إنّ النظرة العابرة قد توحي بما بدا للساقي، وقد تقود الأحكام المسبقة إلى هذا الحكم، لكن الذي نراه، أنّ هذا التعريف يتطلّب الوقوف عنده، لنفهم ما قاله سيبويه بما ينسجم مع الدراسات المعاصرة.

إنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (الحاضر) أو (المستقبل) في تعريفه، واكتفى بمصطلح الماضي الذي يدلّ على انتهاء الحدث وانقضائه.

وقد عبّر عن الحاضر بـ (ما هو كائن لم ينقطع) أي إنّ الحدث مازال مستمرًا، لم ينته، وهو بالضبط ما عبّرت عنه دراسات المستشرقين بمصطلح (غير التامّ)، أمّا الماضي بحكم انقضائه فهو يقابل التام. وهذا الفهم ـ فيما نعتقد ـ هو أقرب إلى الإنصاف من وصف تعريف سيبويه بالنظرة الفلسفيّة، وبأنّه أسقط حركات الفلك على تقسيمه كما يرى فاضل الساقي.

أمّا الكسائي (189هـ) الذي عاصر سيبويه، فقد حدّه بقوله «الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج»[1]. وعلى الرغم من أنّ هذا الحدّ ناقص لتخصيص الفعل بالدلالة على الزمن فقط، وإغفاله دلالتَه على الحدث، إلاّ أنّ ابن فارس تبنّاه وأثنى عليه، يقول: «والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنّ الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج ، دلّنا بهما على ماض ومستقبل»[2].

وذكر ابن الأنباري أنّ الفعل «كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل»[3]، وهو تعريف يعتمد على «الوظيفة الصرفيّة للفعل »[4]، والملاحظ أنّه «التعريف المشتهر والمسيطر على أجواء الدراسات النحويّة حتى يومنا هذا »[5]. وقد وضّح ابن يعيش أنّ قيد (محصّل)، الذي أضافه بعض النحاة إلى تعريف الفعل، إنّما هو للتفريق بين زمن الفعل وزمن المصدر، ويرى أنّ الأمر لا يحتاج إلى هذا القيد، ذلك«أنّ الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذاك لكان المصدر كافيًا،

---

[1] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص50.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص27– 28.

[4] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ، ص 75.

[5] – عبد الهادي الفضيلي، دراسات في الفعل العربي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص13

فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، وقولنا مقترن بزمان، إشارة إلى أنّ اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك»[1].

وإن كان لابن يعيش مبرّراته في تجاوز قيد (محصّل)، فلا نعتقد أنهّ بالإمكان تجاوز دلالة الحدث والزمن كمكونين أساسيين في تعريف الفعل، لِما فيه من المجازفة العلميّة، ما من شأنه أن يعقّد المسألة، بتجريد الفعل من دلالته، ومن ذلك ما قام به عبد الهادي الفضيلي لتعريف الفعل، يقول:«إنّ الفعل باعتباره وحدة لفظيّة، أي مجموعة أصوات ذات نظام معيّن، يأخذ وظائف معيّنة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيأخذ وظيفة دلاليّة وأخرى صرفيّة وثالثة نحويّة» [2]. والملاحظ في هذا الكلام، أنّه لا شيء فيه يشير إلى الفعل بشكل خاص، أو معناه أو ظيفته أو علاماته، ممّا اضطر صاحبه إلى إتباعه بشرح مطوّل.

وكأنّ بعض النحاة، قد لمسوا ما في تعريف الفعل من حاجة إلى الإحاطة بمعناه، فلجأوا إلى محاولة استدراك ذلك، من خلال تدعيم حدّ الفعل بعلاماته، فقد ذكر ابن الأنباري أنّ«علامات الفعل كثيرة، فمنها: قد، والسين وسوف.. وتاء الضمير وألفه وواوه.. ومنها تاء الضمير الساكنة، .. وأن المصدريّة ومنها إن الخفيفة الشرطيّة، ومنها لم، ومنها التصرّف»[3].

لقد ردّ (علي أبو المكارم) هذا القصور- الذي عبّر عنه بالاضطراب النحوي - «إلى أنّ المنهج الذي اتّبعه النحاة في دراسة اللغة، وتقنين قواعدها لم يبدأ من الواقع اللغوي، ولم يُلتزم به، بل فرض عليه ما ليس فيه، حين قرّر منذ البداية أمرين ليس لهما في هذا الواقع وجود، أوّلهما: أنّ الكلمات في العربيّة ثلاث فحسب، ثانيهما أنّ الأفعال أحداث»[4]، بل إنّه لم يكتف بإنكار أن تكون الأفعال دالة على حدث، فذهب إلى أنْ ليست«الأفعال هي التي تقترن وحدها بالزمان، فإنّ من الأسماء ما يقترن

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص2.

[2] – عبد الهادي الفضيلي، دراسات في الفعل العربي، ص 17.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص28.

[4] – علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2007، ص42.

بالزمان، كما أنّ منها ما ينصرف إليه دون غيره» [1]، ولا يخفى ما في هذا الرأي من مغالطات، ولئن كان محقّا في أسماء الأفعال، فالأمر لا يمكن تعميمه ليشمل عناصر لغويّة أخرى على ما ذهب إليه، فالزمن في الأسماء[2] هو كلّ دلالتها، ولا تحمل معنى الحدث، أمّا المشتقات فدلالتها الزمنية ليست بالوضع، بل مكتسبة من السياق وليس من صيغتها.

لم يكلّف (علي أبو المكارم) نفسه عناءً، ليقدّم لنا تعريفًا يكون بديلًا صالحًا، بل خلص إلى أنّ التعرّف على الفعل، لا يكون من خلال التعريف الذي قدّمه النحاةّ، وبالتالي« فلا مفرّ إذن من تحديده من خلال العلامات التي تميّزه عن غيره، تلك العلامات التي أشار إلى بعضها ابن مالك» [3]. إنّنا نفهم من عبارة «لا مفرّ»، أنّ الفعل في نظره لا حدّ له. وهذا سدّ لباب الاجتهاد.

إنّ التعريف بالعلامة بدأ في نهاية القرن الرابع للهجرة من خلال ما قدّمه ابن جني (ت392هـ)، يقول:«والفعل ما حسن فيه "قد" أو كان أمرًا، فأمّا "قد" فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمرًا نحو قولك: قم، واقعد» [4]، وهي بعض العلامات الشكليّة للفعل. وفي الألفيّة، ذكر ابن مالك أربع علامات شكليّة أخرى في قوله:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ اقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[5]

وفي التسهيل أضاف علامة فارقة للفعل، وهي الإسناد «والفعل كلمة تسند أبدًا، قابلةٌ لعلامةِ فرعيّةِ المسندِ إليه» [6]. وهي علامة اتخذها تمام حسان نقطة جوهريّة يمتاز بها الفعل عن بقية أقسام الكلم.

---

[1] – علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص42.

[2] – نحو: غدا وأمس وغير ذلك .

[3] – علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة ، ص43.

[4] – ابن جني، اللمع في العربيّة، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان الأردن، 1988، ص15.

[5] – ابن مالك، متن الألفيّة، ص3.

[6] – ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح قيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1967، ص3.

لم يبتعد تمام حسان في تعريفه للفعل عن تعريف القدماء، فهو عنده «يدلّ على حدث وزمن»[1]، وذكر مجموعة من العلامات التي تميّز الفعل، منها [2]:

-يختصّ الفعل بقبول الجزم، فلا يشاركه فيه أيّ قسم آخر من أقسام الكلم.

-للفعل الثلاثي صيغ محفوظة قياسيّة مبوبّة إلى ستة أبواب، وصيغ أخرى محفوظة قياسية لغير الثلاثي.

-تدلّ الأفعال على الحدث دلالة تضمنيّة، لأنّ الحدث جزءُ معناها، فهي تدلّ إلى جانبه على الزمن.

-الأفعال تدلّ على الزمن بصيغتها دلالة وظيفيّة صرفيّة مطّردة.

ولعلّ النحاة قد انطلقوا في تقسيمهم للفعل وبيان أنواعه من التعريف الذي ارتضوه أن يكون حدّا للفعل، فهو (لفظ دال على حدث + زمن)، ويمكن أن نتصوّر ذلك من خلال المخطط الآتي:

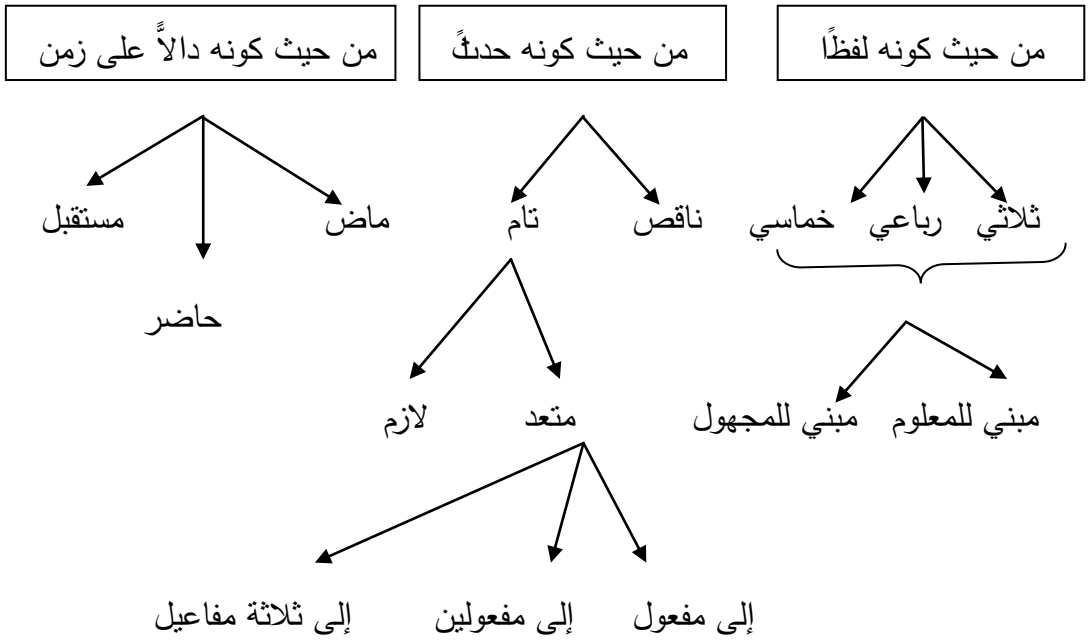

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، 95.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها ، ص106– 107.

2 مصدر الاشتقاق:

أسال موضوع أصل الاشتقاق حبرًا كثيرًا بين البصريّين والكوفيّين، فالبصريّون يذهبون إلى أنّ الاسم أصل والفعل فرع منه، أمّا الكوفيّون فيرون أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق، والاسم فرع.

ولعلّ منطلق البصريّين فيما ذهبوا إليه، ما صدّر به سيبويه كتابه: « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[1]. واحتجوا بأنّ زمانيّة المصدر مطلقة، وزمنيّة الفعل مقيّدة، والمطلق أصل والمقيّد فرع منه، وبأنّ الاسم يقوم بنفسه، أمّا الفعل فهو دومًا مفتقر إلى الاسم، وما استغنى بنفسه أولى أن يكون أصلاً، ودليل آخر على أنّ المصدر هو الأصل، تسميّته مصدرًا لصدور الفعل عنه، وقد رأى ابن الأنباري أنّ هذا الرأي الأخير لا بأس به[2].

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنّ «المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله» [3]، وأنّه يذكر تأكيدًا للفعل، وبأنّ الفعل يعمل في المصدر نحو: ضربت ضربًا، ولذلك وجب أن يكون المصدر فرعًا له، لأنّ رتبة العامل قبل معموله، ودليل آخر، أنّ من الأفعال ما لا مصدر له، نحو: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجّب، وحبّذا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا، ما خلا عن هذه الأفعال، فلا فرع من غير أصل[4].

واضح أنّ هذه الآراء والحجج تقترب تارة من المنهج العلمي وتبتعد أخرى، وإن كانت لا تستند على دليل تاريخي يدعم ما ذهب إليه كلّ فريق. ويرى إبراهيم السامرائي أنّ «سبيل الاحتجاج لدى البصريّين والكوفيّين، لا يمكن أن تؤدّي إلى النتيجة التي أصبحت رأي كلّ من الفريقين في مسألة تأْريخيّة، كان ينبغي أنْ تُبحث على غير هذا النحو من الصيغة القائمة على المنطق »[5]. وإذا كان السامرائي قد تجنّب الخوض في

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] – ينظر: ابن الأنباري : كمال الدين ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص196.

[3] – المرجع نفسه، ص192.

[4] – المرجع نفسه ، ص193.

[5] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص52.

الأمر من زاوية الحدث (المصدر)، فإنّه ذهب إلى أنّ الأسماء التي ترتبط بالطبيعة الحسيّة (الذات، أسماء الأعيان) «قد أمدّت العربيّة بالمواد الاشتقاقيّة مثل الأفعال »[1]، مستدلاًّ على أنّ أعضاء الإنسان مثلاً؛ كانت مادّة أصليّة لكثير من الألفاظ، نحو رأس، وسن، وأنف، وعظم، وعضد، وساعد، وبطن، وغيرها، وهو انتقال من الحسي إلى المعنوي، وإنّ عالم الحيوان والنبات شكل مادّة أفادت منها العربيّة، فعقد علاقات بين الناقة ولفظة (الأناقة)؛ والجمل ولفظة (الجمال)، وبين السنام والفعل (تسنم)، والركب والفعل(ركب) [2]. ولئن كان هذا يصدق على بعض الأسماء الجامدة التي استدلّ بها السامرائي، فهي لا تمثّل إلاّ جزءًا معدودًا من الأسماء.

أمّا المخزومي فقد وجّه نقدًا قاسيًا للجدل الذي أثاره النحاة، يقول:«وإذا أنعمنا النظر في الاحتجاجين جميعًا، رأينا الفريقين يتشبّثان في الاحتجاج لرأيهما بما لا صلة له بهذه الدراسة، ورأيناهما يعربان في احتجاجهما عن جهل بالمنهج اللغوي الذي يجب أن يصدر عنه كلّ دارس لغوي» [3]، ومع تحفّظنا للوصف الذي نعت به المخزومي النحاة، نراه يؤيّد ما أورده إسرائيل ولفنسون في دراسته التاريخية للغات الساميّة، إذ خطّأ المدرسةَ البصريّة فيما ذهبتْ إليه من أنّ المصدر أصل والفعل فرع، لأنّ هذا في اعتقاده «يجعل أصل الاشتقاق مخالفًا لأصله في جميع أخواته الساميّة»[4]، وخلص إلى أنّ هذا الرأي «قد تسرّب إلى هؤلاء العلماء، من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربيّة بعقليّتهم الآريّة، والأصل في الاشتقاق عند الآريّين أن يكون من مصدر اسميّ»[5]، أمّا في اللغات الساميّة فـ«إنّ أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرفين)، وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوّله أو آخره حرف أو أكثر، فتتكوّن من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدلّ على معانٍ

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص52.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص104.

[4] – إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1، 1929، ص14.

[5] – المرجع نفسه، ص15.

مختلفة»[1]، وقد قاده هذا الملمح التاريخي إلى تسمية اشتقاق الكلمات في اللغات الساميّة من الفعل بـ «العقلية الفعليّة»[2].

وعلى الرغم من أنّ كلًا من الباحثين (السامرائي والمخزومي) خلصا إلى أنّ الفصل في هذه المسألة تحدّده البحوث التاريخيّة، إلاّ أنّهما حاولا الخوض في المسألة، لينتهي المخزومي من غير سند يُعتدّ به إلى أنّ الفعل هو مصدر الاشتقاق.

وكما تحتاج مسألة الاشتقاق إلى تأصيل تاريخيّ، تحتاج معرفة أيّ الأفعال أقدم إلى سند تاريخيّ، وما ناقشه النحاة في هذا الأمر، لا يعدو اجتهادات عقليّة بحتة، وتأملات لا تستند إلى شيء يمكن الاطمئنان إليه، أو الاعتماد عليه، ومن ذلك ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر عن الزجاجي، قوله:«واعلم أنّ أسبق الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل، لأنّ الشيء لم يكن ثمّ كان، والعدم سابق ثمّ يصير في الحال، ثمّ يصير ماضيا» [3]. والحقيقة أنّنا لسنا ندري ما يقصده الزجاجي بالضبط من قوله:«أسبق الأفعال في التقدّم»، هل يقصد الظهور والنشأة، أم إنّه يفاضل بين الأفعال في مراتبها، وفي كلتا الحالين لا نرى ذلك من سبل البحث اللغويّ.

وما قدّمه الباحثون المعاصرون لا يختلف عن محاولات القدماء، فهو لا يتعدّى مجرّد الفرضيّات، التي لا ترقى إلى الدليل العلمي، ومن ذلك ما حاول (بول كراوس) إثباته، من أنّ صيغةَ الفعل الدائم مصدرُ تكوين صيغة الفعل الماضي، وأنّه لا فرق بين قولنا: زيد فرِحٌ، وزيد فرحَ إلاّ بالحركة، وخلص إلى أنّ التطوّر أدّى إلى أن يصبح (زيد فرحٌ) عبارة عن الماضي، بعد تغيّر حركة الصفة، وهكذا؛ فإنّ الفعل الماضي أسبق زمنيّا ومنطقيّا، أمّا صيغة (يفعل) فهي مشتقّة من الأمر، فمِن (قم، وعُد، وزِد، وبِع) اشتقّ (يقوم، ويعود، ويزيد، ويبيع)[4].

---

[1] – إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص14.

[2] – المرجع نفسه، ص15.

[3] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1987، ج1، ص120.

[4] – ينظر: مهدي المخرومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص107– 108.

لا نرى فيما يقدّمه كراوس مادّة علميّة صالحة، لاتّخاذها بديلاً عن رأي النحاة القدماء، وتبقى التحقيقات والدراسات التاريخيّة، الفيصلَ في إثبات أصل الاشتقاق؛ وأصل الأفعال وغيرها من القضايا اللغويّة، التي ترتبط بنشأة اللغة وتطوّرها عبر الزمن.

3 التعدّي واللزوم في الأفعال:

الأفعال أحداث تنسب عادة إلى الفاعل، سواء أكان هو من أحدثها وأجراها، كالجلوس والقيام، والأكل والشرب، أم أسندت إليه على سبيل اتّصافه بها، نحو: مرض ومات. فإذا عبرّت هذه الأفعال عن تلبّس الفاعل بصفة ما، أو عبّرت عن إجراء الفاعل لبعض الأحداث الذاتيّة، كالأفعال الدالّة على الحركة والانتقال، فهي أفعال لازمة، أمّا إذا تجاوزت في دلالتها الفاعل إلى غيره فهي متعدّية [1]. جاء في الأصول: «ضربٌ فيها يلاقي شيئًا يؤثّر فيه. وضربٌ منها لا يلاقي شيئًا ولا يؤثّر فيه، فسمّي الفعلُ الملاقي متعدّيا، وما لا يلاقي غير متعدٍّ »[2].

وأكثر النحاة على أنّ الفعل من حيث التعدّي واللزومُ قسمان، جاء في شرح المفصّل:«اعلم أنّ الأفعال على ضربين متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محلّ غير الفاعل، والتعدّي التجاوز.. أي إنّ الفعل تجاوز الفاعل إلى محلّ غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمَنْ فعلت، فيقال بفلان، فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز الفاعل، فهو متعدّ، نحو: ضرب وقتل، ألا ترى أنّ الضرب والقتل يقتضيان مضروبًا ومقتولًا، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ، نحو: قام وذهب، ألا ترى أنّ القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب»[3].

---

[1] – ينظر: إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم – تعدّيه ولزومه– جامعة الكويت، ط 1، 1986، ص6.

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1992، ج1، ص169.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص62.

ذهب فريق من النحاة إلى أنّ الفعل من هذا الجانب ثلاثة أقسام، متعدّ ولازم وثالث ليس بمتعدّ ولا لازم، ويتمثّل في (كان وأخواتها)، فهي لا تنصب مفعولاً، ولا تتعدّى إليه بحرف جرّ[1].

إنّ من الأفعال ما لا يتطلّب مفعولا ألبتة، ومن ذلك ما دلّ على حدث ذات، نحو: عرض سفر، وحدث أمر، أو دلّ على حدوث صفة حسّيّة ، نحو: طال الليل وقصر النهار ونظُف، أو دلّ على عرض، نحو فرِح ، بطِر، أو جاء على وزن (فَعُل)، نحو: ظرُف وشرُف، أو على وزن (انفعل)، نحو انكسر وانصرف، أو كان على وزن (فعَل) أو (فعِل) ، اللذين وصفهما على (فعيل)، نحو ذلّ فهو ذليل[2].

وممّا يلاحظ في هذا التحديد اعتماد النحاة على معياري الدلالة والبنية.

– **ما يتعدّى إلى واحد دائما بالجار**: نحو: غضبت من زيد، ومررت به أو عليه.

– **ما يتعدّى بنفسه تارة وبحرف جرّ أخرى** : فإن كان معناه مع الحرف هو معناه من غير الحرف، نحو: شكرتك وشكرت لك، ونصحتك ونصحت لك، فهو عند الرضي متعدّ مطلقًا، إذا تساوى الاستعمالان [3]، «فإن كان تعدّيه بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصًّا بنوع من المفاعيل، كاختصاص "دخلت" بالتعدّي على الأمكنة، وأمّا إلى غيرها فَبِفِي، نحو دخلت في الأمر، فهو لازم حذف منه حرف الجرّ»[4].

– **ما يتعدّى إلى واحد بنفسه دائما** : كأفعال الحواس، نحو رأيت الهلال، وشممت الطيب، وذقت الطعام، وسمعت الأذان، ولمست الحرير[5].

– **ما يتعدّى إلى واحد بنفسه تارة، ولا يتعدّى أخرى لا بنفسه ولا بالجار: نحو** : فغر فاه، وفغر فوه، وشحا فاه، وشحا فوه[6].

---

[1] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص145.

[2] – ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، ط1، 2001، ص189.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي، ج 4 ، ص136.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص190

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يرى إبراهيم السامرائي أنّ الأصلَ في الفعل اللزومُ (قاصر)، يقول: «والذي أراه أنّ الفعل أصله قاصر لازم، ثمّ يصار من هذه الحالة إلى المتعدّي» [1]، وردّ تلك الصيرورة إلى تشبّث العربيّة بالإيجاز، فـ«الإيجاز هو الذي حمل المعربين أن يتخفّفوا من أحرف الجرّ في كثير من الأحيان»[2].

وفي الضفّة الأخرى يقف مصطفى جواد، ليقرّر «أنّ الأصل في الأفعال التعدّي»[3]، وعلّل ذلك بـ «أنّ الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدّي، وإنّ اللزوم عارض طارئ، وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل "فرح يفرح"، والتي يغلب عليها اللازم، مثل: "سهل يسهل" حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرّد، ويكون الضرب الذي خالف هذين الوزنين من الأفعال اللازمة، مثل "دخل وخرج ونام" من باب العلاج الذاتي محدودًا، بحيث يكاد يكون معدودًا »[4].

إنّ استدلالّات مصطفى جواد يلفّها الغموض، وهي عبارة عن تخمين، لا ترقى إلى النظرة العلميّة التاريخيّة، التي يمكن أن ينبني عليها رأي يحتجّ به.

أمّا رأي السامرائي الذي حمل تعدّي الفعل ولزومه على دواعي الخفّة والميل إلى الإيجاز، فإنّه يثير لدينا التساؤلات الآتية:

إذا كانت الرغبة في الإيجاز ـ كما يرى ـ هي التي قادت إلى استغناء الفعل عن حرف الجرّ، فلماذا بقي الكثير من الأفعال لا يصل إلى مفعولاته إلاّ بحرف؟ وما سبب عدم تطوّرها جريًا على الإيجاز؟ ولماذا نرى الفعل يتعدّى في بعض المواضع بنفسه، وفي أخرى يتطلّب حرفا، كالفعل دخل مثلا؟

يجيب السامرائي في حديثه عن الفعل (دخل) على هذا السؤال الأخير بقوله: «أمّا اللازم فقد تعدّى إلى مفعوله بحرف الجرّ (على) إن كان الدخول على الأناسي،

---

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص84.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – مصطفى جواد، المباحث اللغويّة في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، 1955، ص7.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبحرف الجرّ (في) إن كان الظرف الذي يصار إليه معنويًا...وقد يُعدَل عن حرف (في) إلى الباء التي تستعمل في موضعها كثيرًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ**﴾[1]، أمّا مجيء هذا الفعل متعدّيا إلى مفعوله بصورة مباشرة، فكثير جدًّا في لغة التنزيل. والذي نلاحظه أنّه جاء كذلك كلّما كان الظرف الذي يصار إليه حقيقيًّا»[2].

يبدو ممّا ذكره السامرائي، أنّه ترجمة لقول ابن يعيش، الذي حمل تعدّي الفعل (دخل) تارة بحرف الجرّ وأخرى بغيره، إذ يقول:« والصواب عندي أنّه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنّما يتعدّى بحرف الجرّ نحو دخلت إلى البيت، وإنّما حُذف منه حرف الجرّ توسّعًا لكثرة الاستعمال»[3]، وقد استدلّ ابن يعيش على ذلك، بأنّ مصدر الفعل (دخل) يأتي على (فُعول) «وفُعول في الغالب إنّما يأتي من اللازم، نحو القعود والجلوس» [4] واتّخذ معيارًا لتمييز المتعدّي من غير المتعدّي، فما كان متعدّيا فإنّ خلافَه (ضدّه) يكون متعدّيا، ولمّا كان الفعل(خرج) لازمًا، فإنّ (دخل) كذلك. «وقلّما تجد فعلاً متعديًّا إلّا وخلافه ومضاده كذلك»[5]. لكن التوسّع الذي أشار إليه ابن يعيش، لا نراه إلّا فيما إذا كان ظرفا حقيقيّا، وهذا يضعف ما ذهب إليه.

ولو أنّ السامرائي قال: إنّ العربيّة طوّرت أبنية الأفعال اللازمة، لتتعدّى إلى مفعولاتها مباشرة من خلال (همزة التعدية والتضعيف)، لكان ذلك ممّا لا يُنكر عليه. جاء في شرح الرضي:«وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإنّ كان لازما صار متعديًّا إلى مفعول، وإن كان متعديًّا إلى واحد تعدّى إلى اثنين» [6]. نحو:

---

1 – المائدة / 61.

2 – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص85.

3 – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص 63.

4 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

6 – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص140.

أجلسته، و أقرضته مالاً. والملاحظ أنّ «المفعول الذي زِيد بعد التضعيف أو الهمزة هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما»[1].

لقد حاول السامرائي أن يستفيد من قول الرضي: «فإن كان تعدّيه بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصًّا بنوع من المفاعيل، كاختصاص "دخلت" بالتعدّي على الأمكنة، وإمّا إلى غيرها فَبِفِي، نحو دخلت في الأمر، فهو لازم حذف منه حرف الجّر»[2]. فذهب إلى تعميم الأمر على كلّ فعل، دون أن يقف على الأغراض التي تدعو إلى إيراد الفعل المتعدّي دون ذكر مفعوله، ومن ذلك مثلا، أنّه يرى في الفعلين (أتى ودخل) في الآيات الآتية أنّهما جاءا لازمين: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾ النحل/1. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴾ طه/69. ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَا ﴾الأعراف/38.

الواضح في هذه الآيات، أنّ الأفعال جاءت لتثبت معنًى معيّنًا على الإطلاق من غير تخصيص، جاء في دلائل الإعجاز«فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعديّة، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتُقتْ منها للفاعلين، من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدّي كغير المتعدّي مثلاً، في أنّك لا ترى له مفعولاً، لا لفظًا ولا تقديرًا»[3]، فليس مطلوبًا أن ننظر مثلاً إلى فعل (أكل، شرب) في قوله تعالى:﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ الأعراف/31. على أنّه لازم لعدم تعديته لمفعول، فالقصد هو إيقاع فعل الأكل والشرب من غير تقييد بمأكول أو مشروب. ولهذا لا نرى أنّ العدول الذي أشار إليه السامرائي في قوله تعالى: ﴿وَّقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ ﴾ المائدة/61. رأي صحيح، لأنّ ﴿بِٱلۡكُفۡرِ﴾ ليست من المفاعيل، بل هي حال، فلا علاقة لها بتعدّ أو لزوم. وليس كلّ جارّ ومجرور أردف الفعلَ استحقّ أن

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص140.

[2] – المرجع نفسه، ج4، ص136.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص154.

يُنظر إليه بأنّه متعدَّى إليه، جاء في شرح كتاب التسهيل: «قال ابن هشام: أمّا نحو خرجت إلى زيد، ووقفت إلى عبد الله، فلا ينبغي أن يسمى تعدّيا، لأنّ الخروج لا يقتضي مخروجًا إليه ولا بدّ، وكذلك الوقوف، فأمّا خرجت من الدار فتعدٍّ، لأنّ خروجًا بلا مخروج منه لا يصحّ»[1].

إنّ ما يشير إليه ابنُ هشام، يمثّل ملمحًا هامًّا في تفسير قضيّة تعدّي الفعل ولزومه، من خلال النظر إلى حركة الفاعل واتجاهها، فالخروج هو تعبير عن انفصال الذات (الشيء) عن الظرف، وليس حديثًا عن جهته، وممّا يقوّي هذا الرأي، أنّنا قد نضيف فعلاً لتحديد جهة الخروج، كقولنا: خرج من داره واتّجه إلى الحقل، ولو كان الفعل (خرج) يقتضي جهة (مخروجًا)، ما كان هناك مبرّرٌ لذكر فعل يشير إلى جهة الخروج بعد الفعل (خرج)، ولَتعلق الجار والمجرور (إلى الحقل) بالفعل خرج.

أمّا الدخول فهو حديث عن جهة الاحتواء، من خلال ظرف حقيقي أو معنوي، ولعلّ هذا ما عبّر عنه (إبراهيم الشمسان)، حين جعل حركة الفاعل من معاني اللزوم، وذكر منها أفعال الظهور والخروج، وأفعال الاختفاء والدخول[2].

ونعتقد أنّ الفرق بين دخل الدار ودخل في الدار، أنّ الأولى لا توحي إلاّ بتجاوز الخارج، نحو قوله تعالى :﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ البقرة/58. أمّا الثانيّة فنفهم منها أنّ الدار صارت ظرفًا محيطًا بالفاعل، أو أنّ الفاعل صار جزءا من عناصرها. نحو قوله تعالى:﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ ﴾النمل/12. والله أعلم.

وقد يُضَمَّن اللازم معنى المتعدّي لإضافة دلالة جديدة إلى معنى الفعل، نحو قول جرير:

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، ط1، 2008، ج7، ص11.

[2] – ينظر: إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم – تعدّيه ولزومه– ص750

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ، حَرَامُ[1]

أي تجوزون [2]. ومن القرآن قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ الأعراف/16. حملها الرضي على تضمين (لألزمنّ)، ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُ ﴾البقرة/235. حملها على (ولا تنووا)[3].

ولهذا، فالقول بالنصب بنزع الخافض، ممّا يلغى ويفسد الغرض البلاغي والدلالي الذي يراد من خلاله، ولو أنّ النصب بنزع الخافض يُراد منه الخفّة –كما ذهب إليه إبراهيم مصطفى–[4] ما منع مانع من اطّراده في كلّ الأفعال. فالخفّة لا تكون مع أفعال دون غيرها، ولكن مجيئه في تراكيب معينة، يحتاج إلى تدبّر دلالاته.

–ما يتعدّى إلى مفعولين: ومنها

–ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى: نحو نقص المال، ونقصت زيدًا دينارًا.

–ما يتعدى إليهما دائمًا: ما كان ثاني مفعوليّه كمفعول شكر ، كأمر واستغفر، نحو أمرتك الخير وأمرتك بالخير، أو كان أوّل مفعوليّه فاعل في المعنى، نحو كسوته جبة وأعطيته دينارًا. [5] ونعتقد أنّ عدّ المفعول الثاني فاعلاً في المعنى أمر فيه نظر، جاء في شرح المفصل:« ولا بدّ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت أعطيت زيدًا درهمًا، فزيدًا فاعل في المعنى لأنّه آخذ الدرهم» [6]، إنّ هذا التفسير شبيه تماما بعدّ (زيد) في قولنا: تلقى زيد ضربة، بأنّه مفعول به في المعنى، والواضح في المعنى هو أنّ الفعل (أعطى) قد وقع على كلا المفعولين، فزيد مُعطى والدرهم

---

[1] – البيت من الوافر. ينظر: ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 416. وصفه الرضي بالشذوذ. وفي رواية : مررتم بالديار، وفي رواية: أتمضون الرسوم ولا تُحَيّا. وبذلك يسقط به الشاهد. ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 138.

[2] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص138.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها ج4، ص138.

[4] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014، ص64.

[5] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 190– 191.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص63.

مُعطى، والفهم لا بدّ أن ينصبّ على ما تنشئه الألفاظ من علاقات وليس على تأويلات لا يشير إليها التركيب.

-ما يتعدّى إلى مفعولين أوّلهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل: وهو أحد أفعال القلوب وأفعال التصيير، نحو: ظن، علم، حسب، وجد، جعل.. [1] ، ويرى ابن يعيشّ أنّ «هذه الأفعال، المفعول الثاني من مفعوليها هو الأوّل في المعنى»[2].

-الافعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل: وهي سبعة: أعلم، أرى (المنقولة بالهمزة من رأى المتعديّة لاثنين)، أنبأ، نبّأ، أخبر، خبّر، حدّث.

4 -الفعل المبني للمجهول (ما لم يسم فاعله):

إنّ أوّل ما يلفت انتباه الباحث في هذا الباب، هو التعدّد المصطلحي لهذا الفعل (الصيغة)، (فعل المفعول [3]، فعل ما لم يسم فاعله [4]، المبني للمجهول [5])، وهو أمر لا يشير إلى الاضطراب بقدر ما يشير إلى تطوّر المصطلح، فهو تقلّب طبيعي في انتقاء المفردة الدقيقة ، نتيجة تعدّد نظرة النحاة إلى وظيفة الصيغة الجديدة، والدلالة الجديدة التي تحقّقت من خلال التغيّر الحاصل في بنية الفعل، وتحرّك عناصر الجملة.

فمصطلح (المبني للمفعول) يركّز على الدور الوظيفيّ الذي صار يحتلّه المفعول به، باعتبار أنّ الفعل المبنيّ للمعلوم بُني للفاعل، ليمتاز المبني للمجهول، وهذه النظرة تجعل الفاعل الحقيقيّ في هامش معتم من ظلال الصيغة. ويرى (هنري فليش) أنّ «الفعل العربيّ لا تتأثّر دلالته على المجهول بطبيعته الصرفيّة» [6]. وهذا يجعل

---

[1] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص191.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، 7، ص64.

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 24. وابن جنى، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار، دار سَزكين للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا، ط 2، 1986، ج1، ص135.

[4] – ينظر: الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1983،ج1، ص102. ابن السراج، الأصول، ج1، ص77، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص128، ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص69.

[5] – ينظر: الكرماني: محمود بن حمزة، أسرار التكرار، تحقيق، عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص 137.

[6] – هنري فليش، اللغة العربيّة الفصحى ـ دراسات في البناء اللغوي، ص 191.

مصطلح (المبني للمفعول)على حدّ تعبيره «بعيدًا عن الصواب» [1]. ويذهب (عباس حسن) إلى أنّ تسميّته بالمبني للمجهول أحسن، لأنّه قد يُبنى لغير المفعول[2].

أمّا مصطلح (ما لم يسمّ فاعله) فينظر إلى أنّ الصيغة أسقطت الفاعل الحقيقيّ لفظًا، وحافظت عليه معنًى. ففي قولنا: ضُرِب زيد «هو معدوم الفاعل وليس معدوم المسند إليه»[3]. جاء في المفصل: :«هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه، وأُسنِد إليه معدولاً عن صيغة "فَعَلَ" إلى "فُعِلَ"، ويسمّى: فعل ما لم يسمّ فاعله» [4]، فالتحويل من صيغة المبنى للمعلوم إلى المبني للمجهول تقتضي تغيّرًا صرفيًّا على مستوى الفعل، وتغييرًا تركيبيًّا بالاستغناء عن الفاعل الحقيقيّ، ليحلّ محلّه المفعول به، ويكون عمدة في الكلام، ويكتمل طرفا الإسناد من خلال أخذِ حركته الإعرابيّة (الضمّة)، ويشير برجشتراسر إلى أنّ «حذف الفاعل، عند نقل الجملة إلى ما لم يسمّ فاعله، هو الأصل في اللغات السامية»[5].

يقول ابن هشام «الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفْعَلُ، ... ثم بعد ذلك يُقام المفعول به مقام الفاعل؛ فيُعطى أحكامَه كلَّها؛ فيصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدةً بعد أن كان فضلة، وواجِبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه»[6].

وممّا يلاحظ في تعريف النحاة، أنّ صيغة المبني للمجهول هي صيغة معدولة من (فَعَل) إلى (فُعِل)، وعلّلوا تغيّره إلى هذا البناء المضموم الأوّل، المكسور ما قبل الآخر، بـ« أنّ الفعل لمّا حذف فاعله الذي لا يخلو منه ، جُعل لفظ الفعل على بنا ءٍ لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال»[7]. أمّا القول بأنّ ضمّ أوّله يكون دالاً

---

[1] – هنري فليش، اللغة العربيّة الفصحى ـ دراسات في البناء اللغوي، ص 191.

[2] – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، ج2 ، ص97.

[3] – برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربيّة، ص140.

[4] – الزمخشري ، المفصّل في العربيّة، ص259.

[5] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص141.

[6] – ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص89.

[7] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص71.

على الفاعل، لأنّ الضمّ من علامات الفاعل [1]، فهو رأي لا يوجد ما يدعمه. وذهب بعض النحاة إلى أنّ «هذا الباب قائم بنفسه وليس معدولاً عن غيره»[2]، وحجّتهم وجود أفعال لا فاعل لها، مثل جُنّ زيد وحُمّ بكر [3]. وإلى هذا ذهب إبراهيم السامرائي، يقول: «لا يعني أنّ البناء للمجهول(فُعِل) معدول عن البناء للمعلوم (فَعَل)، بل العكس من ذلك، فهو يعني أنّ (فُعل) بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي»[4]

وقد خصّ النحاة المفعول به بالذكر ، باعتباره مقدّمًا في النيابة عن الفاعل على غيره وجوبًا، فإنْ لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره: من مصدر، نحو: انطُلق انطلاقٌ شديدٌ، أو ظرف مختصّ، نحو: سِير يومان. ويذكر برجشتراسر أنّ هذا التركيب لا نظير في غير العربيّة[5].

وقد ينوب عن الفاعل جارّ ومجرور[6] نحو: جُلس في القاعة، وقد أطلق (فليش) على هذا النوع من الأفعال اسم الأفعال غير الشخصيّة التي «تصعب ترجمتها غالبًا إلى الفرنسية»[7]. فإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والظرف والمجرور، فالذي عليه أكثر النحاة أنّها متساوية في النيابة ولا يفضُل بعضُها بعضا [8]، نحو قولنا: جُلس في الدار جلوسًا طويلاً يومَ الجمعة، إذا أقيم المجرور نائبًا عن الفاعل، فإنْ كان المصدر نائبًا عن الفاعل قيل: جُلس في الدار جلوسٌ طويلٌ يومَ الجمعة، وجلس في الدار يومُ الجمعة جلوسًا طويلًا ، إذا ناب الظرف، ويكون ذلك بناءً على «ما كان أهمّ وأَدخَلَ

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص71.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[4] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص97.

[5] – برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربيّة، ص141.

[6] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص90.

[7] – هنري فليش، العربيّة الفصحى – دراسة في البناء اللغوي– ، ص192.

[8] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج7، ص72 ، والسيوطي،همع الهوامع، ج2 ص269.

في عناية المتكلّم» [1]. جاء في المفصل: «وأمّا سائر المفاعيل فمستوية الأقدام، لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام، في أنّ البناء لأيّها شئت صحيح غير ممتنع»[2].

ويذكر النحاة أنّه إذا بُنيَ الفعل المتعدّي إلى مفعولين للمجهول، وكان من باب أعطى، جاز إقامةُ الأوّل مقام الفاعل وكذلك الثاني، نحو أُعطيَ زيدٌ دينارًا، وأُعطيَ دينار زيدًا. جاء في المفصل: «ولَكَ في المفعولين المتغايرين أنْ تُسند إلى أيّهما شئت»[3].

ومن الأفعال ما يَلزم البناءَ للمجهول «ولم يستعمل منه المبنيّ للفاعل نحو: جُنّ وسُلّ وزكم، وحمّ وفُئد» [4]، وقد علّل الرضي ذلك بأنّ فاعلها معلوم في الغالب [5]، ونعتقد أنّ هذا يدخل فيما لا ينعقد بذكر فاعله فائدة، فلا ينصرف الذهن إلى من أحدث الفعل، بل إلى الفعل وما ناب عنه.

بل إنّ بعض الأفعال لا تسند بالنقل إلى ما لم يسمّ فاعله، نحو: غُشي عليه، وذُهب بعقله، فلا مسند إليه لفظًا وإن كان موجودًا في المعنى لقيام الظرف مقامه «فلا نجد في العربيّة جملة مفقودة المسند إليه معنى» [6]. وهذا خلاف لِما هو موجود في الفرنسيّة والإنجليزيّة مثلا من جود المسند إليه لفظًا في بعض التراكيب، وفقدانه معنى نحو: il pleut , it rains[7].

إنّ الفعل المبني للمجهول صيغة تركّز على فكرة المفعوليّة التي قد «تطفو قليلًا أو كثيرًا وقد تهيمن على الجملة »[8]، وهذا ما بدا لبعض النحاة، واعتمد عليه بعض الباحثين المعاصرين في فهم طائفة من الأفعال المبنيّة للمعلوم، جاء في شرح

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو ج2، ص81.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص260.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 134.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص141.

[7] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[8] – هنري فليش، العربيّة الفصحى – دراسة في البناء اللغوي– ص191.

المفصل: «ألا ترى أنّهم قالوا مات زيد وسقط الحائط، فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة»[1].

وذهب إبراهيم السامرائي إلى أنّ الفعل المبنيّ للمجهول «بناء كسائر أبنية الفعل يصار إليه في حالات عدّة، وذلك إذا وقع الفعل على الفاعل واتّصف به، وهو بذلك كأنّه صادر منه .. فإذا قلت سقط الجدار، ومات زيد، لم يكن الجدار فاعلاً للسقوط بالمعنى الحقيقيّ، وكذلك مات زيد فإنّ (زيد) ليس فاعلاً في حقيقته، ولكنّه فاعل في الاصطلاح النحوي»[2]، وهو بذلك يساوي بين الفعل المبنيّ للمجهول والفعل المبنيّ للمعلوم.

ونرى أنّ هذا الفهم يتوغّل في علّة وجود الأحداث، لا في الحدث بوصفه لفظًا لغويًّا، لأنّ ذلك سيجعلنا لا نقيم فرقا بين مات زيد، وأمات الله زيدًا، وأميت زيد، ففيها جميعا أنّ (زيد) مفعول به في المعنى، على فهْم من سوّى بين ذلك.

ويمكن أن نفحص بعض التراكيب لنلاحظ الفرق:

أ – سقط زيد.

ب – دفعت زيدا فسقط.

ج – دفعت زيدا فلم يسقط.

د – دفعت زيدا فأسقطته.

إنّ الجملة (أ)، تذكر بوضوح أنّ سقوطًا حصل من شخص هو زيد، ولا تشير إلى غير ذلك بأيّ شكل من الأشكال، وفي (ب) نفهم أنّ (الدفع) نشاط (مسند) منسوب إلى ضمير المتكلّم، والسقوط حركة (نشاط) آخر مختلف، ومن الخطأ أن ننسب فعل السقوط إلى غير زيد، ولو صحّ ما يقول به النحاة، وما تبنّاه المحدثون من أنّ زيدًا مفعول به في المعنى، فإلى من ينسب نفي السقوط في (ج)؟ ولهذا فإننّا إذا ما أردنا أن ننسب فعل السقوط إلى من قام بفعل الدفع، قلنا: دفعت زيدًا فأسقطته.

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص70.

[2] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص94.

5 –الفعل المطاوع:

ميّزت اللغة العربيّة بين صيغة المبني للمجهول وصيغة (انفعل، وافتعل)، وجعلت لكلّ صيغة دلالاتها ومقتضياتها، وقد أطلق النحاة على هذه الصيغة (الفعل المطاوع)، ومعنى المطاوعة «أنْ تريد من الشيء أمرًا فتبلغه، إمّا بأنْ يفعل ما تريده، إذا كان ممّا يصحّ منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، وإن كان ممّا لا يصحّ منه الفعل» [1]، فالأوّل نحو قولنا: أطلقته فانطلق وصرفته فانصرف، والثاني نحو: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الزجاج فانكسر.

يرى مصطفى جواد « أنّه ليس في اللغة العربيّة أوزان للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفيّ في هذه المسألة بدور كبير، ونحن في العربيّة لم نجد عربيًّا فصيحًا استعمل في كلامه جملة "كسرت العود فانكسر"، ولا أمثالها »[2] ويرى أنّ (انفعل)، وما جرى مجراه من الأفعال التي قال النحاة إنّها للمطاوعة «هي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل ، أو ميله الطبيعيّ أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج»[3]، وقد لقي هذا الرأي استحسانًا وقبولًا لدى إبراهيم السامرائي الذي رأى أنّه «سبيل علمي مبنيّ على الاستقراء الشامل لكثير من الاستعمالات»[4]، ويقول: «وأنت لن تستطيع أن تجد فرقًا بين (كُسر) و(انكسر)، وأنّ فَذْلَكَةَ المطاوعة لا يؤيّدها الاستقراء الوافي» [5]. وخلص بعد مناقشته لصيغة الفعل المطاوع إلى «أنّ ما أسموه بالمجهول فاعله كما في "كُسر الزجاج" مسند إلى مرفوعه إسناد "انكسر الزجاج" وأنّ "انكسر" ليس مطاوعًا لـ " كَسر" ومرتّبا عليه، أو هو فعل

---

[1] – ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ج1، ص190.

[2] – مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، ص17.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص101.

[5] – إبراهيم السامرائي، في النحو العربي نقد وبناء، دار البيارق، بيروت، لبنان، ودار عمار، عمان، الأردن،1997، ص100.

قابل للتأثير من الأوّل. وأنّ المعنى المتحصّل من كلا التعبيرين واحد، وأنّ اتّصاف المرفوع بكلّ منهما على نحو واحد.»[1]،

وقد اتّخذ المخزومي من تطوّر صيغة المبنيّ للمجهول في اللغات العاميّة، حجّة لاستواء الصيغتين، يقول:«وممّا يؤيّد رأينا في عدم الفرق بين قولنا: انفعل وفُعِل، أنّ العربيّة حين تطوّرت إلى لهجات عامّة متفرّقة، وحين اتخذت هذه اللهجات أسلوبًا جديدًا، ونحوًا جديدًا، نسيت ما كان النحاة يسمّونه مبنيًّا للمجهول، واستعاضت عنه بصيغة انفعل وافتعل»[2].

إنّ الاختلاف واضح بين نظرة النحاة القدماء ونظرة بعض المعاصرين للفعل المطاوع، فهل هذه التسمية دقيقة؟ وهل هناك فرق بين المبني للمجهول وأفعال المطاوعة؟ أم هي صيغ قابلة للاستبدال؟ وهل ترفض العربيّة تركيبًا مثل: كسرت الزجاج فانكسر. كما ذكر مصطفى جواد؟

إنّ العربيّة تميل إلى التخصيص، والفرق واضح بين قولنا: اندفع زيد، ودُفع زيد، فالأوّل اندفاع ذاتي [3] منسوب إلى فاعله المذكور؛ أمّا (دُفع) فيفيد أنّ طرفًا غير مذكور هو من قام بالفعل. وما احتجّ به المخزومي مردود، فـ «متى كانت اللهجة العاميّة حجّة على الفصحى»[4]، فلا يمكن أن نبني على هذه الحجّة حكمًا لنسوّي بين (انبعث) و(بُعث) في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ الشمس/ 12، وقوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾ التغابن/ 7. في الآية الأولى، انبعث الفاعل بذاته وبإرادته، فعقر الناقة. قال تعالى: ﴿فَنَادَوۡاْ صَاحِبَهُمۡ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ القمر/29. وفي الثانية، نلاحظ التساوق في الأفعال **(يُبْعَثُوا، لَتُبعَثُنَّ،**

---

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص104.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص48.

[3] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2001، ص13.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها ، ص13

لتُنَبَّؤُنّ). قال تعالى: ﴿**يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ**﴾ المجادلة/6. فالله هو الذي يبعثهم وهو الذي ينبئهم.

ثم ما الفائدة التي أرادتها اللغة من (انفعل)، مادامت الصيغة مساوية لـ (فُعِل) ودالة على المبني للمجهول من غير تحويل؟

يقول العقاد في ردّه على إبراهيم السامرائي: «الفرق كبير بين "انكسر الإناء"، و"كسر الإناء"؛ لأنّ الموضوع في قولنا انكسر، الإناء هو موضوع الكسر بغير نظر إلى فاعل معلوم أو مجهول، ولكن صيغة الفعل "كسر" مبنيّا للمجهول، تشغل الذهن بمعنى غير معنى الكسر، وهو النظر إلى الفاعل، والعلم بعد ذلك بأنّه غير معلوم، وهو معنى من معاني الإسناد أو التكلّم عن الموضوع لا يتساوى عند التعبير بالكلمتين»[1].

وكما يختلفان في الدلالة يختلفان في أحكامهما، فـ «بناء (فُعِل) قد يكتفي بالجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، وذلك نحو قولهم: (سُقِط في يده)، و (أغمي عليه)، و(سوفر يومُ الخميس).. ولا يكتفي بناء (انفعل) بذلك، فلا يصحّ أن نقول (انفُجر في الحديقة)، ولا (انقُسم في المعركة)، ولا (اندُحر يوم الخميس)، ولا (انكُسر انكسار كبير)، بل لا بدّ من اسم مرفوع يكون فاعلاً للفعل، ليتمّ الكلام به»[2].

إنّ لإنكار مصطفى جواد دلالة (انفعل) على المطاوعة ما يبرّره ، فليس كلّ ما جاء على هذا المثال كان للمطاوعة، أمّا حمْله لهذه الصيغة على « رغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعيّ أو شبه الطبيعيّ من غير تأثير من الخارج» [3]، فلا نعتقد بإمكانيّة تعميمه، فلا ينطبق ما ذكر على قولنا (اندحر العدو)، فعلى أيّ وجه من الوجوه التي ذكرها نحمل الاندحار؟ هل نحمله على رغبة الفاعل في الفعل، أم على ميله الطبيعيّ أو شبه ميله إليه، وكيف لنا أن نستبعد التأثير الخارجي؟

---

[1] – عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص36.

[2] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، ص17.

[3] – مصطفى جواد، المباحث اللغوّية في العراق، ص17.

ونرى أنّ المطاوعة في التراكيب التي تفيد ذلك، إنّما هي مستفادة من خارج ركني الإسناد، لا من الصيغة بذاتها، ودليل ذلك أنّ السياقات التي أورد فيها النحاة الدلالة على المطاوعة جاءت على نحو: كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج، وصرفته فانصرف، والواضح أنّها تسبق بفعل يشير إلى أنّ الفعل المطاوع بعده، إنّما هو استجابة لسابقه، أمّا (انصرف) لوحدها فلا تقتضي مطاوعة بالضرورة.

ودليل آخر، أنّ الأفعال التي لا تصاغ على (انفعل) تأتي على نحو: طردته فذهب. جاء في المخصّص « وربّما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم طردته فذهب، ولا يقولون انطرد ولا فاطّرد» [1]. وحينئذ يمكن أن نقيس على هذا فنقول مثلا: دعوته فأجاب.

أمّا قول مصطفى جواد: «ونحن لم نجد عربيّا فصيحًا استعمل في كلامه جملة "كسرت العود فانكسر" ولا أمثالها» [2]، فلا نستطيع أن نعتمد عليه، فلا نحسب أنّ دراسات الباحث قد وقفت على كلّ كلام العرب، ولو كان هذا التركيب مستهجنًا لوجد من القدماء من أنكره، لكن تواتر الاستشهاد به لدى النحاة –وإن كانوا لم يقدّموا شاهدا على ذلك– قد يمثل إقرارًا منهم بوجوده. ومن أمثلة هذا البناء في الشعر العربي، قول امرئ القيس من الرّمَل:

والفَتَى بَيْنَنَا تَرَاهُ نَاعِمَا قَلَبَ الدَّهْرُ غِنَاهُ فانْقَلَبْ[3]

ومثله قول العجاج من الرجز:

كَأَنَّمَا نُجُومُهَا إِذْ وَلَّتِ زُورًا تُبَارِي الغَورَ إِذْ تَدَلَّتِ

عُفْرٌ وَثِيرَانُ الصَّرِيمِ جَلّتِ لنُجْعَةٍ فَشَلَّهَا فانْشَلَّتِ[4]

---

[1] – ابن سيده: أبو الحسن علي، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ج14، ص175.

[2] – مصطفى جواد، المباحث اللغويّة في العراق، ص17.

[3] – ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (دط)، 1964، ص293.

[4] – ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق : عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (دط)، 1995، ص264.

ومنه قوله أيضا:

وَلَكَ أَعْلَامٌ رَفِيعَاتُ القِمَم...وَشَرَفٌ أَتَمَّه اللهُ فَتَم...فَنِعْمَ بَانِي المَكْرُمَاتِ والعَلَم[1]

ومن ذلك قول حاتم الطائي من الطويل:

وَعَوْرَاءَ قَدْ أَعْرَضْتُ عَنْهَا فلَمْ يَضِرْ وَذِي أَوَدٍ قَوَّمْتُهُ فَتَقَوَّمَا[2]

6 -كان وأخواتها:

لعلّ أوّل من حكم بفعليّة كان وأخواتها هو سيبويه، ويظهر ذلك في قوله:«وإن شئت قلت كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في ضرب، لأنّه فعل مثله»[3]، وكذلك هي عند النحاة، جاء في شرح ابن عقيل:«وكلّها أفعال اتّفاقا، إلاّ "ليس"؛ فذهب الجمهور إلى أنّها فعل، وذهب الفارسيّ ـ في أحد قوليه ـ وأبو بكر بن شقير ـ في أحد قوليه ـ إلى أنّها حرف»[4]. وقد جمعها الناظم في قوله[5]:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَـــــه لِشَبَــه نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبِعَـا

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَـــا كاعْطِ مَادُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَـا

أطلق النحاة على هذه الأفعال اسمَ الأفعال الناقصة، واختلفوا في معنى هذا النقص، فذهب قسم منهم إلى أنّ معنى النقص هو عدم دلالة هذه الأفعال على الحدث، وإنّما تدلّ على الزمن فقط، وهذا ما أحوجها إلى الخبر كعوضٍ عن الحدث، جاء في شرح ابن يعيش: «وتسمّى أفعالًا ناقصة وأفعالَ عبارة، أمّا كونها أفعالًا فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي، نحو قولك كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن، وأمّا كونها ناقصة، فأنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان...وكان إنمّا تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدلّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من

---

[1] – ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة وللنشر والتوزيع، الكويت، (دط)، (دت) ص135.

[2] – ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدّم له: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 2002، ص81.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص45.

[4] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ج1، ص262.

[5] – ابن مالك، متن الألفيّة، ص11.

الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط» [1]. وإلى هذا الرأي ذهب تمام حسان الذي اعتمد فيه على إخراج الأفعال الناقصة من قسم الأفعال، ليدرجها في قسم الأدوات، يقول: «من هذا نرى أنّ جميعها يفيد الزمن، ولا يفيد واحد منها معنى الحدث» [2]،

وقد استبعد الرضي رأي من قال بأنّ نقصها راجع إلى دلالتها على الزمن دون الحدث، يقول: «وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيء» [3]، وعزا نقصها إلى «أنّه لا يتمّ بمرفوعها كلام »[4]. وإلى هذا الرأي ذهب إبراهيم السامرائي، فهي عنده «أفعال لا تختلف عن أفعال العربيّة الأخرى في شيء من عناصر الفعليّة، وهو الحدث المقترن بزمان ما. ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد فتصبح كأنّها المواد الجامدة» [5]. لكنّ اعتراضه كان على التسميّة، التي رأى أنّها تسميّة اعتباطيّة، فحاجتها إلى الخبر(المنصوب)، شبيهة بحالة الفعل المتعدّي إلى مفعول به [6]. لكنّ هذا القياس غير دقيق، فحاجة (كان) إلى الخبر، ليست كحاجة الفعل إلى مفعول به. فالأوّل عمدة والثاني فضلة.

إنّ الأصل في (كان) وأخواتها، أنّها دالّة على الحدث والزمن، فينعقد منها ومن الاسم الداخلة عليه كلام، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ النحل/40. والقول بافتقادها لمعنى الحدث إذا دخلت على جملة اسميّة، هو قول بإخراجها عن أصلها، لأنّ التغيير حينئذ، حاصل في مكوّنها الدلالي، و «لا

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص89.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص130.

[3] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافيه، ج4، ص181.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص56– 57.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ص56.

يخرج الفعل عن أصله إلّا بدليل »[1]، ولا دليل على خروجها عن أصلها، بل إنّها تأتي دالّة على المصدر بوضوح[2]، نحو قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ [3]

وقد يأتي منها اسم الفاعل، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل الحدث [4]، ومثال ذلك:

وَمَا كُلُّ مَنْ يبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْقَهُ لَكَ مُنْجِدَا [5]

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلَا أُحبُّكِ حَتّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ [6]

وما يبعد دلالتها على الزمان فقط، أنّها لو كانت كذلك ما بني منها الأمر [7]، فلا معنى للأمر بالزمن، لأنّ الأمر هو طلب للقيام بحدث ما، قال تعالى :﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ**﴾ النساء/135.

ولعلّ الحدث يظهر واضحًا جليًّا في (صار)، كقولنا: صار الخمر خلًّا، وصار الماء ثلجًا، فالفعل يحمل دلالة التحوّل والانتقال، فإن لم يكن التحوّل والانتقال حدثين فما يكون الحدث إذن؟

إذا كانت (كان وصار وبات وظل..) دالّة على الزمن وهو الماضي، من غير دلالة على حدث، فهي إذن ذات معنًى واحد مستفاد من دلالتها على الزمن، فتصبح كان يفعل هي صار يفعل.

---

[1] – الشيخ محمد الأمير، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، مصر، دت، دط، ج2، ص 76.

[2] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص76.

[3] – البيت من الطويل، وهو من شواهد شرح ابن عقيل، ج 1، ص 270. لم ينسبه إلى أحد . وفي الهمع من غير نسبة. ينظر: الهمع ج2، ص74.

[4] – الشيخ محمد الأمير، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ج2، ص76.

[5] – البيت من الطويل. وهو من شواهد أوضح المسالك، ج1، 239. والهمع، ج2، ص78. بلا نسبة.

[6] – البيت من الطويل. للحسين بن مطير الأسدي. وهو من شواهد أوضح المسالك، ج 1، ص240. والهمع، ج2، ص78.

[7] – الشيخ محمد الأمير، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ج2، ص76.

ومعلوم أنّ للفعل خصائصه، التي يمتاز بها، وهي على ما ذكره تمام حسان:«يختصّ الفعل بقبول الجزم (وهو المضارع من بين الأفعال)، فلا يشاركه فيه قسم آخر من أقسام الكلم» [1]، وهي عنده تمتاز«بقبول طائفة من اللواصق التي لا تلصق بغيرها، ومنها الضمائر المتّصلة في حالة الرفع، والسين ولام الأمر وحروف المضارعة وتاء التأنيث»[2]. وكلّ هذا يجري على كان وأخواتها، وهذا ما يجعل إدراجَه لها في قسم خاصّ هو الأداة أمرًا يحتاج إلى نظر.

وقد اعترض المخزومي على جمع النواسخ في باب واحد، لِما فيها من اختلاف دلاليّ واستعماليّ، يقول: «ولا جامع لها إلاّ ما لاحظوه – يقصد النحاة– من شَبه فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أنْ يليَها مرفوع ومنصوب، نحو: كان زيد قائمًا، وظلّ المطر منهمرًا، وصار الطين إبريقًا، وليس زيد قائمًا..»[3].

وذهب إلى أنّه ينبغي أن «نفصل (صار) من هذه المجموعة، لأنّها تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا، لأنّك تقول: صار الطين إبريقًا، وصار الحق باطلًا، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لَكان الكلام: الطين إبريق، والفقير غني، والحق باطل، والباطل حق، وليس هذا بالمقبول»[4].

يبدو أنّ المخزومي قد فهم من قول النحاة (إنّ هذه الأفعال تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر)، أنّ الكلام يتألف من مبتدإ وخبر، ثم تدخل عليه (صار، وكان وأصبح..)، وقد قاده هذا الفهم إلى عدّ المنصوب بعدها تمييزًا لا خبرًا، لكن فاته أنّ «الجملة لا بدّ أن ينظر إليها بكلّ قيودها »[5]، فالكلام لم ينشأ على شكل مبتدإ وخبر ثم أدخل المتكلّم عليه (صار)، فالألفاظ يطلب بعضها بعضا، ولهذا لا يصحّ إلغاء فعل الصيرورة ثم النظر إلى ما يصير إليه المعنى، لأنّ هذا المسلك مجازفة علميّة لا

---

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص106.

[2] – المرجع نفسه، ص107.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ـ ص178.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، ص88.

يدري صاحبها أين ستقود ولا أين ستنتهي [1]. فهل نقيس ما اقترحه المخزومي على ليت وكأنّ وظنّ مثلًا، ونقول إنّها لا تدخل على الجملة الاسميّة (مبتدأ وخبر)، لأنّ المعنى بعد حذفها لا يستقيم، كقولنا: ليت الإنسان خالد لا يموت، وظننت الزجاج ماءً، وكأنّ قطع الثلج زجاج. وكان الشيخ شابًا. وسيقودنا هذا إلى مراجعة أبواب أخرى من النحو.

وهذا يجعلنا نردّ ما حاول بعض النحاة تمريره حين جعلوا ظنّ وأخواتها شبيهة بأعطى وأخواتها، فهي لا تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر. يقول تمام حسان: «ظنّ وأخواتها أفعال متصرّفة، وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ النواسخ تشترك في طابع عامّ هو نقص التصرّف، أو عدم التصرّف أصلًا. ومن ثمّ تكون ظنّ وأخواتها أفعالًا تتعدّى إلى مفعولين وليست أدوات ناسخة، ويصدق القول على أعلم وأرى »[2].

وذهب شوقي ضيف إلى إسقاط باب ظن وأخواتها وضمّها إلى باب المفعول به، يقول: «واضح أنّ باب ظن وأخواتها بذلك أصبح متداعيا، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النحو، فأفعاله لا تعدو نظائرها ممّا يتعدّى إلى مفعولين وليس من بابها، مثل "أعطى ـ كسا" وقد ضممت الباب إلى باب المفعول به »[3]، وهو رأى ظاهر الفساد[4].

---

[1] – على سبيل المثال لا نستطيع أن نسقط لا النافية أو الناهية من الجملة، ثم نتوقّع أن يبقى المعنى كما كان.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 132.

[3] – شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1983، ص17

[4] – ممّا يبطل ما ذهب إليه تمام حسان وشوقي ضيف، أنّ المفعول الثاني في ظنّ وأخواتها قد يقع فعلًا أي جملة، نحو قولنا: ظننتك تعمل، وحسبتك تدرس، ولا يكون الفعل (الجملة) في موضع المفعول الثاني من باب أعطى، فلا يصحّ قولنا: أعطيت زيدا يبيع . على أنّ (يبيع) مفعول ثان لأعطى. وقد ذكر فاضل صالح السامرائي ست حالات تختلف فيها أفعال القلوب عن أعطى وأخواتها . ينظر فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص90–93.

الواضح أنّ النواسخ عمومًا هي قسم آخر من أقسام الفعل، وميزتها أنّها لا تشكل طرفًا في الإسناد، ودلالتها الزمنيّة أقوى وأظهر من الدلالة على الحدث، وهي «عناصر تحويليّة في نمط الجملة ذاتها»[1].

ثالثا: حروف المعاني (واصلات الكلم)

أطلق النحاة على القسم الثالث من أقسام الكلم تسميّة (حروف المعاني)، تمييزًا لها عن حروف المباني، وذلك لِما تؤدّيه من وظائف نحويّة، وما تحمله من عبء في إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء في أغلب التراكيب، أو ربط الجمل بعضها ببعض، وقد أُطلق عليها لفظُ الحروف من باب التغليب، لأنّ بعض ما ذُكر في هذا الباب أسماء، مثل: كلّ، وإذا، ومتى..[2].

1 – حروف المعاني (المفهوم والمصطلح)

أ. المفهوم:

عرّف سيبويه الحرف بأنّه:« ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل» [3]، ومثّل له بـ(ثمّ، وسوف، وواوّ القسم، ولام الإضافة). وفي هذا التعريف يحاول سيبويه الإحاطة بالمحدود من ثلاث زوايا:

الأولى: وظيفة الحرف: من خلال قوله :«ما جاء لمعنى».

الثانية: المخالفة، من خلال ذكر مخالفته للاسم والفعل، «وليس باسم ولا فعل».

الثالثة: التمثيل له: وهذا يدخل في التعريف بالمثال. كما فعل في تعريف الاسم.

والملاحظ من خلال تتبّع التعريفات التي جاءت بعد سيبويه، أنّ كثيرًا منها لا يكاد يبتعد عن هذا التعريف إلّا بشيء من التوسّع، فتعريفاتهم كانت تدور حول ماهيّة الحرف ووظيفته.

---

[1] – الأمين ملاوي، نواسخ الجملة الفعليّة بين المصطلح والوظيفة، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، عدد2، 2005.

[2] – ينظر: محمود سعد، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص12.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

ذكر ابن فارس في حديثه عن الحرف أنّ«أقرب ما فيه ما قاله سيبويه، إنّه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل» [1]، وعرّفه الزمخشري بقوله:«الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلاّ في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نعم، وبلى، وأي، وإنّهْ، ويا زيد، وقد» [2]، وفي ما أضافه الزمخشري بقوله: «ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » إدراك منه لـ«معنى التعليق الذي يؤدّيه الحرف، ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[3].

أمّا الزجاجي (ت338هـ) فقد عرّفه بقوله:«ما دلّ على معنى في غيره» [4]، وزاد السهيلي (ت 581هـ) على هذا التعريف:«.. وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى»[5]، احترازًا من دخول بعض الأسماء في الحدّ، كأسماء الاستفهام والشرط، لأنّها تقع طرفًا في الإسناد.

وفرّق العكبري (616هـ) بين عبارة «ما جاء لمعنى» و «ما دلّ على معنى »، وعدّ الثانية أصحّ «لأنّ الحدود الحقيقيّة دالّة على ذات المحدود بها، فقولنا: ما جاء

---

[1] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص50.

[2] – الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص287.

إنّه: حرف جواب بمعنى نعم، نحو قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

وَيَقُلْـنَ شيبٌ قَدْ عَـــــــلَا * كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْت: إنّهْ** . البيت من مجزوء الكامل، وهو من شواهد خزانة الأدب ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997، ج11، ص213.

أَزِف الترَحُّلُ غيرَ أنّ رِكَابَنَا * لَمّا تزُل بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ**

البيت من الكامل، والشاهد فيه حذف الفعل بعد قد، أي: وكأنْ قد زالت ركابنا . وهو منسوب إلى النابغة الذبياني في خزانة الأدب، ج7، ص197.

[3] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص88.

[4] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص54.

[5] – السهيلي أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص59.

لمعنى بيان العلّة التي لأجلها جاء، وعلّة الشيء غيره »[1]، وأضاف إلى الحدّ قيد (فقط)، احترازًا من دخول بعض الأسماء في الحدّ مثل (أين وكيف).

ولا يرى ابن يعيش أنّ الحدّ يفسد بـ «أين، وكيف ونحوهما من أسماء الاستفهام، ومن، وما ونحوهما من أسماء الجزاء »[2]، ذلك أنّها تفيد معناها فيما بعدها، «فتعلّق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف» [3]، وقد نظر لمثل هذه الكلمات (كيف، أين، من، ما...) من منطلَقين: فهي أسماء بحكم الدلالة، وحروف بحكم الوظيفة، يقول: «هذه الأسماء دلّت على معنًى في نفسها بحكم الاسميّة، فأين؛ دلّت على المكان، وكيف؛ دلّت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء.. وأمّا دلالتها على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرفيهما، فهما شيئان دلاّ على شيئين، فالاسم دلّ على مسمّاه، والحرف أفاد في غيره معناه »[4]. وظاهر قوله أنّه أعطى الكلمةَ الواحدة حكمين مختلفين (اسم، حرف)، وهذا ما جعل فاضل مصطفى الساقي يرى فيه بُعدًا عن منطق اللغة، ويتّهم ابن يعيش«أنّ كلّ همّه أن يدافع عن اسميّة هذه الكلمات»[5].

لكن الذي يطرحه ابنُ يعيش جدير بالتأمّل، فهو يشير إلى قضيّة استعداد اللفظة لتؤدّي وظيفة نحويّة أخرى، من غير أن تفقد موقعها داخل أقسام الكلم، فهو إذن تناقض في استعداديّة اللفظة، لا في ذات اللفظة. وهذا ما نعتقد أنّ تمام حسان، قد وظّفه في ما سمّاه بتعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، حين قسم الأدوات إلى أصليّة تضم حروف المعاني، وأدوات محوّلة تضم عنده ما قد يؤدّي وظائف نحويّة أخرى، كالظروف والضمائر وبعض الأفعال مثل كان وأخواتها..وغيرها، وإنمّا الفرق أنّها فقدت ـ في رأيه ـ موقعها الذي ارتضاه لها النحاة لتكون أقساما أخرى. لكن تلميذه

---

[1] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ج1، ص50-51.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص2.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص3.

[5] –فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص89.

فاضل مصطفى الساقي قد اعترض على هذا التقسيم، يقول: « يبدو لي أنْ لا ضرورة لتقسيم الأداة إلى أصليّة ومحوّلة»[1].

لم يبتعد المعاصرون عن مفهوم حروف المعاني الذي حدّده النحاة القدماء، فهي ليست أكثر من وسائل، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخليّة بين مكوّنات الجملة، تظهر معانيها داخل التركيب.

وتكاد تجمع تعريفات النحاة، على أنّ معنى حروف المعاني ليس فيها، وإنّما في غيرها، يقول الزجاجي في شرحه لهذا المعنى:«"مِن" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدلّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها.. وكذلك سائر حروف المعاني» [2]. فمعنى الحرف لا يقوم بذاته، ولا يظهر إلاّ عند اقترانه بغيره. ورَدَّ المرادي معانيها إلى خمسة أقسام. يقول: «معنى في الاسم خاصّة كالتعريف، ومعنى في الفعل خاصّة، كالتنفيس، ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد، وربط بين مفردتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو، وربط بين جملتين، كالعطف في نحو جاء زيد وذهب عمرو»[3].

ولعلّ أكثر من فصّل في شرح مفهوم الحرف، ومعنى دلالته على معنى في لفظ غيره، نجد الرضي الذي عرّف الحرف بقوله: «والحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها »[4]، ويرى أنّه «قد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردًا، كالمعرّف باللام، والمنكّر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في: هل زيد قام، لأنّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ معنى قيام زيد مستفهم عنه »[5].

ومع إجماع النحاة على أنّ معنى الحرف في لفظ غيره، إلاّ أنّ هناك من خالفهم في ذلك، وذهب إلى أنّ الحرف يدلّ على معنى في نفسه، وقد نسب ذلك لبهاء الدين

---

[1] – فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص89..

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص54.

[3] – المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص25.

[4] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص36.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بن النحاس، وتابعه على ذلك أبو حيان الأندلسي [1]. وخلاصة هذا الرأي أنّ «المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي، أتمُّ ممّا يفهم منه عند الإفراد، بخلاف الاسم والفعل، فإنّ كلّ واحد منهما يُفهم منه في حال الإفراد عينَ ما يفهم منه عند التركيب»[2]. وقد رأى إبراهيم أنيس أنّ تجريد النحاة الحروفَ من المعاني ونسبتَها لغيرها من الأسماء والأفعال، أمر يدلّ على أنّ «فكرة الحرفيّة كانت غامضة في أذهان النحاة»[3].

ومن النحاة من تجنّب الخوض في وضع حدّ للحرف من خلال وظيفته، أو دلالته وعرّفه «بالعلامة الصفريّة أو العدميّة، حين حدّده بأنّه ما سوى الاسم والفعل» [4] وذلك بنفي علامات الاسم والفعل عنه، كما فعل ابن مالك في قوله: سواهما الحرف كهل وفي ولم..[5]، وذكر السيوطي إنّ «الحرف لا علامة له وجوديّة، بل علامته ألاّ يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل»[6].

لم يغب الملحظ التاريخي عن تفسيرات المعاصرين للحروف (الأدوات)، فذهب فندريس إلى أنّ «الأدوات النحويّة التي تستعملها اللغات، ليست إلّا بقايا من كلمات مستقلّة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرّد موضّحات أي مجرّد رموز»[7]. وحاول المخزومي أن يبسط هذا الرأي من خلال تتبّع تطوّر بعض الأدوات في اللغة العربيّة فيما يتصوّر، لكنّه قدّم رأيًا أشبه بالإلغاز منه إلى الرأي العلمي، يقول «وقبل أن تصير أداةً كانت قد مرّت بتاريخ طويل مجهول، أخذت فيه تتخلّى عن

---

[1]– ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص8.

[2] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص91.

[3] –– إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص280.

[4] – الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996، ص36.

[5] – ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، ص3.

[6] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص27.

[7] – فندريس، اللغة، 216.

مدلولها الأصلي شيئا فشيئا وبطريقة غير محسّ بها، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصّة وحكمًا جديدًا»[1].

إنّ الأسلوب الذي يعبّر به المخزومي عن قضيّة التطّور هذه، أقرب إلى الحكائيات، ولا يمتّ إلى البحث اللغويّ اللسانيّ بشيء، فقد ألقى كلّ شيء إلى المجهول.

ب. المصطلح:

استعمل النحاة الأوائل مصطلح الحروف قسيمًا للأسماء والأفعال، ولم يستعمل أحد منهم مصطلح الأداة [2] إلا كلفظ مساند أو موضّح للحرف، ولعل أوّل من أشار إلى هذه التسمية (الأداة) الخليل بن أحمد، وعبارته في ذلك:«وكلّ كلمة بنيت أداة عاريّة في الكلام لتفرقة المعاني تسمّى حرفًا، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل حتّى، وهل، وبل، ولعل» [3]. وورد ذكرها عند سيبويه في قوله:«وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ»[4]. ووظفها المبرّد في حديثه عن قوّة عمل الألفاظ في غيرها من المفردات يقول: «اعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك»[5].

وبدأ يظهر مصطلح الأداة عند الكوفيّين شيئا فشيئا، كتسميّة دالّة على حروف المعاني، فالفراء(ت 207هـ) يستعمل مصطلح الأداة، ليدلّ على حروف المعاني صراحة في معرض كلامه عن تفسير قوله تعالى: ﴿**فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمۡ**

---

[1] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958، ص207.

[2] – ذكر التهانوي، أنّ المناطقة هم الذين أطلقوا تسمية (الأداة) على حروف المعاني، ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 1، 1996، ج1، ص651.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال، العراق ، 1980، ج3، ص210،211.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص496.

[5] – المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر،1994، ج4، ص80 .

﴿ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ الكهف/6. يقول: «وتأويل "أن" في موضع نصب، لأنّها كانت أداة بمنزلة "إذ" فهي في موضع نصب» [1]. ويقول في موضع آخر:«.. العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما» [2]. لكنّ هذا لا يعني أنّ الفراء قد استغنى عن مصطلح الحرف تمامًا.

ومع الزمن بدأ مصطلح (الأداة) يجد لنفسه مكانًا في كتب النحو، ويجري في ألسنة النحاة، لنرى أبا بكر بن الأنباري مثلًا، يوظّف المصطلح، حيث عقد بابًا سمّاه:«تسمية علامات المؤنّث وذِكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات» [3]. وفي القرن السابع الهجري عرف المصطلح استقرارًا، وصار دالاً على معنًى محدّد، ليظهر واضحًا جليًّا عند الشلوبين(ت 645هـ) في قوله:«الاستثناء في الأصل بعض من كلّ بأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب، وأدواته من الحروف: إلاّ، ومِن الأسماء: غير، وسِوى، وسَوى، ومن الأفعال: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا المقرونتان بـ(ما) في مذهب الأكثر» [4]، فإلى جانب تأصيل المصطلح، نراه قد ميّز بين الأداة التي هي حرف، والأداة التي هي اسم، والأداة التي هي فعل، ويتأكّد هذا المفهوم عند ابن مالك (ت672هـ) في ألفيته[5]:

واجْزِمْ بِـ: إِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا* أيّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا**

وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَـ: إِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**

إنّ عدم استقلاليّة مصطلح الأداة بمفهوم خاصّ، جعل مجموعة من العلماء يستعملون المصطلحين في مؤلّفاتهم، كابن يعيش وابن مالك وابن الناظم وابن عصفور وغيرهم، فاستعملوا «مصطلح الأدوات في دلالته العامّة، إذ يطلق في أبواب مثل

---

[1] – الفراء، معاني القرآن، ج1، ص58.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج3، ص84.

[3] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ج1، 1981، ص 176.

[4] – الشلوبين: أبو علي، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط2، 1981، القاهرة، مصر، ص308.

[5] – ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، ص46.

الاستثناء، والنفي، والاستفهام، وهذه الأبواب تتضمّن ألفاظًا لم تثبُت اسميّتها عند النحاة جميعًا، وفيها أيضًا أسماء وأفعال»[1]، فيما أطلِق مصطلح الحروف على ما لا خلاف في حرفيّته، كحروف الجرّ والعطف، « فمصطلح الأداة أخذ يطلق في الأبواب التي تحوي ألفاظاً عاملة ليست خالصة الحرفيّة ، بل تختلط بها مع الحروف أدوات أخر، فهو مصطلحٌ عامٌ، والحروف مصطلحٌ أخصُّ منه »[2].

2 **أسباب الخلاف النحوي:**

لقد أجمع النحاة ـ أو كادوا ـ على مفهوم حروف المعاني، لكن اختلافهم بدا جليًّا في ما يمكن عدّه من حروف المعاني، ممّا لا يدخل في هذا القسم، ومردّ ذلك الاختلاف من وجهة نظر محمد حسن شريف إلى «عدم التمييز بين الأدوات الإعرابيّة التي لا يمكن الخلاف فيها، وحروف المعاني التي يمكن أن تتّسع لتشمل حروفًا كثيرة ذات صلة بالمعاني» [3]. ولهذا يرى أنّ دقة التوصيف توجب وضع حدّ فاصل بين دلالة كلّ منهما، فتعبير الأدوات يطلق على «أدوات الإعراب سواء كانت عاملة أو غير عاملة، مع إطلاق حروف المعاني على مسمًّى أكثر شمولًا»[4].

ومن مظاهر الخلاف بين النحاة في حروف المعاني:[5]

– ألفاظ الصلة والإلحاق والإشباع والتأنيث المقصورة والتأنيث الممدودة، عدّها المالقي من حروف المعاني ولم يعدّها الآخرون كذلك.

– إن المخفّفة والنافية والمكفوفة، وأنّى وأين وأينما وأيّان وأيّما، وضعها معظم المصنّفين من حروف المعاني، ولم يوردها ابن هشام في المغني.

---

[1] – رزاق عبد الأمير مهدي الطيَّار، معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع، أطروحة دكتوراه، كليّة التربية ابن رشد اللغة العربيّة وآدابها ، جامعة بغداد، 2005، ص25.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – محمد حسن الشريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1996. صفحة (ق).

[4] – المرجع نفسه، صفحة (ق)

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

– ثم: عدّها الزجاجي وابن هشام من حروف المعاني، ولم يوردها المالقي والمرادي.

– توسّع الزجاجي في حروف المعاني، فأورد بينها كان وأخواتها وعددًا من الظروف والأسماء، بينما رفض غيره هذا التوجّه.

ويبدو «أنّ تردّد الأداة بين الحرفيّة والاسميّة والفعليّة »[1]، كان سببًا رئيسًا لهذا الاختلاف، ما جعل الأداة يحكم عليها تارة بالحرفيّة وتارة بالاسميّة وتارة بالفعليّة، ومن ذلك مثلًا: «على: هي لفظ مشترك بين الحرف والاسم والفعل، تكون حرف جرّ وهو المشهور، وتكون فعلاً، نحو: علا فلان الجبل »[2]، من علا يعلو. وتكون اسمًا بمعنى (فوق)، إذا دخل عليها حرف من حروف الجرّ، كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ضِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْض زَيْزَاءَ مَجْهَلِ[3]

وذهب جماعة إلى أنّها لا تكون إلاّ اسمًا، ونسبوه لسيبويه [4]، ونسب السيوطي القول باسميّتها لابن الطراوة والفارسي والشلوبين [5]؛ وقد ألمح إبراهيم أنيس إلى هذا التوجّه في قوله:«ولست أدري، بل لعلّي أدري، لِم فرق النحاة بين "على" و "فوق"، وبين " في" و "داخل" وبين "إلى" و"نحو"، فجعلوا الأولى حروفًا والأخرى أسماء؟ وعلى أيّ أساس كانت هذه التفرقة»[6] .

---

[1] – عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد الأردن، 2009. ص92.

[2] – المرجع نفسه، ص98.

[3] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991، ج1، ص166. البيت من شواهد المغني بلا نسبة، وفي خزانة الأدب منسوب إلى مزاحم بن الحارث العقيلي، ج6، ص535.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص163

[5] – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص188.

[6] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص280.

فالمعنى المستفاد من السياق قرينة كبرى يمكن أن يتحدّد من خلاله القسم الذي تنتمي إليه اللفظة، فيكون على هذا الاختلاف في فهم المعنى، اختلاف في تحديد طبيعة الكلمة (الأداة)، ولم يغب هذا عن النحاة كما اعتقد إبراهيم أنيس، جاء في مغني اللبيب عن (كلاّ):«ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمرّا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيًا ... واختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقًّا، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم» [1]، والمالقي يرى أنّ حقّ (إذا) أن تكون حرفًا في كلّ موضع، لأنّها متوغّلة في البناء، لا تخرج عنه، لكنْ حُكم باسميتها مراعاة للمعنى.

وقد يكون سبب تردّد الأداة بين أقسام الكلام راجعًا إلى اختلاف اللهجات، كما في "عن" التي قد «تكون حرفًا مصدريًّا، وذلك أنّ بني تميم يقولون في نحو: أعجبني أن تفعل: **عن** تفعل» [2]، فهم يبدلون الهمزة عينًا [3]. ولربّما وقف النحاة أمام بعض الظواهر اللغويّة التي تخالف الأصول التي يحتكمون إليها، كما في (ليس)، إذ إنّ مذهب سيبويه [4] والبصريّين [5]، أنّها فِعل، وذلك لاتّصال المضمر المرفوع بها، أمّا الفرّاء والكوفيّون فيرون أنّها حرف، وتابعهم في ذلك الفارسي، وابن شقير، «ودليل الكوفيّين على أنّه حرف: أنّه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه، وأنّه لم يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول، ولا لفظ المستقبل» [6]

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص213.

[2] – المرجع نفسه، ص170.

[3] – ومن ذلك قول ذي الرمة: **أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم**
وكذلك يفعلون في أنّ المشدّدة، فيقولون: أشهد عنّ محمدا رسول الله، وتسمّى عنعنة تميم. ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص170.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص45.

[5] – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص82.

[6] – الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1985، ص 43.

أو كأنْ يثبت لدى بعضهم استعمال أداة على وجه ما، فيبني عليه حكمًا باعتباره مسموعًا عن العرب مستعملاً على نحو ما، ومن ذلك ما نسبه ابن هشام لابن الأنباري الذي يقول بأنّ (إلى) «قد ترِد اسمًا، فيقال "انصرفت من إليك" كما يقال "غدوت من عليك"»[1]، ويرى أنّ هذا «إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ»[2].

والذي يحسب للدراسات النحويّة القديمة، أنّها لم تتعامل مع اللفظ خارج التركيب، بل أخذت في اعتبارها المعنى، الذي لا ينشأ إلاّ في السياق، الذي هو«كفيل بتحديد منزع دلالي معيّن من بين جميع الوجوه الممكنة، وبذلك ينبغي أن يشمل الألفاظ والتراكيب، والنص كلّه »[3]، والاستعمالَ والسماعَ الذي تتأسّس عليه الأحكام النحويّة، وأمام تجاذب مجموع هذه المعطيات، تعدّد المعنى الوظيفي للفظة الواحدة، وهو ما عبّر عنه النحاة بـ(المشترك اللفظي)، الذي نتج عنه اختلاف في الحكم على حرفيّة بعض الألفاظ .

3 –تقسيمات حروف المعاني:

أورد النحاة تقسيمات عديدة لحروف المعاني، وقد اختلفت معايير التقسيم، اعتمادًا على (المبنى، العمل، الوظيفة الإجماليّة، الوظيفة التفصيليّة).

أ. **من حيث البنية:** قسمت إلى قسمين:

–**مفردة:** وهي التي تتكوّن من حرف واحد (الهمزة، الباء، التاء، السين، الفاء، الكاف، اللام، الميم، النون، الهاء، الواو، الياء).

–**مركّبة:** وهي ما كان على حرفين(من، أو، وا، لم، لن،. .) أو ثلاثة أحرف (إلى، على) أو أربعة أحرف (لكن، لعلّ) أو كان على خمسة (لكنّ).

ب.**من حيث العمل:** قسّمت إلى ثلاثة أقسام[4]:

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 170.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – محمد خان، الأدوات النحويّة – بنيتها ووظيفتها– ، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 4، جانفي 2009، ص21.

[4] – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص27.

-**قسم لا يعمل:** ويسمّى المهمل نحو: الهمزة، الميم [1]، النون[2]، إذا، لو، لولا[(3)]، نعم، قد، هل.

-**قسم يجوز أن يكون عاملا وغير عامل:** نحو: التاء، الكاف، اللام، الواو، لا.

-**قسم يعمل:** وعمله قد يكون الرفع والنصب في الأسماء، كالحروف المشبّهة بالأفعال[(4)]، وقد يكون الجرَّ في الأسماء، كحروف الجرّ، وقسم ينصب الأفعال، نحو: أن، لن، إذن، كي، وقسم يجزم الأفعال، نحو: اللام، لا، لم، لمّا.

ج -**من حيث وظائفها الإجماليّة** : تشترك حروف المعاني في الوظيفة النحويّة العامّة التي هي التعليق، وقد ميّز النحاة بين أقسامها، فمنها حروف العطف، وحروف الجرّ، وحروف الاستثناء، وحروف الشرط ، والاستفهام، والجزم، والنصب.

د -**من حيث وظائفها التفصيليّة** : قسّمت إلى أقسام كثيرة، كحروف الابتداء، والإخبار، والاستئناف، والاستدراك، والاستعلاء، والاستفتاح، والاستقبال، والإضراب، والإلصاق، والامتناع، والإيجاب، والتأنيث، والتبعيض، والتبليغ، والتثنية، والجمع، والتحضيض، والتحقيق، والتخيير، والتراخي، والترتيب، والترجّي، والتسويّة، والتسويف، والتشبيه، والتعديّة، والتعليل، والتعقيب، والتفسير، والتفصيل، والتمني، والتنبيه، والتنديم، والتنفيس، والتوكيد، والجواب، والحصر، والقسم، والندبة، والنفي، والنهي[(5)].

4- حروف المعاني في السياق:

تؤدّي حروف المعاني وظيفة التعليق، ووظيفة الربط بين أجزاء الكلام، ومن خلال ذلك تكتسب معانيها في السياق، وهذا ما جعلها تفتقر إلى ضمائمها، ويمكن التمييز بين:

---

[1] - كالميم في (أنتم).

[2] كنون التوكيد.

[3] - ذهب الفراء إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيد لأكرمتك. ومذهب البصريّين أنّ الاسم بعدها مرفوع بالابتداء، باعتبار أنْ ليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط. ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص27.

[4] - نحو: إنّ وأخواتها.

[5] - محمد حسن الشريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ص: (ش).

– **أدوات الجمل التي لها الصدارة دائمًا** : التي تجري وفق أصل عامّ من أصول التركيب، جاء في شرح الرضي: «كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر، كحروف النفي... وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض، والعرض وغير ذلك»[1]، وعلّة ذلك عند الأستراباذي أنّ السامع يبني ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّم [2]، وهذا ما يجعل التسمية تنسحب على الأداة والجملة الداخلة عليها معًا، «حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلّها، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدّي المعنى كاملا، كالذي نراه في عبارات مثل لم، عمّ، متى، أين، ربما، إنْ، لعلّ، ليت،.. فيكون المعنى الذي تدلّ عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة»[3].

– **حروف المعاني التي تتقدّم على مدخولاتها** : من حروف المعاني ما يتقدّم على مدخوله –بغضّ النظر عن موقعه في الجملة–، فيبدو الحرف في تضامّه مع مدخوله كالجزء منه، حتى إنّه لا يستغنى أحدهما عن الآخر، «فحرف الجّر لا يمكن أن يفصل عن مجروره، وحرف العطف لا يمكن أن يفصل عن المعطوف، والحروف المختصّة بالجمل والحاملة لمعانيها لا تؤدّي هذا المعنى إلاّ وهي متّصلة بما دخلت عليه»[4].

إنّ حاجة التراكيب النحويّة إلى الدلالات التي ينشئها الحرف ملفوظًا أو مضمرًا، قد حملت النحاة إلى التصرّف في التركيب من خلال التأويل والتقدير والقول بالزيادة [5] غير مغفلين ما يقتضيه المعنى من جهة، وما أوجبته الصناعة النحويّة من جهة أخرى.

---

[1] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص336.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص125.

[4] – الصادق خليفة راشد، دور الحروف في أداء المعنى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1996، ص43.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 -القول بالزيادة:

الزيادة التي يقصدها النحاة في هذا الباب تعني إمكانيّة حذف الحرف من غير خروج الكلام عن معناه الأصلي، جاء في الأشباه والنظائر:«ومعنى كون هذه الحروف زوائد: أنّك لو حذفتها لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصلي. وإنّما قلنا: لم يتغيِّر عن معناه الأصلي، لأنّ معنى زيادة هذه الحروف تفيد معنى، وهو التوكيد» [1]، وهذه الحروف هي: إنْ وأنْ ولا ومنْ والباء، يسمّيها الكوفيّون حروف الصلة، ويسمّيها البصريّون حروف الزيادة[2].

- **الباء:** إنّ القول بزيادتها لاقتصارها على دلالة التوكيد يطرح إشكالًا، قد يوجب أن يجري هذا الحكم على (إنّ) وكلّ ألفاظ التأكيد، بل قد يمتدّ إلى غير التأكيد كالترجّي والتمنّي وغيرهما، فإن قيل إنّ هذه عاملة، فكذلك قد يأتي ما عدّه النحاة من الحروف الزائدة عاملًا، كالباء، نحو قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ الغاشية/22. وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ الزمر/37.

ذهب بعض النجاة إلى أنّ زيادتها في الفاعل، قد تكون واجبة، أو غالبة، أو ضرورة[3]، فالواجبة في الفاعل نحو:أحسن بزيد، والغالبة في فاعل كفى [4]، نحو: ﴿وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ الفتح/28. جاء في المغني: «قال الزجاج: دخلت لتضمّن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان»[5].

وما تأتي للضرورة نحو قول الشاعر:

---

[1] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،ج2، ص161.

[2] – ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص317.

[3] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص123.

[4] – لا تزاد الباء في فاعل (كفى) باطّراد، فقد تأتي متعديّة لواحد، نحو قول الشاعر من الوافر:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ

البيت من شواهد مغني اللبيب، ج1،ص 124. من غير نسبة.

وقد تكون متعديّة إلى اثنين، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة/137.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيَاد[1]

وقد تدخل الباء على المبتدأ في موضع واحد نحو: بحسبك أن تفعل الخير، جاء في شرح ابن يعيش:«ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ في الإيجاب غير هذا الحرف»[2].

وتدخل على الخبر مقيسة وغير مقيسة، فإن كان الخبر منفيّا كانت مقيسة، فتقع في خبر (ليس) و(ما) النافيتين قياسًا، نحو قوله تعالى :﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ الزمر/36 وقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ هود/53.

وإن كان مثبتًا كانت غير مقيسة، نحو قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يونس/27، جاء في شرح المفصل:«أمّا زيادتها مع الخبر ففي موضع واحد أيضًا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ زعم أنّ المعنى جزاء سيئة مثلها»[3]، أمّا في مثل قولنا: كيف به، التي بمعنى كيف هو، فيرى برجشتراسر أن التقدير الأقرب إلى المعنى هو: كيف الحال به، فليس الضمير في (به) هو المبتدأ، يقول: «يظهر أنّ: "كيف به" ليست في الأصل بجملة اسميّة كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من أشباه الجمل» [4]، إنّ ما يقدمه برجشتراسر قد يحلّ كثيرًا من المسائل التي علّقها النحاة على الزيادة، أو دلالة التوكيد فقط، ففي قولنا: لست زيدا نفى المتكلّم أنّه هو زيد لمن اعتقد ذلك، بل هو شخص آخر، أمّا في قولنا: لست بزيد فإنّنا ننفي أن نكون على حال زيد، أو ما اتّصف به، لمن أراد أن يعاملنا على ذلك الاعتقاد.

---

[1]– البيت لقيس بن زهير العبسي، أثبت الياء في (تأتيك) ولم يح ذفها بالجزم ضرورة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص14.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص 23.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص 137.

أمّا مع المفعول فزيادتها كثيرة لكنّها غير مقيسة [1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ مريم/ 25. وقوله: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ البقرة/195. واختار المرادي« أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين أو حذف المفعول» [2]. وبناءً على ذلك، ذهب إلى أنّ ﴿وَلَا تُلۡقُواْ﴾ مضمّن معنى: لا تفضوا، وقيل حذف المفعول والباء للسببيّة، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم[3]، فالباء للآلة كقولنا: كتبت بالقلم.

- **لا:** تأتي للنفي والنهي، وقد حكم النحاة عليها بالزيادة بالنظر إلى العمل مرّة، والمعنى مرّة أخرى، فتكون زائدة من جهة اللفظ في نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وذلك لأنّها وقعت بين معمولين متلازمين، ولم تمنع اتصالهما عملًا، فحرف الجرّ أثّر في مجروره على الرغم من اعتراض (لا) له، لكنّها ليست زائدة من حيث المعنى لأنّها أفادت النفي [4]. أمّا الكوفيّون فعلى أنّ (لا) في مثل هذه الجملة، اسم بمعنى (غير) لدخول حرف الجرّ عليها[5].

وتأتي زائدة لتوكيد النفي، كالتي تكون مصاحبة لواو العطف في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُ﴾ فاطر/22. أمّا في مثل قولنا : ما جاءني زيد ولا عمرو، فـ «ليست زائدة ألبتة، ألاّ ترى أنّه إذا قيل "ما جاءني زيد وعمرو" احتمل نفي مجيء كلّ منهما على كلّ حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًا في المعنى الأوّل »[6]. ولهذا يجب استبعاد أن تكون (لا) زائدة في قوله تعالى:﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ البقرة/255. لأنّ القول بزيادتها يؤدّي

---

[1] – لا تزاد الباء في فاعل (كفى) باطّراد، فلا تزاد في نحو قولنا: يكفيك قليل من المال، أو نحو : كفاني زيد هذا الأمر.

[2] – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 52.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] – ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،.301

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص272.

إلى احتمال أن تفهم الآية على أنّه جلّ وعلا لا تجتمع عليه الحالتان معًا، ويجوز أن تأتي عليه كلُّ حالة بمفردها، وهذا فهم باطل منكر.

- **إنْ:** ورد هذا الحرف زائدا في بعض السياقات اللغويّة، التي تجمع بينه وبين حروف أخرى لها وظائف معيّنة في السياق النحوي، من غير أن يؤدّي معنى الشرط أو النفي، وعلى ذلك حكم النحاة بزيادته بعد (ما) خلافًا لما ذهب إليه الفراء من أنّ «(ما) و(إن) جميعًا للنفي»[1].

تكون (إن) زائدة مع (ما) النافية لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل [2]، فمن دخولها على الاسم قول الكميت:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[3]

ومن دخولها على الفعل، قول الشاعر:

مَا إِنْ جَزِعْتُ وَلَا هَلِعْتُ وَلَا يَرُدّ بُكَايَ زِنْدَا[4]

وذكر ابن هشام أنّها تزاد في مواضع أخرى هي[5]:

بعد (ما) الموصولة الاسميّة، نحو قول الشاعر:

يُرَجِّى المرءُ مَا إِنْ لا يَرَاهُ وتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[6]

بعد (ما) المصدريّة، نحو قول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[7]

وبعد (ألا) الاستفتاحيّة، نحو قول الشاعر:

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص129.

[2] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص433.

[3] – البيت من الوافر، نسبه شارح المفصل ج8، ص129، للكميت. وذكر المحقّق أنّه من كلمة لفروة ابن مسيك المرادي، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، هامش ص129.

[4] – البيت من مجزوء الكامل، لعمرو بن معد يكرب، في شرح الرضي على الكافية، ج4، هامش ص434.

[5] – ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب، ج1، ص33.

[6] – البيت من الوافر، جاء في خزانة الأدب ج8، ص 441: (ما إن لا يلاقي) مكان (ما إن لا يراه) من غير نسبة، وهو من شواهد المغني بلا نسبة .ج1، ص33. وفي الهمع، منسوب إلى جابر بن رألان الطائي، ينظر: الهمع، ج2، ص117.

[7] – البيت من الطويل، للملعوط بن بدل القريعي، من شواهد خزانة الأدب، ج8، ص443.

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فبِتّ كَئِيبَا أُحَاذِر أَنْ تنْأى النَّوَى بِغَضُوبَا[1]

- **أن:** تزاد في مواضع منها[2]:

-بعد لمّا التوقيتيّة: نحو قوله تعالى :﴿**وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا**﴾ العنكبوت/33. جاءت (أن) مؤكّدة.

-في القسم: نحو قول الشاعر:

فأَقْسَمَ أَنْ لَو التَقَيْنَا وَأَنْتم لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشرِّ مُظْلِمُ[3]

-بين الجارّ والمجرور: نحو قول الشاعر:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقُ[4]

- **ما:** تزاد ما لإفادة التأكيد وتأتي «على ضربين كافّة وغير كافّة، ومعنى الكافّة، أن تكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل» [5]، وهي تدخل على أقسام الكلمة الثلاثة: الحرف، والاسم، والفعل[6].

وحين تدخل على الحرف، فإمّا أن تمنعه عن العمل الذي كان له قبل دخولها، وتدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكفّ بها، دون أن يكون لأيّهما عمل فيه، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ**﴾ النساء/171. وقولنا: كأنّما زيد أسد، وإمّا أن تكفّه عن العمل، لتهيئته للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ [7]، وبذلك «تسمح من ناحية أخرى بتركيب الجملة على نحو يتنافى مع المعايير النحويّة قبل دخول

---

[1] – البيت من الطويل. من شواهد المغني. ج 1، ص33. والهمع، ج2، 118. وفي خزانة الأدب، ج 8، ص243. بلا نسبة.

[2] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج8، ص 130–131.

[3] – البيت من الطويل. للمسيب بن علس. من شواهد شرح المفصل، ج9، ص94. وخزانة الأدب، ج10، ص80.

[4] – البيت من الوافر . وهو من شواهد الهمع ج 4، ص169. وشرح التصريح، ج 2، ص364. وخزانة الأدب.ج 4، ص143. لم ينسب إلى أحد.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص131.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7] – ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص278.

ما»[1]. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ فاطر/28. وقوله تعالى:﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ الأنفال/6.

وتطّرد زيادة (ما) مع الأفعال (قلّ) و (كثر) و (طال)، فتكفّها عن اقتضاء طلب الفاعل، وفي تضام (ربّ) مع (ما)، تَفقد (ربّ) عملَها(الجرّ) واختصاصَها بالدخول على الأسماء، وتؤهّلها لمضامّة الفعل، وأن يقع الاسم المعرف بعدها، إلى جانب ما تفيده من معنًى جديد، وعلى ذلك يكون القول بزيادتها أمر فيه نظر [2].

- **مِن:** شروط زيادتها كما نقل ابن يعيش عن سيبويه أن: تكون مع النكرة، وأن تكون عامّة وأن تكون في غير الموجب، غير أنّ القول بزيادتها يعارض القواعد العامّة التي أقرّها النحاة، إذ إنّ الحرف الزائد عند بعض النحاة يعني«أن يكون دخوله كخروجه»[3]، ففي قولنا ما جاءني من رجل تفيد (من) الاستغراق والتوكيد، بخلاف قولنا : ما جاءني رجل ، الذي يحتمل أنّه لم يأتنا أحد من الجنس، ويحتمل أنّه لم يأتنا رجل واحد بل أكثر من ذلك. فدخول (من) تنصيص على معنًى معين غيرِ متحصّل دونها. وهذا يسقط القول باستواء دخولها وخروجها في التركيب.

4 – الحذف والتقدير:

لقد توسّعت اللغة العربيّة في ظاهرة الحذف توسّعًا كبيرًا، وجرى في كلّ أقسام الكلم، بل وفي الجملة والكلام، والنحاة على أنّ الأصل في الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلاّ عن دليل[4]. ونعتقد أنّ القول بالحذف والتقدير هو تجاوز لمجرد الوصف الشكلي للبنية السطحيّة للتركيب، الذي يراعي المعنى أكثر ممّا يتّصل بالشكل، ويبدو أنّ هذا التوجّه الذي يحاول أن يكون أكثر قربًا من الطبيعة الإنسانيّة في دراسته للغة، قد أخذ يتنامى مع بداية ظهور النظريّة التحويليّة، التي تولي «اعتبارا بالغا للأساس

---

[1] – الصادق خليفة راشد، دور الحروف في أداء المعنى، ص49.

[2] – ربّما: رُبّ: عند النحاة حرف جرّ شبيه بالزائد ، يدخل على الاسم فيجره ويختصّ بالنكرة، و(ما) حرف زائد لا محلّ له من الإعراب.

[3] – السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 158.

[4] – ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، ج2، ص360.

العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغويّة» [1]، ومع أنّ هذا التوجّه هو الذي استقبلته اللسانيات المعاصرة بكثير من التقبّل، فإنّ بعض الباحثين لا يزال متمسّكا بالاكتفاء بتحليل التراكيب والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات على نحو لا يتعدّى الشكل ، متحجّجين بأنّ «الواقع اللغوي ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها» [2]. وهذا يعني الاكتفاء بالتعامل مع البنية السطحيّة.

إنّ اللغات عمومًا واللغة العربيّة بخاصّة تجنح في حركيّتها إلى الاختصار والإيجاز، ومتى تحقّق التواصل والإفهام الذي هو جدوى وجود اللغة، تخفّفت من الأعباء اللفظيّة واكتفت بما به يتمّ الإبلاغ، ويكون ذلك بالحذف والإضمار، فهي بذلك ظاهرة اجتماعيّة تتحرّك وفق حتميّة التطوّر الحاصل في المجتمع وفكره وأغراضه، غير أنّ هذا الاختصار والإيجاز قد ينتهي إلى حدّ يصعب معه تحليل التراكيب اللغويّة ومعرفة أصلها الأوّل، فتبدو كأنّها صيغ مسكوكة نشأت على ذلك المثال. وهو أمر يسدّ الباب أمام أيّ محاولة لتحليل العلاقات في كثير من التراكيب ، كأسلوب النداء والتعجّب والندبة. ما يؤدّي إلى التضارب بين القاعدة النحويّة والواقع اللغويّ، ولا نعتقد مع هذا الحقيقة اللغوية أنّ وصف اللغة وصفا آنيًا، من غير التفات إلى أصول الصيغ والتراكيب، بقادر على أن يقدّم تحليلًا مقنعًا، أو وصفًا علميًّا دقيقًا لتلك التراكيب.

لقد أدرك النحاة هذه الظاهرة وتعاملوا معها وفق ما يخدم اللغة، وأوْلوها عناية واهتماما بالغين، من خلال تقدير ما حُذف أو أُضمر، وكأنّهم بذلك يردّون الكلام إلى أصله الأوّل، أو يستنطقون ما أضمر في نفوس المتكلمين، متجاوزين البنية السطحيّة للجملة، محاولين بسط المعنى وضبط الإعراب، معتبرين أنّ الأصل في الكلام الذكر، ولا يكون الحذف إلاّ بقرينة تحفظ المعنى وتدلّ عليه، ولا يتأتّى ذلك إلاّ إذا حققت العناصر المنطوقة كفاية الدلالة على المعنى المتوخى، من خلال ما يجيزه اللسان العربي ويتسع له ويقرّه، أو يكون ثقة بفهم السامع، ولا يقع الحذف دون فائدة أبدًا.

---

[1] – طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص13.

[2] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص266.

يذهب ابن جني مع استاذه أبي علي الفارسي إلى أنّ حذف الحروف ليس بالقياس، إذ إنّ «الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضًا، واختصار المختَصر إجحاف به» [1]، لكن الواقع اللغوي يخذل هذا الرأي، فكثيرًا ما يلحظ غياب الحرف الذي لا يستقيم المعنى من غير قيامه في نفس المتكلّم، أو من غير افتراض وجوده في فهم المخاطب، بل إن تقديره يجعل الكلم أكثر ائتلافًا وهذا ما تكشف عنه البنية العميقة للتركيب، ومن ذلك مثلا:

أ. **إضمار حرف الجرّ** : في نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى**﴾ الشعراء/82. أي: في أن يغفر، وقوله: ﴿ **وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا**﴾ الإسراء/9.أي: بأنّ لهم أجرا. إنّ الفعل (أطمع) لازم، وعدم القول بالحذف ينقله من اللزوم إلى التعدّي، والفعل (يبشّر) متعدٍّ إلى مفعول واحد، ولا يتعدّى إلى الثاني إلاّ بواسطة حرف جرّ. ويدلّ على هذا مجيئه متعدّيا بحرف الجرّ، كقوله تعالى:﴿**وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا**﴾ الأحزاب/47.

ب.**إضمار (رُبّ):** مع بقاء عمله، سواء أكان هناك ما يدلّ عليه من الأحرف التي تصاحبه (الواو، الفاء، بل)، أم لا. نحو:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ[2]

ونحو:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ[3]

ونحو:

فَمِثْلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِع فألْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمِ مغيل[4]

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص273.

[2] – البيت من الزجز من شواهد سيبويه، الكتاب، ج 1، ص263. المبرّد،، المقتضب ، ج 2، ص318. ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص80. ج8، ص52. منسوب لـ(جروان العود) في خزانة الأدب، ج10، ص15.

[3]– البيت من المنسرح لجميل بن يعمر العذري وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 8 ، ص52، وخزانة الأدب، ج10، ص20. 22. 26.

[4] – البيت من الطويل لامرئ القيس، من شواهد سيبويه، الكتاب، ج2، ص163.

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجهرهَمُهْ[1]

فالأصل في الكلمات الأولى من هذه الأبيات الرفع على الابتداء، ولكونها جاءت مجرورة، فقد نسب الجرّ إلى عامل الجرّ (ربّ) المضمر.

ج -**إضمار حرف النصب (أن):** تضمَر قياسًا بعد ثلاثة من حروف الجرّ، وهي: (اللام) و(كي التعليلية) [2] و(حتّى). والكوفيّون يرون أنّ هذه الحروف هي الناصبة للفعل بنفسها. وتضمر وجوبًا بعد ثلاثة من حروف العطف، وهي: أو وفاء السببية وواو المعيّة[3].

ومذهب البصريّين أنّ ما بعدها منصوب بأن مضمرة، وممّا يدعم مذهبهم:

-ثبوت تقدير الناصب في نحو:

ولُبسُ عَبَاءَةٍ وَتقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[4]

فتقدير (أن) المضمرة له ما يبرّره شكلًا ومعنًى، إذ لا مبرّر لنصب الفعل (تقرّ) دون موجب للنصب، ولا يصحّ عطف اسم على فعل(لُبس، تقرّ)، وبالتقدير يمكن العطف على المصدر المؤوّل (أن تقرّ)، وتعليل نصب الفعل، مع المحافظة على المعنى.

-أنّ حروف الجرّ إنّما تدخل على الأسماء لا الأفعال، وأنّها لو خرجت من بابها وصارت ناصبة، لصحّ دخول حرف العطف عليها، كما صحّ دخولها على (كأنّ)، ولكان قولنا: ما أنت بصاحبي فأحدّثك وفأكرمك، صحيحًا[5].

قد تظهر (أن) في بعض السياقات نحو قول الشاعر:

---

[1] – البيت من الرجز. في مغني اللبيب، ج1، ص 130. بلا نسبة. وفي شرح ابن عقيل، ج 3، ص37. منسوب إلى رؤبة بن العجاج.

[2] – مذهب الأخفش أنّ (كي) في جميع استعمالاتها حرف جرّ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير (أنْ)، ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 48، 49.

[3] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ص 461، 474، 477.

[4] – من أبيات لميسونة بنت مجدل زوج معاوية بن أبي سفيان. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 25.

5 – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص27.

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[1]

وقول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرّ وتَخْدَعَا[2]

ولا يزال لهذا الحرف في العاميّة استعمال بعد (حتى) في الجزائر، كجواب من طلب مكافئة مثلا، قولنا: [حتّى انْ تنجحْ] [3]، بإسقاط همزة (أن)، وهو لا يؤتى به لتحقيق نصب الفعل بعده، لأنّ الفعل ساكن في آخره، وإنّما لتحقيق معناه القائمِ في نفس المتكلّم، ولعلّ في هذا إشارة إلى وجود أصل في الفصحى لإظهار(أن) بعد حروف الجرّ.

د -**حذف همزة الاستفهام:** وممّا استُشهد به في هذا الباب:

لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَان[4]

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى وَالتُّرَابِ [5]

وقد أجاز بعض النحاة [6] حذفها إذا كان في السياق ما يدلّ عليها، جاء في الجنى الداني: «ذهب قوم إلى حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر ولو كانت قبل "أم" المتّصلة»[7]، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار،

---

1 – البيت من الطويل، من شواهد شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص49. وخزانة الأدب، ج 1، ص16. و ج8، ص481. بلا نسبة.

2 – البيت من الطويل، لجميل بن معمر . ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي، ج 4، هامش ص49. وخزانة الأدب، ج8، ص481–482.

3– تنطق (حتّان)، وقد يحذف الكلام بعدها ويكتفى بهذه اللفظة، لتكون بمعنى: حتى أن يحين الوقت، أي: ليس الآن.

4 – البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص175. المبرد، المقتضب، ج3، ص 294.

5– البيت من الخفيف منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة من شواهد : سيبويه، الكتاب، ج 1، ص311. والهمع، ج3، ص106.

6 – من النحاة الذين أجازوا حذفها: الأخفش وسيبويه وابن مالك. ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ص34. والزمخشري، ابن يعيش. ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص154.

7 – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص34.

وإن لم يكن بعدها "أم"[1]. ويرى ابن مالك أنّ أقوى احتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله عليه الصلاة والسلام لجبريل ﴿وإن زنى وإن سرق، فقال: وإن زنى وإن سرق﴾ أراد أوَ إن زنى وإن سرق [2]. ونرى أنّ أقوى أدّلة حذفها هو التنغيم.

إنّ القول بالحذف والتقدير «هو نتاج تعارض بين ما يحتويه النص من عناصر تركيبيّة، وما تفرضه القواعد من أصول لتضامّ هذه العناصر فيما بينها، لتأدية المعنى المصاغة لأجله، أوّلا، ولإيجاد عامل لكلّ أثر إعرابيّ داخل النصّ»[3].

[1] – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص34.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص34– 35.

[3] – الصادق خليفة راشد، دور الحروف في أداء المعنى، ص 98.

خاتمة الفصل:

– يعدّ التقسيم الثلاثي للكلم منطلقا رئيسا من منطلقات البحث اللغوي، وقد كان النحاة الأوائل أكثر وعيا حينما قسّموا الكلم إلى ثلاثة أقسام، الأسماء، بوصفها موضوعات الكلم، والأفعال بوصفها محرّكات الكلم، والحروف بوصفها واصلات الكلم.

– يعتري بعض الأقسام في داخل كلّ مجموعة من أقسام الكلم تجاذبات، قد تؤهلّها إلى أن تنتقل إلى القسم الآخر كاسم الفعل.

– الأسماء ليست على درجة واحدة من الاسميّة، فمنها ما هو خالص الاسميّة ، ومنها ما يبتعد قليلا أو كثيرا عن الاسميّة، ومنها ما يتضمّن معنى الفعل.

–المضمرات وحدات لغويّة اسميتها اعتباريّة، تؤدّي دورًا لا تقوم به الأسماء.

–مّيزت اللغة العربيّة بين صيغة المبني للمجهول وصيغة المطاوعة، وجعلت لكلّ صيغة دلالتها ومقتضياتها.

–النواسخ عناصر تحويليّة في نمط الجملة، لا تشكّل طرفا في الإسناد، ودلالتها الزمنيّة أقوى وأظهر من الدلالة على الحدث.

–حروف المعاني وحدات لغويّة وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخليّة بين مكونات الجملة، تظهر معانيها داخل التركيب.

الفصل الثاني

مقولة البناء والإعراب

- البناء
- الإعراب
- الملمح التاريخي لظاهرة الإعراب
- الإعراب ونظريّة العامل
- الفعل بين البناء والإعراب
- الإعراب التقديري
- الإعراب المحلي

توطئة:

اللغة العربيّة من أقدم اللغات التي حافظت على موقعها ضمن خانة اللغات التأليفيّة، وصلتنا كما كانت عليه منذ ستة عشر قرنًا، سواء في مستواها الصوتيّ أو الصرفيّ أو المعجميّ، مشفوعةً بمنظومة نحويّة متكاملة تثير الإعجاب، وهي تمثّل بحقّ نموذجا مثاليّا، قادرا على أن يُمدّ علم اللسانيات، بما لا تستطيع اللغات السائدة الآن أن تمدّه به، على النحو الذي تطمح إليه، فإلى جانب كونها لغة اشتقاقيّة، تولّد ألفاظَها من ذات اللفظ، هي أيضًا لغة تعتمد الإعراب، أي تغيّر أواخر كلماتها، بحسب الوظيفة النحويّة الحاصلة بانتظامها في سلسلة الكلام. يقول عبد السلام المسدي: «تمثّل اللغة العربيّة شيئا ثمينًا بين أيدي العلوم الإنسانيّة ، ولا سيما العاكف منها على استكشاف الحقائق الإدراكيّة الجديدة ، من خلال أرقى النماذج اللغويّة ، وأكثرها غزارة واستكمالًا وتجريدًا»[1].

لقد أدرك علماء اللغة أنّ الإعراب يمثّل «عنصرًا من عناصر النظام العلامي»[2]، غيرِ القابل للعزل ، أو للتعامل معه كوحدة معجميّة خاضعة للعلاقات الاستبداليّة. ولأنّه ظاهرة لا تبرز إلّا في الكلام ، فقد تفشّى في كلّ أبواب النحو، حتّى إنّ النحاة سمّوا النحو إعرابًا، والإعراب نحوًا، ولعلّ هذا ما جعل الإحاطة به إحاطة كاملة، أمرًا في غاية الصعوبة.

إنّنا نقرّ بأنّ إحساسنا بالفروق النحويّة في اللغة العربيّة الفصحى التي اكتسبناها بالتعلّم، لا يرقى إلى إحساس النحاة القدامى، الذين تمثّل لهم اللغة العربيّة لغة أمومة، ما مكّنهم من معالجة موضوع الإعراب معالجة نحويّة واصفة، تمتاز بدقّة التشخيص التي تربط «القضيّة اللغويّة بقضيّة التفكير من جهة ، وبمسائل الانتماء التاريخيّ من جهة أخرى»[3].

---

[1] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2010، ص45.

[2] – عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1993. ص56.

[3] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 70.

ولئن كان أهل هذه اللغة قد تخلّوا عن ميزة من أهم ميزاتها وهو الإعراب، فهي لا زالت تحتفظ به بوصفها لغة فصحى رسميّة، تربط الفرد بثقافته ودينه، ويستشعر من خلالها انتماءه الحضاري.

ونجد أنفسنا تتقاذفها الحيرة تارة والارتياب أخرى، من أصوات تنسب أنفسها إلى البحث العلمي، دعت إلى التخلي عن الإعراب، لأنّه من وجهة نظرها لا قيمة له [1]، ولسنا ندري إن كان من حقّ من تعلّم لغة عن طريق الاكتساب، لا عن طريق الأمومة، أن يطرح هذا الطرح، وكأنّ الأمر يمكن أن يتحقّق بقرار إداري تصدره هيئة ما.

بل وذهب بعضهم أبعد من هذا، حين دعا إلى التخلّي عن اللغة الفصحى ابتداء، وإبعادها عن حياة الناس، يقول أنيس فريحة: «ونحن لا نعترض على الحفاظ على لغة كلاسيكيّة لِما فيها من كنوز، إنّما نعترض على فرض لغة تاريخيّة على جيل بعدت حياة الناس فيه على ذلك الجيل »[2]، ولا يخفى ما في هذه الدعوة من خطر على اللغة والدين.

أولا: البناء:

1 –المفهوم:

البناء لفظ اصطلح عليه النحاة، للدلالة على « لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة»[3]، ولا يكون ذلك بسبب من عامل. ويؤكّد ابن مالك هذا المعنى

---

[1] – نذكر على سبيل المثال: أنيس فريحة، يقول: «الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة، نحن نرى أنّ الإعراب في أي لغة بقيّة من البداوة». ويقول:«لسنا أوّل من قال بأنّ الإعراب زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام» أنيس فريحة، نحو عربيّة ميسّرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (دت)، (دط)، ص 123،124 . ومن الداعين لترك الإعراب، قاسم أمين الذي يقول:«لم أر بين جميع من عرفتهم شخصا يقرأ كلّ ما يقع تحت نظره من غير لحن. أليس هذا برهانا على وجوب إصلاح اللغة العربيّة. لي رأي في الإعراب أذكره هنا بوجه الإجمال، وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرّك بأيّ عامل من العوامل». كلمات لقاسم أمين، مطبعة الجريدة، مصر، 1908، ص12. نقلا عن سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 38.

[2] – أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص126.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص37.

في قوله:«ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعًا أو تخلّصًا من سكونين» [1]. فعلّة البناء في ذات اللفظ لا من خارجه. وسمّي بناءً «للزومه طريقة واحدة، كلزوم البناء موضعَه»[2]،

والأصل في البناء على ما يقرّر النحاة هو السكون، لأنّه أخفّ من الحركة، جاء في الألفيّة[3]:

وكـــــلُّ حرفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا والأصْلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ وَذو كَسْرٍ وَضَمّ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَاكِنُ كَمْ

ولا يحرّك المبني إلّا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين[4].

من المبنيات ما يبنى على الفتح، نحو: أين، قام، إنّ، ومنها ما تكون حركة بنائه كسرة، نحو: أمس، وجير(بمعنى نعم)، وقد تكون ضمّة، نحو: حيث، منذ، وقد تكون سكونًا نحو كم، صه [5]. لكن هذا الأصل الذي قرّره النحاة، قوبل بالرفض من طرف إبراهيم مصطفى، متّخذا من الإحصاء دليلاً على دعواه، حين وجد «عدد حروف المعاني سبعين حرفًا؛ الساكن منها اثنان وعشرون، والمتحرّك ثمانية وأربعون، أمّا المتحرّك: فالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسور خمسة والمضموم واحد»[6].

ونعتقد أنّ ما حمل النحاة على تقرير هذا الأصل ليس العدد، لأنّهم ذكروا أنّ أغلب الحروف ليس ساكنا [7]، وإنّما هو أصل في الكلم كلّها قبل التركيب، والكلمة لا توصف بإعراب أو بناء إلّا إذا انتظمت في التركيب، ولمّا كان الحرف غيرَ معمول، افترض النحاة فيه الأصل[8]. فالأمر لا يعدو إذن أن يكون أصولاً افتراضيّة تنظيريّة.

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص53.

[2] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص45.

[3] – ابن مالك، متن الألفيّة، ص13.

[4] – جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظريّة النحو العربي، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 169.

[5] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص41.

[6] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 67.

[7] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[8] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 46.

2 -المبنيّات:

المُجمع على بنائه عند النحاة الحروفُ وفعلُ الماضي، وعلّة ذلك عدم وجود مقتضًى لإعرابهما. أمّا فعل الأمر، فعند البصريّين مبنيّ، وعند الكوفيّين معرب [1]. والمبني من الأسماء ما شابه الحرف بلا معارض [2]، و «قيل: إنْ أشْبه الفعل المبني، وقيل: إن لم يركّب، وقيل: إن تضمّن معنى الحرف، وقيل: أو وقع موقع مبنيّ، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه، وقيل: أو كثرت علل منع الصرف» [3]. وهو ما اصطلح عليه بالبناء اللازم، الذي لا ينفك عن الكلمة في حال من أحوالها، والأسماء المبنيّة بناءً لازمًا هي الضمائر وبعض الكنايات، وبعض الظروف وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات[4].

أمّا البناء العارض، فهو أن يكون معربًا في الأصل، ثمّ يقتضي تركيبُ الكلام بناءه في حالة خاصّة، ويكون ذلك في المواضع الآتية[5]:

-المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، يا رجلُ.

-اسم لا النافية للجنس، في نحو قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ هود/43. وفي نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله.

-بعض الأسماء المركّبة في نحو: وقعوا في حيصَ بيصَ.

-بعض الأحوال المركّبة، في نحو: هو جاري بيتَ بيتَ.

-بعض الظروف المركّبة، نحو: يزورني صباحَ مساء، هو يعمل ليلَ نهار.

-الأعداد المركّبة، نحو: نجح خمسةَ عشرَ طالبا.

-الظروف المقطوعة عن الإضافة، في نحو قوله تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ الروم/4.

---

[1] – ينظر:. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 46.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظريّة النحو العربي ، ص 174

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

-بعض الظروف المضافة إلى الجمل، في نحو قوله تعالى :﴿هَـٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ المائدة/ 119.

ثانيا: الإعراب:

1-المفهوم:

تدقيق المصطلح ضرورة يمليها مبدأ العلميّة في حدّ ذاته، وتفرضه هواجس التفكير النقدي المتحفّز، لإقامة المنطلقات التنظيريّة في أيّ علم، وتحرّض عليه نزعة الشكّ في ما تطاول عليه الأمد، فبات من المسلّمات التي تعايشت مع حالات الاطمئنان الذهني. ومصطلح الإعراب بوصفه لفظًا لغويًّا «قد غدا لفظًا مشكلًا تتجاذبه معانٍ لا يحدّد مقاسمها داخل الحقل الدلاليّ المشترك بينها إلّا السياق » [1] .

الإعراب مصدر أعرب، ولهذه المادة معان لغويّة، يدور معظمها في الإبانة والإفصاح والظهور والإيضاح. جاء في اللسان: «الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال أعرب عنه لسانه وعرّب، أي: أبان وأفصح.. وإنّما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه» [2]، وأعرب الشيءَ، أزال عَرَبَه أي: فساده، والهمزة في (أعرب) هي همزة السلب[3].

يطلق لفظ الإعراب، فيشير المصطلح إلى اللغات التأليفيّة [4]، وهي خاصيّة من خصائص اللغة العربيّة، التي هي في الوقت ذاته قسيم للغات التحليليّة، وقد يطلق لفظ الإعراب ف «تكون دلالته متولّدة من داخل المنظومة النحويّة» [5]، ليشير إلى ما يقابل مصطلح البناء، يقول عبد السلام المسدي: «مصطلح الإعراب في دلالته

---

[1] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 64.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 588.

[3] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص18.

[4] – سمّيت اللغات الإعرابيّة باسم اللغات التأليفيّة، لأنّ الكلام يتألّف تلقائيّا من انضمام الكلمات إلى بعضها، بمجرّد تطويع أواخرها بحركات الإعراب. أمّا اللغات التحليليّة (غير الإعرابيّة) كالفرنسيّة والإنجليزيّة، فتعتمد على عناصر لغويّة (أدوات)، يتمّ بواسطتها ربط الكلمات بعضها ببعض. ينظر: عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص49-50.

[5] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 64.

المخصوصة هذه، يظلّ خانة من خانات النحو العربيّ، ترتبط بخريطة متصوّراته وتلتحم بنسيج مصفوفته النظاميّة»[1].

وقد يؤتى بلفظ الإعراب «لبيان الوظيفة النحويّة التي يؤدّيها اللفظ المفرد داخل التركيب، لتفسير الحركة التي استحقّها» [2]، ذلك أنّ الوظيفة النحويّة، هي إحدى المسوّغات التي تجعل اللفظ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، حسب ما تقتضيه العوامل التي حمل النحاة عليها هذا التغيّر، وبهذا الفهم دارت تعريفات النحاة للإعراب. يقول ابن مالك: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[3]، ويعرّفه صاحب الهمع بقوله: «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب، وهو الآخِر، والمراد بالأثر (الحركة والحرف والسكون والحذف)، وبالمقدّر ما كان في المقصور ونحوه»[4].

لقد اختزل تعريف النحاة النظريّة النحويّة من خلال الإمساك بأطرافها الثلاثة:

-الإعراب كخاصيّة من خصائص اللغة.

-العامل كمفسّر للأثر الإعرابي.

-التقدير «كآلية تبرز انتظام الكلام وتعقلن إحكام المقاصد»[5].

وليس يبتعد عباس حسن عن تعريف النحاة للإعراب، حين يربط تغير العلامة الإعرابيّة بالعامل، يقول:« الإعراب هو تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كلّ عامل» [6]. ويعرّفه سليمان ياقوت:«نعرّف الإعراب بأنّه مورفيم من المورفيمات التي تدلّ على المعنى الوظيفي للكلمة ، بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكوّن منها الجملة» [7]، فهو دالّة من دوالّ النسبة، التي يتحدّد من خلالها المعنى الوظيفيّ للفظ داخل التركيب.

---

1 – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص65.

2 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص33.

4 – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص41.

5 – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 141.

6 – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص74.

7 – سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 24.

والقول بأنّ الإعراب حاصل بسبب من العامل، إنّما هو احتراز « ممّا قد يتحرّك من المبنيات على السكون، بغير حركة لالتقاء الساكنين، أو لإلقاء حركة غيره عليه»[1]، كما في الإتباع، نحو: الحمدُ لله. وسائر الحركات، نحو: شدُّ وشدَّ ومدُّ ومدَّ، وفي حركة البناء، نحو: كمِ بلك؟ في كمْ إبلك، وكمُ خْتا لك، لأنّ هذا الاختلاف كائن في المبنيّات وليس إعرابًا[2].

الثابت أنّ النحاة قد افترضوا أنّ الألفاظ خارج التركيب ساكنة الآخر، فإذا انتظمت في التركيب، انتقل آخرها من السكون إلى حركة ما، جاء في شرح الرضي: «والحقّ: أنّ معنى قولنا: يختلف الآخر، أي يتّصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإنّ (زيد) مثلًا في حال الإفراد، لم يستحق شيئًا من الحركات، فلمّا ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع، فقد اختلفت، أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعيّنة»[3].

والتغيير الإعرابيّ يكون ظاهرًا أو مقدّرًا، وقد قصره النحاة على الأسماء دون الأفعال، لِما يعتورها من معنى الفاعليّة (الرفع)، والمفعوليّة (النصب)، والإضافة (الجر)، جاء في شرح الرضي:«والمعاني الموجبة للإعراب، إنّما تحدث في الاسم عن تركيبه مع العامل»[4]. فالاسم من غير ضميمة غير مستحق للإعراب، ولا تتحصّل به فائدة، ولا ينشأ منه اختلاف في المعنى، فالتركيب إذن، شرط حصول موجبِ الإعراب، الذي هو «الفارق بين المعاني »[5].

والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلًا للإعراب، وليس المراد أن يكون فيه إعراب لا محالة [6]، ولهذا فإن ابن مالك قد اعترض على من جعل الإعراب تغيّرًا. فمِن الألفاظ ما تكون معربة، لكن تلزم حالة واحدة، للزوم مدلولها، «كرفع: لا نَولُك أن

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص 50.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية ج1، ص 59. وينظر أيضا: السيوطي ، همع الهوامع، ج1، ص 42.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص53.

[5] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ، ص 35.

[6] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص49.

تفعل، ولعمرك، وكنصب: سبحانَ الله، ورويدك. وكجرّ الكلاع وعريط من ذي الكلاع وأم عريط»[1]، «وبهذا الإعراب اللازم، يُعلم فسادُ قولِ من جعل الإعراب تغيّرًا»[2].

والتركيب الذي يقصده النحاة هو تركيب الاسم مع العامل، وليس تركيب الاسم المضاف إلى ياء النسبة، أو المؤنّث بالتاء والمثنّى والجمع قبل مضامّته لهذه العناصر، وإنّما يدخل العامل على الاسم وما أضيف إليه من مكوّنات، وبالتالي فإنّ علامة الإعراب تظهر على آخره. يقول الرضيّ:«ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء، والمنسوب والمؤنّث بالتاء والمثنّى والمجموع، إلاّ بعد لحاق الأحرف المذكورة بها»[3].

2 – الملمح التاريخيّ لظاهرة الإعراب:

ارتبط الحديث عن ظاهرة الإعراب لدى الباحثين بمسألتين أساسيتين ، كان لهما تأثير كبير في توجيه دفّة البحث اللغويّ:

المسألة الأولى: قضيّة نشأة اللغة، التي وجدت نفسها تتدفع صوب فجر التاريخ، تستنطق أغواره وتزيل الحجب عن أسراره، فأسلمت قيادها لتجاذبات ثنائيّة التوقيف والتواضع، فقال «شقٌّ من الناس– وهم ورثة قدماء الحكمة– إنّ اللغة الآدميّة قد نشأت على الكمال، وما انفكّ الإنسان يُلحق بها وهو يستعملها فسادًا تلو الفساد، ولا تلبث الألسنة تتوالد بعد انسلاخ، فتخرج الصورة مشوّهة بعد كمال، فالأسبق هو دومًا الأمثل، وكلّ اللغات إلى فساد، وذهب شقّ آخرون– اتّخذوا سلطان التاريخ سيّدَهم مذهبًا معاكسًا، وقالوا إنّ الإنسان ما برح يتطوّر حضاريًّا، وتطوّره إلى الأعلى ، فاللغات تتكاثر، فتتحرّك بالارتقاء، وحركتها إلى التسامي على قدر تسامي قدرة الإنسان في إحكام شؤون الكون، والسيطرة على ظواهر الوجود»[4].

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص33.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 58.

[4] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 53.

ويبدو أنّ الرأي الثاني (التواضع والاصطلاح)، هو الذي كُتب له الظهور، ووجدنا أنفسنا نتبنّاه من غير مساءلة فاحصة ناقدة، وكأنّه حقيقة، بات التسليم بها ضربًا من اجتناب الخوض في قضيّة لم تتهيّأ لها الإمكانات المعرفيّة الكافيّة، للفصل فيها فصلًا لا يخامره شكّ، ولا يشوبه اضطراب، ولعلّ الرغبة في تأسيس أرضيّة يبني عليها البحث افتراضاته، ويجري من خلالها تحليلاتِه، كان وراء ذلك كلّه، وهو توجّه يخالف مبدأ العلميّة في حدّ ذاته، لأنّ الإسهامات المعرفيّة في مجال اللغة، لم تعد تقبل النتائج التي تؤسس على مجرّد تخمينات تقريبيّة، قد تخفي وراء أستارها إيديولوجيات ترسم خط سيرها، وبالتالي فهي قابلة للانهيار أمام أيّ كشف جديد.

وما دام كلّ شيء محكومًا بقانون التطوّر –على رأي من يقول بذلك– فاللغة كذلك، ولن تكون استثناء، تبدأ في أولّ أمرها على شكل صيحات وإشارات، ثمّ تتطوّر مع الزمن إلى مسمّيات، ثمّ إلى تراكيب (جمل)، ثمّ تبلغ طور الاكتمال والنضج من خلال حركات الإعراب. يقول أحمد سليمان ياقوت،:«تكوين الجمل كان هو المرحلة الأخيرة في اللغة، وأنّه كان نتيجة تطوّرات عديدة وخبرات مختلفة. فإذا كان الأمر كذلك، فالإعراب ظاهرة تمثّل قمّة التطوّر اللغوي عند الإنسان، وليست مصاحبة لنشأة اللغة، على أنّه لم يجئ دفعة واحدة»[1].

إنّه رأي يحقّق الرضى في سدّ ثغرة من ثغرات المجهول، أكثر مما يحقّق العلميّة المنشودة، يقول المسدّي: «تفيدنا تاريخيّة اللغات بأنّ الألسنة البشريّة قد اقتفت نسقًا تطوريًّا واحدًا، وهو أنّ الذي كان إعرابيّا في تركيب أجزاء الكلام، حلّ محلّ الصفة التأليفيّة التي تعتمد توزيع أجزاء كلّ كلمة ضمن سلسلة الخطاب ...هذا القانون يطّرد ولا ينعكس، فلا نعرف فيما بلغنا من التاريخ، أنّ لغة كانت غير إعرابيّة قد أصبحت لغة إعرابيّة، إذ لم يصادف أنْ حدّثنا التاريخ بأنّ لسانًا كان قد اعتمد أهلُه فيه على الانضمام الخارجيّ بواسطة الأدوات الرابطة، ثم آل إلى وضع تتركّب فيه الأجزاء

[1] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص3.

بواسطة الحالات الإعرابيّة »[1]،وهذا يناقض تمامًا قانون التطوّر، الذي يبدو أنّه كان ركيزة من ركائز التفكير لدى بعض النحاة القدماء أيضًا، ويظهر هذا فيما نقله السيوطي عن الزجاجي، يقول: «وذكر الزجاجي في أسرار النحو أنّ الكلام سابق الإعراب في الرتبة» [2]، لكن السيوطي لم يقطع في الأمر برأي في كتابه (الهمع)، واكتفى ببعث التساؤل من جديد، يقول: «هل تلفّظت العرب به زمانا (يقصد الكلام) غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، أو نطقت به معربًا في أوّل تبلبل ألسنتها به»[3] ، ثم نراه في كتابه (الأشباه والنظائر) يعرب عن رأيه بوضوح، فيقول: «بل هكذا نطقت به أوّل وهلة، ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته» [4]، غير أنّه سلك في تعليل ذلك مسلكًا بعيدًا عن البحث العلمي[5].

وإذا سلمنا جدلًا بما قرّره سليمان ياقوت من أنّ «الإعراب يمثّل قمّة التطوّر اللغوي عند الإنسان»[6]، نجد أنفسنا أمام طرحين:

إمّا أن يكون هذا التطوّر الذي يتحدّث عنه، مجردّ عمليّة تحوّل غير مبرّرة مصاحبة للصيرورة التاريخيّة، وهذا مخالف للنسق التاريخي الذي طالعنا به التاريخ.

أو أنّه ارتقاء دفعت إليه قضيّة اتّساع المعنى وتطوّره، وهذا مبدأ يخالف النظرة اللسانيّة التي تنأى بنفسها عن المفاضلة بين اللغات، سواء كانت تحليليّة أو تأليفيّة، «ليس معنى التأليف في هذا السياق، أنّ اللغة أقدر على تخليص المتشابهات وتجريد المحسوسات، وليس معنى التحليل أنّ اللغة أمْيلُ إلى تفكيك الظواهر، وأقربُ إلى تجزئة الأشياء، كأنّما في أهلها قصور عن استيعاب الكلّيات ورسم حدود المجرّدات، وإنّما المراد هو المسلك الذي يتوخّاه كلّ ضرب من ضربي الألسنة في تحقيق ظاهرة

---

[1] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص55.

[2] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص44.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص181.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ص 182.

[6] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص 3.

النظم»[1]. ثم إنّ تطوّر حاجات الناس والتراكم المعرفي عبر الزمن، يقتضي أن تتشبّث اللغات المعربة بهذا التطوّر اللغوي، الذي بلغ أعلى درجاته، متمثّلا في ظاهرة الإعراب، فكيف نفسر هذه الانتكاسة التي يطالعنا بها التاريخ، من أنّ كثيرًا من اللغات قد تخلت عن الإعراب، وآثر الناطقون بها النسق التحليليّ القائم على الأدوات؟

إنّ هذا يدعونا إلى التريّث في قبول ما ينتج عنه، بل ومراجعة ما سيبنى عليه لاحقًا، لأنّه لا يعدو أن يكون تخمينات تستند إلى المنطق التاريخي أكثر ممّا تستند إلى الحقيقة التاريخيّة، وهذا لا يشفع لها ولا يجعلها ترقى إلى اليقين، و «لم يعد الإسهام في الجدل المعرفي مقبولًا، إذا ما قام على الظنيّات والتخمينات التقريبيّة، فالأمر الآن في شأن اللغة كالأمر في مواضيع العلوم الدقيقة، إمّا أن نعرف فنجادل، وإمّا أن لا نعرف فأولى بنا أن نستكمل الأدوات الأولى الضروريّة »[2]. ولهذا فإنها ستبقى افتراضًا ريثما تتطوّر آلياتنا المعرفيّة، لتجلي الحقيقة التي عكف العقل البشري ينشدها على مدى تقلباته المعرفيّة، ولهذا فإنّنا لم نعدم من علماء اللغة العرب مَن طرح ما يقدح في هذا التوجّه، حين أثار الحقيقة التاريخيّة ليكبح من خلالها جماح المنطق التاريخيّ، وهو تصوّر يستحق الوقوف عنده.

يقول ابن فارس: «لم يبلغنا أنّ قومًا من العرب في زمان من زمانه، أجمعوا على تسميّة شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنّا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم»[3]. ويقول: «والدليل على صحة ما نذهب إليه، إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتّفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحًا، لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم، بأولى منّا في الاحتجاج لو اصطلحنا على لغةٍ اليومَ ولا فرق»[4].

---

[1] – عبد السلام المسدي، العربيّة والإعراب، ص 49.

[2] – المرجع نفسه، ص57.

[3] – أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 14.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المسألة الثانية : ارتباط الحديث عن اللغة العربيّة في كثير من قضاياها بما اصطلح عليه بـ (اللغة الساميّة الأم).

إنّ أوّل من أطلق هذه التسمية (اللغة الساميّة) هو العالم النمساوي (شلوتزر Schlözer)، وجعلها تضمّ الأراميّة والفنيقيّة والعبريّة والعربيّة والأكديّة (الأشوريّة والبابليّة)، أخذًا من جدول تقسيم الشعوب الموجود في التوراة [1]. والملاحظ على هذا التصنيف التوراتي للأجناس البشريّة ، أنّه لم يقم على رابطة عرقيّة أو لغويّة، بل على اعتبارات سياسيّة وجغرافيّة [2]، فقد عدّ «من أبناء سام "عيلام" و "لود" أو العيلاميّين واللوديّين، اللذين كانا من رعايا الدولة الأشوريّة، على الرغم من أنّه لا توجد بين هذين الشعبين قرابة من ناحيّة، كما أنّه ليس بينهما وبين الأشوريين قرابة من ناحيّة أخرى. هذا إلى أنّه لم يعدّ من أبناء حام–على العكس من ذلك – الفينيقيّين الذين هم أقرب الشعوب إلى الشعب العبريّ» [3] ، يضاف إلى ذلك، أنّ سِفر التكوين لم يذكر العرب من أولاد نوح ولا سام، وكأنّه لم يكن لهم وجود يذكر [4]، إلّا أنّه وَجد من الدعم ما جعله أكثر التصنيفات رواجًا. يقول إسرائيل ولفنسون:«ومهما يكن من شيء ، فهذا الاصطلاح أصلح وأوفق ما اهتدى إليه العلماء ، لتسميّة كتلة الأمم التي كانت تقطن في بلاد آسيا الدنيا ، والتي كوّنت وحدة دمويّة ولغويّة مستقلّة» [5]. وهذا الخلط جعل بعض الباحثين، يرفض هذا التقسيم والمصطلح أيضًا، ويصفه بأنّه «ليس له قيمة علميّة»[6].

---

[1] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 6، 1999، ص25. وينظر: إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص3.

[2] – ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبد التواب، 1977، جامعة الرياض، (دط)، ص11.

[3] – بروكلمان ، فقه اللغات السامية، ص11.

[4] – سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 2، 2008، ص 577.

[5] – إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص3.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والحديث عن اللغة العربيّة يرتبط في كثير من القضايا باللغة الساميّة الأمّ ، أو بمقارنتها باللغات الساميّة المنبثقة عنها، على الرغم من أنّ هذه اللغة الساميّة الأمّ هي لغة افتراضيّة، إذ لا توجد نصوص مكتوبة أو مرويّة لها، «ومن العسير أن نتخيّل ما كانت عليه اللغة الساميّة الأصليّة ومقدار كلماتها، بل من العبث إطالة البحث في أمر غامض مجهول، نشأ ونمَا في عصور سبقت العصور التاريخيّة» [1]، فكلّ الذي جادت به أقلام الباحثين في هذا المجال ، أنّها كانت موجودة واندثرت . وفي تعليقه على هذا يقول أحمد سليمان ياقوت:«كأنّنا نحكم على العدم بأنّه كان موجودًا ثم أصبح عدمًا»[2].

والذي يهمّنا في موضوعنا هذا ، هو علاقة اللغة العربيّة بهذه اللغات . ذكر العالم أولسهوزن(Olshausen) أنّ «العربيّة هي أقرب لغات الساميّين إلى اللغة الساميّة القديمة»[3]، وقد عزا (ولفنسون) احتفاظها بالعناصر اللغويّة القديمة، إلى سبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم ، وهذا ما جعلها في منأى عن التغيّرات والتقلّبات [4]. بل إنّ العلماء قد أكّدوا «أنّ جميع ما تتميّز به اللغة الساميّة الأم ، موجود في اللغة العربيّة، وأنّ كل لغة ساميّة أخرى تحوي عنصرا أو عنصرين ، أو عناصر من الخصائص العامّة للغة الساميّة الأم» [5]، لذلك نرى الباحثين في بحثهم للغات الساميّة ومقارنتها ببعضها البعض«يتخذون عادة لغتنا العربيّة، نموذجًا لأقدم صورة كانت عليها شقيقاتها الأخرى» [6]، وذلك لأنّ اللغة العربيّة القديمة، هي التي كان يتكلّم بها أهل الجزيرة قبل هجرتهم إلى أرض الرافدين والهلال الخصيب، ثمّ تفرّعت منها مختلف اللهجات التي خرجت من الجزيرة [7]، وعليه، سمّى بعض العلماء هذه المجموعة"

---

[1] – إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص3.

[2] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص4.

[3] – إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص7.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص19.

[6] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص215.

[7] – ينظر: أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، العربي للطباعة والنشر، دمشق، ط 6، (دت)، ص89. نقلا عن: سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص578.

اللغات الجزريّة" ومن هؤلاء المؤرخ العراقي سامي سعيد الأحمد في كتابه : "اللغات الجزريّة". ولعلّ من أسباب ذلك احتفاظها بظاهرة الإعراب، فـ«العبرانية والأرامية لا وجود للإعراب فيهما، وإن ذهب فريق من الباحثين إلى أنّ من المحتمل أنّ العبريّة قد عرفت في أصولها الأولى إعراب الأسماء دون الأفعال»[1].

ومن غريب ما يقوم به الباحثون ، أنّه إذا تعلّق الأمر بالعربيّة ، كان مدار البحث هو إثبات ما قبل وجود ظاهرة الإعراب فيها، أمّا في اللغات الأخرى فالبحث موجّه لإثبات وجود الإعراب فيها، في مرحلة ما من مراحل تاريخها. يقول إبراهيم أنيس:«وقد استأثرت اللغة العبريّة ببحث هؤلاء المستشرقين، حين حاولوا استخراج ما سموه بآثار الإعراب في نصوصها، فوجدوا أنّ من الأسماء العبريّة ما ينتهي بما يشبه الفتح، ومنها ما ينتهي بما يشبه الكسر ، ومنها ما ينتهي بما يشبه الضم، فربطوا بين هذه النهايات الثلاثة، وبين تلك الحالات الإعرابيّة في لغتنا من فتح وكسر وضم، وعدّ وها آثارًا لظاهرة الإعراب التي رجّحوا أنّها كانت شائعة في عبريّة ما قبل العهد القديم» [2]، فإنْ وجد ما يشير إليه، حملوا إعراب العربيّة عليه، ومثال ذلك ما ذكره بروكلمان في حديثه عن أصل لواحق الإعراب ، أنّ الفتحة أصلها (ha) وهي ضمير إشارة مستعمل في اللغات الساميّة [3]. ويبدو أنّ إبراهيم مصطفى قد استأنس في لحظة ما بما أورده بروكلمان، الذي أطلق خياله مفترضًا أوضاعًا أخرى في مسألة أصل الحركات في العربيّة. وينسب إليه قوله: «وإذا صحّ هذا جاز أن نرى الضمّة مشتقّة من (ho) أي: (هو)، أمّا علامة الجرّ فظاهر مشابهتها بياء النسب، وهي تفيد الكلمة معنى الوصفيّة»[4]. ولا يخفى ما في هذا الافتراض من تكليف اللغة العربيّة نظامَ غيرها ، إذ ليس من المعقول أن نفسر المطّرد في العربيّة ، اعتمادًا على حالات يشتبه في أنّها ظواهر إعرابيّة في لغات أخرى.

---

[1] – غالب فاضل المطلبي، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة– مدخل فيلولوجي–، دار كنوز المعرفة العلميّة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص13.

[2] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 213.

[3] – ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 100.

[4] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص39.

بل لقد بلغ الأمر ببعض الباحثين ، إلى التشكيك في وجود الإعراب ابتداءً في العربيّة الفصحى، ومن هؤلاء المستشرق كارل فوللرز (Karl vollers ت1909)، الذي يرى أنّ النصّ الأصليّ للقرآن ، قد كُتب بإحدى اللهجات الشعبيّة التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها ، كما لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسمّاة بالإعراب، ويرى أيضًا، أنّ العربيّة الفصحى التي رواها النحاة العرب ، والتي توجد في القرآن هي لغة مصنوعة، بل إنّه ينكر أصلاً أن يكون العرب قد تكلّموا بهذه اللغة[1].

ولم يقتصر الأمر على المستشرقين وحدهم ، فمن الباحثين العرب من نفث شكوكه في مسألة الإعراب في العربيّة ، وحاول معتمدًا على ما آل إليه حال اللغة في ألسنة الناس، في عصرنا من لهجات تخلو من الإعراب ، أن يرميَ النحاة باصطناع معظم ظواهر الإعراب، وإلزامِ الناس به، ومن أولئك إبراهيم أنيس الذي يقول:«لا أكاد أتصوّر أنّ العربيّة وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابيّ الدقيق، هذا النظام المعقّد الذي أعيى السابقين واللاحقين من أبناء العربيّة، ثم يندثر كلّ هذا في اللغات الساميّة الأخرى، غير مخلّف فيها إلّا تلك الآثار النادرة ، التي يلمحها المستشرقون في بعض هذه اللغات»[2] . ويضيف في موضع آخر متسائلًا«كيف نتصوّر أنّ ظاهرة الإعراب لا تترك في كلّ هذه البيئات أثرًا، ولا تخلّف فيها ما يوحي بأنّ الإعراب كان شائعًا على ألسنة الناس في العصور الإسلاميّة الأولى، كما يحاول الرواة أن يفهمونا»[3].

إنّ النحاة قد قدّموا وصفًا لسانيًّا آنيًا لظاهرة من ظواهر لغتهم، وهو وصف متواتر، لم ينكره أحد ممّن عاصرهم. لكنّ إبراهيم أنيس ، يحاول أن يفهمنا أنّ النحاة ، وعلماء القراءات، ورواة الشعر ، قد تواطأوا جميعًا ولفّقوا الإعراب الذي لا وجود له في العربيّة.

لقد أغفل الباحث أو عمي عليه، أنّ« قانون حمورابي (1792ق م- 1750ق م) المدوّن باللغة البابليّة ، يوجد فيه الإعراب كما هو في اللغة العربيّة تمامًا، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمّة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجرّ

[1] – ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، ص377.

[2] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 216.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكسرة، تمامًا كما في العربيّة.. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إنّ المثنّى والجمع المذكّر، يماثلان في الإعراب المثنّى والجمع في العربيّة، فيرفع المثنّى بالألف، وينصب ويجرّ بالياء.. أمّا الجمع المذكّر ، فإنّه يرفع بالواو وينصب ويجرّ بالياء » [1]. ولكنّ هذا الإعراب قد زال . يقول بروكلمان:«وفي البابليّة القديمة ، لا تزال حالات الإعراب الثلاث حيّة كلّها في الاستعمال، ثمّ اختلطت في الاستعمال اللغويّ الفروق الإعرابيّة شيئا فشيئا، ولذلك استعملت النهايات القديمة مختلطة غالبًا، إلاّ أنّه يرجّح أنّ ذلك لم يكن إلاّ في الكتابة، التي تقلّد خطأ الكتابة القديمة، بعد أن اختفى الإعراب من اللغة الحيّة» [2]. إذن فمسألة اختفاء الإعراب ليست بدعًا اختصت به العربيّة دون غيرها، وكان من المجدي لو أنّ الباحث وجّه تساؤله للبحث عن أسباب اختفاء الإعراب، بدلًا من هذا الإنكار غير المبرّر.

إنّ العوامل التي أدت إلى اختفاء الإعراب في ألسنة الناس ، تكمن في اختراق تلك العزلة التي كانت عاملًا قويّا في صون اللغة من التأثّر بلغات الشعوب الأخرى، من خلال الفتوحات الإسلاميّة ، وامتزاج غير العرب بالعرب [3]، ثمّ إنّ علامات الإعراب التي كانت تضبط المعاني، قد استغني عنها من خلال تركيب الجملة على نمط آخر، أي إنّ عبارة مثل: هرب خالد من البلد وأهله، لا تعني إلاّ معنى واحدًا ، وهو أنّ (خالدا) هرب من البلد ومن أهل البلد ، فإن أردنا معنى: هرب خالد من البلد وأهلُه (بالضمّ)، تحتّم علينا أن نقدّم المعطوف ليجاور الفاعل ، فنقول: هرب خالد وأهله من البلد. فإن فاتنا التقديم قلنا: هرب خالد من البلد هو وأهله. والضمّة التي في لام (أهلُه) ليست في الحقيقة علامة أعراب ، وإنّما هي الحركة المناسبة لضمير الهاء التي يبدو أنّها التزمت حركة واحدة هي ضمّة نقلت إلى اللام، وتكون كسرة إذا اتصلت بالياء (أهلِي)، وفتحة ممالة إذا اتصلت بالكاف (أهلَك)، ولكن هذا لا يطّرد إلاّ إذا كان

---

[1] – رمضان عبد التواب، قضية الإعراب في العربيّة بين أيدي الدارسين (مقال) مجلة المجلة، عدد 114، يونيو 1966، ص105، نقلا عن: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 21.

[2] – بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 102.

[3] – ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971، ص 120 . نقلا عن: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص12.

ما قبل الحرف الأخير مدًّا ، نحو أصحابك، دارك، سيدك، أو سكونا نحو: وجهك ، فإن لم يكن ذلك، سكّن ما قبل الحرف الأخير، نحو: صورْته، مكتْبه. فإن كان ممّا يخشى تبدّل معناه ، جيء بلفظ آخر بعده نحو: كتبه، فيقال الكتب (انتاعه)، ولم يقتصر التسكين على نهايات الكلمات، بل يظهر أيضا في البداية في كثير من الكلمات ، نحو نتْحدّث، تتْبدل.

3 – الإعراب ونظريّة العامل:

تعدّ نظريّة العامل من أهمّ المحاور التي قام عليها النحو العربيّ، فمن خلال استقراء ظواهر اللغة ووصفها ، لاحظ النحاة تغير حركات الإعراب ، تصحب دومًا قرائن لفظيّة تنتظم معها في تركيب خاص، «فالأحرف التي تسمّى جارّة يقترن الاسم بعدها أبدا بحركة الكسر، و"إن" وأخواتها لا تنفك الأسماء بعدها من النصب والرفع، وقُل مثل ذلك في التراكيب التي تقترن فيها الأسماء ، أو الأفعال المضارعة بالنصب ، أو الجرّ أو الجزم» [1]، وهذا يعني أنّها لم تنشأ بمعزل عن واقع اللغة ، فالاستقراء كان الأساس الأوّل الذي انطلقت منه فكرة العامل والعمل، وقد لخّص النحاة هذه الظاهرة في ثلاثة عناصر [2]:

– لفظ يقع عليه الإعراب، ومحلّه الحرف الأخير منه، وأطلقوا عليه : معمول.

– لفظ يوجب الإعراب في المعمول، أطلقوا عليه العامل.

– ما ينتج عن علاقة العامل بالمعمول، وهو العلامة الإعرابيّة.

فالعامل «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب» [3].

ولئن كان النحاة قد اقتنعوا باختيارهم هذا، فإنّ المحدثين قد اصطخب جدلهم حول هذه النظريّة، بين مؤيّد لها ومعارض وساع إلى تقويضها.

---

[1] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 138.

[2] – الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في جدليّة النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص230.

[3] – الشريف الجرجاني : علي بن محمد السيد ، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان،(دط) ، 1985، ص150.

ويبدو أنّ النحاة قد شعروا بما توحيه هذه النظرية ومصطلحاتها ، من حمل العامل والعمل على فعل الإيجاد ، والتأثير والتأثّر على وجه الحقيقة، فسارعوا إلى توضيح قصدهم، يقول ابن جني:«ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرًا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك ضرب إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل»[1] ويضيف موضّحًا: «وإنّما قال النحوّيون:عامل لفظيّ، وعامل معنويّ، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ و معنويّ، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[2].

ويؤكّد ابن الأنباري على هذا المعنى بقوله:«العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسيّة ، كالإحراق للنار والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء»[3]. ويقول الرضي: «ثمّ اعلم أنّ مُحدِث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدِث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملًا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المعلّم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل في كلّ واحد من المبتدأ والخبر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر »[4].

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص109– 110.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص42.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص63.

على الرغم من أنّ النحاة قد أوضحوا بصورة كافية ما يعنونه بفكرة العامل والعمل، إلاّ أنّها لم تسلم من وصفها بالنظرة الفلسفيّة والمنطقيّة ، ولعلّ البداية كانت من خلال ابنِ مضاء القرطبي(ت592هـ) في كتابه (الردّ على النحاة)، الذي رأى أنّ القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا باطل عقلًا وشرعًا [1]، بل إنّه أنكر على ابن جني قوله إنّ الرفع والنصب والجرّ من عمل المتكلّم وحده ، لا لشيء غيره، والْتوَى بالحديث إلى ما لا علاقة له باللغة، يقول: «وأمّا مذهب أهل الحقّ، فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان ، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختياريّة»[2].

والذي نتصوّره، أنّ الرفع والنصب والجرّ ، لا يُنسب إلى المتكلّم إذا جاء بالكلام على ما تقتضيه أوضاع اللغة ، لأنّ ذلك ممّا لا ينعقد بذكره فائدة ، فهو معلوم بالضرورة، لخضوع المتكلم للّسان الذي يتكلّم به، فكلّ الذي يقوم به، هو احترامه للقواعد التي أقرّتها الجماعة اللغويّة، فهذا يشبه قولنا: نزل المطر، وعصفت الريح، فلا يعترض معترض بقوله: إنّ الصواب هو أنزل الله المطر، وأرسل الله الريح، وإنّما الرفع والنصب والجرّ ينسب إلى المتكلّم، إذا خرج عمّا تقتضيه اللغة ، ولَحَنَ ، فيسأل عنه، ومن ذلك ما يروى عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، أنّه سمع الفرزدق ينشد:

وعَضَّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلّا مُسْحتًا أو مُجلّفُ[3]

فسأله ابن أبي إسحاق: على أي شي ترفع أو مجلف؟[4].

ولهذا فإنّنا نرى أنّ طرح الموضوع على هذا النحو ، ليس يراد منه سوى استبعاد العامل، مِن أن يكون له دور في ما يترتّب على أواخر الكلم من حركات الإعراب، فإن سقط هذا، سقطت النظريّة برمّتها . وقد انتقل هذا الفهم المغلوط إلى المحدثين ، فوجدنا

---

[1] – ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، ط1، 1947. ص87.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – البيت من الطويل، منسوب للفرزدق وهو من شواهد لسان العرب، مادة (سحت) ج2، ص41.

[4] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص 28.

منهم من استأنس باعتراضات ابن مضاء، وحاول من خلالها الطعن في نظريّة العامل وإلغاءها، مثل إبراهيم مصطفى، الذي يقول:«والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كلّ التأثر بالفلسفة الكلاميّة، التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقرّرة لديها. رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد؛ فقالوا: عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بدّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم محدث هذا الأثر [1]؛ لأنّه ليس حرّا فيه يحْدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها»[2].

وليس يختلف عنه أنيس فريحة، حين قرّر هو أيضًا أنّ قدامى النحويّين قد نظروا «إلى العربيّة نظرة فلسفيّة. وكانوا في ذلك متأثرين بنظرة أرسطو الفلسفيّة إلى اللغة ولكن ليس مباشرة، لأنّهم لم يكونوا قد عرفوا أرسطو عندما بدأوا بوضع صرح النحو»[3]. ولا يخفى ما في هذا الكلام من تناقض.

والإنصاف يقتضي أن ينظر إلى الدراسات النحويّة القديمة بما لها وما عليها، باعتبارها تراثًا ضخمًا تعدّدت فيه الاجتهادات والآراء، وتعاقبت عليه أجيال تجاذبتها ثقافات ومذاهب، ولهذا فإنّ القول بالتناقض والاضطراب والتمحّل والتكلّف، وغيرها من النعوت التي يوصف بها النحو العربيّ، ليست أحكامًا دقيقة، بل هي أبعد ما تكون عن فهم أسس الدراسة اللسانيّة، لأنها لم تراع أنّ «الباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظريّة خالصة، يجتهد في إيجاد الفرضيّات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة، دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلميّة، بين هذه الفرضيّات وبين التطبيقات العمليّة التي يمكن أن تنشأ عنها »[4]. وهذا يعني التمييز بين الإنجاز الفرديّ للكلام، واللسان بوصفه عنوان ما هو مشترك بين أفراد مجموعة لغويّة ما.

---

[1] – النحاة لم يقولوا هذا الكلام. وقد عرضنا أقوالهم ولم ينكروا أنّ المتكلم هو محدث الأثر الإعرابي.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص33.

[3] – أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص 84،85.

[4] – عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، (دط)، 1998، ص 14.

وعدم التمييز بين الفرضيّات التي تمثّل الأصول النظريّة والتطبيقات العمليّة، هو الذي أوحى لكثير من منتقدي النحو العربيّ بتلك النظرة التي تصف النحاة بالتكلّف، وكمثال لذلك ما يراه أحمد سليمان ياقوت في ما أورده صاحب المقتضب: «فإن قلت: (الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحباهما أخته زيد) كان جيّدا بالغًا، تجعل (الذي) مبتدأ، و(التي) ابتداءً في صلة (الذي)، و(واللذان) ابتداءً في صلة التي، و(الذين) ابتداء في صلة (اللذين) و... » [1]، يقول سليمان ياقوت:«إنّنا نقبل التقدير والحذف والزيادة والرجوع بعائد الموصول إلى ما يبعد عنه بكلمتين بل بكلمات، نقبل هذا بشرط أن يكون الكلام الذي فيه هذه الآفات الإعرابيّة من شواهد اللغة: قرآنها وشعرها ونثرها، أمّا أن يكون الكلام من اختراع النحاة وصنعهم ووضعهم، ثم يصدعون بتأويلاتهم رؤوسنا... فليس هذا بمقبول ولا معقول» [2].

الواضح من هذا الكلام، أنّ الباحث لا يقبل إلّا ما تُكلِّم به، ثم يضيف: «إنّ الحذف والزيادة والتقدير والعوض، إلى آخر هذه العوارض الإعرابيّة لها غرض تعليميّ مدرسيّ، وهذا ما يقضي به المنهج المعياري، فإذا فقدت هذا الغرض التعليميّ لم تعد مقبولة ولا لزوم لها إطلاقًا»[3].

إنّ الحجّة التي كثيرًا ما يردّدها المناهضون لنظريّة العامل ومسألة التقدير، هي تبرّم الناشة من النحو لما يلاقونه من صعوبة في فهمه، يقول إبراهيم مصطفى:«أطمح أن أغيّر منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة» [4]. وكأنّ الباحث يريد أن يكبح جماح البحث العلميّ بدعوى تعليم اللغة.

لكن الذي تقدمه فكرة العامل أشد ارتباطًا بالتعليميّة ممّا يقول به المحدثون، يقول عباس حسن:«والحق أنّ النحاة أبرياء ممّا اتّهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرّروه

---

[1] – المبرّد، المقتضب، ج3، ص132.

[2] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص97.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 13.

بشأن نظريّة العامل، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربيّة الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها»[1].

وليس من الصواب أن ينظر إلى الأصول التي احتكم إليها النحاة في تنظيم نقاشاتهم على أنّها جدل عقيم، بعيد عن الطرح العلميّ السليم، فهي وحدها التي كانت تحفظ وحدة صناعتهم[2].

ولا بدّ أن ندرك أنّ النحو العربي، ليس صادرًا عن مؤسّسة بحثيّة معتمدة، تمثّل موقفا ما، أو رأيًا واحدًا، أو أنّ هناك نحويّا معيّنًا هو من يمثّل لسان حال النحو العربيّ، بل هي اجتهادات علماء، اختلفت أفهامهم وتحليلاتهم وتعليلاتهم، وليس مطلوبًا منهم أن يحقّقوا الإجماع حول أيّ مسألة من المسائل، فالمحدثون أيضًا اصطخب جدلهم وتعدّدت آراؤهم، بل وتناقضت في كثير من المسائل. ولهذا فإنّ الاعتماد على رأي قاصر أو ضعيف، ومحاولة تصويره على أنّه هو رأي النحو العربي هو اختيار مضلّل، لا يخدم البحث الجاد. فإذا أضيف هذا إلى عدم الفصل بين الرؤية التجريبيّة والتنظيريّة، إزدادت الهوّة وبدا العجز واضحًا في إيجاد دراسة تحقّق الكفاية، وتكون بديلاً صالحًا لنظريّة العامل وما ترتب عنها، لأنّ أغلب ا لآراء التي قدّمها منتقدو نظريّة العامل ، لا توصف بأنّها دراسات قادرة على تحمّل عبء تجديد النحو، فهي في مجملها جزئية ، تفتقر إلى الشمول، متكلّفة غير قادرة على تفسير ظواهر اللغة، ولا تطّرد في تحليلاتها [3]. فلم تستطع أن تزحزح نظريّة العامل أو تكون بديلًا عنها.

إنّنا بحاجة إلى فهم التراث النحوي والاستفادة منه، أكثر ممّا نحن بحاجة إلى النقد، فإنّ النقد لم يَعدم ما يمكن أن يوصف بالتكلّف والمغالاة في التأويل والتقدير في النحو العربي.

---

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص73.

[2] – ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص17.

[3] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 216.

وسنقدم نموذجين يشتركان في انتقادهما لنظريّة العامل.

-النموذج الأوّل: إبراهيم مصطفى.

قرّر إبراهيم مصطفى بوضوح في كتابه (إحياء النحو) أنّه ليس هناك عوامل تعمل، وإنّما هناك حركتان في النحو العربي تدلاّن على معنى .«الحركة الأولى الضمّة وهي علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها، والثانية: الكسرة، وهي علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة .. ولا تخرج الضمّة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلّا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع. أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب» [1]. وهو هنا لا يختلف مع النحاة على ما يبدو في علامة الكسرة، فقد نسب النحاة ذلك للعامل، بينما عبّر هو عن سببها بارتباط الكلمة بما قبلها.

هذا ما قدّمه إبراهيم مصطفى ليكون بديلًا عن مسألة العامل والعمل ، وهذا ما رآه صالحًا لتفسير علامات الإعراب.

إنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى ليس جديدًا في النحو العربيّ ، أو على الأقل بعضه، – على الرغم من أنّه تجنّب الإشارة إلى ذلك– جاء في المفصل:«الرفع علم الفاعليّة والفاعل واحد ليس إلّا، وأمّا المبتدأ والخبر ، وخبر إنّ وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعوليّة.. والجرّ علم الإضافة. وأمّا التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلة تحت حكم المتبوعات»[2].

الواضح أنّ الكلام هو نفسه، وإنّما الفرق في التوجّه هو أنّ إبراهييم مصطفى قد اختزل العوامل النحويّة كلّها في معنيين اثنين: هما الإسناد والإضافة، و جعل هذا كافيًا لتفسير علامات الإعراب، بعد أن أسقط علامة النصب ، وجعلها غير دالّة على شيء، فكلّ ما فيها – في رأيه– أنّها الحركة الخفيفة المحبّبة عند العربيّ. يقول إبراهيم

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص 42.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص43–44.

السامرائي في تعليقه على هذا: «ورأي الأستاذ مصطفى في الفتحة غريب في بابه، ولا يستند إلى سند علميّ، فقد دلّت المقارنات على أنّ الفتحة وُجدت في حالة النصب في كثير من اللغات الساميّة، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبّة»[1]

والحقيقة أنّ إبراهيم مصطفى لم يجانب الصواب حين عدّ الضمّة علما للإسناد، إذ ليس في العربيّة اسم مرفوع، إلاّ وهو طرف في الإسناد، أي عمدة، فحقّ العمدة الرفع، ولكن قد يدخل على المسند، أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصليّة.

ونوافقه في استبعاد أن تكون الفتحة علامة المفعوليّة، لأنّ «قول النحاة إنّ الفتحة علم على المفعوليّة تمحّل ظاهر، إذ لا يمكن أن تكون الفتحة في اسم إنّ، واسم لا النافية للجنس، وخبر الأفعال الناقصة، والمستثنى والحال والتمييز، علمًا على المفعوليّة»[2]. ولهذا نرى أنّ تعبير الرضي كان أكثر دقّة حين قال:«وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمد وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة »[3].

لكن الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يكد ينهي عرض فكرته الجديدة، حتى وجد نفسه يدافع مجموعةً من العقبات حالت دون اطّراد أحكامها، فاسم (إنّ) مسند إليه، لكنّه جاء منصوبًا. وقد يُجرّ المبتدأ بحرف جرّ زائد نحو: ما في الدار من أحد، وقد يتحوّل المنصوب إلى حالة الجرّ نحو: ما لقيت من أحد، وقد لا يتبع التابع متبوعة في الحركة، كما في النعت السببيّ نحو: كافأت الطالبَ الكريمةَ أخلاقُه.

حاول إبراهيم مصطفى أن يرقّع نظريّته، فأوغل في التمحّل والتفلسّف، ووقع فيما عاب عليه غيره، بل وفاق في ذلك دواعيَ اعتراضه على العامل، ومن ذلك أنّه قرّر أنّ اسم (إنّ) حقّه الرفع، يقول:«أمّا النوع الثاني وهو اسم إنّ، فإنّه متحدّث عنه، وحقّه

---

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 225.

[2] – فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحويّة واللغويّة عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1981، ص 344.

[3] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص62.

الرفع على أصلنا الذي قرّرناه، ولكنّه منصوب، ولا نتحرّج أن نقول: إنّ النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرّأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه»[1].

واستشهد لذلك بقوله تعالى :﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ طه/63.[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ المائدة/69.[3] وحديث: **﴿إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون﴾**[4].

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 49.

[2]– قرأ ابن كثير وحفص﴿ **قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ** ﴾ بتخفيف "إن" وشدّد الباقون، وقرأ أبو عمرو "هذين" بالياء وقرأ الباقون بالألف، وكلّهم خفّفوا النون إلاّ ابن كثير فإنّه شدّد. ينظر: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، التبصرة في القراءات، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفيّة، بومباي، الهند، ط2، 1982، ص592.

[3] – الشاهد في الآية "الصابئون" وفي تخريجها أقوال، منها قول سيبويه على ما ذكره العكبري: «أنّ النيّة به التأخير بعد خبر إنّ؛ وتقديره: ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك؛ فهو مبتدأ والخبر محذوف». ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص451.

[4] – الحديث في صحيح البخاري: ﴿إنّ أشدَّ الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون﴾. ينظر: صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 1، 2002. حديث رقم 5950، ص 1495. وفي صحيح مسلم: ﴿أشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون﴾ . صحيح مسلم، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، 2006. حديث رقم 2109 ، ص 1015. وفي رواية ﴿إنّ من أشدِّ أهل النار يوم القيامة عذابًا المصوّرون﴾ . يرى الشيخ محيي الدين عبد الحميد، أنّ اسم (إنّ) على هذه الرواية هو ضمير الشأن محذوف، والجار والمجرور متعلّق بخبر محذوف مقدّم، والمصوّرون مبتدأ مؤخّر، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ رفع خبر إنّ. يقول:«وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل (مِن) في قوله "مِن أشدّ" زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة (مِن) الجارّة في الإيجاب، ويجعل "أشد" اسم (إنّ) والمصوّرون خبرها، وهو مبني على رأي ضعيف» ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، هامش ص347. وعلى هذا فلا نرى لإبراهيم مصطفى وجها للاستشهاد بهذه الرواية.

إنّ ما يقرّره يفرض علينا السؤال الآتي: هل هذا الأصل الذي قرّره في اسم إنّ، يجرى على بقيّة الأدوات (ليت، لعلّ، كأنّ، لكن، أنّ)؟ أم هو حكم خاص تفرّدت به (إنّ) وحدها؟

–لقد حمل برأيه هذا الكثيرَ المطّردَ على القليل النادر وجعَله أصلاً، وفي هذا إكراه للعقل، لا يقبله البحث العلمي ولا المنطق اللغوي[1].

-النموذج الثاني: تمام حسان

يرى تمام حسان أنّه لا وجود للعامل الذي قال به النحاة، ويظهر ذلك بوضوح في قوله: «الحقيقة أنْ لا عامل» [2]، فالنظر إلى قرائن التعليق اللفظيّة والمعنويّة، كافٍ عنده لتحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي، وهو ما يغني عن فكرة العامل الذي قال به النحاة، لأنّ العامل من وجهة نظره، لا يوضّح إلاّ قرينة لفظيّة واحدة هي الإعراب، أو العلامة الإعرابيّة.

لكنّنا نراه في كتابه: (مناهج البحث في اللغة) يعتمد على العامل في تفسير الاختلاف بين طرفي الإسناد، يقول:«إذا دخلت أداة على طرفي الإسناد في الجملة الاسميّة، عمدت اللغة العربيّة إلى نمطيّة أخرى في الصوغ، مراعاة للقيم الخلافيّة بين ما اقترن بالأداة وما لم يقترن، ودخول الأدوات على الجمل الاسميّة يتطلّب المخالفة في الحالة بين طرفي الإسناد، فيبدو أحدُهما في حالة الرفع، والآخر في حالة النصب»[3].

قدّم تمام حسان مثالًا للإعراب، باعتماد قرائن التعليق المعنويّة واللفظيّة يقول:«فإذا طُلب إلينا مثلًا أن نعرب جملة مثل:"ضرب زيد عمرًا"، نظرنا في الكلمة

---

[1] – سنراه يعكس هذا المنهج، وينتقد النحاة لأنهم قالوا إنّ الأصل في حروف المعاني البناء على السكون، فاعتمد في رفض هذا الأصل على الإحصاء، فحين وجد أنّ الأغلب منها متحرّكا قال:« فقد رأيت كيف استمدوا دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء والاستقراء» ثم يضيف : «ولقد كان ذلك يكفينا لرفض أصلهم» ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 67. أوَ ليس من حقنا نحن أيضا أن نرفض هذا الأصل الذي قرّره بالمنهج نفسه؟

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة بين المعيارية والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001، ص57.

[3] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص209.

الأولى (ضرب)، فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ)، ونحن نعلم أنّ هذه الصيغة تدلّ على الفعل الماضي، سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ، افْعَلْ). فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم، يسمّى (الفعل)، ومن هنا نبادر إلى القول بأنّ (ضرب فعل ماض)، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد)، فنلاحظ ما يأتي:

-أنّه ينتمي إلى مبنى الإسم (قرينة الصيغة) .

-أنّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابيّة).

-أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليق).

-أنّه ينتمي إلى رتبة التأخّر(قرينة الرتبة).

-أنّ الفعل معه مبنيّ للمعلوم (قرينة الصيغة).

-إن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب، .. (قرينة المطابقة) وبسبب كلّ هذه القرائن نصل إلى أنّ (زيد) هو الفاعل»[1].

والحقيقة أن ما يقدمه تمام حسان من قرائن لتحديد وظيفة اللفظة في التركيب لا يمكن تجاوزه، لكنّ الذي نحبّ أن نشير إليه، هو أنّ هذه القرائن التي تحدّث عنها، إنّما هي وصفٌ للعوامل ومعمولاتها، غير أنّ هذه القرائن قد لا يتوفّر إلّا بعضها، فصيغة الفاعل والمفعول ليست محفوظة، لأنّ الفاعل والمفعول قد يكونان جملة، ورتبة المفعول ليست محفوظة، وحركة الإعراب قد لا تكون ظاهرة، ومن الألفاظ ما هو على وزن (فَعَلَ) وليس بفعل، نحو: نَدَمَ، كَرَمَ. وقد نرى تعارضًا بين قرينة الإسناد وقرينة العلامة الإعرابيّة في نحو قوله تعالى :﴿ **هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ** ﴾ فاطر/3 ونحو:﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٍ** ﴾ فاطر/44. والنحاة على ما يظهر جليّا في تحليلهم، لم يكن همّهم الوحيد هو الحركة الإعرابيّة كما يحاول الباحث أن

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 181.

يفهمنا، ومن قبله إبراهيم مصطفى [1]، ولو كان ذلك كذلك، ما أعربوا ﴿خَٰلِقٌ﴾ في الآية الأولى مبتدأ و﴿شَيۡءٖ﴾ في الآية الثانية فاعلًا.

مع ما يقرّره تمام حسان، نراه لم يستطع أن يتجاوز فكرة العامل، ففي إعرابه للمثال الذي اصطنعه :

قاصَ التجينُ شحاله بتريسه الـ فاخي فلم يستفْ بطاسية البرن

نراه ينسى ما قرّره، من أنّه لا عامل في النحو، ويعرب شبه الجملة (بتريسه) على النحو الآتي:

الباء: حرف جرّ مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

تريسه : **مجرور بالباء** وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة.

ويعرب (لم يستف) على النحو الآتي:

لم: حرف نفي وجزم وقلب، مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

يستف: فعل مضارع **مجزوم بلم** وعلامة جزمه السكون[2].

فما دام قد أقرّ بأنّ الباء حرف جرّ، وأنّ (تريسه) مجرور بالباء، وكذلك فعل مع (بطليسه)، وبعبارة (لم يستف)، نقول :إذا لم يكن هذا هو العامل الذي أقّر به هنا، فما يكون العامل الذي أنكره إذن؟ وما يمنع النحاة أنْ يقولوا إنّ (التجين) فاعل مرفوع بالفعل وعلامة رفعه الضمّة، وإنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهكذا؟

4 –معاني الإعراب:

ذهب كثير من النحاة إلى أنّ الرفع علم الفاعليّة، وبقيّة المرفوعات مشبّهة به، والنصب علم المفعوليّه، وبقيّة المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجرّ علم الإضافة [3]، ورجّح الرضي أنّ الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجرّ علم الإضافة، جاء

---

[1] – يقول :«إنّهم– يقصد النحاة– رسموا للنحو طريقا لفظيّة، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى» إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص20.

[2] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 181– 184.

[3] – ينظر: الزمخشري، المفصّل، ص 43. و السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص64. رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص62.

في شرح الرضي على الكافية، تعقيبًا على قول المصنّف إنّ الرفع علم الفاعليّة والنصب علم المفعوليّة والجرّ علم الإضافة، «والأوْلى كما بيّنا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهًا بالفضلات كما مضى... وأمّا الجرّ فعلم الإضافة، أي كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا، كما في غلام زيد وحسن الوجه» [1]. فاختلاف العلامات يؤدّي إلى اختلاف المعاني، يقول الزجاجي:«إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضُرب زيد، فدلّوا بتغيّر أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلّوا بلفظ زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها»[2].

وكذلك يقول ابن فارس: «فأمّا الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلّمين؛ وذلك أنّ قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب؛ أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسن زيدا، أو ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني»[3].

هذا رأي جميع النحويّين إلاّ قطربا (ت 206هـ) ، الذي خالفهم وعاب عليهم هذا الاعتلال، وأنكر أن يكون الكلام أُعرب للدلالة على المعاني [4]، جاء في الإيضاح للزجاجي:«قال قطرب: وإنّما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح لرضي على الكافية، ج1، ص 70.

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

[3] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص190.

[4] – ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

معاقبًا للإسكان، ليعتدل الكلام»[1]. وقد ردّ عليه مخالفوه بأنّه «لو كان كما زعم، لجاز خفضُ الفاعل مرّة ورفْعُه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعقب سكونًا يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج على أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم»[2].

وقد ذهب إبراهيم أنيس مذهب قطرب، يقول: «يظهر والله أعلم، أنّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعرًا ونثرًا، فإذا وقف المتكلّم أو اختتم، لم يحتجْ إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله، بما يسمّى السكون. كما يظهر أنّ الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأنّ المتكلّم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلاّ لضرورة صوتيّة يتطلّبها الوصل»[3].

ويضيف في موضع آخر: «لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض» [4]. فحركات الإعراب عنده هي حركات للتخلّص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام، فمعنى الفاعليّة والمفعوليّة لا يستفاد من هذه الحركات، وإنّما من موقع الفاعل والمفعول في الجملة العربيّة، يقول: «الفاعل لا يعرف بضمّ آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يُعرف كلّ منهما في غالب الأحيان بمكانه في الجملة الذي حدّدته أساليب اللغة» [5]، فلا يتأخّر الفاعل حسب ما حدّده إلّا في ثلاث حالات هي: في أسلوب الحصر والقصر، نحو قوله تعالى :﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ آل عمران/7. وفي طول الكلام مع الفاعل وتوابعه، نحو قوله تعالى:﴿**لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا**﴾ الحج/ 37. وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ**﴾ البقرة/ 124. وبناءً

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70–71.

[2] – المرجع نفسه، ص69.

[3] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص220.

[4] – المرجع نفسه، ص237.

[5] – المرجع نفسه، ص243.

على ذلك حاول أن يثبت نظامًا معيّنًا للجملة العربيّة القديمة، يلي فيها الفاعلُ الفعلَ، ويسبق المفعول. وبذلك فهو يرفض كلّ تقديم للمفعول في غير هذه الحالات [1]. جاء في شرح المفصّل:«ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب»[2].

لم يقف إبراهيم أنيس عند هذا الحدّ، بل ذهب إلى التشكيك في بعض المرويات متّخذًا من الانسجام الموسيقي قاعدة، فإذا كانت حركات الإعراب عند النحاة بسبب من عوامل معيّنة، فإنها عنده تأتي بسبب من عامل جديد اخترعه. يقول في قول الشاعر:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ[3]

«نرجّح أنّ الكسرة في آخر كلمة(معتب) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في (تاء) هذه الكلمة، أمّا كلمة (شاحبًا) في البيت الثاني وهو:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِوَجْهِكَ شَاحِبًا مُنْذُ ابْتَذَلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ [4]

فنرجّح أنّ الكلمة قد نطق بها الشاعر(شاحب) بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلها»[5].

واضح أنّ إبراهيم أنيس بنى رأيه على الظنّ والتوهّم، حين اتّخذ من الانسجام الموسيقي عاملًا يتحكّم في حركات الإعراب. إنّه لا يرى في حرف الجرّ سببًا لوجود الكسرة في (معتب)، لكنّه يرى في الحرف المكسور قبلها سببًا وجيهًا لها. وهو بهذا لا يلتفت إلى المعنى، وكأنّه من خلال الأحكام التي قرّرها ، ينفي أن يأتي مثل هذه الكلمات حالًا أو فاعلًا ، أو أن تَتبع مرفوعًا أو منصوبًا، وهذا رأي في غاية الشذوذ.

---

[1] – ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 243–244.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 72.

[3] – البيت مطلع قصيدة من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، من شواهد خزانة الأدب، ج 1، ص420. والبيت الثاني هو: قالت أميمة ما لوجهك شاحبا.

[4] – البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي. من شواهد الهمع، ج3، ص223.

[5] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 264.

ثم لا يجب أن ننسى أنّ إبراهيم أنيس قد أنكر وجود حركات الإعراب في العربيّة ابتداء، ورمى النحاة بافتعالها، وهاهو ذا يناقض نفسه ، ويرجّح أنّ الشاعر قد نطقها بالكسر. ولو أنّه قال إنّ الشاعر نطق(شاحبا) ساكنة لكان مخلصًا لرأيه السابق.

يقول فاضل السامرائي في تعليقه على ما يقدّمه إبراهيم أنيس:« ومن أيسر ما يردّ به قوله، ويقطع عليه هذا الظنّ والمخالة، قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾، ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلاً﴾، فلماذا حرّكت اللام في غافل الأولى بالكسرة والثانية بالفتحة، لو أنّ الأمر لا يعدو الانسجام الموسيقي والضرورة الصوتيّة، ونحو قوله تعالى :﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾ ،﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾»[1]

لا شكّ في أنّ تحريك أواخر الكلمات من شأنه أن يحقّق خفّة في الأداء، لكن دلالته على المعاني لا يمكن إنكارها، ففي قولنا: أكرم الناس أحمد، لا نتبيّن المعنى إن كانت الجملة غفلًا من الإعراب، فإن أعربت نصّت على معنى واحد[2].

أكرمَ الناسُ أحمدَ.

أكرمُ الناسِ أحمدُ.

أكرمَ الناسَ أحمدُ.

أكرمْ الناسَ أحمدُ.

إنّ الأصل في العربيّة أنْ تأتي العلامة الإعرابيّة للدلالة على المعنى، وأن يؤدّي اختلاف العلامات إلى اختلاف المعاني، «يدلّك على ذلك أنّك لو قلت: (ما أحسن زيدًا) لكنت متعجّبًا، ولو قلت: (ما أحسن زيدٌ) لكنت نافيًا، ولو قلت (ما أحسن زيدٍ) لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن. فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجّب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الإلباس واجب»[3].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحويّة واللغويّة عند الزمخشري، مطبعة الرشاد بغداد، العراق، 1971، ص 337.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 335–336.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص24–25.

وكذلك الأمر في قولنا (بكم ثوبك مصبوغا؟) و(بكم ثوبك مصبوغ؟) فإنّ النصب على الحال، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ، والرفع على أنّه خبر المبتدأ الذي هو ثوبك، والسؤال واقع عن أجرة الصبغ، لا عن ثمن الثوب[1].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ القمر/49. بنصب (كلّ) أي: إنّا خلقنا كلّ شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء، و(بقدر) خبرًا لـ (كلّ)، فيكون المعنى أنّ الشيء الذي خلقناه كان بقدر، وهذا يعني أنّ في الكون أشياء لم يخلقها الله، وإنّما خلقها غيره سبحانه[2].

ويستثنى من ذلك:

-الاختلاف الذي يكون بسبب اختلاف اللغات، فمعنى جملة (ما محمد حاضرًا) في لغة الحجاز، لا يختلف عن معنى جملة (ما محمد حاضر) في لغة تميم [3]، فـ(ما) يُعملها الحجازيّون إذا دخلت على الجملة الاسميّة بشروط معروفة، ويهملها التميميّون[4].

-الإتباع والمجاورة: من الإتباع نحو من قرأ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال إتباعًا لكسر اللام[5]، ونحو: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ البقرة/34.[6]. ومن المجاورة قول الشاعر: كأنّ نسج العنكبوت المرمَلِ، والصواب المرملًا. [7] فليست حركات الإتباع ذات معنى خاص، «وإنّما هو أمر يعود إلى الانسجام الموسيقي بين الأصوات»[8].

---

[1] – ينظر: القاسم بن علي الحريري، درّة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص682.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص21.

[3] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص28.

[4] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص302– 303.

[5] – ينظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص179.

[6] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 53.

[7] – ابن جني، الخصائص، ج3، ص221.

[8] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 30.

– النقل وحذف الحركة لسبب غير إعرابيّ: فمن النقل قول الشاعر:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُه مِنْ عَنْزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُه[1]

فضمّة الباء منقولة من الهاء وإلّا فهي ساكنة لأنّ الفعل مجزوم، والضمّة هنا ليست ذات دلالة على معنى، ولا يقاس أمرها على ضمّة المضارع الإعرابيّة[2].

ومنه رأي بعض النحاة قراءة من قرأ ﴿**وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ**﴾ النساء/100. بضمّ الكاف من ﴿يُدْرِكْه﴾، قيل ضمّ الكاف منقول من الهاء، كأنّه أراد أن يقف عليها ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف[3].

–علامات الحكاية: وذلك لأنّ المحكي لا تتغيّر حركاته وسكناته، بل يحكى بلفظه، نحو أقبل جاد الحقُّ، ورأيت جاد الحقُّ، ومررت بجاد الحقُّ، فمهما اختلفت الحالة الحالات الإعرابيّة يلزم حالة تعبيريّة واحدة، فلا تدلّ علاماته على معنى[4].

–الضرورة الشعريّة: قد يضطر الوزنُ الشاعرَ إلى ما لا يجوز في سعة الكلام من حركة أو سكون، نحو قول الشاعر:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاْء لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[5].

ونحو: **فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مسْتَحْقِبٍ**[6].

---

[1] – البيت من الرجز، وهو من شواهد، لسان العرب، مادة (لمم) ج 12، ص554. بلا نسبة. ومن شواهد شرح المفصل، ج9، ص70. ولم ينسب إلى أحد.

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 30

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص30–31.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص31.

[5] – عجز بيت من البسيط، صدره : لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتِهِمْ. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 9، ص3. يقول فيه صاحب خزانة الأدب: لم أجد من عزاه إلى قائله.

[6] – صدر بيت لامرئ القيس من السريع. وعجزه : إثما من الله ولا واغل. جاء ذكره في الخصائص، فاليوم أشرب غير مستحقب. ينظر: الخصا ﷺ، ج1، ص 74. وورد في لسان العرب : فاليوم أسقى غير مستحقب. ينظر: لسان العرب، مادة (حقب)، ج1، ص325.

5 – علامات الإعراب:

أ –الإعراب بالحركات:

النحاة مجمعون على أنّ الإعراب حركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلاّ في حرف [1]، وأنّ الإعراب بالحركات أصل[2]، وبالحروف فرع عليها[3]، وذلك لأنها أقلّ وأخفّ. جاء في شرح ابن يعيش:«لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى، لأنّها أقلّ وأخفّ، وبها نصِل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل، ولذلك كثُرت في بابها.. وقدّر بها غيرها ولم تقدّر هي به»[4].

وهو عند البصريّين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال [5] جاء في شرح الرضيّ: «أصل الأسماء الإعراب، فما وجدت منها مبنيّا فاطلب لبنائه علة» [6]، وعلّلوا ذلك بأنّ «الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة »[7]، وعند الكوفيّين أنّه أصل فيهما[8]، لأنّ اللبس الذي في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، فبالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالجزم نهي عنهما مطلقًا، وبالرفع نهي عن الأوّل وإباحة الثاني[9].

والإعراب جزء من الكلمة عند ابن مالك، زائد على ماهيّة الكلمة عند أبي حيّان[10]. وقد ميّز النحاة بين حركات الإعراب وحركات البناء، يقول ابن

---

[1] – ابن فارس، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، مصر، ط1، 1969، ص11.

[2] – ينظر: ابن عقيل، المساعد، ج1، ص23. وينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93 .

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص51. وينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص66.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص51.

[5] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 44.

[6] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص68.

[7] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 44.

[8] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

[9] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

[10] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 43.

يعيش:«واعلم أنّ سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء، فسمّى حركات الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا [1]، وحركات البناء ضمًّا وفتحًا وكسرًا»[2]. وإطلاق الضمّ والفتح والكسر من عبارات البصريّين، فهي لا تقع إلاّ على حركات غير إعرابيّة[3].

وتنسب مصطلحات البناء إلى أبي الأسود(ت 69هـ)، أمّا مصطلحات الإعراب فهي من اختراع الخليل [4]، وجاء في مفاتيح العلوم أنّها جميعًا من اختراع الخليل [5]، فإذا كان أبو الأسود، قد ذكر حركات البناء وبناها على أساس وصف الشفتين، فإنّ الخليل قد استمدّ مصطلحات الإعراب من شكل الحنك عند النطق بها، فـ«المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى أعلى ويجمع بين شفتيه، والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فَيَبِينُ حنكه الأسفل إلى الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه، لإبانة أحدهما عن صاحبه... وأمّا الجرّ، فإنّما سمي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى أحد الجهتين، وأمّا الجزم فأصله القطع... فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة»[6].

والحقيقة أنّه لا توجد فروق صوتيّة بين حركات الإعراب وحركات البناء، «فلا يوجد فرق صوتيّ في حركة اللام المبنيّة والمعربة من قولك: من قبلُ، ويميلُ، ولا بين حركتي السين من قولك أمسِ والشمسِ، ولا بين حركتي الباء من قولك: لعبَ ولن

---

[1] – تجمع ألقاب حركات الإعراب في قول الناظم:

لَقَدْ فَتَحَ الرَّحْمَنُ أَبْوَابَ فَضْلِهِ ... وَمَنَّ بِضَمِّ الشَّمْلِ فانْجَبَرَ الكَسْرُ

وَمُذْ سَكَنَ القَلْبُ انْتَصَبْت لِشُكْرِهِ ... لِجَزْمِي بِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ جَرَّهُ الشُّكْرُ

ينظر: الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (دت)، (دط)، ج1، ص 35.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصلّ، ج1، ص72.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، 71.

[4] – ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 50.

[5] – الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص 65.

[6] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93– 94.

يلعبَ»[1]. ولم يخالَف بين مصطلحات الإعراب والبناء إلّا للتمييز بينهما، في إشارة إلى أنّ الإعراب إنّما يكون بسبب من عامل اقتضى تلك الحركة . جاء في شرح ابن يعيش: «فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، عُلم بهذه الألقاب أنّ عاملًا عمل فيه، يجوز زواله ودخول عامل آخر يُحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول ضمّة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل »[2].

اختلف النحاة في أيّهما أصل، حركات البناء أم حركات الإعراب، «ذهب بعضهم إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأنّ حركات البناء فرع عليها، لأنّ الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، فكانت أصلًا، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع، فكانت فرعًا، وذهب آخرون إلى أنّ حركات البناء هي الأصل، وحركات الإعراب فرع عليها، لأنّ حركات البناء لا تزول ولا تتغيّر عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغيّر، وما لا يتغيّر أوْلى بأن يكون أصلًا ممّا يتغيّر »[3]. وفي تعليق أحمد سليمان ياقوت على هذا يقول: «هذه الإجابة فيها من الجانب المنطقي أكثر ممّا فيها من الواقع اللغوي المبني على استقراء التطوّر التاريخي والاستعمال الوظيفي لكلّ من البناء والإعراب»[4].

ومحلّ الإعراب في كلّ معرب، هو حرف الإعراب الذي يكون في آخر الكلمة، وقد علّل النحاة ذلك تعليلين، الأوّل: أنّ«الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصحّ إقامة الدليل إلاّ بعد تقدّم ذكر المدلول، فلذلك كان الإعراب آخرًا »[5]، وهو تعليل عقليّ أكثر منه لغويّ، والتعليل الثاني الذي نراه أكثر قربًا من منطق اللغة هو: «لما احتيج إلى الإعراب لم يخلُ أن يكون أوّلًا أو وسطًا أو آخرًا، فلم يجزْ أن يكون أوّلًا، لأنّ الحرف الأوّل لا يكون إلا متحرّكًا، فلو جعل الإعراب أوّلًا لم يعلم إعراب هو أم بناء،

---

[1] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 51.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص72.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين ، أسرار العربيّة، ص20.

[4] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب والبناء في النحو العربي، ص 52.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص51.

ومع ذلك فإنّ من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أوّلا لامتنع منها الجزم، إذ الأوّل لا يمكن أن يكون ساكنًا، ولم يجعل وسطًا لأنّ بوسط الكلمة تعرف وزنها، هل هي على فَعَل كفرس، أو فعِل ككتف، أو على فعُل كعضد، مع أنّ من الأسماء ما هو رباعيّ لا وسط له، فلمّا امتنع الأوّل والوسط بما ذكرناه لم يبق إلاّ جعل الإعراب آخرًا»[1].

والحركة على ما قرّره سيبويه، واختاره ابن جنّي تحدُث بعد الحرف، لا قبله ولا معه[2]. جاء في الخصائص:«ممّا يشهد لسيبويه بأنّ الحركة حادثة بعد الحرف، وجودنا إيّاها فاصلة بين المثلين، مانعة من إدغام الأوّل في الآخر؛ نحو الملل والضفَف والمشَش، كما تفصل الألف بعدها بينهما؛ نحو الملال والضفاف والمشاش»[3]، فلمّا لم يدغم الحرف المتحرّك فيما بعده دلّ على أنّ بينهما حاجزًا هو الحركة. وذهب أبوعلي الفارسي، إلى أنّ الحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده، وعلّله بأنّ«النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحرّكة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدُث من بعده، لوجب أن تكون النون المتحرّكة أيضًا من الأنف. وذلك أنّ الحركة إنّما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألّا تغني عنها شيئا؛ لسبقها هي لحركتها»[4]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان والعكبري [5]. وبيّن ابن جنّي فساد رأي من يقول إنّ الحركة قبل الحرف، يقول:«الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلّا بعد الحرف المحرّك بتلك الحركة، وإلّا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة، لاعتراض الضاد بينهما»[6].

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص51.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص58.

[3] – ابن حني، الخصائص، ج2، ص 121.

[4] – المرجع نفسه، ج2، ص324.

[5] – ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص61. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص59.

[6] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 327.

رأى كمال بشر أنّ النحاة قد تعاملوا مع السكون معاملة الحركات من حيث الوجود الصوتي، حين عدّوه أخفّ الحركات، ووصف هذا التوجّه بالخلط والتوهّم [1] يقول: «وقد جرّهم هذا الخلط في فهم الرموز الكتابيّة ووظيفتها إلى إطلاق المصطلح "ساكن" (وما اشتق منه) على كلّ حرف خلا من علامات الحركات الثلاث: الفتحة، الكسرة، الضمّة» [2]. فالسكون على ما يؤكّد «ليس صوتًا صامتًا Consonant، .. كما أنّه ليس حركة بالمعنى الذي يفيده هذا المصطلح في نظر العارفين من الباحثين، إذ انتفاء كونه صوتا يعني استحالة اعتباره حركة؛ لأنّ الحركة صوت لها صفات الأصوات في عمومها »[3]، ويضيف في موضع آخر قوله: «إنّ السكون لا يتلفّظ به، ولا وجود له من الناحيّة النطقيّة الفعليّة، أو هو– من وجهة نظر معيّنة عدم الصوت أي عدم الحركة »[4]. وملخّص دعواه أنّ النحاة خلطوا وتوهموا لأنّهم:

-لم يميّزوا بين الحركات والسكون الذي هو عدم الحركة.

-نظروا إلى السكون على أساس أنّه أخفّ الحركات.

لكننّا نجد إبراهيم مصطفى أيضًا يخطئ النحاة، وينعتهم بالغلوّ والالتفات عن الواقع اللغويّ ويصف أحكامهم بالنظرة الفلسفيّة لأنّهم– في ما فهِم– يقولون إنّ السكون عدم الحركة، وبالتالي فالسكون أخفّ من الحركات جميعا.

يقول: «أجد في أقوالهم– يقصد النحاة– ما يشير إلى أنّ السكون أخفّ من الحركات جميعا؛ فقد يسمّونه التخفيف، ويقولون إنّ السكون عدم، والحركة وجود و"لا شيء" أضعف وأخفّ من " شيء"، مهما يكن يسيرًا ضعيفًا. وذلك من سنّتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية[*]، وغلوّهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع»[5].

---

[1] – ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998، ص150.

[2] – المرجع نفسه، ص155

[3] – المرجع نفسه ، ص146.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[*] – لا تزال شبهة اعتماد النحاة على الفلسفة ذريعة يستند عليها إبراهيم مصطفى وغيره، كلّما عزموا على ردّ أصل من أصول النحاة، أو أرادوا تدعيم رأي من آرائهم.

[5] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 57.

فالسكون عنده صوت ينطق، بل هو أثقل من الفتحة، وأشدّ كلفة في تحقيقه، يقول:«وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون، وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أنّ السكون يستلزم أن تضغط النَّفس عند مخرج الحرف معتمدًا على الحرف، محتفظًا به وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أبْ، أتْ، أثْ، وقسته إلى نطق ،.« بلَ» « تَا » « ثَ»، ثمّ من الحروف ما إذا أسكنته أرسلت النفس به آنًا ومطلت النطق، متكلّفًا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن، كما ترى في: غواشْ، وإشْراك، ونواصْ، واصْنع، وناسْ، ومسْؤول، ومتراخْ، وأخْبار»[1].

وذهب إلى أنّ الفتحة أخفّ من السكون.

وعلى ما تقدّم يكون النحاة مخطئين سواء قالوا إنّ السكون حركة (كما فهم كمال بشر)، أم قالوا إنّه عدم الحركة (كما فهم إبراهيم مصطفى). إنّ هذا التناقض يدفعنا للوقوف على نظرة النحاة للسكون.

جاء في الإيضاح العضدي:«حركات الإعراب ثلاث رفع، ونصب، وجرّ»[2]، فلم يذكر أبو علي الفارسي السكون، وهذا يعني أنّ السكون ليس واحدًا من الحركات، وجاء في أسرار العربيّة:«وألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف »[3]، حيث أطلق عليها لفظ (ألقاب) احترازًا من أن يفهم أنّ السكون حركة، ويظهر ذلك واضحًا في ما جاء في المساعد: «وأنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم»[4]، فقد ذكر عبارة (أنواع الإعراب) ولم يقل حركات الإعراب كما فهم كمال بشر [5]، ويتأكّد ذلك في قول خالد الأزهري: «وأنواع البناء أربعة أحدها

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 57.

[2] – الفارسي، الإيضاح العضدي، ص 11.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص20.

[4] – ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج1، ص20.

[5] – من الأخطاء التي يقع فيها بعض المحدثين، الاعتماد على رأي لأحد النحاة، والتعامل معه على أنّه وجهة نظر النحو العربي، وهذا ما فعله كمال بشر، حين اتخذ من قول الخضري رأيا يمثّل النحو العربيّ، يقول الخضري« ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء فينوب عن الضمّة الواو والألف والنون ،وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف» ينظر: الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج1، ص 35–36.

السكون وهو الأصل» [1]، ثم يجلي ذلك بقوله: «وإنّما كان الأصل في البناء السكون لخفّته واستصحابًا للأصل وهو عدم الحركة» [2]، لأنّ الأصل في الألفاظ ـ خارج التركيب على ما يذكر النحاة ـ السكونُ، وهو ما يعني أنّه معدوم الحركة، جاء في شرح التسهيل: «الإعراب تجدّد في حال التركيب، فهو تغيّر باعتبار كونه منتقلًا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب» [3]. ويقول ابن عصفور: «الألفاظ المفردة كانت قبل دخول العامل عليها موقوفة ساكنة» [4]. ولعلّ في الرمز الكتابي للسكون (ْ) ما يوحي بالقيمة الصفريّة التي تختلف عن باقي الحركات (ُ ـَ ـُـَ ـِ) وهذا يعني أنّ واضع الرمز يدرك أنّ السكون خالٍ من التحقيق الصوتي. جاء في الإيضاح في علل النحو: «وكأنّ الجزم قطع الحركة عن الكلمة» [5].

والذي يبدو ممّا سقناه من أقوال النحاة، أنّ كمال بشر لم يميّز فيما قاله النحاة بين (حركات الإعراب) و(ألقاب أو أنواع الإعراب)، وذهب فهمه إلى أنّ ذلك شيء واحد. وعلى ذلك نقول: إنّ كمال بشر لم يفهم ما قاله النحاة. ويدلّ على ذلك ما خلص إليه، يقول: «السكون إمكانيّة من إمكانيّات أربع، تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة. فهذه الحروف أو الأصوات قد تتبع بفتحة أو كسرة أو ضمّة "أو بلا شيء" منها» [6]، ويقصد (بلا شيء) السكون، فأين الفرق بين ما قاله هو وما بيّنه ابن مالك مثلًا في قوله:«وأنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم» [7]، فمثلما استعمل هو عبارة (إمكانات) استعمل النحاة (ألقاب، وأنواع) .

والغريب أن نراه ينقض كلامه حين يقرّر أنّ السكون «يقف موقف المساواة مع الحركات في كثير من المقامات الصوتيّة على مستوى الكلمة والجملة وكليهما، ولا شكّ

---

[1] – خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص54.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] – ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص33.

[4] – ابن عصفور، المقرّب، ص69.

[5] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 49.

[6] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 176.

[7] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 37.

أنّ هذا الوضع يرشّحه لأن يكون جزءا من نظام الحركات في اللغة العربيّة، بل قد يدفعنا إلى إطلاق اسم الحركة عليه»[1].

أمّا إبراهيم مصطفى، فقد كان أكثر استيعابًا لما قاله النحاة، حين فهم أنّهم تعاملوا مع السكون على أنّه (عدم الحركة)، لكنّه كان أقلّ وعيا لِما استقرت عليه الدراسات المعاصرة، التي تصرّح أنّ السكون«ليس صوتا لغويًّا Alinguisic Sound أي: إنّه شيء لا ينطق ولا يسمع، أو هو شيء ليس له تحقيق صوتيّ عادٍ phonetic realization أو أي تأثير سمعي audible effect»[2]. وهذا لا يعني أنّ انعدام التحقيق الصوتيّ في السكون يعني انعدامه أيضًا من الناحية الوظيفيّة، فهو دليل إعرابي كما هو الحال في الفعل المضارع المسبوق بجازم، وهو أيضًا حالة من حالات البناء في اللغة العربيّة.

ب -**الإعراب بالحروف** : جاء في اللباب: «أمّا الإعراب بالحروف فلتعذّر الإعراب بالحركة »[3]. ويكون في:

- **الأسماء الستّة**: هي ما أضيف لغير الياء مفردًا غير مصغّر من: أب، وأخ، وحم، وفم بلا ميم، وذي كصاحب، و(هَن)، منها ما ينتهي بحرف صحيح (أب، أخ، حم)، ومنها ما ينتهي بحرف علة (فو، ذو) وهي كلمات بنيت على حرفين [4]، تعرب إذا ثنيت أو جمعت إعراب سائر الأسماء المثنّاة والمجموعة [5]. أمّا "فم" فأصلها "فَوْه" يقول العكبري:«وأما فوك فأصله (فوه) فحذفت الهاء اعتباطًا، وأُبدل من الواو ميم »[6]. وقد فهم عبد الرحمان أيوب أنّ النحاة يفترضون أنّ (فو) هي (فم) حذفت ميمها

---

[1] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 179.

[2] – المرجع نفسه، ص 145.

[3] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 55.

[4] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص122.

[5] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 76.

[6] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص88.

وعوض عنها بالواو [1]، ولهذا فهو يرى أن لا مبرّر لهذا الفرض يقول: «لا مبرّر لدينا لهذا الفرض، إذ لا بأس من اعتبار كلّ منهما كلمة مستقلّة»[2].

ومن العرب من يحذف لامات أب وأخ وحم في كلّ حال، ويعربها بالحركات في حال إضافتها، بحركات ظاهرة على آخرها كبقيّة الأسماء، فيقول: هذا أبُك [3]، ورأيت أبك ومررت بأبك[4]، نحو قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَم ومَن يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَم[5]

وبعض العرب يأتون بها مقصورة فيقولون هذا أبا وأخا، ورأيت أبا وأخا، نحو قول الشاعر:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[6]

ومنها التشديد نحو: هذا أبُّك، وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد[7]

وفي إعراب الأسماء الستّة مذاهب ذكرها السيوطي، وبلغ بها اثني عشر مذهبًا [8] نذكر منها:

---

[1] – يقول ابن يعيش:«أما "فم" فأصله "فَوْهٌ" بزنة " فوز"، يدلّك على ذلك قولك في تكسيره أفواه وفي تصغيره "فويه"، فهذا وحده لامه "هاء، والهاء مشبّهة بحروف العلّة لخفائها وقربها من المخرج في الألف، فحذفت كحذف حرف العلّة، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب، وكان القياس قبلها ألفًا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثم يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو عصا ورحى، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدوم النظير، فلمّا كان القياس يؤدّي إلى ما ذكر، أبدلوا من الواو ميما، لأنّ الميم حرف جلد يتحمّل الحركات من غير استثقال، وهما من الشفتين فهما متقاربان » . ابن يعيش: شرح المفصل،ج1، ص 53.

[2] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الصفاة، الكويت،(دت)، (دط)، ص 40.

[3] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفيّة، ج1، ص 29.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص53. ونسب هذا إلى بلحارث.

[5] – البيت من شواهد شرح ابن عقيل. وهو لرؤبة بن العجاج، يمدح عدي بن حاتم الطائي الصحابي رضي الله عنه. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 50.

[6] – من الرجز لأبي النجم العجلي، وقيل لرؤبة. وهو من شواهد الهمع، ج1، ص 128.

[7] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 128.

[8] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 124–126

-أحدها : وهو المشهور أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات[1]، واحتجّ أصحاب هذا الرأي بأنّ الإعراب إنّما يؤتى به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة من جعل مقدّر متنازع فيه دليلًا [2]، وإلى هذا ذهب عبد الرحمان أيوب من المحدثين، يقول:«ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء، فنقول: هذا أخوك، رأيت أخاك، مررت بحميك، هذا ذو مال، رأيت فاك » [3]، متجنّبا بذلك اختيار التقدير.

-الثاني: أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، أي إنّ إعرابها كإعراب المقصور، «لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، كما في امرئ وابنم، ثم حذفت الضمّة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضًا للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وقلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها»[4]، وإنّه أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فالأصل في أبوك هو (أبُوُك) استثقلت الضمّة على الواو فحذت، والأصل في (أباك) هو (أبَوَك)، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. والأصل في (أبيك) (أبَوِك) اتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار (أبِوِك) استثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكّنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء[5].

-الثالث: أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج، وإلى هذا المذهب ذهب إبّراهيم مصطفى، يقول: «هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات: الضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين: وإنّما مدّت كلّ حركة فنشأ عنها لينها »[6]. ويوافقه مهدي المخزومي في هذا، يقول :

---

[1] – هذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريّين، وهشام من الكوفيّين. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 124.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 154.

[3] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 41.

[4] – رضي الذين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص77.

[5] – هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريّين، وصحّحه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام . ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 123-124.

[6] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 71.

«والواقع أنّه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلّا في الكم الصوتي، أمّا في الكيف فهي هي، لا فرق بين هذه وتلك»[1].

وفي رأي تفرّد به إبراهيم أنيس قرِّر أن «ما سمّاه النحاة إعرابًا بالحروف لا يكاد يمتّ لحقيقة اللغة بصلة» [2]. لأنه حسب ما يزعم أنّ «أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كلّ الحالات والمواضع »[3]، ونعتقد أن هذا الرأي يحاول أن يدعم به رأيه السابق في إنكار الإعراب ابتداء. ولا يخفى ما في هذا الرأي من تطّرف وشذوذ.

- **المثنّى والجمع:**

يرفع المثنّى وما يلحق به بالألف وينصب ويجرّ بالياء المفتوح ما قبلها؛ المكسور ما بعدها[4]. وذهب ابن عقيل إلى أنّ الإعراب في المثنّى وما يلحق به، بحركة مقدّرة على الألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًّا [5]، ومن العرب من يجعل المثنّى وما يلحق به بالألف مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرّا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما[6]. وقد وصفها العكبري بأنها لغة قليلة[7].

النون في المثنّى والجمع السالم لرفع توهّم الإضافة، في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ولدفع توهّم الإفراد في نحو: جاءني هذان ، فلو لم تكن بالنون لدلّت على المفرد [8]، والمقصور نحو الجوزلان، والمنقوص نحو:

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 68.

[2] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 274.

[3] – المرجع نفسه، ص 274.

[4] – الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص64.

[5] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص58.

[6] – لزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة، عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر وبني الهُجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمْدان، وفزارة، وعذرة، وخُرّج عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ طه/63. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 133.

[7] – ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص110. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص128.

[8] – ينظر: الخضري، شرح الخضري على ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص45.

المهتدين[1]. وقيل إنّها عوض من حركة المفرد، وقيل إنّها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان، ووجهه بأنّ الحركة عوّض منها الحرف، ولم يعوض من التنوين شيء، فكانت النون عوضًا عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما حذفت في التنوين[2].

علّل الرضي كسر نون المثنّى وفتحها في الجمع بقوله:«وكسر النون في المثنّى لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن، إذا اضطرّ إليه أن يكسر، وفتح في الجمع للفرق»[3].

ومن العرب من يضمّ النون في المثنّى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه [4]، نحو قول الشاعر:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْم لَا تَطْعَمهُ العَيْنَانُ[5]

علّل الرضي إعراب المثنّى وجمع المذكّر بقوله: «لأنّ الحركات استوفتها الآحاد، مع أنّ في آخرها ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المدّ، ومن ثمّ، أعرب المكسّر، وجمع المؤنّث السالم بالحركات، وإنّما أُعربَا هذا الإعراب المعيّن، لأنّ الألف جلب قبل الإعراب في المثنّى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامة للجمع، لمناسبة الألف بخفّته لقلّة عدد المثنّى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع »[6]، وهذا تعليل عقليّ لا دليل عليه، إذ جعل الخفّة في مقابل القلّة، والثقل في مقابل الكثرة. وتعليل سيبويه نابع من التأمّل في اللغة يقول سيبويه:«واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفًا، ولم

---

[1] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص163. وهو رأي ابن مالك على ما ذكر السيوطي.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص85.

[4] – ينظر: همع الهوامع، ج1، ص166.

[5] – القذّان: البراغيث، واحده قُذَّة، بضم القاف. البيت من الرجز، نسب لرؤبة بن العجاج ابن شدقم ، في خزانة الأدب ج1، ص92. وبلا نسبة في همع الهوامع، ج1، ص166.

[6] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص84.

يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها ... ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع»[1].

أمّا إبراهيم مصطفى فله مذهب خاص في ذلك مستمد ممّا قرّره في شأن الحركات، يقول: «الضمّة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجرّ والياء إشباع وأغفل الفتح لأنّه ليس بإعراب» [2]، ويعلّل ذلك بأنّ جمع المؤنّث السالم يرفع بالضمّة ويجرّ بالكسرة، والفتح أغفل كما أغفل في جمع المذكّر السالم [3]، لكنّه اصطدم بإعراب المثنّى، فهو ينصب ويجرّ بالياء من غير أن تكون الياء إشباعًا، لأنّها حرف كسائر الحروف، فقال: «نقرّر أنّه شذّ عن أصلنا، ولكن باب التثنية في العربيّة غريب كباب العدد؛ إذ يذكر فيه المؤنّث ويؤنث فيه المذكّر »[4]. وكأنّه بذلك يشير إلى اعتباطيّة إعراب المثنّى.

6- الفعل بين البناء والإعراب:

قرّر النحاة أنّ الأصل في الأفعال البناء، ولا يكون معربًا منها إلّا ما ضارع الأسماء، و«المبني من الأفعال ضربان، أحدهما ما اتّفق على بنائه وهو الماضي الذي يبنى على الفتح، نحو ضرب وانطلق، ما لم يتّصل به واو جمع فيُضمّ ، أو ضمير رفع متحرّك فيسكّن»[5]. ويرى إبراهيم السامرائي أنّ النحاة قد أفرطوا كثيرًا في مسألة البناء في فعل الماضي، لجعل بنائه على حركات ثلاث[6].

والثاني من الأفعال المبنيّة فعل الأمر، نحو اضرب، وقد اختلف في بنائه ، فهو مبني عند البصريّين، معرب عند الكوفيّين [7]. جاء في الإيضاح العضدي: «والمبني من الأفعال على ضربين : مبني على الفتح وهو جميع أمثلة

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص72.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المرجع نفسه، ص73.

[5]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38.

[6] – ينظر: ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص227.

[7]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38.

الماضي...ومبني على السكون وهو جميع أمثلة الأمر» [1]. وعلّة بناء هذين القسمين من الأفعال، أنّ المعاني الموجبة للإعراب لا تعرض لهما، فليسا ممّا تعتوره المعاني التركيبيّة[2]، لكنّه عورض بأنّ الماضي يقبل المعاني التركيبيّة أيضًا، نحو: ما صام زيد واعتكف، فهو يحتمل ما صام وما اعتكف ، وما صام وقد اعتكف (أي معتكفًا)، وما صام ولكن اعتكف[3]. لكنّ الخضري حمل هذا على الندرة، وبأنّ هذه المعاني لا يتوقّف تمييزها في الماضي على الإعراب، لإمكان تمييزها بالأدوات الدالّة عليها، ففي المعنى الأوّل بـ (ما) ، وفي المعنى الثاني بـ(قد) ، وفي المعنى الثالث بـ(لكن) [4]، ولم يكن هذا ليقنع عبد الرحمن أيوب ، فقد رأى أنّ هذا المثال«ليس من الندرة في شيء، فمن الممكن صياغة آلاف الأمثلة المناظرة لهذا المثال»[5].

والذي يبدو، أنّ علّة بناء الماضي تكمن في انعدام مقتضى الإعراب فيه، وثباته على هيئة واحدة، وهو ما ذهب إليه مهدي المخزومي بقوله:«كانت مقالة البصريّين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيّة على أساس من فهم واعٍ لطبيعة الفعل، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحمّل معنًى من المعاني الإعرابيّة كما يتحمّله الاسم»[6]. وما يحدث للماضي من تبدّل آخره لا ينسب إلى عامل أوجب ذلك، وهذا ما يفهم من كلام النحاة، إنّما التبدّل عارض أوجبه ثقل توالي أربع حركات في نحو (ضربْت) ، وفي (ضربوا) الضمّة عارضة لمناسبة الواو[7]. فالأصل فيه أن يبنى على الفتح، «ولا حاجة إلى الحركة في المبني، إذ لا تدلّ على معنى»[8].

---

[1] – الفارسي، الإيضاح العضدي، ص25.

[2] – ينظر: الخضري، شرح الخضري على ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص30.

[3] – ينظر:. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقديّة في النحو العربي، ص 42.

[6] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 134– 135.

[7] – ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص50.

[8] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1 ص66.

ذهب الأخفش والكوفيّون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة حذفا مستمرّا للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة [1]، فعندهم أنّ نحو: (اضرب) مجزوم بلام مقدّرة ، وأصله (لتضرب) [2]، فحُذفت اللام تخفيفًا ، فصار (تضرب)، ثم حذف حرف المضارعة قصدًا، للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج إلى همزة الوصل توصّلًا للنطق بالساكن، فصار (اضرب) [3]. ولا يخفى ما في هذا من التكلّف. وعلّلوا إعرابه بأنّه «معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف، ولأنّه أخو النهي ولم يُدلّ عليه إلّا بالحرف» [4]، ومعنى هذا أنّ الدالّ على الإنشاء عندهم اللامُ لا الفعل.

وممّا يلاحظ على فعل الأمر أنّه يبنى على ما يجزم به مضارعه نحو:

الأمر	المضارع
اضربْ	لم يضربْ
اضربا / اضربوا/ اضربي	لم تضربا/ لم تضربوا/ لم تضربي
ارمِ / اخشَ / اغزُ	لم يرمِ/ لم يخشَ/لم يغزُ

وليس في الأفعال ما يدخله الإعراب على ما قرّر النحاة إلاّ الفعل المضارع، «بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه: في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد»[5]. وهذا الشبه الذي يراه النحاة جعل المعاني الإعرابيّة تتعاقب عليه

---

[1] – ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 50. وإلى ذلك ذهب ابن هشام في المغني . ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 254.

[2] – الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر، وقد وردت قليلة في أمر المخاطب، في نحو قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿**فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ**﴾ يونس/ 58، (فلتفرحوا) بالتاء. ونحو قول الشاعر من الخفيف:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا.

(البيت مجهول القائل ولا يعلم تتمته) ينظر: الخزانة، ج9، ص 14.

[3] – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفيّة، ج1، هامش ص 38.

[4] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص254.

[5] – الأشموني، شرح الأشموني على الألفيّة، ج1، ص23.

في صيغته الواحدة، فافتقر إلى الإعراب لتمتاز تلك المعاني بعضها عن بعض [1].
جاء في حاشية الخضري:« وإنّما أعرب المضارع لشبهه الاسمَ في أنّ كلاً منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبيّة ، ولولا الإعراب لالتبست» [2]، كالفاعليّة والمفعوليّة وغيرها، ويمثّل النحاة لذلك بـ: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن ". فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، فالرفع معناه النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن، والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كلّ واحد على حدة، والجزم معطوف على (تأكل)، ويكون النهي عنهما جميعا، فكأنّه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن[3].

ومذهب الكوفيّين «أنّه إنّما أعرب لأنّه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة»[4]، فهو معرب وإعرابه على ثلاثة أضرب: (رفع ونصب وجزم،) [5] نحو: يضربُ، لن يضربَ، لم يضربْ، فإن اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فبالنون رفعًا وبحذفها نصبًا وجزمًا [6]. وهو حكم لا يقرّه مهدي المخزومي ويظهر ذلك في قوله:«وَهَمَ البصريّون إذ قالوا بإعراب يفعل» [7]، لأنّ تغير آخر المضارع فيما يرى «لم يكن بسبب من طروء معانٍ إعرابيّة، ولا بسبب من عوامل ناصبة أو جازمة ليصلح أن يقال إنّه معرب» [8]، ويبدو أنّ فيما يقوله المخزومي شيء من الحقيقة، إذ ليس المضارع هو ما يتفرّد بالمعاني الإعرابيّة فالماضي كذلك، يقول المخزومي:«وأمّا أنّ(يفعل) يخبر بها، أو ينعت بها، أو تقع حالًا، أو ما شابه ذلك من أحوال تعرض على (يفعل) في أثناء التأليف، فليس ممّا يرجح رأي سيبويه ومن تابعه

---

[1] – ابن مالك شرح التسهيل، ج1، ص34.

[2] – ينظر: الخضري، شرح الخضري على ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص 30.

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 42–43. والأشموني، شرح الأشموني على الألفيّة، ج 1، ص24. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص30.

[4] – ابن الأنباري : كمال الدين ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، ج 2، ص549.

[5] – ينظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ص 23.

[6] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص175.

[7] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص139.

[8] – المرجع نفسه، ص 134.

في رأيه، لأنّ الفعل الماضي تعرض عليه أمثال هذه الأحوال أيضًا» [1]، فيقع حالًا، نحو: ما رأيت محمدًا إلّا قال كذا وكذا، ويقع خبرًا نحو: زيد قال ذلك، ويقع نعتًا نحو: زارنا رجل فعل كذا وكذا.. [2]، وممّا أقرّه النحاة أنّ الرفع في الاسم علم العمدة والنصب علم الفضلة، وليس الأمر في المضارع كذلك، ولسنا نوافق المخزومي وغيره ممّن يقول بأنّ تغيّر أواخر المضارع ليس بعامل أحدث ذلك. لأنّنا نرى في ذلك إكراه للعقل الواصف لما يلاحظه من تبدل أواخر المضارع، إذا اختلفت عليه الأدوات التي تأتلف معه. نحو : يضربُ، لن يضربَ، لم يضربْ.

وشرط إعرابه عند النحاة، سلامته من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة[3]، لأنّه مع نون الإناث مبني على الأصحّ على السكون، كالماضي، نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ البقرة/ 228. ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح [4]، نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ الهمزة/4.

ومعنى التحاق النون بالفعل مباشرة ، ألّا تكون مفصولة بألف الاثنين ، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، سواء كانت هذه الفواصل ملفوظة أو مقدّرة، وعلّة ذلك، أنّ الفعل –على ما يرى النحاة– مركّب مع النون تركيب (خمسة عشر) فإنْ فُصل بينهما انتفت علّة البناء . جاء في التصريح: «لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جماعة أو يا مخاطبة، لم يحكم على الأصحّ ببنائه، لأنّهم لا يركبون ثلاثة أشياء» [5]، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص136. ما قرّره المخزومي هنا بعدّه (يقول) خبرًا في جملة: (زيد يقول هذا) ، يكون قد خالف أصلا كان قد قرّره في اسميّة الجملة التي يتقدّمها الفاعل على فعله. ينظر: المرجع نفسه، ص 39–42.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص136.

[3] – ذهب السهيلي إلى أنّه مع نون الإناث معرب تقديرا. ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص51.

[4] – ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص52.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لَتُبْلَوُنّ: الأصل قبل التركيب (لَتُبْلَوُونَ) كـ: (تُنْصَرُونَ)، بواوين، الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمّة على لام الفعل فحذفت، فالتقى ساكنان (الواوان)، فحذف أوّل الساكنين ، فصار (لتُبْلَوْنَ) بوزن (تُفْعَونَ)، ثم أُكّد الفعل بالنون الثقيلة، فصار (لتُبْلَوْنَنَّ)، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي الأمثال(النونات الثلاث)، فالتقى ساكنان (لتُبْلَوْنّ أي: لتبْلَوْنْنَ) واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، وتعذّر حذف احدهما، فتحرّكت الواو بحركة تجانسها وهي الضمّة، ولم تحرّك النون محافظة على الأصل، لأنّ في حذفها فوات معنى التوكيد، وحيث إنّ نون الرفع قد حذفت لتوالي الأمثال فهي مقدّرة الثبوت، لأنّها علامة الرفع [1]. والواو فاصلٌ مَنَع مباشرةَ النونِ للفعل. وعلى هذا فهو معرب لا مبني.

لتُبلوُون ⟵ لتُبلوْون ⟵ لتُبلوْن ⟵ لتُبلوْنَنَّ ⟵ لتُبلوْنَّ ⟵ لتُبلوُنَّ.

وفي نحو:﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ القصص/87.

يصدُّنك: أصله قبل التوكيد والنهي: (يَصُدُّونَكَ)، حذفت النون للجازم وهو (لا) الناهية، فصار: (يصدّوك)، ثمّ أُكِّد بنون التوكيد الثقيلة، (يصدُّونّك) فالتقى ساكنان، حذفت الواو لدلالة الضمّة عليها فصار(لا يصدنّك)، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا إلّا أنّها لم تباشره في الأصل، لأنّ الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا[2].

يصدُونَك ⟵ لا يصدُّوك ⟵ لا يصدُّونّك ⟵ لا يصدُّنَّكَ.

اعترض عبد الرحمان أيوب على منطق النحاة في بناء المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، لأنّه لا يرى فرقا في :

هل (تقومانِّ) في حالة الرفع و(فلتقومان) في حالة الجزم.

وفي عبارة (هل تقومُنَّ) في حالة الرفع و (فلتقومُنّ) في حالة الجزم.

[1] – ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص52.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص53.

وفي هل (تقومِنَّ) في حالة الرفع و (فلتقومِنّ) في حالة الجزم.

يقول: «وأنت ترى من مقارنة هذه الأمثلة، أنّه لا يوجد فرق بين حالة وجود مبرّر الرفع ووجود مبرّر الجزم، أي إنّ أواخر هذه الصيغ لم تتغيّر بتغيّر التراكيب» [1]، لينتهي إلى أنّ الأوْلى أن يقول النحاة بأنّها مبنيّة، سواء كانت نون التوكيد مفصولة أو غير مفصولة[2].

والأصل عند النحاة في عدّ الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد من غير حاجر بينهما هو تأكيد فعليّتها، لأنّها من خصائص الأفعال، وذلك ممّا يبعدها من الاسميّة ويقرّبها من الفعليّة، والأصل الذي قرّره النحاة في الأفعال البناءُ، ولهذا حكموا على الفعل الذي تتّصل به نون التوكيد مباشرة بالبناء. جاء في شرح المفصل:«الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنّما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم، فإذا دخلت عليه نون التأكيد أكّدت معنى الفعليّة ومكّنته، فغلب جانب الفعل وبعُد من الاسم، فعاد إلى أصله»[3].

إنّ حذف النون في حالة الرفع تختلف عن حذفها في حالة الجزم، لأنّ الحذف في الأولى كان لعارض صوتيّ هو التقاء ساكنين، أمّا الثانية فهي علامة جزم، فعلّة الحذف مختلفة، إذ الأصل في الرفع الثبوت، وفي الجزم الحذف، لأنّ الحذف علامة إعرابه. لكن عبد الرحمان أيوب بنى حكمه على ثبات اللفظ على صورة واحدة، والحقيقة أنّهما مختلفان، لأنّ المنطوق لا يكشف حقيقة التركيب في بعض الصيغ، نحو قولنا: هن يعفون وهم يعفون، فالأولى على وزن (يفعلن)، والثانية على وزن (يفعون) ولهذا فهُما لا يستويان على الرغم من أنّ المنطوق واحد.

7- الإعراب التقديري:

الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات على آخر الكلمة، لكنّه قد يعرض للفظ ما يمنع ظهور حركة إعرابه، «إذا كان حرف الإعراب نابيًا عن تحمّل الحركة بأنْ

---

[1] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 27.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص 10.

يكون حرف علّة كالألف في (عصا) و (حبلى) »[1]، أو فيما أضيف إلى ياء المتكلّم نحو (معلّمي) فيتعذّر النطق بها، أو الياء في (قاض) لثقلها، وهذا ما جعل النحاة يقدّرون الحركة على آخره. يقول شارح المفصّل:«المعرب يختلف آخره تقديرًا، أي يقدّر على حرفه الأخير ولا يظهر، إمّا للتعذّر كما في المقصور، أو للاستثقال كما في المنقوص»[2]. وجاء في شرح الرضي:«اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين: إمّا تعذّر النطق به واستحالته، وإمّا تعسّره واستثقاله»[3].

ولا يكون الإعراب التقديري للتعذّر إلّا في الإعراب بالحركات، أمّا الإعراب التقديري للثقل، فيكون في الإعراب بالحركة، وفي الإعراب بالحروف، كما في الجمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم، نحو مسلميّ، أصله مسلموي، لسقوط النون بالإضافة، فاجتمع الواو والياء والساكن سابق، فانقلب الواو ياء، أدغم الأوّل في الثاني فكسر ما قبل الياء، فلم يبق للرفع علامة في اللفظ وهي الواو، فصارت حالة الرفع تقديريّة[4] .

غير أنّ (جميل علوش) ميّز بين التقدير والحذف، وردّ ما ذهب إليه الرضي [5]، في عد جمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلم مستحقًّا للتقدير، يقول:«الحركات هي التي يجري عليها التقدير، أمّا العلامات فلا تقدّر» [6]، لأنّ الحذف على ما يرى «يكون حالة طارئة، في حين يكون التقدير حالة قياسيّة مستمرّة، علاوة على أنّ الحذف يكون بسبب التقاء أصوات يستثقل تلاقيها، فيحذف بعضها للتخفيف، في حين يكون التقدير بسبب طبيعة الحرف لا بسبب حذفه »[7]. ويؤكّد الباحث على أنّ التقدير

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص55.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص56.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص97.

[4] – كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2002، ص 82.

[5] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص98.

[6] – جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص162.

[7] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لا يكون إلّا إذا كان حرف الإعراب حرفًا من أحرف العلّة، يقول:«نشدّد على حقيقة واحدة يجدر بنا تأمّلها والتوقف عندها طويلًا، وهي أنّ علّة التقدير هي انتهاء الكلمة بأحد أحرف العلّة. وإذا لم تكن الكلمة منتهية بأحد هذه الأحرف، لا يمكن أن يكون لها صلة بما نحن فيه»[1].

لكنّنا نراه يتناسى هذا الأصل الذي قرّره حين رجّح رأي من يقدّر الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (معلمي)، لأجل اطّراد القاعدة؛ مع أنّ الكسرة ظاهرة والمانع منعدم، فحرف الإعراب ليس من حروف العلّة. والمعلوم أنّ الأمر يختلف في حالتي الرفع والنصب، حيث إنّ ياء المتكلم تمثّل مانعًا من ظهور الفتحة والضمّة. نحو: هذا كتابي، حملت كتابي، فنقول في إعراب المثال الأوّل: كتابي خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، ونقول في المثال الثاني: كتابي مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة. لكن الأمر يختلف مع الكسرة التي تظهر على حرف الإعراب لأنّ المانع منعدم، وحرف الإعراب ليس حرف علّة، وهذا ما جعل اختيار التقدير أمرًا ضعيفًا لافتقاد مبرّراته.

أمّا المنقوص، نحو: القاضي، والداني، والمستكفي، فتقدّر فيه الضمّة والكسرة، وتظهر الفتحة «وظهور الفتحة ضروري بقدر ضرورة اختفاء الضمّة والكسرة وتقديرهما»[2]. ويلحق بالاسم المنقوص الفعل المضارع الناقص، الذي ينتهي بالواو أو الياء، في نحو: يمحو ويمشي، فتقدّر فيه الضمّة وتظهر الفتحة، نحو: لن يدعوَ، أُحبّ أن أمشيَ في المساء [3]. وهذا ما يجعلنا نقول: إنّ حرف العلّة هو حرف كامن، متى توفرت الخفّة الصوتيّة ظهر.

والمقصور كلّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو: عصًا ورحًى، فقصُر عن جميع الإعراب، فكان على صورة واحدة، لا يدخله رفع ولا نصب ولا جرّ، لتعذّر

[1] – جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ص161.

[2] – المرجع نفسه، ص 162.

[3] – المرجع نفسه، ص 164.

إعرابه لفظًا لأنّ في آخره ألفًا، «والألف حرف ساكن لا يحتمل الحركة ألبتة» [1]، ولا يمكن تحريك الألف مع بقائها ألفًا، وهو ما يعني انقلابها حرفًا آخر (همزة)، وهذا يخرجها عن جوهرها، وإنّما يدخله التنوين إذا كان منصرفًا، للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف[2].

ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى رفض الإعراب التقديري، ووصفه بأنّه أمر غير واقعي، يقول عبد الرحمن أيوب:«ونحن حين نرفض نظريّة التقدير نرفضها لعدم واقعيّتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحويّ- أو يقدّرها- ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصوّرها في آخرها ليست بحركة أيضًا» [3]. وقد انتهى اعتمادًا على هذه القاعدة إلى أنّ الاسم المقصور مبني لا معرب.

يقول عبد الرحمان أيوب:« رأينا أنّ تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنيّة قائم على أساس قابليّة آخرها للتغيّر بالحركات أو عدم التغيّر بها [*] تبعًا لوجودها في تركيبات مختلفة، وبناءً على ذلك لا نرى أيّ فرق بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا)» [4] ويرى في موضع آخر من كتابه أنْ لا فرق بين (هذا) و (مصطفى)[5].

إنّ ما يطرحه الباحث يجعلنا نعيد مساءلة الأحكام التي قرّرها النحاة في شأن الاسم المقصور [6]، فهل الأسماء المقصورة معربة أم مبنيّة؟ وعلى أيّ أساس عدّها النحاة من المعربات، لأن عدّها من المبنيّات حكم على ظاهرها، وهو أمر لا يحتاج إلى دليل.

---

[1] – الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق: علاء الدين حمْويّة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص61.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص61.

[*] – هذه مغالطة ينطلق منها الباحث، فلم يقل أحد من النحاة، إنّ تقسيم الكلم إلى معرب ومبني قا ئ على أساس قابليّة آخرها للتغيّر أو عدم القابليّة. لأنّ (نحن ، أنت ، وكيف ..) كلمات قابلة للتغيّر بالحركات، وهناك فرق كبير بين التغيّر وقابلية التغيّر.

[4] – عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 53.

[5] – المرجع نفسه، ص59.

[6] – يعرف النحاة الاسم المقصور بأنّه : الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، مثل عصا، رحى، مصطفى، يقدّر فيه جميع حركات الإعراب: الرفع والنصب والجرّ.

لم يشترط النحاة في الإعراب أن يكون تغيّرًا ظاهرًا على آخر الكلمة، ويظهر هذا واضحًا في تعريف الإعراب: «الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا»[1]، وهذا يعني أنّ التغيّر الإعرابي قد يظهر، وقد يكون مقدّرا على آخر الكلمة، بخلاف المبني، لأنّ المانع من إعرابه في جملته، وهو مشابهته للمبني لا في آخره، نحو: هؤلاء ، و أمس ، ونحن . فحرفها الأخير يقبل علامات الإعراب.

ولو سلمنا ببناء الاسم المقصور، فذاك يعني أنّه إمّا أن يكون بناؤه أصيلًا، وإمّا أن يكون بناؤه عارضًا. ففي أيّ القسمين ندرجه؟

الأسماء المبنية بناء أصيلا نحو: (مَنْ، كيف، أنت، الذي [2]..) « لا تثنّى ولا تجمع ولا تضاف في الغالب، ولا تصغّر إلاّ ما شذّ منها، ولا تدخل في دائرة التصريف عمومًا»[3]؛ وليس الاسم المقصور داخلاً في واحد من هذه، لأنّه يثنّى ويجمع جمعًا سالمًا، وجمع تكسير ويصغّر ويضاف، فنقول في تثنية (فتى) فتَيان، وجمعه فِتيان، ونجمع (الكبرى) على الكبريات والكبر، والمصطفى على المصطفَين [4]، قال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُم عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ** ﴾ ص/47. فدلّ ذلك على أنّ الاسم المقصور يقبل كلّ أوصاف المعرب وأحواله، خلافا لِما هو مبني من الأسماء بناءً أصيلًا.

-**الأسماء المبنية بناءً عارضًا** : نحو: المنادى إذا كان مفردا معرفة، نحو: (يا رجل أقبل)، واسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا نحو: (لا رجلَ في الدار) ، فهي في حالتها الأولى قبل أن يتوجّب لها البناء معربة. وكذلك الاسم المقصور، فإذا وقع اسمًا لـ (لا) النافية للجنس مفردًا معرفة أو نكرة مقصودة، لزم منعه من التنوين مع

---

[1] – الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ج1، ص19.

[2] – هذان، هذين، اللذان اللتان..، ليست في الحقيقة من باب التثنية، إنّما هي صيغ وضعت للمثنى، ويدلّ على ذلك، أنّ: هذا، التي، مثلا لو ثنّيت على قواعد الاسم المقصور لوجب قلب ألفها واوا أو ياء، فتكون : هذيان، أو هذوان، اللتيان، أو اللتوان. ينظر: فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص21– 22.

[3] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص21.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

أنّه كان قبل ذلك منوّنًا، نحو مصطفى، فنقول: (أقبل مصطفًى) بالتنوين، فإذا ناديناه قلنا: (يا مصطفى أقبل) بلا تنوين، ومثله هذا فتًى ، بالتنوين ويا فتى أقبل بلا تنوين.

ثم إنّ الألف في الأسماء المقصورة على ضربين:

ضربٌ تكون فيه منقلبة نحو: قفا وفتى، فنقول في التثنية قفوان، وهذا يعني أنّ أصلها واو متحرّكة، ونقول: فتيان فهي منقلبة عن ياء متحركة، ولو كانت حرفًا ساكنًا لم تقلب ألفًا، ولكانت نظير (القول والبيْع)[1].

وضربٌ تكون فيه الألف زائدة، نحو (فضلى وبشرى) [2]، ولا فرق عند القائلين ببناء الاسم المقصور، لأنّ الحركات لا تظهر على الألف مهما كان أصلها [3]. فدلّ تحرّك أصل حرف العلّة في المقصور على أنّه معرب لا مبني. فهو حرف(صامت) كامن تظهر عليه حركة الإعراب إذا انتفت الموانع الصوتيّة. وقد عبّر عنه سيبويه بالحرف الميّت[4].

يقول فاضل السامرائي: «وممّا يوضّح أنّ المقصور معرب لا مبني أنّنا إذا أسمينا مذكّرا بـ(هدى) وأسمينا أنثى بـ (هدى)، قلنا في المذكّر (أقبل هدىً) و(رأيت هدًى) و (سلّمت على هدًى) بالتنوين، ونقول في المؤنّث (أقبلت هدَى) و (رأيت هدَى) و (سلمت على هدَى) بلا تنوين... لو كان مبنّيا لكان حكمهما واحدًا، وما اختلف المذكّر عن المؤنّث»[5].

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص23.

[2] – المقصور الذي آخره ألف زائدة قسمان، قسم ينوّن نحو: أرطى، دفلى، معزى. وقسم لا ينون نحو : ذكرى، حبلى، أسرى.

[3] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة. ص23.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص544.

[5] – فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحويّة، ص 23–24.

8- الإعراب المحلّي:

يختصّ بالألفاظ المبنيّة التي تلزم أواخرها حركة واحدة، في نحو : جاء هؤلاء، ومن قبلُ، ويكون في الجمل التي لها محلّ من الإعراب. وهي عند الجمهور سبع، وعند ابن هشام تسع [1]، وقد فرّعها أبو حيان، وتوسّع فيها حتى بلغ بها ثلاثًا وثلاثين[2] . « والمراد من أنّ الكلمة أو الجملة في محلّ كذا، هو أنّنا لو وضعنا مكانها اسمًا بمعناها معربًا، لكان مرفوعًا بالضمّة أو منصوبًا بالفتحة أو مجرورًا بالكسرة، وفي بعض الحالات لو وضعنا مكانها فعلاً مضارعًا معربًا لكان منصوبًا أو مجزومًا، فهي قد حلّت محلّ ذلك اللفظ المعرب، وشغلت مكانه ومعناه، وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها »[3]. ففي قولنا: محمد يقوم، جملة يقوم، يمكن تقديرها بمفرد(قائم)، فهي في محلّ رفع خبر.

ومع تسليم النحاة بهذا الأصل، إلّا أنهم عدّوا بعض الجمل التي لا يستقيم لها معنى إذا قدّرت بمفرد، ممّا له محل من الإعراب، «كجملة ضمير الشأن، نحو﴿ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وكأخبار المقاربة والرجاء والشروع، نحو (كاد زيد يموت) و(جعل يكتب)، ذلك لأنّ هذه مواطن جمل، لا مواطن مفردات، فإنّه لا يقال كاد زيد ميّتا، ولا جعل كاتبًا»[4]، وقد أثارت بعض التعبيرات أسئلة عند النحاة، نحو قوله تعالى :﴿ **وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ۝١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ۝٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا** ﴾ العاديات/1-4. حيث إنّ الفعل (أثرن)، معطوف على أسماء مجرورة، والفعل لا يقبل الجرّ، ولا يصحّ أيضًا أن تكون الجملة في محلّ جرّ، لأنّ حروف الجر لا تدخل على الجمل[5].

---

[1] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 491

[2] – ينظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط 5، 1989، ص138.

[3] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 84.

[4] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص185.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ص 189.

والمعوّل عليه في تحديد الإعراب المحلّي، هو العلاقات بين أجزاء الكلام بالدرجة الأولى، إلى جانب تحكيم المعنى، الذي قد يتفقّ مع العلاقات بين الألفاظ وقد يختلف، يقول جميل علوش:«تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابية عمل مضلل، بل هو عمل غير علمي، لأنّ الوظيفة الإعرابيّة تقوم على علاقات خاصّة بين أجزاء الكلام»[1]. والنظر إلى العلاقات بين عناصر الجملة هو ما تقتضية الصناعة الإعرابيّة. جاء في الخصائص:«يقول النحويّون إنّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرب زيد، فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إنّ زيدًا قام، فننصبه وإن كان فاعلًا، ونقول عجبت من قيام زيد، فنجرّه وإن كان فاعلًا»[2].

فكما نفرّق بين حضر زيد، وزيد حضر، أي بين الفاعل في المعنى والفاعل في الوظيفة، يجب أن نميّز بين قولنا: اشتريت رطلًا عنبًا و اشتريت رطلًا من عنب واشتريت رطل عنب. فالأولى تمييز منصوب، لأنّ حكم التمييز النصب على ما يقرّره النحاة، أمّا في الجملة الثانيّة والجملة الثالثة فكلمة (عنب) هي تمييز في المعنى فقط[3]، أمّا في الوظيفة فلا مبرّر لتقدير النصب على المعنى.

من المواضع التي ذكرها جميل علوش ودعا إلى التمييز فيها بين الوظيفة والمعنى[4]:

-المفعول لأجله: حيث أجاز النحاة في المفعول لأجله إذا كان مصدرًا مضافًا النصبَ والجرَّ[5]، وذلك في نحو: تصدّقت ابتغاء مرضاة الله، أو لابتغاء مرضاة الله، فمن الخطأ أن نقول إنّ "ابتغاء" في حالة الجرّ مفعول لأجله.

---

[1] -جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ص99.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 184.

[3] – ينظر: جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ص 96.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 97-99.

[5] – جاء في النحو الوافي في أحكام المفعول لأجله: «إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة، وجرّه بحرف من حروف الجرّ التي تفيد التعليل؛ وأوضحها : اللام- ثم : في، والباء، ومن». ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 236-237.

-الاستثناء: المستثنى لا يكون إلّا منصوبًا، وهذا يقضي بوجوب التمييز بين المستثنى كوظيفة إعرابيّة في حالة النصب، والمستثنى في المعنى في حالاته الأخرى من إتباع أو جرّ أو حصر، نحو ما جاءنا أحد إلاّ زيد، «يرفع على البدليّة ولا يكون مستثنى البتّة، بل لا تبقى له علاقة بالاستثناء إلّا من حيث المعنى فقط »[1].

[1] – جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظريّة النحو العربي، ص 98.

خاتمة الفصل:

-الإعراب عنصر من عناصر النظام العلامي يبرز في الكلام، وهو من أهمّ العلامات البارزة في اللغة العربيّة.

-تمثل اللغة العربيّة – بوصفها لغة تأليفيّة حافظت على مستواها الصوتي والصرفي والمعجمي– مادّة هامة بين أيدي العلوم الإنسانيّة، قادرة على أن تمدّ اللسانيات بما لا تستطيعه اللغات السادة الآن.

-اللغة العربيّة نموذج مثاليّ لأقدم صورة لشقيقاتها الساميّة .

-تمثل نظريّة العامل أهمّ المحاور التي قامت عليها النظريّة النحويةّ، التي انطلقت من استقراء واقع اللغة.

-يجب التمييز بين البحث العلمي وما ينتج عنه، وبين تعليميّة اللغة وأساليب تدريسها. فلا يجب تقييد البحث العلمي وكبح جماحه، بدعوى صعوبته على المتعلّمين.

-بالإعراب تمتاز المعاني ويوقف على أغراض المتكلّمين. وكلّ دعاوى التخلي عن الإعراب هي دعاوى مريبة، أو رؤى قاصرة في أفضل الحالات.

-التغيّر الإعرابي قد يكون ظاهرًا أو مقدّرًا، وقد قصره النحاة على الأسماء دون الأفعال، لِما يعتورها من معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. فهو أصل في الأسماء فرع في الأفعال.

-الإعراب حركة لا تقوم بنفسها، ولا توجد إلاّ في حرف.

-الإعراب التقديري اختيار موفق عالج من خلاله النحويّون الحالات التي خرجت عن الأصل.

-ليس من الصواب أن ننظر إلى الأصول التي احتكم إليها النحاة في تنظيم نقاشاتهم، واتخذوها اختيارات مبدئيّة، أنّها جدل عقيم، أو أن ننعتها بالنظرة الفلسفيّة.

-نحن بحاجة إلى فهم التراث النحوي أكثر ما نحن بحاجة إلى نقده.

الفصل الثالث

مقولة التعريف والتنكير

-النكرة

-مراتبها، أغراضها،

-المعرفة

-التعريف بالعلميّة

-التعريف بالإضمار

-التعريف بالأداة

-التعريف بالإضافة

توطئة

التعريف والتنكير مقولة من المقولات الصرفيّة في اللغة العربيّة، تخصّ الأسماء والصفات، دون الأفعال والحروف، وهي ظاهرة لغويّة ترتبط بما استقرّ في الذهن الجمعي للناطقين بلسان واحد، وإن اختُلف في أساليب وأدوات التعبير عنها من لغة إلى أخرى، ويتوقّف على فهمها صحّةُ كثير من التراكيب، وينبني على إدراكها كثير من الأحكام النحويّة. وقد حظيت هذه المقولة باهتمام النحاة، فعقدوا لها بابًا في كتبهم، غير أنّ تشعّبها وتداخلها، جعلها تبرز في كثير من أبواب النحو، كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، والمفعولات، والحال، والتمييز، والإضافة، والنداء، والتوابع .. وغيرها، جاء في الهمع:«لمّا كان كثير من الأحكام الآتية تنبني على التعريف والتنكير، وكانا كثيري الدور في أبواب العربيّة، صدّر النحاةُ كتبَ النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء»[1].

القسم الأوّل: النكرة:

1 **المفهوم:**

اتّخذ النحاة من معيار الدلالة على الشيوع سمةً تُعرف بها النكرة، جاء في الأصول: :« كلّ اسم عمّ اثنين فما زاد»[2]، وحدّها الزجاجي بقوله:« كلّ اسم شاع في جنسه، ولا يخصّ به واحدًا دون آخر »[3]، وعند صاحب المفصّل:«النكرة ما شاع في أمّته، كقولك: جاءني رجل، وركبت فرسًا» [4]، وقد ألمح محمود أحمد نحلة[5] إلى أنّ هذا القيد (الشيوع)، مستفاد ممّا أشار إليه سيبويه في معرض حديثه عن بعض أبواب النحو. كما جاء عنه في النعت الجاري على المنعوت: «...وإنّما كان نكرة لأنّه من

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 188.

[2] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص148.

[3] – الزجاجي، الجمل في النحو، ص14.

[4] – الزمخشري، المفصّل، ص187.

[5] – ينظر: محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص21.

أمّة كلّها له مثلُ اسمه» [1] ، وقال معلّلا تعريف المضاف إلى المعرفة في نحو، هذا أخوك:«وإنّما صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليها، لأنّ الكاف يُراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته»[2].

إنّ تداخل وتشعّب ظاهرة التعريف والتنكير وصعوبةَ تحديد مجالها، جعل السيوطي يذهب إلى أنّه «ليس منها حدّ سالم» [3]، وعزا ذلك إلى التناقض بين الشكل والمعنى، فمِن «الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظا»[4]، ويمثّل لذلك بـ: «كان ذلك عامًا أوّل، وأوّل من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شَياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلاّ نكرتين، ومنها ما هو نكرة معنًى معرفة لفظًا، كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخولِ (أل)، ووصفِه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئِه مبتدأ، وصاحبَ حال..»[5]، وأمام هذا التناقض بين الشكل والمعنى يرى أنّ«أحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثمّ يقال ما سوى ذلك نكرة»[6]، بل ذهب ابن مالك، فيما نقله السيوطي إلى أنّ«من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه»[7].

2 -علامات النكرة:

ذكر النحويّون مجموعة من العلامات والقرائن التركيبيّة التي يستدلّ بها على تنكير الاسم منها[8]:

-صلاحيّة دخول (رُبّ) علي الاسم ظاهرة؛ نحو: رُبّ رجل، أو مقدّرة؛ نحو: وليل كموج البحر، ولا يجوز قولنا رُبّ ذاك أو رُبّ غلامك.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص422.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص5.

[3] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 188.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[6] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

[7] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[8] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص73.

-قبول اللفظة الألفَ واللامَ مؤثّرة فيها، نحو: الرجل، الفرس لأنّ الاسم إذا كان معرفة لم تدخل عليه الألف واللام؛ أو وقوعها موقع ما يقبلها مؤثرة، نحو (من) و(ما) إذا كانتا نكرتين، لكنّهما واقعتان موقع ما يقبلهما.

-أن تقبل التثنية والجمع بلفظها من غير إدخال ألف ولام، نحو زيدان ومحمدون، لأنّ التثنية والجمع يخرج العَلم من التعيين إلى الاشتراك.

-دخول (مِن) المفيد لاستغراق الجنس، نحو، ما جاءني مِن رجل.

-إضافة (كلّ) إلى الاسم مفردا، نحو: كلّ درهم لي، والأصل: كلّ الدراهم.

-نصب الاسم على الحال أو التمييز.

-أن يكون اسمًا لـ (لا) النافية للجنس، أو خبرًا لها، نحو: لا أحد غائب.

-دخول (كم الخبرية) عليه، نحو: كم كتابٍ لي، أو الاستفهامية، نحو: كم كتابًا قرأت؟ لأنّ ما بعدها في الحالين تمييز.

3 - النكرة بين الأصالة والفرعية:

عدّ سيبويه وجمهور النحاة الأصلَ في الأسماء النكرةَ، باعتبار أنّ التعريف طارئ على اللفظ وليس من أصله، وقد علّل سيبويه ذلك تعليلين أحدهما يراعي الدلالة، ويظهر في قوله: «لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثمّ تعرّف »[1]، والثاني يعتمد على الشكل، ويستفاد ذلك من قوله: «لأنّ النكرة أوّل ثم يدخل عليها ما تُعرّف به»[2].

جمع صاحب شرح المفصّل التعليلين معًا في قوله:«والاسم نكرة في أوّل أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليها ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه»[3]، ثمّ يضيف: « فلا تجد معرفة إلاّ وأصلها النكرة إلاّ اسم الله تعالى، لأنّه لا شريك له سبحانه وتعالى» [4]، ويعلّل المبرّد كون النكرة أصلاً بقوله:«وذلك لأنّ الاسم

[1] - : سيبويه، الكتاب ، ج3، ص241.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

[3] - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص85.

[4] -. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المنكّر هو الواقع على كلّ شيء من أمّته، ولا يخصّ واحدًا من الجنس دون سائره» [1].
أمّا صاحب الهمع فيعلّل أصالة النكرة بـ«أنّك لا تجد معرفة إلاّ وله اسم نكرة، ونجد كثيرًا من المنكّرات لا معرفة لها» [2]، وردّ العكبري أسبقيّة النكرة على المعرفة إلى وجهين «أحدهما أنّ النكرة اسم للمعنى العام، والعام قبل الخاص.. والثاني أنّ النكرة تقع على الأشياء المجهولة، وعلى المعدوم والموجود، والقديم والمحدث .. فإذا أردت إفهام معنًى معيّنا زدت على ذلك الاسم (الألف واللام)، أو الصفة. وما لا زيادة فيه سابق على ما فيه زيادة»[3].

وخالف الكوفيّون وابنُ الطراوة القولَ بأصالة النكرة، محتجّين بأنّ «من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريفُ فيه قبل التنكير، كمررت بزيد وزيد آخر» [4]، ورأوا أنّ هذا يبطل ما ذهب إليه سيبويه، وقد أورد السيوطي ردّ الشلوبين على ما احتجّ به من خالف مذهب سيبويه بقوله: «لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود، لا ما تخيّله هؤلاء، وإذا نظرتَ إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأنّ الأجناس هي الأُوَل ثمّ الأنواع ووضعها على التنكير، إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض» [5]. وهذا تفسير أنطلوجي كما عبّر عنه (جيتييه) وليس لغويّا[6].

قدّم أحمد عفيفي في مناقشته لهذه القضية مجموعة من الاعتراضات منها[7]:

-إنّ كثيرًا من الكلمات الدالّة على التعريف ليس لها أصل منكّر، كالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وبعض الظروف الدالّة على التعريف دون علامة،

---

[1] – المبرّد، المقتضب، ج4، ص276.

[2] – السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج1، ص190.

[3] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 471.

[4] – السيوطي، همع الهوامع ، ج1، ص 189.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص190.

[6] – ينظر: محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير ين الدلالة والشكل، ص63.

[7] – ينظر: ابراهيم بن صالح الحنود، درجات التعريف والتنكير في العربيّة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، ج19، ع31، 1425هـ، ص406– 409.

مثل (أمس) ـ بالبناء على الكسر ـ جاء في شرح الرضي: «إنّ الموصولات معارف وضعًا، وذلك لمّا قلنا إنّ وضعها على أن يطلقها المتكلّم على المعلوم عند الخطاب، وهذه خاصّة المعارف»[1].

-إنّ النحويين الذين حكموا بأصالة النكرة وفرعيّة المعرفة، هم الذين أوجبوا تغليب المعرفة على النكرة، حال اجتماعهما في تراكيب لغويّة كثيرة، مثل: هذا رجل وزيد ضاحكين، بالنصب على الحال، وليس بالرفع على الصفة، وفي هذا تغليب للفرع على الأصل، وهو ما يناقض القول بقوة الأصل عن الفرع.

-إذا كانت النكرة لا تحتاج إلى علامة، لأنّها الأصل، فلماذا حكموا على أنّ التنوين في (صهٍ) أو في (رجلٍ) أو (أمسٍ) للتنكير.

وإلى جانب ما أقرّه النحاة من أصالة النكرة، فهي أيضًا أشدّ تمكّنا وأخفّ من المعرفة. جاء في الكتاب:«واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنا»[2]، أمّا السهيلي فيرى أنّ التعريف أقوى من التنكير لِما زادت به المعرفة من دلالة ليست في النكرة، فهي ذاتٌ وتعيين، أمّا «النكرة فلا تدلّ إلّا على معنى مفرد، فكان ما يدلّ على معنيين أقوى ممّا يدلّ على معنى واحد»[3].

4 -درجات التنكير:

التنكير عند النحاة درجات، تبدأ بالأكثر شيوعًا وتنتهي بأقلّه، وقد جعل النحاة كلمة "شيء" قاعدة الهرم. قال المبرّد: «فأنكرُ الأسماء قول القائل: شيء، لأنّه مبهم في الأشياء كلّها» [4]، ويدعم ابن جني هذا الرأي بقوله:«وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا، قال سبحانه: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾(*)، فسمّاها شيئا وإن

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 7.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

[3] – السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص170.

[4] – المبرد، المقتضب، ج3، ص186.

(*) – الحج/1

كانت معدومة»[1]، وهناك من ذهب إلى أنّ أنكر النكرات « مذكور فموجود فحدث فجوهر فجسم.. فحيوان فإنسان فرجل فعالم..»[2].

واضح أنّ هذا المسلك في تدرّج النكرات ينسب إلى التصوّر الذهني والتفكير المنطقي الصِرف، فهو بحث في الموجودات وليس بحثا لغويّا، وكأنّ النحاة ربطوا الأمر بما تنشئه اللفظة من صورة ذهنيّة لدى المتلقي، فكلمة (شيء) كمفهوم معجمي من الشيوع بحيث لا يمكن حصرها، ولا يساويها في درجة تنكيرها إلاّ لفظة لا يدرى المخاطب معناها المعجمي. لكنّها داخل التركيب قد ينحسر ذلك الشيوع، بدرجات متفاوتة، وهذا يخضع لما تنشئه القرائن اللفظيّة والمقاميّة، فقولنا: رأيت شيئا، أعمّ من قولنا: رأيته يحمل شيئا في جيبه، ففي الجملة الأولى ينصرف الذهن في فهمه لكلمة (شيء)، إلى كلّ ما يمكن أن تقع عليه الرؤية، أمّا في الجملة الثانية فتبدو كلمة (شيء) أقلَّ شيوعا، لأنّها تقتصر على ما يمكن أن يوضع في الجيب.

إنّ الطرح المنهجي السليم لمقولة التعريف والتنكير يقتضي النظر إلى الأسماء في نطاق الجملة، وليس النظر إلى المفردة خارج السياق، وهذا ـ فيما نعتقد ـ ما جعل الخضري يستنكف من عدّ هذه درجاتٍ للتنكير، ويرى أنْ «لا فائدة في هذا البحث إلاّ التمرين»[3].

نقطة أخرى يثيرها تصور النحاة لدرجات التنكير، وهي أنّ هذا الطرح يسوّي بين علم المتكلّم والمخاطب، فهذه المراتب في تنكيرها لا يكون المتكلّم فيها بأعلم من المخاطب، وما عليه النحاة، هو أنّ التعريف والتنكير أمر «متعلّق بالمخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب، فيكون منكورا »[4]. وهذا يجعلنا قبل التسليم بمعيار تعلّق قضيّة التنكير بالمخاطب دون المتكلّم، نطرح

---

[1] – ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربيّة، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، (د. ط)، 1988، ص74.

[2] – محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ص52.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص85.

التساؤل الآتي: هل هذا المعيار دقيق؟ وماذا لو كان العكس، أي أن يكون الاسم منكورًا للمتكلّم معروفًا للمخاطب؟ فقد يقول القائل: سمعت صوتًا، ويكون المخاطب على معرفة بذاك الصوت ومصدره. فهل نحكم على كلمة (صوت) بأنّها معرفة لأنّها داخلة في علم المخاطب؟

ومثال آخر: لو وقف أحدهم وقال مخبرًا: لقد نجح زيد، ولم يكن أحد يعرف من يكون زيد هذا، فهل نحكم على زيد بأنّه نكرة، لأنّه منكور لدى المخاطب؟ ولهذا فإنّ الرضي استبعد النكرات المعيّنة لدى المخاطب من عدّها في دائرة المعارف، يقول:«ويخرج منه النكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك: جاءني رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك، لأنّ (رجلاً) لم يوضع للإشارة إلى مختصّ، بل اختصّ في هذا الاستعمال بصفته، وكذا يخرج نحو: لقيت رجلاً، إذا علم المخاطب ذلك الملقّي، إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً ولا وضعًا»[1].

نفهم من كلام الرضي أنّه لا يعلّق قضيّة التعريف والتنكير بعلم المخاطب دائمًا.

ونعتقد أنّ التعريف والتنكير يخضع لقصديّة المتكلم أيضًا، لا معرفة المخاطب وحدها. ولهذا فإنّ النحاة قد استبعدوا قضيّة علم المتكلّم، وكذا علم المخاطب في المنادى، بل علّقوا الأمر بقصد المتكلّم، يقول سيبويه:«وذلك أنّه إذا قال يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسق ويا أيّها الرجل، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنّك إنّما قصدت قصد شيء بعينه»[2]. ونلحظ هذا الذي ذهبنا إليه أيضًا في ما ذكره السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، يقول: «اعلم أنّ المعرفة تشارك النكرة في موضعين، وإنّما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصد المتكلّم، وذلك في الأسماء الأعلام، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين، وتجعل إضافتها لفظيّة». فالمتكلّم هو الذي يختار الألفاظ

[1] – رضي الذين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 236.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص197.

وينشئ منها تراكيب تعبّر عن مقاصده، أمّا فهم المخاطب فيفترض فيه أن يكون متوافقا مع مقاصد المتكلّم، ولا يعنينا إن تجاوز الفهم مقاصد الكلام أو قصّر، ولولا هذا ما تناول النحاة في بحوثهم أغراض التنكير، إذ لا يشكّ أحد أنّ الأغراض متعلّقة بالمتكلّم لا المخاطب.

5 – أغراض التنكير:

إذا أُطلقت النكرة دلّت على أمرين، إرادة الوحدة أو إرادة الجنس[1]،

-فإرادة الوحدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ يس/20. فلفظة (رجل) دالّة على الجنس معجميّا لا صرفيّا، ودلالتها على الواحد هي دلالة صرفيّة. جاء في الطراز:«النكرة إذا أطلقت في نحو قولك: رجل وفرس وأسد ففيها دلالة على أمرين: الوحدة والجنسيّة، فالقصد يكون متعلّقا بأحدهما، ويجيء الآخر على جهة التبعيّة»[2].

-وإرادة الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ النور/45. فلفظة (ماء) لا دلالة فيها على الوحدة، وإنّما هي تبيان لجنس (نوع) المادة التي خلقت منها كلّ دابة. جاء في الكتاب:«يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل. أي امرأة أتتك»[3].

وقد تحتمل الأمرين معًا (الجنس والوحدة) ، نحو: جاءني اليوم رجل، فهذا يحتمل أنّه جاءك رجل واحد، ويحتمل أنّه جاءك رجل لا امرأة [4].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ج1، ص39.

[2] – يحيى العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ج2، ص9.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 55.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص39

فإذا جاءت النكرة في سياق نفي أو شبهه [1] « كانت دلالتها على العموم أرجح، وذلك نحو قولك(ما جاءني رجل) فالراجح أنّك تريد: لم يجئك أحد من هذا الجنس، وربّما دلّ بوجه مرجوح على أنّ المعنى: لم يجئك رجل واحد بل أكثر »[2].

-التعظيم: وذلك نحو قوله تعالى :﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ﴾ هود/103. ونحو قولنا: لقيت اليوم شاعرًا. أي مجيدًا [3]، جاء في الكتاب: «ويقول أتاني اليوم رجل، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء»[4].

-التهويل: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ البقرة/48.

-التكثير: نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾ القلم/3. أي: كثيرًا غير منقطع[5].

-التقليل: نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ يونس/44.

-التخصيص: نحو قوله تعالى :﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدۡبَارِهَآ﴾ النساء/47.

-التحقير: نحو قوله تعالى :﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ البقرة/96. بمعنى أيّة حياة كانت، ولو كانت حقيرة مهينة[6].

---

[1] – المقصود بشبهه: النهيُ و الاستفهامُ. ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 279..

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص39

[3] – المرجع نفسه، ص40.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 55.

[5] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص40.

[6] – المرجع نفسه، ج1، ص41.

-التجاهل والاستهزاء: نحو قوله تعالى :﴿هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ سبأ/7. كأنهّم لا يعرفونه[1].

6 -**تنوين التنكير:**

هو التنوين الذي يلحق الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها [2]، وهذه الأسماء هي:

أ- العلم المركّب المختوم بـ (ويه):

من الأسماء القديمة نحو: خالويه وسيبويه ونفطويه وعمرويه، وغيرها من أعلام الأشخاص المبنيّة على الكسر، فإن كان الحديث عن واحد من هذه الأعلام المعهودة بين المتخاطبين، جاء مبنيّا من غير تنوين، فإن أريدَ تنكيرُه نُوّن، جاء في الإيضاح: «لأنّ هذه الأسماء لمّا جاءت في أواخرها ألفاظ ليست في كلام العرب استثقلوها، فأجروها مجرى الأصوات ومنعوها الإعراب، وبنَوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها، فيقولون هذا عمرويهِ وبكرويهِ، ورأيت عمرويهِ وبكرويهِ ، ومررت بعمرويهِ وبكرويهِ، بالكسر في كلّ حال، فإذا أرادوا تنكيرها نوّنوها، فقالوا: هذا عمرويهِ ومررت بعمرويهٍ آخر، فجعلوا التنوين دليلاً على المنكور منها»[3].

ب -**العلم الممنوع من الصرف:**

ذكر النحاة أنّ التنوين اللاحق للعلم المنصرف هو تنوين تمكين، أمّا غير المنصرف، نحو: أحمد وفاطمة هو تنوين التنكير. جاء في شرح المفصل: «فإذا قلت: لقيت أحمدًا، فقد أعلمته أنّك مررت بواحد ممن اسمه أحمد، وإذا قلت (أحمدَ) بغير تنوين، فأنت تعلمه أنّك مررت بالرجل الذي بينك وبينه عهد فيه وتواضع، والتنوين هو الدال على ذلك» [4]. وليس معنى هذا أنّ المنصرف لا ينكّر، بل قد يأتي

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص40.

[2] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص17.

[3] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 98، 99.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 29.

نكرة يدلّ عليها السياق وليس التنوين، نحو: رأيت زيدًا من الزيدين، وما من زيد كزيد بن ثابت[1].

هذا ما يراه النحاة، لكن بعض المحدثين ذهب إلى أنّ «القول بدلالة هذا النوع من التنوين على التنكير، فكرة واهية لا تثبت أمام الواقع اللغوي مطلقًا»[2]. ويعلّل هذا الحكم بأنّ كلمة (سيبويه) من غير تنوين، علمٌ معرفةٌ معلوم على مستوى التداول الاجتماعي، أمّا (سيبويهٍ) المنوّن فهو علم معرفة مجهول على مستوى التداول الاجتماعي، وينتهي إلى القول:«إنّ فائدة التنوين هنا ليست الدلالة على التنكير، كما هو ثابت في الدرس النحوي القديم، بل الدلالة على المجهوليّة، وثمّة فارق كبير ينبغي أن يرصد بين التنكير والمجهوليّة، فالتنكير هو (الإبهام التام) على معنى عدم التخصيص. و(المجهوليّة) لا تعني الإبهام، وإنّما تعني أنّ العلم هنا غير مشهور على المستوى الإجتماعي» [3]. وبالتالي فإنّ مدخول التنوين لا يخرج مطلقًا عن حيّز التعريف[4].

إنّ الباحث يطرح مرتبة أخرى من مراتب التعريف سمّاها (المجهوليّة)، واتّخذ (الشهرة على المستوى الاجتماعي) معيارا للتمييز بينها وبين التنكير، وهذا فيما نعتقد أمر نسبيّ لا يمكن اعتماده. فلا يعقل أن نتريّث ونبحث في مدى اشتهار الاسم اجتماعيّا، لنحكم عليه إن كان ممّا يقع عليه هذا الحكم أم لا.

أمر آخر يضعف هذا الطرح، وهو حمله اسم (سيبويه) غير المنوّن على النحوي المشهور فقط، وما عداه فهو مجهول على حدّ قوله. وفاته أنّ التنوين الداخل على هذا الاسم وغيره من الأسماء التي ذكرها النحاة، إنّما هو تنوين يقضي بشياع هذا الاسم وعدم تعيينه، وعدم التعيين بالقصد بالتنوين، كافٍ للحكم على تنكير الاسم، وعليه فإنّ

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 252.

[2] – أحمد محمد الصغير علي، تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه– دراسة في الفكر النحوي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانيّة، جامعة قطر، عدد 15، 2003، ص197.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص198.

المجهوليّة التي تحدّث عنها الباحث هي درجة من درجات التنكير لا التعريف، جاء في شرح الرضي: «ومعنى تنكير الشيء: شياعه في أمّته، وكونه **مجهولا** من جملة» [1]، فقولنا مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر أي: مررت بسيبويه الذي يعرفه المتخاطبان (دون اشتراط معرفة سواهما، ومن غير تقييد بالشهرة)، وبشخص آخر يشركه في هذا الاسم، أو في صفته ف «قد يشتهر علم من الأعلام بصفة من الصفات فيذكر بقصد استحضار صفته لا بقصد ذكر المسمى»[2].

ج -**اسم الفعل:**

علامة تعريف اسم الفعل تجرّده من التنوين، فإن لحقه التنوين دلّ على تنكيره، نحو: (صه، مه، إيه)، «فإذا قلت صهٍ منوّنا، فكأنّك قلت سكوتًا، وإذا قلت صهْ بغير تنوين، فكأنّك قلت السكوت»[3].

د **اسم الصوت:**

التنوين اللاحق لاسم الصوت سماعي، ويؤتى به لتنكير مدلوله، فإن جاء من غير تنوين، فالمراد به الصوت المعروف المحدّد، وإن نوّن دلّ على الحكاية لهذا الصوت على وجه غير مخصوص.

ذهب الرضي إلى أنّ التنوين اللاحق لاسم الصوت، إنّما يكون إذا قُصد لفظ الصوت لا معناه[4]، وأنكر أن يكون دالاً على التنكير، يقول: «وليس ما قاله بعضهم من أنّ تنوين نحو غاق للتنكير بشيء، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه»[5].

---

[1] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص237.

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص79.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 29–30 .

[4] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص119.

[5] – المرجع نفسه، ص120.

هـ -الظرف:

جعل النحاة تنوين بعض الظروف من قبيل تنوين التنكير، نحو: فينة، التي هي اسم زمان معرفة بالعلميّة، فإذا قيل: رأيته فينةَ بعد فينةَ، من غير تنوين قصد بذلك الحين بعد الحين، وإن نوّن قصد به التنكير.

القسم الثاني: المعرفة:

1 -المفهوم:

المعرفة مصدر عرفت معرفة وعرفانًا، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، ولا نجد عند سيبويه حدًّا معيّنًا لهذا المصطلح، فقد اكتفى بتعداد المعارف. ولعلّ أوّل من وضع لها حدًّا صريحًا هو المبرد، بقوله: «ما وضع على شيء دون ما كان مثله»[1]. وتوالت بعده الحدود بين من اعتمد في حدّها على جانب المعنى ومن اعتمد على جانب الشكل، فهي عند ابن جني «ما خصّ الواحد من جنسه»[2]، وكذلك هي عند ابن الأنباري [3]، وحدّها الرضي بقوله: «ما وضع لاستعماله في شيء بعينه»[4]، ويوضّح أنّ لفظة (بعينه) لا تعني أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحدًا بعينه « إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حدّه إلاّ الأعلام» [5]. وواضح أنّ النحاة قد جعلوا معيار التعيين للمعرفة في مقابل الشيوع للنكرة، «فالمعتبر في المعرفة: التعيين بعد الاستعمال»[6]. وأضاف الرضي قيدًا للتعريف بقوله:« والأصرح في رسم المعرفة أن

---

[1] – المبرد، المقتضب، ج3، ص 186.

[2] – ابن جني، اللمع في العربيّة، ص56.

[3] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، أسرار العربيّة، ص175.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص234.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – الفاكهي: عبد الله بن أحمد، ، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1989، ص 135.

يقال: ما أشير به إلى خارج مختصّ إشارة وضعيّة» [1]، ليتّسع الحدّ للضمائر والمعرّف باللام العهديّة.

وحدّها الشريف الكوفي (ت 539هـ) معتمدا على الجانب الشكلي بقوله: «ما لا يحسن دخول رُبَّ عليها»[2].

2 -المعارف:

اختلف النحاة في عدد المعارف وتحديدها. فقد ذكر ابن قتيبة أنّ عددها أربع وهي: الضمائر والعلم والمعرّف بالأداة والمضاف لأحدهما، وذكر بعض النحاة [3] أنّ المعارف خمسة، جاء في الكتاب: «فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّةً، والمضاف إلى معرفة، [إذا لم ترد معنى التنوين]، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار »[4]، وجعلها آخرون ستة، بإضافة الموصولات إليها منهم: الزمخشري[5]، وابن يعيش [6]، وابن هشام [7]، وابن عقيل [8]. وذهب بعض النحاة إلى أنّه معرّف بالأداة في أوّله، فيكون فرعًا عمّا عرّف بالأداة، فلا حاجة لذكره منفصلا.

وذكر بعضهم أنّ المعارف سبعة، بإضافة المنادى النكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ، وممن ذهب هذا المذهب ابن الحاجب وابن مالك، والأزهري [9]، وعدّ بعض النحاة ألفاظ التوكيد (أجمع وجمعاء وأجمعون)، وتوابعها (أكتع وأبتع وأبصع) من

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج3، ص 235.

[2] – الشريف الكوفي، البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حموية، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 322.

[3] – ينظر: المبرد، المقتضب، ج4، 276. ابن جني، اللمع في العربيّة ، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 1988، ص75.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 5.

[5] – ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص 186.

[6] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص86.

[7] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص74.

[8] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص87.

[9] – ينظر : الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص96.

المعارف، فهي تأتي لتوكيد المعارف وتتبعها في التعريف، وأضاف ابن كيسان (من وما) الاستفهاميتين، وحجّته في ذلك أنّ جوابهما يكون معرفة [1]. والجمهور على أنّهما نكرتان ولا حجّة بأنّ جوابهما معرفة، لأنّه يمكن أن يكون نكرة، «كما أنّهما قائمتان مقام أيّ إنسان وأيّ شيء وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما»[2].

3 -البعد النحوي لموضوع تفاوت المعارف:

بنى النحاة على موضوع تفاوت المعارف مجموعة من الأحكام تتعلّق بالوظيفة النحويّة، نذكر منها:

أنّ شرط الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف[3]، أي: إنّ الاسم يوصف بما دونه في التعريف أو يساويه، يقول الزمخشري:«ومن حقّ الموصوف أن يكون أخصّ من الصفة أو مساويًا لها، ولذلك امتنع وصف المعرّف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرّفا باللام لكونهما أخصّ منه»[4]، يقول ابن يعيش في شرحه لهذه العبارة:«فأمّا المضمرات فلا توصف، وذلك لوضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها إذا كنت لا تضمر الاسم، إلاّ وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك عن الوصف» [5]، ولهذا فإنّ اسم الإشارة في قولنا مررت بزيد هذا، هي عند سيبويه وعند الرضي صفة، يقول الرضي:«واسم الإشارة يقع وصفًا للعلم»[6].

وعند من قال إنّ اسم الإشارة أعرف من، العلم لم يجز أن يكون نعتًا ، إنّما هو بدل أو عطف بيان [7]. أمّا في قولك: جاءني هذا الرجل، فإنّك «تصف هذا بما فيه الألف واللام، لأنّ ما فيه الألف واللام، أنقص تعريفًا من أسماء الإشارة، ولو قلت:

---

[1] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص190– 191 .

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص191 .

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص57.

[4] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص 120.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 56.

[6] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص 291.

[7] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص57.

مررت بالرجل هذا، فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة لم يجز، لأنّ الاسم لا يوصف بما هو أتمّ تعريفًا منه، فإن جعلته بدلاً أو عطف بيان جاز»، [1]. وذهب ابن كيسان إلى أنّ (الذي) في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ الأنعام/91. هي صفة، لأنّه يعُدّ ذا الأداةِ أعرفَ من الموصول، أمّا عند ابن مالك فهي بدل.

جعل النحاة الضمائرَ بعضَها أعرفَ من بعض، «فضمير المتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب »[2] فإذا اجتمع ضميران أو أكثر غلّب الأرفع رتبة منهما، فنقول: أنا وأنت وهو نجحنا، فيغلَّب ضمير المتكلّم لأنّه أرفع رتبة، ولا نقول نجحوا، أو نجحتم، جاء في الهمع :«إذا اجتمع الأخصّ وغيره غلّب الأخصّ تقدّم أو تأخّر، فيقال: أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا، ولا يقال فعلتما، وأنت وهو، أو هو وأنت فعلتما، ولا يقال فعلا»[3].

إذا اجتمع معرفتان في باب المبتدأ والخبر، فالمعلوم لدى المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر، فإن تساوت رتبتهما، نحو: زيد الفاضل، والفاضل زيد، فإنّ الأرفع رتبة هو المبتدأ. جاء في المفصل: «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك: زيد المنطلق، والله إلهنا، ومحمد نبينا .. ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيَّهما قدّمت فهو المبتدأ» [4].

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص58.

[2] – السيوطي، همع الهوامع ،، ج1، ص 216.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص51.

أولاً: التعريف بالعلميّة:

يختلف العلم [1] عن سائر المعارف بأنّه يعيّن مسمّاه بلا قرينة، فهو يكتسب التعريف بالوضع. جاء في شرح ابن عقيل: «العلم هو الاسم الذي يعيّن مسمّاه مطلقًا، أي بلا قيد التكلّم أو الخطاب أو الغيبة» [2]. فهو يوضع ليدلّ على معيّن في جنسه لا يشمل غيره[3]، فإن حدث اشتراك فهو طارئ لا وضعي، وفي هذا يقول سيبويه: «فأمّا العلامة اللازمة المختصّة، فنحو: زيد وعمرو، وعبد الله، وما أشبهه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمّته»[4]، فالمسمّى لم يعد يحتاج إلى تعيينه بغيره، لأنّه قد تمّ تخليصة من جنسه بالاسم الذي أطلق عليه، وهو بذلك «يختزل شبكة معانٍ لمسمًى خاص متحجّر الدلالة يصدق على معيّن في جميع سياقات استعماله» [5]. وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: «وإنّما أتي بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات، ألا ترى أنّه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه، أن تعدّد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى العلم عن ذلك أجمع»[6].

ولا يلزم أن يكون بين الاسم والمسمّى وجه شبه، أو رابطٌ يعود إلى صفة أو حقيقة ما، فالأسماء «تقع على الشيء ومخالفه، وقوعًا واحدًا نحو: زيد، فإنّه يقع على

---

[1] – لفظ "العلم" في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان، منها الجبل، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ الرحمن/24. أي: كالجبال. ومنها الراية التي تجعل شعارا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، هامش ص 118.

[2] – ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج1، ص 118.

[3] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح مع الجوامع، ج1، ص 243.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

[5] – المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط 1، 1999، ص241.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 27.

الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما قد يقع على الطويل» [1]، وهذا بخلاف أسماء الأجناس، فكلمة رجل، لا يمكن أن تقع على المرأة، و «زيدٌ يصلح أن يكون علَمًا على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون: العلم ما يجوز تبديله وتغييره، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة»[2].

1 أقسام العلم:

ينقسم العلم بحسب الوضع إلى منقول ومرتجل، جاء في الهمع: «ينقسم العلم إلى منقول ومرتجل وواسطة يبنهما لا توصف بنقل ولا ارتجال. هذا رأي الأكثرين»[3].

وباعتبار الإفراد والتراكيب، ينقسم إلى مفرد ومركب، وباعتبار شيوعه وتخصّصه، إلى علم شخص وعلم جنس[4].

أ. المرتجل والمنقول:

-العلم المرتجل:

«ما لم يقصد في وضعه النقل من محلّ آخر إلى هذا»[5]، أي: إنّه أطلق أوّل ما أطلق علمًا، ولم ينقل إلى العلميّة من غيرها، وهو على قسمين: أحدهما ما لم تقع له مادّة مستعملة في الكلام العربي، وذكروا من ذلك (فقعسا) [6]، والثاني «ما استعملت مادّته؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلميّة، بل استعمل من أوّل الأمر علمًا، وهذا الثاني هو الكثير »[7] نحو: أدد [1]، وسعاد، فمادة (سعاد) – وهي

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 27.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص247.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص70.

[5] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 247.

[6] – ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص126.

[7] – الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص126.

(سعد)– موجودة في اللغة، لكنّها لم تستعمل في غير العلم، ونحو (حمدان) الذي مادّته (حمد)، فهي مستعملة في اللغة، ولكن هذه اللفظة لم تستعمل إلاّ للعلم[2].

-العلم المنقول:

ما استعمل قبل العلميّة لغيرها، وهو الغالب في الأعلام [3]، وقد يكون منقولًا عن اسم جنس، نحو: صخر وبحر وأسد، أو منقولًا عن اسم مشتق نحو عباس وحارث وحسن، أو منقولًا عن مصدر نحو زيد وفضل، ومنها ما ينقل من فعل، نحو يشكر ويزيد، ومنها ما ينقل من جملة، نحو (شاب قرناها)[4].

ذهب الزجاج(ت 311هـ) إلى أنّها كلّها مرتجلة، ولذلك لم تجعل (أل) في (الحارث) زائدة[5]، فيما يرى بعض النحاة بأنّ الأعلام كلّها منقولة، وليس منها شيء مرتجل[6]، ويعلّل السيوطي ذلك بقوله:«إنّ الوضع سبق ووصل إلى المسمّى الأوّل، وعُلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهّمها من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة» [7]. ونسب السيوطي لأبي حيان قوله:«المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات»[8].

ومن العَلم ما ليس بمرتجل ولا منقول، أطلق عليه النحاة مصطلح "العلم ذو الغلبة"، وهو«كلّ اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارًا تامًّا»[9]، فإذا ذكر لم ينصرف الذهن إلى غيره، وهو ضربان:

---

[1] – أدد: علم لرجل، وهو: أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. أبو قبيلة من اليمن. ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 126.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 70.

[3] – ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص127.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، 247.

[7] – السيوطي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[8] – االمرجع نفسه، ج1، ص248.

[9] – المرجع نفسه، ج1، ص 249.

– مضاف: نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود، فقد غلبت على العبادلة دون غيرهم من إخوتهم[1]، ونحو ابن الناظم فإنّه أصبح علمًا على محمد بن محمد بن مالك النحوي دون غيره من أبناء نظمة الشعر.

– ذو الأداة: وهو ما أطلق على بعض المسمّين به، فصار علَمًا له دون غيره، مثل (المدينة)، فهي في الأصل معرّف (مدينة)، وهي اسم جنس يطلق على كلّ مدينة، ثم اختصّت بمدينة الرسول (ص) دون غيرها من المدن، ونحو الجاحظ، والأعشى والنابغة «ونازع قوم في عدّه من أقسام العلم وقالوا: إنّه شبه علم، لا علم» [2] وممّا يميّزها أن (أل) أو الإضافة لازمة، وتحذف في النداء نحو: يا عباس.

ونسب السيوطي لابن مالك قوله:«هذا النوع أحقّ بعدم التجرّد لأنّ الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنّها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها، إلاّ أنّ الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تُنزع»[3].

ب. **علم الشخص وعلم الجنس:**

العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس:

– علم الشخص:

هو اللفظ الذي وضع للذات مع جميع مشخّصاتها التي تتميّز بها عن جميع ما عداها من الذوات، فإذا أطلق فُهِم منه هذه الذات الموجودة، فدلالته على تعيين مسمّاه من جوهر اللفظ[4]. وهو على أربعة أقسام:

–مفرد: وهو«ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج»[5]. و« هو الأصل لأنّ التركيب بعد الإفراد»[6]، نحو: إبراهيم وأحمد وفاطمة وبغداد والنيل.

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص 40 .

[2] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص250.

[3] – المرجع نفسه، ص 251.

[4] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، هامش ص129.

[5] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،.ج1، ص 245.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص28.

-مركّب: ومنه ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة، نحو: برق نحره، وتأبط شرا، وشاب قرناها[1]، وذو المزج، وهو كلّ اسمين نزّل ثانيهما منزلة هاء التأنيث، وهو نوعان: مختوم بـ (ويه) نحو: سيبويه، وعمرويه، وغير مختوم بـ (ويه)، نحو: بعلبك وحضرموت «والأصل قبل التركيب بعل وبك، وحضر وموت، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة»[2]. وذو الإضافة، وهو اسم وكنية فالأوّل كعبد الله وعبد الرحمن، والثاني ما صدّر، بأب، كأبي بكر، أو أم، كأم كلثوم[3].

-علم الجنس:

ما وضع للجنس بأسره كقولهم للأسد أسامة، وأبو الحصين وثعالة للثعلب، «وحكم علمِ الجنس في المعنى كحكم النكرة: من جهة أنّه لا يخصّ واحدًا بعينه، فكلّ أسد يصدق عليه أسامة، وكل عقرب يصدق عليها أم عريط، وكلّ ثعلب يصدق عليه ثعالة»[4]. وقد ميّز بعض النحاة بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس كأسد، وقالوا إنّ (أسامة) تعني كلمة أسد معرّفة لا منكّرة، فهي بمعنى الأسد، لا بمعنى (أسد)، فقولهم (أسامة أجرأ من ثعالة) معناه أنّ (الأسد أجرأ من الثعلب) وليس معناه (أسد أجرأ من ثعلب) فهو كالمعرّف بـ (أل)، فاسم الجنس هو«ما وضع للماهية من حيث هي، أي من غير تعيّن في الخارج أو الذهن، كالأسد اسم للسبع، أي لماهيته»[5].

وعلم الجنس يجري مجرى علم الشخص في امتناع دخول (أل) عليه، وإضافته، ومنع الصرف، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، نحو أسامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلا [6]، لكنّ الرضي رأى في هذا التفريق تكلّفا من النحاة، يقول:«والحامل للنحاة على هذا التكلّف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس: أنّهم رأوا

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 245.

[2] الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح، ج1،ص 13

[3] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 246.

[4] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص129.

[5] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 244.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 244.

نحو أسامة وثعالة وأبي الحصين وأمّ عامر وأويس: لها حكم الأعلام لفظا» [1]. وعنده أنّ تعريفها لا يتعدّى الشكل، يقول:«إذا كان لنا تأنيث لفظي، كغرفة، وبشرى، وصحراء، ونسبة لفظيّة، نحو: كرسي، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي، إمّا باللام، كما ذكرنا قبل، وإمّا بالعلميّة، كما في أسامة وثعالة»[2].

ولا يستبعد أنّ علم الجنس إنما عُلقّ على شيء بعينه أوّل وضعه غير متناول ما أشبهه، ثم عمّ وشاع في جنسه، فعومل معاملة علم الشخص بأصل وضعه، وجرى عليه ما يجري على علم الشخص من جهة الأحكام اللفظيّة، ولكنّه لشياعه دلّ من جهة المعنى على النكرة.

2 -الاسم والكنية واللقب :

الاسم ما أطلقه الأبوان ونحوهما ابتداء، نحو زيد وخالد و عمر. «ويقصد بدلالته الذات المعيّنة»[3]. والكنية ما صدّر بأب، أو أم، أو أخ، أو أخت، نحو أبي عبد الله، وأم مازن. وربما أُطلِق العلمُ كنيةً ابتداءً، كأن يسمّي أب ابنه أبا اليقضان، أو أبا عبيدة[4]، واللقب ما قصد به الذات مع الوصف [5]، وهو «كلّ ما أشعر برفعة المسمّى أو ضعته»[6]، فالرفعة كـ (زين العابدين) [7] والضعة نحو: (أنف الناقة) [8]. وقد تكون الكنية مفيدة للمدح أو الذم، نحو: أبي جهل، وأبي لهب، وأبي الفضل.

---

1 – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 246.

2 – المرجع نفسه، ج3، ص 246.

3 – الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص133.

4 – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 71.

5 – ينظر : الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص133.

6 – االمرجع نفسه، الصفحة نفسها.

7 – زين العابدين: لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

8 – لقب جعفر بن قريع، كان قومه يغضبون من هذا اللقب، فلمّا مدحهم الحطيئة بقوله:

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهم وَمَن يُسَوّي بأَنْفِ الناقةِ الذنَبا.

صار هذا اللقب مدحا، ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص132.

إذا اجتمع الاسم واللقب أخّر اللقب عن الاسم غالبا، لأنّ الغالب في اللقب أن يكون منقولًا من اسم غير إنسان كـ (بطّة) فلو قدّم توهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي، كقولنا (بطّة خالد) فإن تأخّر أمن اللبس [1]. وإذا كان اللقب أشهرَ من الاسم جاز البدء به قبل الاسم، نحو: المسيح عيسى بن مريم، فإنّ المسيح لا يقع على غير الرسول عيسى ابن مريم عليه السلام[2].

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب، فيجوز تقديمها على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما، نحو قول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دُبَر
فَاغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَر [3]

وقول حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو [4]

فقدّم الاسم وهو سعد على الكنية (أبو عمرو).

3 – تنكير العلم:

الأصل في العلم أن يأتي ليحدّد مسمّاه وضعًا، مغنيًا عن صفاته العديدة، و قد ينكّر لاشتراك أكثر من واحد في اسمه، فيكون كسائر النكرات في قبوله (أل) والإضافة. جاء في الهمع: «قد ينكّر العلم تحقيقًا أو تقديرًا نحو رأيت زيدًا من الزيدين، وما من زيد كزيد ابن ثابت، أو تقديرًا كقول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم، وقول بعض العرب: لا بصرة لكم، وحينئذ يثنّى ويجمع وتدخله (أل) ويضاف »[5]، فإذا ثنّي

---

[1] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص246.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 71.

[3] – من الرجز، لعبد الله بن كيسبة في خزانة الأدب، ج5، ص 154، وفي المخصّص: يحلف بالله أبو حفص عمر.. ما رايها من نقر ولا دَبر. بلا نسبة. ابن سيده، المخصص، ج1، ص113. ولرؤبة بن العجاج في شرح المفصل، ج3، ص171. وقيل لعمرو بن العاص. ينظر: خزانة الأدب ج5 ، 154.

[4] – البيت من الطويل، من شواهد شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص133– 134.

[5] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 252.

أو جُمع أصبح نكرة بعد أن كان معرفة، ولهذا تدخل عليه الألف واللام ليتعرّف، فيقال (جاء المحمدان) و(جاء المحمدون). ورد في الكتاب: «فإن قلت هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة، من قِبل أنّك جعلته من أمّة كلّ رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منهما أولى به من الآخر »[1].

أمّا تنكير المنصرف، فهو مستفاد من السياق وليس من التنوين، نحو قولنا: رأيت محمدًا من المحمّدين. وهذا يجعلنا نستبعد ما حاول أن يقرّره إبراهيم مصطفى في قوله:«وقد آن أن نقرّر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وأن نقرّرها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي: الأصل في العلم ألاّ ينون، ولك في كلّ علم ألاّ تنوّنه، وإنّما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه» [2]، ويضيف في موضع آخر: «ومعنى التنوين غير خفيّ، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أوّل الاسم، هي (أل)، وجعلت للتنكير علامة تلحقه، وهي التنوين. وسنرى اطّراد هذا الحكم وتحقّقه فيما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف، وسيكون أوسعُ شقّة للخلاف بيننا وبين النحاة في (العَلَم)؛ فهم يرون أنّ حقّه التنوين وأنّه لا يُحْرَمه، حتى تتحقّق فيه علّتان من موانع الصرف، ونرى أنّه لا ينوّن كما لا ينوّن غيره من المعارف ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير »[3].

الشواهد التي تدحض هذا الرأي كثيرة ، منها قوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾ الأحزاب/40،.وقوله تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ**﴾ الفتح/ 29. فلأيّ دلالة على التنكير يمكن أن نلمسها في قضية تتعلّق بالعقيدة. وقوله تعالى:﴿**وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ**

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 103.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص106.

[3] – المرجع نفسه، ص 99– 100 .

﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ﴾ الحج/ 43. فقد جاء اسم نوح منونًا وعادٍ أيضًا، ولو أنّ الباحث قال: إنّ التنوين في كلّ اسم متمكّن غير علم، يفيد التنكير، لكان صوابًا. ولتوضيح ذلك:

أ. هذا زيدٌ.

ب. صادفت زيدا طويلا وآخر قصيرا.

ج. زيدُ بن محمد.

د. زيدٌ ابن محمد.

إنّ التنوين الداخل على اسم العلم (زيد) في الجملة (أ) هو تنوين تمكين، ولا يستفاد منه أيُّ معنى للتنكير على الإطلاق، أمّا في الجملة (ب)، فإنّ (زيدًا) دلّ على التنكير، وهو غير مستفاد من التنوين، وإنّما من القرينة اللفظية (طويلًا)، التي هي صفة لزيد، ولأنّها نكرة فكذلك يكون الموصوف.

في المثال (ج) حذف التنوين ـ فيما نعتقد ـ لسبب صوتي، ليبدو الاسم واللقب كالاسم الواحد، فلا يفهم منه أنّ المتكلّم يخبر من يجهل أنّ محمدًا هو والد زيد، ولذلك فعبارة (زيد بن محمد) ليست جملة، ولم يحذف التنوين في الجملة (د) من (زيد) وذلك ليظهر في النطق كمقطع صوتي مستقلّ فيكون مبتدأ وما بعده خبرا، فهو إذن إخبار عن أبيه.

ثانيا: التعريف بالإضمار:

1 ـ الضمائر وأسماء الإشارة:

عدّ النحاةُ الضميرَ أرفعَ درجات التعريف، جاء في الهمع: «ذهب الجمهور وسيبويه إلى أنّ المضمر أعرفُها» [1] لأنّه لا اشتراك فيه ولا لبس، ولا يضمر إلّا وقد عُرف[2]. جاء في شرح المفصل: «والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات،

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص191.

[2] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين، ص569.

لأنّ الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلّم والمخاطب والمشاهدة لهما» [1]. أمّا السيرافي والكوفيّون [2] فقدّموا العلم على الضمير، وحجّتهم أنّ الضمير يصلح لكلّ مذكور، فلا يخصّ شيئا بعينه، أمّا العلم فقد وُضع لشيء بعينه واستعمل له. فهو «جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف كلّيات وضعًا، جزئيات استعمالًا»[3]. ونسب لابن السراج، أنّ الإشارة قبل العلم[4].

واختلف القائلون بتقديم الضمير في التعريف على غيره، في أيّها أعلى درجة في التعريف، فابن مالك يرى أنّ ضمير المتكلّم أعرفُها «لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره وبتميّز صورته »[5]، ثم ضمير المخاطب، «لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله» [6] لكنّه جعل ضمير الغائب بعد العلم، إذ قد يتطرّق إليه الإبهام في بعض التراكيب، فيؤدّي ذلك إلى نقص في التمكّن في التعريف، نحو: زيد قام وعمرو كلّمته، ونسب السيوطي إلى أبي حيّان قوله«لا أعلم أحدًا ذهب إلى التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرفَ من ضمير الغائب، إلاّ ابن مالك»[7].

إنّ عدّ ضمير المتكلّم أعرف من ضمير المخاطب، يدعم رأينا في أنّ قضية التعريف والتنكير، تتعلّق كما ذكرنا بالمتكلّم وليس بالمخاطب في كلّ حال، فلو كان الأمر كما ذكر النحاة (أنّ التعريف والتنكير يرجع إلى المخاطب) لكان ضمير المخاطب أعرفَ المعارف، فلا يوجد شيء أعرف للمخاطب من نفسه.

---

[1] – شرح المفصّل، ابن يعيش، ج3، ص84.

[2] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين، ص569.

[3] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 191.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه ، ج1، ص191– 192.

[6] – المرجع نفسه، ج1، ص 192.

[7] – المرجع نفسه ، ج1، ص 191.

يرى إبراهيم أنيس أنّ الضمائر ليست بتلك الدرجة التي خصّها بها النحاة من التعريف يقول:«وليس لنا ما نعقّب به على حديث النحاة عن هذه الضمائر، إلاّ حين يعدّونها أعرف المعارف!!»[1].

بل حتى ضمير المتكلّم عنده لا يزيد وضوحًا عن الأسماء الأخرى، ويستدلّ على ذلك بقوله:«وليس استعمال المحامين لمثل العبارة "أنا الموقّع أدناه فلان بن فلان...إلخ" إلاّ دليلًا على شعورهم بحاجة الضمير "أنا" إلى توضيح وبيان» [2]، لكن هذا الذي ذكره إبراهيم أنيس ليس بشيء، لأنّه ممّا يكتب، وليس من اللغة المنطوقة، ومعلوم أنّ ضمائر الخطاب والتكلّم استمدت قوة تعريفها من الحضور، فإن كانت مكتوبة دلّت على مطلق الحضور، بل حتّى لو كتب أحدهم قائلاً : أنا الممضي أسفله زيد.. ، ما زاد ذلك في تعريفه إلاّ قليلا. فهي وإن دلّت على معرفة وضعًا ، لم تخرج من دائرة الشياع من حيث المعنى.

وقد سبق ابن مالك إلى هذا الطرح، حين أراد أن يثبت أنّ المعارف قد تتفاوت من سياق إلى آخر، يقول:« وقد يعرض للمفوّق ما يجعله مساويًا أو فائقًا، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث: لك مبرّة، بل لك، فإنّهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف عليه ما لم يعضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها»[3].

إنّ هذه السياقات التي يحاول بعض النحاة استحضارها وتأليفها، لإثبات أنّ الضمير قد يلتبس وينكر، إنّما هي أوضاع استعمل فيها الضمير في مقامات يلفّها الغموض والتعمية، فالكفيف إن خاطبه شخص بـ (أنا) مثلا ،لا يمثّل له ضمير المتكلّم درجة عالية من درجات التعريف، وذلك لأنّ ضمير التكلّم يفقد دلالته التعريفيّة إذا ذكر من وراء حجاب. ولهذا فإنّ اللغة لم تحتج إلى وضع علامة للفصل في ضمير المتكلّم

[1] – براهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص291.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص117.

بين المذكّر والمؤنّث، لأنّ قرينة الحضور كافية للتعريف، و«المتكلّم لا يشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيرِه، إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلّمين» [1].

وتثنية ضمير المتكلّم أو جمعه، تختلف عن تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها، لأنّ تثنية الأسماء الظاهرة هي ضمّ شيء إلى مثله، كقولنا: الزيدان والزيدون، والرجلان والرجال، بخلاف تثنية أو جمع ضمير المتكلم (نا)، الذي يستوي فيه الاثنان والجماعة، وذلك لأنّ «المتكلّم لا يشاركه متكلّم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظ لهما، لكنّه قد يتكلّم الإنسان عن نفسه وحده، ويتكلّم عن نفسه وعن غيره، فيجعل اللفظ المعبّر به عن نفسه وعن غيره، مخالفا للفظ المعبّر به عن نفسه وحده، واستوى أن يكون المضموم إليه واحدًا أو أكثر» [2]. أمّا الخطاب فالأمر فيه يحتاج إلى تعيين، فنقول: كتبتَ، كتبتِ، كتبتما، كتبتم، كتبتن.

والجمهور على أنّ الضمير العائد إلى النكرة، معرفة كسائر الضمائر [3]، وذهب بعض النحاة إلى أنّه نكرة «لأنّه لا يخصّ من عاد إليه من بين أمته» [4]، وهذا ما نرجحه، ففي قولنا: زارني رجل فأكرمته، واضح أنّ الاسم (رجل) جاء منكّرا من قِبل المتكلّم بالقصد، ووجود الضمير في الجملة أمر تقتضيه أوضاع اللغة، ولم يفد شيئا زائدا على ما في الاسم المنكر الذي سبقه. ولهذا فإنّ السيرافي قد رفض أن يكون ضمير النكرة معرفة، يقول:«وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة،»[5]، وإلى ذلك يذهب ابن يعيش، يقول: «وضمير النكرة لا يفيد المخاطب أكثر ممّا يفيده ظاهرها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنّه عائد إلى المذكور، إلاّ أنّ المذكور غير متميّز، فكان حكمه حكم النكرة» [6]، فهو إذًا لم يتعيّن

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص86.

2 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص193.

4 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ج2، ص377.

6 – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص94.

لدى المخاطب إلاّ بعهد الذكر السابق بين المتخاطبين. ولعلّ هذا العهد السابق هو الذي جعل النحاة يحكمون عليه بالتعريف. جاء في شرح الرضي:«ولا يعترض على هذا الحدّ بالضمير الراجع إلى نكرة مختصّة قبلُ، بحكم من الأحكام نحو: جاءني رجل فضربته، لأنّ هذا الضمير لهذا الرجل الجائي، دون غيره من الرجال» [1]، فهو يعيّن للمخاطب، ما في النصّ وليس ما في الخارج.

إنّ ضمائر التكلّم والخطاب تفسّرها المشاهدة، أمّا ضمير الغائب فهو مفتقد للمشاهدة في الأصل، ولذا فإنّه يحتاج إلى ما يفسّره، والأصل في المفسّر أن يتقدّم على الضمير وأن يكون الأقرب، نحو: لقيت زيدًا وعمرًا يضحك، فضمير يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلّا بدليل، وقد يستغني الضمير عن المفسر بما يدلّ عليه حسّا[2]، نحو قوله تعالى : ﴿**قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ**﴾ القصص/26.

وممّا يلاحظ، أنّ ضمير الغيبة لا يدلّ على الغيبة في كلّ السياقات، فقد يعود على حاضر مع المتكلمين، فإن أريد الحديث عنه جيء بضمير الغائب، وواضح أنّ اللغة لم تميّز بين ضمير الغائب (الغياب الحسي) والحاضر المتحدّث عنه، ولا يظهر الفرق إلاّ من خلال السياق وبعض الدلائل، نحو قوله تعالى : ﴿**قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي**﴾ يوسف/26.

والضمير المتحدّث عنه (الغائب)، في مثل هذه السياقات شبيه بأسماء الإشارة (المبهمات) التي تعدّ من ضمائر الحضور لكنّها لا تأتي إلاّ متحدّثا عنها. فهي عند النحاة من المبهمات، لأنّها تقع على كلّ شيء، فمعنى التعريف في المبهم كما ذكر ابن يعيش «أن يختصّ واحدًا ليعرفه المخاطب بحاسّة البصر، وغيره من المعارف يختصّ واحدًا ليعرفه بالقلب »[3]، لكنّه تبنّى في موضع سابق في شرحه، أنّ أسماء

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 235.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 227.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص86.

الإشارة تتعرّف بالعين وبالقلب [1]، والفرق في التركيب بين المضمر والمبهم «أنّ المضمر في الغائب يبيّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمر، نحو قولك: زيد مررت به، والمبهم الذي هو اسم إشارة يفسّر بما بعده وهو اسم الجنس، كقولك هذا الرجل والثوب ونحوه.. والمعنى بالإبهام وقوعها على كلّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما ولا تخصّ مسمّى، هذا معنى الإبهام فيها لاَ أنّ المراد به التنكير»[2].

ذهب محمود أحمد نحلة إلى أنّ أسماء الإشارة في ذاتها ليست مَعْرفة [3]، بل مُعَرِّفة ويرى « أنّ التعريف ليس لها بل لِما تدخل عليه»[4]، فهي إذن ـ من وجهة نظره ـ لا تختلف وظيفيّا عن (أل) التي للتعريف يقول:«.. فالألف واللام مثلًا وسيلة تعريف، لكنّ أحدا لم يقل إنّها مَعْرِفة، بل هي للتعريف» [5]، فهل هذا القياس الذي يقدّمه الباحث دقيق؟

إنّ الباحث ـ فيما نعتقد ـ قد قلب الحكم، ففي قولنا: هذا الرجل أكرمني، يقول النحاة إنّ لفظة (الرجل) هي المفسر، الذي به يتحدّد اسم الإشارة ويزول إبهامه، وليس العكس، وهذا حكم مطّرد لدى النحاة، فضمير الشأن مثلا مفسّره الجملة بعده [6]، والموصول معرّف بالعهد الذي في صلته[7]. أي إنّ الموصول معرّف بالصلة.

2 – **ضمير الشأن:** هو ضمير غائبٍ، يتصدّر الجملة الخبريّة، والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد[8]. جاء في شرح الرضي: «والمراد بهذا الضمير: الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد

---

[1] – ينظر: ابن يعيش شرح المفصل، ج3، ص 126.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 86.

[3] – ينظر: محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 33.

[4] – محمود أحمد نحلة المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 232.

[7] – المرجع نفسه، ص 190.

[8] – ينظر: المرجع نفسه ، ج1، ص232.

والغيبة، كالمَعُود إليه، إمّا مذكّرا، وهو الأغلب، أو مؤنّثا، كما يجيء، وهذا الضمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر، تقول مثلاً: هو الأمير مقبل، كأنّه سمع ضوضاء وجلبة فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا، فلمّا كان المَعُود إليه الذي تضمّنه السؤال غيرَ ظاهر قبلُ، اكتُفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقّبه بلا فصل، لأنّه معيِّنُ المسؤولِ عنه، ومبيّنٌ له»[1].

وهذا يعني أنّه لا يدلّ على شيء بعينه، بل على الجملة، ففي قوله تعالى :﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ المؤمنون/117. لا يقصد بالضمير(هو) اسمًا كزيد أو عمر، وإنّما يقصد به الأمر، «ولذلك يصحّ أن تقول: (هو أنا حاضر) ولا يصحّ أن تقول: (أنا هو حاضر) فلو كان الضمير يعود على الاسم بعده، لكان الكلام متناقضًا، إذ كيف يكون الغائب حاضرا متكلّما؟»[2].

3 – **الموصولات:**

موقف النحاة من الموصولات، هو موقفهم من أسماء الإشارة من حيث الحكمُ عليها بالتعريف. جاء في شرح المفصل: «القسم الثاني من المبهمات هو الاسم الموصول كالذي والتي ومن وما .. وكلّها معارف بصِلاتها، فبيانها بما بعدها أيضًا»[3]. وممّا يدلّ على أنّها معارف «أنّه يمتنع دخول علامة النكرة عليها وهي ربّ، وتوصف بالمعارف، نحو جاءني الذي عندك، وتقع أيضًا وصفًا للمعارف، نحو جاءني الرجل الذي عندك، وكلّها مبهمة، لأنّها لا تخصّ مسمّى دون مسمّى»[4].

ألحق ابن كيسان بالمعارف (من وما) الاستفهاميتين، معلّلًا ذلك بكون جوابهما معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، نحو: من عندك، فيكون الجواب زيد ، ونحوه.

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، 465.

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص59.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص86.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

وإذا قيل ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدلّ تعريف الجواب على تعريف المجاب، وقد ضعّف ابن مالك ذلك من وجهين:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له من عندك؟ أن يقول: رجل من بني فلان، ولمن قيل له ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمر مهم.

والآخر: أن (من) و(ما) في السؤالين قائمان مقام: أيُّ إنسان؟ وأيُّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما. والتمسّك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب[1].

رأى محمود أحمد نحلة أنّ النحاة «مضطربون في تحديد وظيفة الاسم الموصول ووظيفة جملته، فعلى حين يرون أنّ جملة الصلة وظيفتها تعريف الموصول، يرون في الوقت نفسه أنّها صفة لاسم معرفة والموصول وصلة لذلك»[2]، ويضيف متسائلا: «إذا كان الاسم الموصول وصلة إلى وصف المعارف بالجمل كما يقولون، فكيف يكون هو نفسه صفة للمعرفة قبله لا الجملة، وإذا كانت الجملة بعده صفة للاسم المعرفة قبله فكيف يكون اسمًا معرفة؟ وهم فضلًا عن ذلك يرون الجملة نكرة، فكيف تكون نكرة وتمنح الاسم التعريف، ولا يمكن القول بأنّها معرفة، لأنّها لو كانت كذلك لاستغنت عن الموصول وكانت بذاتها صفة للمعرفة»[3].

إنّ الأسماء الموصولة عدا (أل) توصل بجملة خبريّة، وهذه الجملة قد تكون معلومة للمخاطب، نحو قولنا: وصل الذي أكرمك، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾الأحزاب/37. فالصلة معهودة للمخاطب معلومة عنده، جاء في شرح ابن يعيش:«وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب، لأنّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 119.

[2] – محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص 40.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

حاله ليصحّ الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر، لأنّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب .. فلذلك لا تقول جاءني الذي قام، إلاّ لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، لأنّ جاء خبر وقام صلة، وكذلك لا تقول أقبل الذي أبوه منطلق، إلاّ لمن عرف انطلاق أبيه وجهل إقباله»[1].

والموصول لا يتعرّف بصلته؛ وإنمّا يُفسّر بها، وهناك فرق بين التفسير والتعريف، وهما معًا (الصلة والموصول) يقعان وصفا للاسم، وليس كما ذكر الباحث من أنّ الموصول وحده صفة للمعرفة قبله. يقول الزمخشري: «والموصول لا بدّ في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه»[2]، أي: إنّ جملة الصلة تكون ممّا يصلح أن يقع صفة، وهي «الجمل المتمكّنة في باب الخبر»[3]، ولهذا فإنّ الاستفهام لا يجوز أنْ يوصل به، وكذلك الأمر والنهي، لأنّها لا تقع صفة للنكرة، جاء في شرح المفصّل:«فأمّا الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به الذي وأخواتها، لا يجوز جاءني الذي أزيد أبوه قائم، وكذلك الأمر والنهي» [4]. وفي قولنا «جاءني الرجل الذي قام، فالذي وما بعده في موضع صفة بمعنى القائم، وإذا قلت جاءني مَن قام، فمَن وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة»[5].

ولهذا فإنّ تساؤلات الباحث وما قدّمه من اعتراضات لا تتّسم بالدقّة.

إنّ الاسم الموصول قد يمدّ صلته بدلالة (أل العهديّة) التي تعرّف المفردات، لأنّ معناها معهود للمخاطب، نحو: جاء الذي أكرمك، وقد يمدّها بدلالة (أل الجنسية)،

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 154.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص 138.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 150

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه، ص 150.

نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ النساء/15. فليس المقصود بذلك نساء معلومات، بل المقصود الجنس[1].

وقد يراد به تعظيم الموصول، فتُبهم صلته، فلا تكون معهودة، ولا تفيد الجنس [2]، نحو قوله تعالى:﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ النجم/ 10. وقوله: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ طه/78.

إنّ جملة الصلة تستمد تعريفها من موصولها، وليس العكس، ولا يمكن التعريف بالجملة إلاّ عن طريق الاسم الموصول، لأنّ (أل) تدخل على المفردات لا الجمل.

ثالثا: التعريف بالأداة (أل التعريف):

اعتمدت مقولة التعريف والتنكير في النحو العربي، على معياري الشكل والدلالة معًا، وذلك لِما لمسه النحاة من تداخل وتكامل بين المعيارين«حتّى إنّ العبارة الواحدة عند بعضهم قد تشملهما معا، وهم يذكرون أحدهما تعليلًا للآخر وتثبيتًا له» [3]. وتمثّل الأداة أحد المعايير الشكليّة الهامّة التي تناولها النحاة في مقولة التعريف والتنكير، والمقصود بالأداة، ما يدخل على الأسماء كسابقة يتحدّد من خلالها تعريف الكلمة، وهي (أل).

شغلت قضية أصل الأداة (أل) النحاة القدامى، أثنائيّة الوضع هي أم أحاديّة، أي هل الأداة هي (أل) أم اللام وحدها أم الهمزة؟ فالخليل يرى أنّ المعرِّف (أل)، وقال سيبويه هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن[4]،

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 122.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] – محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص95.

[4] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفيّة، ج1، ص 177.

ولئن كان هذا المبحث قد شغف به النحاة القدماء والباحثون المعاصرون، فإنّ (عباس حسن) يرى أنّه «ليس ممّا يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة (أل) التي هي حرف للتعريف، أهي كلّها التي تعرِّف، أم اللام وحدها، أم الهمزة وحدها؟ ...فإنّ هذا الترديد لا طائل من ورائه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنّهما معا» [1]. والثابت عند النحاة أنّ (أل) المعرّفة تدخل على الاسم النكرة ، وهي تنقسم إلى قسمين: عهديّة وجنسيّة.

1 -**أل العهديّة** : وهي التي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه [2]، نحو: قرأت الكتاب، واجتزت الامتحان. جاء في الكتاب: « إنّ المعرّف بـ(أل) إنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت (مررت برجل) فإنّك إنّما زعمت أنّك [إنّما] مررت بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلًا بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تذكّره رجلًا قد عرفه، فتقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهّم الذي [كان] عهده ما تذكر من أمره» [3]، ولا بدّ في تعريف العهد من ثلاثة: المتكلّم والمخاطب، والمذكور [4]، وهي على ثلاثة أنواع:

أ -**العهد الذكري** : وهو أن يتقدّم لمصحوب الألف واللام ذكر في اللفظ [5]، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾المزمل/15-16. ونحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ النور/ 35. ونحو قولنا: زارني رجل فأكرمت الرجل، أي: أكرمت الرجل الذي تقدّم ذكره، إذ لو قلنا زارني رجل

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 422.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 114.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 86.

[5] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 220.

فأكرمت رجلًا، لتوهّم السامع أنّه غير الأوّل [1]، وفائدة (أل) في العهد الذكري التنبيه على أنّ الثاني هو الأوّل، ولهذا لا يجوز نعته، كي لا يزيد عليه بشيء في دلالته. ونعتقد أنّ (أل) هنا لا تفيد التعريف، لأنّها هي ومدخولها كالضمير العائد على النكرة، ولا نرى فرقًا بين قولنا: أعجبني كتاب فاشتريت الكتاب. وقولنا أعجبني كتاب فاشتريته. جاء في مغني اللبيب:«وعبرة هذه أن يسدّ الضميرُ مسدّها مع مصحوبها» [2]، وقد سبق وأن ذكرنا رأينا في الضمير الذي يعود على النكرة[3].

ب -**العهد الذهني** : ويسمّى أيضًا العهد العلمي، وهو أن يتقدّم لمصحوبها علم المخاطب به[4]، كقولنا اشتريت البيت، فتعيين البيت متحصّل بالعلم السابق للكلام، ووظيفة (أل) توجيه الذهن إلى المقصود بعينه دون غيره. ومنه قوله تعالى :﴿**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ**﴾ التوبة/40. وقوله:﴿**لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ**﴾ الفتح/18. فالغار والشجرة معلومتان للمسلمين، وإن لم يكن جرى لهما ذكر في الكلام.

ج -**العهد الحضوري**: وهو أن يكون مصحوب اللام حاضرًا مشاهدًا أو محسوسًا وقت التكلّم، كقولنا: السماء صافية الليلة، و سأسافر الساعة، واليوم تظهر النتيجة، فالليلة والساعة واليوم، دالة على الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام، وتقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل[5]، ونحو قوله تعالى:﴿**ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ**﴾ المائدة/3. جاء في مغني اللبيب:«قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلاّ بعد اسم الإشارة، نحو جاءني هذا الرجل أو في النداء نحو يا أيّها الرجل، أو إذا الفجائيّة نحو: خرجت

---

[1] – ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 182.

[2]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 61.

[3] – ينظر: صفحة 182– 183 من هذا البحث.

[4] – ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 182.

[5] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 61.

فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو "الآن"» [1] واعترض ابن هشام على (الآن)، فـ(أل) الداخلة عليها زائدة، لأنّها لازمة [2]، يقول: «ولا يعرف أنّ التي للتعريف وردت لازمة»[3].

2 –**أل الجنسيّة**: وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معيّن من أفراد الجنس كما في العهديّة، جاء في شرح المفصل: «فأمّا تعريف الجنس، فأن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه، لا لتعريف الشخص منه »[4]، وأنواعه ثلاثة، هي: أن تكون:

أ –**للاستغراق**: وهي على قسمين:

–**استغراق جميع أفراد الجنس**: وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقة [5]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا** ﴾ النساء/ 28. أي: كلّ إنسان بلا استثناء، ومن ضوابطها أن يصحّ الاستثناء ممّا دخلت عليه الألف واللام [6]، نحو قوله تعالى :﴿ **إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ** ﴾ العصر/ 2–3. وصحّة نعته بالجمع، وإضافة (أفعل) إليه اعتبارًا لمعناه، نحو قوله تعالى :﴿**أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ**﴾ النور/13. ونحو: أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيض[7] .

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 61.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 19.

[5] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص61.

[6] – ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص275.

[7] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

-**استغراق خصائص الأفراد:** وهي التي تفيد استغراق خصائص الأفراد تجوّزًا، بغرض المبالغة في المدح أو الذم[1]، وضابطها أن يصلح فيها وقوع (كلّ) موقع الألف واللام مجازًا لا حقيقة [2]، ومنه قوله تعالى :﴿ **ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ** ﴾ البقرة/2. جاء في شرح التصريح:«إنْ خلفتها (كلّ) مجازًا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة»[3]، نحو: هو الرجل علمًا، بمعنى أنّه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال. وتسمى (أل الكماليّة) [4]، ومن الذمّ قولك: هو اللئيم، أي: اجتمع فيه من صفة اللؤم ما تفرّق في غيره.[5]

ب -**تعريف الحقيقة** : وهي التي« تفيد أنّ الجنس يُراد منه حقيقتُه القائمة في الذهن، ومادّتُه التي تكوّن منها في العقل» [6]، وضابطها أنّه لا يجوز أن تخلف فيه (كلّ) الألفَ واللامَ، لا حقيقةً ولا مجازًا [7]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ**﴾ الأنبياء/30. أي: من حقيقة الماء، وليس المقصود استغراق الماء كلّه في خلق الأحياء، ولا يراعى في ذلك الصفاتُ الطارئة أو الاستثناءاتُ العرضيّة . ونحو قوله تعالى:﴿**وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ**﴾ **يوسف/13**. ومنه قولنا: أكلت الخبر واشتريت اللحم.

فرّق النحاة بين المعرّف بـ(أل) التي للماهيّة واسم الجنس النكرة، يقول ابن هشام:«والفرق بين المعرّف بـ(أل) هذه واسم الجنس، هو الفرق بين المقيّد والمطلق،

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج1، ص 116.

[2] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 61.

[3] – الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 181.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 116.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 427.

[7] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 275.

وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.»[1].

قد يبدو للوهلة الأولى أنّه لا فرق بين قولنا اشترِ اللحم ، واشترِ لحمًا، وقد يقال إنّ الألف واللام هنا لم تضف دلالة، فلا المتكلّم قصد بإدخال (أل) على اللفظ لحمًا بعينه، ولا المخاطب فهِم ذلك. ولئن كانت بعض السياقات لا تشعر بالفرق، فإنّ ذلك يدعونا لاختبار الأداة في بعض السياقات التي تمكّننا من ملاحظة الفرق لأنّه من غير المعقول أن يكون إضافة الألف واللام كعدمها، إذ لو كان الأمر كذلك لطرحتها اللغة واستغنى عنها المتكلمون.

أ –هاجمني الذئب.

ب – هاجمني ذئب.

إنّ المتكلم في الجملة الأولى من خلال تعريف كلمة (ذئب) يستثير في ذهن المخاطب صورة مشتركة في الذهن الجمعي من غير زيادة أو نقصان، وهو بذلك يضع المخاطب في تصور معيّن حدّده من خلال أل التعريف، ولا يعني هذا أنّه قصد ذئبًا بعينه. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ هذه إنّما هي لتعريف العهد، باعتبار أنّ الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض[2].

أمّا الجملة (ب) فالمتكلم لم يفرض على المخاطب صورة ذهنيّة معيّنة، بل ترك له حرية التخيّل، والملاحظ أنّ الجملة قابلة للتعديل، فالمتكلم يستطيع أن يعدّل الصورة الذهنية بالوصف أو الإضافة مثلا، فيقول: هاجمني ذئب ضخم قوي جائع..، من غير أن تكون هذه الأوصاف لتحديد ذئب بعينه، بخلاف الجملة الأولى، فلو أن المتكلّم وصف كان يتحدّث عن ذئب معيّن في الخارج، كأن يقول مثلا: هاجمني الذئب الضخم.

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 62.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

رابعا: التعريف بالإضافة:

الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر، وإسناده إليه، نحو: غلام زيد، ودار عمرو. عرّفها صاحب الهمع بقوله:«نسبة تقديديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ» [1]، وقد انتهى النحاة إلى أنّ الإضافة إمّا أن تكون بمعنى اللام، نحو: مال زيد، ودار خالد، أو تكون بمعنى (من)، وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو: خاتم ذهب، وثوب خزّ، أو تكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: غريق البحر، أي: غريق في البحر.

يبدو واضحًا أنّ النحاة حاولوا من خلال تقدير الحرف الجارّ، تبريرَ حركة الجرّ للمضاف إليه. جاء في شرح ابن عقيل: «واختُلف في الجارّ للمضاف إليه؛ فقيل: هو مجرور بحرف مقدّر ـ وهو اللام، أو "من"، أو "في"ـ وقيل هو مجرور بالمضاف» [2].

وقد لاحظ النحاة وأدركوا أنّ الإضافة تعبير أوسع من أن يكون بمعنى حرف، لكنّهم لم يتخلّوا عن فكرة تقدير الحرف، استجابة للعامل الموجب للجرّ. جاء في شرح الرضيّ:«وفي العامل في المضاف إليه اللفظيّ إشكال، إن قلنا إنّ العامل هو الحرف المقدّر، إذ لا حرف فيه مقدّرا، وكذا إن قلنا إنّ العامل معنى الإضافة لأنّا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكلّ معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجرّ، وكذا إن قلنا العامل هو المضاف، لأنّ الاسم على ما قال أبو علي في هذا الباب لا يعمل الجرّ إلاّ نيابة عن الحرف العامل، فإن لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه» [3].

وأمام هذا الإشكال حاول الرضي التوفيق بين نظرية العامل ومعنى الإضافة، لكنّه لم يكن مقنعًا. يقول:«ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 264.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص 43.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص203.

يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: طور سيناء، ويوم الأحد، بمعنى اللام، ولا يصحّ إظهار اللام في مثله»[1].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ «الإضافة ليست على تقدير حرف أصلًا »[2]، لِما لاحظوه من اختلاف في المعنى، وهو الحقّ في ما يبدو. جاء في شرح الرضي:« فلا تظنّن من إطلاق قولهم في مثل: غلام زيد، إنّه بمعنى اللام: أنّ معناه ومعنى: غلام لزيد، سواء، بل معنى غلام لزيد: واحد من غلمانه غير معيّن، ومعنى غلام زيد، الغلام المعيّن من بين غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلاّ واحد» [3]. وهذا يعني أنّ تقدير حرف يغيّر المعنى ويحوّل المعرفة إلى نكرة. ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ البقرة/33. لا يساوي (بأسماء لهم)، ومثله قوله تعالى:﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾ النساء84. لا يساوي (إلاّ نفسًا لك)، إذ يقتضي أنّ له أكثر من نفس، بل إنّ التقدير قد يمتنع أصلاً، ولا يكون له معنى في بعض السياقات، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ الأنعام/109. فلا معنى لـ(جهدًا لأيمانهم)[4].

بل إنّ الإضافة قد تكون لأدنى ملابسة، إذ «يضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة، نحو قولك: لقيته في طريقي، أضفت الطريق إليك لمجرّد مرورك فيه» [5]، وهي بذلك أعمّ من أن تكون على تقدير حرف، ويدلّنا على ذلك قول سيبويه: «إلا ترى أنك تقول هذا حبّ رمّان، فإذا كان لك قلت: هذا حبّ رماني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنّما لك الحبّ»[6]،

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 207.

[2] – الخضري، حاشية الخضري، ج2، ص3.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص 209.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 121.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص8.

[6] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 436.

إنّ الإضافة تعبير مختلف تمامًا عن المعنى المتحصّل من تقدير حرف، «فقد يصحّ تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر، وما صحّ تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدّر. فهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف»[1].

1 نوعا الإضافة:

يقسّم النحاة الإضافة إلى ضربين: محضة وغير محضة.

أ **الإضافة المحضة**: وتسمّى المعنويّة، وهي إضافة غير الوصف، نحو: كتاب محمد، أو إضافة الوصف إلى غير معموله، نحو: كريم مصر، جاء في شرح الرضي:«المعنوية ألاّ يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أي: على ضربين، إمّا ألاّ يكون المضاف صفة، نحو: غلام زيد، أو يكون صفة، لكن لا تكون الصفة مضافة إلى معمولها، نحو مصارع مصر، والله خالق السموات» [2]. وذلك لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي.

وهي (أي المحضة) تفيد تعريفًا أو تخصيصًا، بحسب المضاف إليه، فإذا كان المضاف إليه معرفة أفادت التعريف، نحو: غلام زيد، وإذا كان نكرة أفادت التخصيص، نحو: غلام رجل [3]، والتخصيص إخراج اللفظ بالإضافة عن إطلاقه [4]، أي تقليل الاشتراك[5]، لأنّ قولنا غلام، أعمُّ من قولنا غلام رجل. ولا يجب أن يفهم من التخصيص، أنّ المضاف اكتسب درجة من التعريف تجعله في خانة المعارف، فهو باق على تنكيره إذ كلّ ما استفاده من المضاف إليه، انحسار الشيوع على نحو ما، يقول صاحب النحو الوافي: «إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة، فإنّه يكتسب منها ـ مع بقائها على حالها ـ "تخصيصًا"، يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 118.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص 206.

[3] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 123.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 118.

[5] – ينظر: الخضري، حاشية الخضري، ج2، ص3.

بين المعرفة والنكرة»[1]. لكن الذي نراه في التخصيص، أنّه لا يجعل المضاف يتخلّى عن تنكيره، ليكون في درجة بين التعريف والتنكير، لأنّ التنكير شيوع واشتراك، ولو كان بين اثنين.

والتعريف بالإضافة كالتعريف بـ(أل)، قد يكون للعهد، نحو قوله تعالى :﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ البقرة / 158. ونحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ التوبة/ 61. وذلك لأنّه يدلّ على واحد بعينه. وقد يكون التعريف بالإضافة للجنس، نحو:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗا﴾ النساء/10. فأموال اليتامى تفيد الجنس [2]، وقوله:﴿إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ النساء/76.

والمضاف يتعرّف بالمضاف إليه، سواء أضيف إلى مفرد أو جملة، ومن الإضافة إلى الجملة قولنا: زارنا يوم ولادة خالد. جاء في المقتضب: «فإذا قلت: هذا يومُ يخرج زيد، فقد أضفته إلى هذه الجملة، فاتّصل بالفعل لِما فيه من شبهه؛ لأنّه لا يخلو منه. وهو معرفة؛ لأنّ معنى قولك: هذا يومُ يخرج زيد: هذا يوم خروج زيد في المعنى، و﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات/35] : هذا يومُ منْعهم مِن النطق»[3].

قد تأتي النكرة في بعض السياقات، مضافة إلى مفرد نكرة أو جملة، صاحبُ الجملة فيها نكرة، ولكنّها تكون معلومة للمخاطب، نحو: قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ آل عمران/106. ونحو:﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴾ الشعراء/88. فاليومُ معلوم وهو يوم الحساب، لكنّ هذا العلم ليس مستفادًا من التركيب، وإنّما هو متحصّل من مكتسبات سابقة، نحو قولنا: لقد لقي ربًّا كريمًا، هو الله جلّ وعلا، وهذا

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 23.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، 124.

[3] – المبرد، المقتضب، ج3، ص176.

لا يقضي أن نحكم على هذه الوضعيّات بالتعريف، فهي نكرة مخصّصة من المنظور اللغوي، لا العقدي.

ـ **إضافة الأسماء الموغلة في الإبهام** : ذكر النحاة أنّ ثمّة أسماء موغلة في الإبهام لا تكسبها الإضافة إلى المعرفة تعريفًا، جاء في المفصل:«وكلّ اسم معرفة يتعرّف بما أضيف إليه إضافة معنويّة، إلّا أسماءً توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحوُ غيرٍ ومثلٍ وشبهٍ» [1]. فقولنا في نحو: مثلك وشبهك وسواك ونظيرك، لم يتعرّف المضاف لأنّ« مغايرة المخاطب ليست صفة تخصّ ذاتًا دون أخرى، إذ كلّ ما في الوجود إلّا ذاته موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلة زيد لا تخصّ ذاتًا»[2]، فهو إذن خروج من ذات معيّنة إلى شائع غير معيّن، يشمل كلّ واحد باستثناء صاحب الضمير. بخلاف قولنا: شبيهك، فإنّها تتعرّف بالإضافة، «لانحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب» [3]، وهذا يعني أنّه إذا تعيّن المغاير والمماثل تعرّفت "غير" و"مثل" ونظائرهما. جاء في الهمع: «ويعرّف ما ذكر من غير وما بعده إن تعيّن المغاير والمماثل، كأن وقع "غير" بين ضدين نحو :﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الفاتحة/7، وقولك مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرّك »[4]، فتعرّف ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ لتخصّصه بالمرضيّ عنهم[5].

ب ـ الإضافة غير المحضة: وهي إضافة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، وتشمل:

ـإضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما، إذا دلاّ على الحال أو الاستقبال، نحو: هو ضارب خالد الآن أو غدًا ، وهو مضروب الأب الآن أو غدًا، فإن كانا للمضيّ فإضافتهما محضة، نحو: هو مضروب الأب أمس.

---

[1] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص 101.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي، ج2، ص210.

[3] – المرجع نفسه، ص 212.

[4] – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 270.

[5] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص211..

-إضافة صيغ المبالغة نحو: هو ضرّاب الرؤوس، وإضافة الصفة المشبّهة مطلقًا إلى معمولها، لأنّها تعمل عمل فعلها اللازم، نحو طويل القامة وحسن الوجه[1]. ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا أضيف إلى مرفوعه، نحو: هو عربيّ النسب، والمصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل، نحو: قيد الأوابد، جاء في الهمع:«غير المحضة إضافة الصفة، أي: اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبّهة إلى معمولها المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، لأنّها في تقدير الانفصال»[2].

والمقصود بالانفصال عند النحاة أنّ الإضافة «في النيّة والتقدير ليست موجودة، وليست ملحوظة»[3]، أي: إنّ الأصلَ التنوينُ والنصبُ لما بعده، ، ولهذا فإنّ المضافَ إضافة غير محضة نكرةٌ، وإن أضيف إلى معرفة، نحو قوله تعالى :﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ المائدة/95. فـ (بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ) نكرة لأنّها وُصفت بها ﴿هَدۡيَۢا﴾ وهي نكرة. جاء في شرح المفصل:«فالاسم الأوّل نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة، لأنّ المعنى على الانفصال بإرادة التنوين، ولذلك تقول هذا رجل ضاربُ زيدٍ غدًا، كما تقول هذا رجل ضاربٌ زيدًا غدًا، لأنّ التنوين المقدّر حكمًا كالموجود لفظًا، ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفًا على النكرة»[4].

فهي إذن لا تفيد تخصيصًا، لأنّ «التخصيص حاصل قبل الإضافة »[5]، ففي قولنا: هو حسن الوجه، أصله: هو حسنٌ وجهه. والذي عليه النحاة، أنّ الإضافة هنا أفادت التخفيف من خلال حذف التنوين أو رفع القبح، فبالرفع في قولنا: هو حسن

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص130. عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص29.

[2]– السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 271.

[3]– عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص34.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص119.

[5]– فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 131.

الوجهُ، «قبحُ خلوّ الصفةِ عن ضمير الموصوف، وفي نصبه تشبيها بالمفعول به قبْحُ إجراءِ وصفِ القاصرِ مجرى المتعدّي، وفي الجرّ تخلّصٌ منهما»[1].

إنّ في حديث النحاة عن الفرق بين التعبيرين، تركيز على الناحيّة الشكليّة من غير التفات إلى المعنى والغرض البلاغي المستفاد من التعبيرين، يقول فاضل السامرائي:«والحق فيما نرى، أنْ ليست الإضافة لأحد هذين الغرضين، وإنّما هي لغرض آخر يختلف عن الإعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض، لاستعمل كذلك مطلقًا وامتنع الإعمال، في حين نرى الاستعمالين جاريين: الإضافة والإعمال، قال تعالى:﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ البقرة/145. بالإعمال، وقال﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ آل عمران/9. بالإضافة»[2].

إنّ التخفيف مطلب تتوخّاه اللغة، ولا يُعدل عنه بلا سبب يقتضي دلالة ما، والبحث إنّما ينبغي أن يتوجّه إلى ما تنصّ عليه دلالة كلّ تعبير.

لقد نصّ النحاة بوضوح، على أنّ الإعمال دالّ على الحال والاستقبال، والإضافة ليست كذلك، فهي تحتمل المضي والحال والاستقبال [3]، فهي «تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنّه تعبير قطعيّ» [4]. فارقٌ آخر بين التعبيرين، أنّ في الإضافة تغليب للاسميّة على الفعليّة، فيبدو المتضايفان كالاسم الواحد، كقولنا: هذا حارسُ المزرعة، وهذا بائعُ الخبز، ونحن لا نشير بالإضافة إلى زمن الحراسة أو البيع. ولهذا فإنّ الحدث لا يبرز كما يبرز في قولنا بالإعمال.

-التعريف والتنكير في النداء:

اسقط كثير من النحاة القدماء ذكر المنادى في ذكرهم لعدد المعارف، جاء في الهمع:«وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النكرة المقبل عليها، نحو يا رجل،

---

[1] – الخضري، حاشية الخضري، ج2، ص5.

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 131.

[3] – دلالة اسم الفاعل المضاف غير العامل على المضي قطعيّة، وعلى الحال والاستقبال والاستمرار احتمالية تحدّدها القرينة.

[4] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 132.

فتعريفه بالقصد» [1]. وقد عزا الرضيّ ذلك إلى أنّ«من لم يعدّه من النحويّين من المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأنّه تعرّف لوقوعه موقع كاف الخطاب»[2].

المنادى إذا كان مفردًا [3] معرفة بُني على ما يرفع به، ويدخل في المفرد المعرفةِ العلمُ المفردُ نحو: يا خالدُ، والنكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ. وإذا كان مضافًا، نحو: يا عبد الله، ويا بائع الصحف، أو شبيهًا بالمضاف، نحو: يا حسنًا وجهه، أو كان نكرة غير مقصودة، نحو: يا رجلًا، فهو منصوب[4].

والفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة، أنّ المنادى في الأولى معيّن، وفي الثانية غير معيّن، والمنادى المضموم معرفة دومًا، جاء في الكتاب:«كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنّه إذا قال يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه يا أيّها الفاسق، ويا أيّها الرجل»[5]. واستدلّ سيبويه على تعريفها بترك التنوين فيه، يقول: «وممّا يقوّي أنّه معرفة ترك التنوين فيه»[6].

اتّفق النحاة على أنّ المنادى غير المقبَل عليه نكرة، نحو يا رجلاً، وإنّما الخلاف في النكرة المقبَل عليها وفي العلم، نحو: يا زيدُ، فذهب بعضهم إلى أنّ النداء يعرّف النكرةَ المقبَل عليها، وأنّ العلم يزال منه التعريفُ ثم يتعرّف بالنداء، جاء في شرح التسهيل:«وادّعى المبرّد أنّ تعريف: يا زيد، متجدّد بالنداء بعد إزالة تعريف العلميّة» [7]، وهو تحليل يحاول من خلاله تجنّب القول باجتماع تعريفين على لفظ واحد: العلميّة

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 190.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص248.

[3] – المقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص327– 328

[5] – سيبويه الكتاب، ج2، ص 197.

[6] – المرجع نفسه، ص 199.

[7] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص392.

والنداء، وردّ ابن مالك بأنّ «تعريف العلميّة مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إيّاك و يا هذا، ويا من حضر»[1].

أمّا المعرّف بـ(أل) فيتوصّل إليه بـ (أي)، ويؤتى بالمنادى مرفوعًا، فيقال: يا أيّها الرجلُ، قال تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾ الحج/1. وذهب النحاة إلى أنّ المنادى بـ (أل) والنكرة المقصودة واحد، لأنّهما معرفة، فقولنا (يا رجلُ) كقولنا (يا أيّها الرجل)، يقول سيبويه: «إذا قال يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل»[2].

يرى فاضل صالح السامرائي أنّ العبارتين تختلفان، يقول:«والحقيقة أنّه ليس معناهما واحدًا، فإنّ المنادى في قولك (يا رجل) نكرة في الأصل، فقصدته بندائك له، وأمّا المعرّف بـ (أل) فهو معرفة، قبل قصده بالنداء، فـ (أل) هذه قد تكون (أل) الجنسية أو العهدية»[3]، فالفرق بينهما كالفرق بين يا رجل ويا خالد[4].

قضية الحياد في مقولة التعريف والتنكير:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم من حيث التعريف والتنكير ضربان لا ثالث لهما، فالاسم إمّا معرفة أو نكرة، جاء في الهمع: «الجمهور على أنّه لا واسطة بين النكرة والمعرفة»[5]. ولعلّ مردّ ذلك يعود إلى جنوح النحاة إلى تقليل الأصول ما أمكن، وقد ألمح بعض المعاصرين إلى وجود درجة متوسطة بين التعريف والتنكير، ومن ذلك مثلًا ما أشار إليه برجشتراسر، بقوله: «ونوع آخر من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير، إضافة مضاف إلى مضاف إليه معرّف إضافة غير حقيقية، نحو حسن الوجه وطالب الثأر، وخصّصوا هذا بدخول لام التعريف على المضاف، فقالوا الرجل

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص392.
[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص197.
[3] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص 330.
[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص194.

الحسن الوجه والطالب الثأر» [1]، فهو يرى أنّ هذا النوع من الإضافة يحقّق درجة لا توصف بالتعريف أو التنكير.

ولعلّ هذا النوع من الإشارات، قد حذا ببعض الباحثين إلى محاولة التأصيل لنوع ثالث، سمّاه العنصرَ المحايد، ومنه ما طرحه أحمد عفيفي في كتابه، "الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته"، حيث عرّف العنصر المحايد بقوله:«العنصر المحايد في باب التعريف والتنكير، هو ذلك العنصر الذي يقع موقع الاسم المعرّف، وكذلك الاسم المنكّر على حدّ سواء، وهو أيضًا يقوم بوظيفة الاسم المعرّف أو الاسم المنكر بشكل ليس فيه نقص، فهو إذا يقع في حالة وسطى بين المعرّف والمنكّر» [2]. وقد علّق الحياد بقضيّة التخصيص، يقول: «ومن الواضح أنّ التخصيص يأخذ النصيب الأوفى في عمليّة الحياد».

يبدو من خلال هذا الطرح الذي يقدّمه أحمد عفيفي، أنّ الحياد عنده لا يعني افتقاد العنصر اللغوي لمعنى التعريف والتنكير، بل هو العنصر الذي يقوم بالوظيفتين معا.

إنّ فهم الحياد على هذا النحو سيجعل كلّ الأسماء تقع في دائرة الحياد، فالأعلام معارف قد تأتي نكرة، والضمير كذلك واسم الجنس. وكلّ إضافة تفيد التخصيص.

ونعتقد أنّ التخصيص ليس حالة وسطى بين التعريف والتنكير، لأنّ العنصر المخصّص بالإضافة أو الوصف أو النسبة لا يغادر حالة التنكير.

---

[1] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص147.

[2] – أحمد عفيفي، الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه وسماته، ص17.

خاتمة الفصل:

- مقولة التعريف والتنكير مقولة صرفيّة، تخصّ الأسماء والصفات دون الأفعال والحروف.
- التعريف والتنكير مقولة تتبني عليها كثير من أبواب النحو، كالمبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعولات، والنداء، وغيرها.
- التنكير درجات تخضع إلى الشيوع.
- الطرح المنهجي السليم لمقولة التعريف والتنكير يقتضي النظر إلى الأسماء في نطاق الجملة، وليس النظر إلى المفردة خارج السياق.
- التعريف بالعلميّة تعيين للمسمّى بلا قرينة، فهو يكتسب التعريف بالوضع، ويدلّ على معيّن من جنسه، لا يشمل غيره.
- يمثّل الضمير في عرف النحاة أعلى درجات المعارف. فإن كان عائدًا على نكرة فهو نكرة مثلها.
- هناك فرق بين التفسير والتعريف، فالموصول يفسَّر بصلته ولا يتعرّف بها.
- الإضافة تعبير أوسع من أن يكون على تقدير حرف.
- الاسم إمّا معرفة وإمّا نكرة، فلا حياد في مقولة التعريف والتنكير.

الفصل الرابع
مقولة الجنس

-التذكير

- التأنيث

توطئة:

التفريق بين الذكر والأنثى قضيّة نشأت مع خلق الإنسان، وليست اكتشافًا أو فتحًا علميًّا يمكن أن ينسب إلى مرحلة من مراحل التاريخ البشريّ. وكما أدرك الإنسان ذاته، فإنّه لم يجد عناءً في التمييز بينه وبين الموجودات الأخرى ، التي تظهر فيها علامات الذكورة والأنوثة، سواء كانت آدميّة أو حيوانيّة.

ومنشأ القسمة اللغويّة الثنائيّة (مذكّر/ مؤّنث)، يعود إلى انقسام الجنس انقسامًا حيويًّا طبيعيًّا، إلى ذكر وأنثى، ثمّ جرت هذه القسمة لتَطال ما لا علاقة له بالذكورة أو الأنوثة. فمِن الموجودات ما تعاملت معه اللغة على أنّه مذكّر، وإنْ لم يكن له مؤنّث مِن جنسه، ومنها ما تعاملت معه على أنّه مؤنّث، وإن لم يكن له مذكّر من جنسه، وقد يُطلق على أشخاص ذكور كلماتٌ مؤنّثة نحويًّا، نحو: (رحّالة، علّامة، خليفة)، أو يُطلق على أشخاص إناث كلمات مذكّرة نحويًّا ، نحو: (ناشز، طالق، مرضع)، وقد يُؤتى بالكلمة فتُطلق على الجنسين (الذكر والأنثى) ، نحو: (صباح، جهاد). وهذا ما جعل مقولة الجنس في رأي الباحثين، أبعدَ المقولات النحويّة عن المنطق العقلي، وأكثرَ أبواب النحو غموضًا، يقول برجشتراسر: «والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة»[1].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّها تفرض نفسها بشكل صارم لا يقبل الغلط، فـ «مَن ذكَّر مؤنثاً، أو أنّث مذكراً ، كان العيب لازماً له، كلزومه مَن نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً»[2]، وليس الأمر يقتصر على العرب، يقول فندريس: «وليس هناك من غلطة

[1] – برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربيّة، ص 112.

[2] – ابن الأنباري: أبو بكر ، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، 1981، ج1، ص51.

تصدم السامع من فم أحد الأجانب، أكثر من الخلط في الجنس، فإذا ما تجاوز تكرارها تعذّر فهم الكلام»[1].

وليست اللغات الإنسانيّة في تقسيمها لمسألة الجنس على نفس السبيل، فاللغات الساميّة تقسّم الاسم إلى قسمين لا ثالث لهما، وهما (المذكّر والمؤنّث)، بل حتّى القسم الثالث (الخنثى)، فإنّ الأسرة الساميّة تعاملت معه معاملة المذكّر أو المؤنّث. أمّا بعض اللغات الهنديّة الأوربيّة (كالألمانيّة) فقد قسّمتْ الموجودات إلى مذكّر، ومؤنث، ومحايد(Neutral)[2]، أمّا الإنجليزية فقسمة الموجودات فيها على ميزان آخر«فهي إمّا مذكّرة عاقلة أو مؤنّثة عاقلة؛ أو غير عاقلة بغضّ النظر عن جنسها في الطبيعة» [3] و«في اللغات البدائيّة ليس هناك نوعان فحسب من الجنس، كما في اللغات الساميّة، ولا ثلاثة أنواع كما في اللغات الهندوأوروبية، بل فيها غالبًا أنو اع كثيرة، يفترق بعضها عن بعض نحويًّا ، وتتوزّع فيها كلّ أشياء العالم المحسوس» [4]، وهو تنوّع مرتبط بمعتقدات تلك الشعوب وتأملاتها الخرافيّة[5].

---

[1] – فندريس، اللغة، ص 127.

[2] – المذكّر على الحقيقة في اللغة الألمانية له أداة تميّزه في حال الرفع هي (der)، والمؤنّث على الحقيقة أداته التي تميّزه هي (die)، وما هو ليس بمذكّر ولا مؤنث، من حيث التعامل اللغوي، أداته هي (das). ينظر: إسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة دراسة لغويّة تأصيليّة، دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، عمان، الأردن، ط3، 1993، ص12.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص95.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1 -التذكر والتأنيث بين اللغة والاصطلاح:

جاء في اللسان:«التذكير خلاف التأنيث، والذكر خلاف الأنثى» [1]، قال تعالى: «وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ» آل عمران/ 36. ويقال: أذكرتِ المرأة ، فهي مُذْكِر ، أي ولدتْ ذكرا ، فإذا كان ذلك لها عادة فهي مذكار، وكذ لك يقال للرجل[2]. فلفظ الذكر والأنثى، يطلق فيراد به الوصف التشريحيّ والوظيفيّ للذات الآدميّة أو الحيوانيّة.

أمّا التذكير والتأنيث ، فهو وصف للّفظ اللغويّ الذي يشمل الإنسان والحيوان وغيرهما، والغموض الذي يحيط بهذه المقولة، يبدأ من تعذّر وضع حدّ دقيق، يمكن أن يكون معتمَدًا يُنطلَق منه في دراسة هذه المسألة، ولعلّ هذا الغموض ، هو الذي جعل كتب المذكّر والمؤنّث المتقدّمة، لا تكاد تركّز على تحديد المفهوم، وكأنّه لم يكن مسألة مستهدفة بذاتها، وهو أمر مخالِف لِما درج عليه النحويّون في وضع الحدود ومناقشتها. فكان تركيزهم على أقسام المذكّر والمؤنّث، وذكرِ أحكامهما وعلاماتهما، وغيرِ ذلك من المسائل المتعلّقة بالموضوع.

يرى أبو البركات الأنباري أنّ المذكّر: « ما خلا من علامة التأنيث لفظًا.. والمؤنّث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرا» [3]. وهو تعريف يتّخذ من العلامة فارقًا في التمييز بين المعنيين، ونلحظ ذلك في ما ذهب إليه ابن الحاجب، يقول: «المؤنّث ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا. والمذكّر بخلافه ، وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة» [4]. أمّا ابن يعيش فحاول من خلال تعريفه أن يجمع

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 309.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – أبو البركات بن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970، ص63.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص321.

بين الجانب الدلاليّ والشكليّ، ويظهر ذلك في قوله :«التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدّ من دليل عليهما»[1].

لم يبتعد المتأخّرون من النحاة على ما جاء به المتقدّمون، يقول إسماعيل عمايرة عن مفهوم المؤنّث في المعنى الاصطلاحيّ: «هو ما دلّت عليه علامة من علامات التأنيث، سواء أظَهرتْ على الكلمة نفسِها، نحو فاطمة وليلى وصحراء، أم ظهرتْ في السياق دون الكلمة، نحو قامت هند، وهذه دعد، أو فيهما معًا، نحو: أنت ليلى، أو في أحدهما دون الآخر، نحو: هذا معاوية؛ فإنّ "هذا" للمذكّر؛ لأنّ المشار إليه مذكّر على الحقيقة، وهو- أي معاوية- مؤنّث من الناحيّة اللغويّة الشكليّة »[2]. ويرى إميل بديع يعقوب أنّ أبسط تعريف للمذكّر هو: «ما يصحّ أنْ تشير إليه بقولك: "هذا" نحو: "هذا رجل"، و"هذا هرّ"، و"هذا باب" »[3]. والمؤنّث بأبسط تعريفاته، هو: «ما يصحّ أن تشير إليه بقولك: "هذه"، نحو: "فتاة"، و"هرّة"، و"طاولة"»[4].

2 -التذكير والتأنيث بين الأصل والفرع:

من الأصول التنظيريّة التي جعلها النحاة اختيارات مبدئيّة ، أنّ التذكير أصل، والتأنيث فرع عليه . يقول سيبويه:«واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدّ تمكّنا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه من قَبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون»[5]. فبالمنطق نفسه الذي استحقّ به التنكيرُ أن يكون أصلاً ، والتعريفُ فرعًا، كان التذكير والتأنيث كذلك،

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 88.

[2] – إسماعيل عمايرة، دراسات لغويّة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص22– 23.

[3] – إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، ص61.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 22.

ويضيف في موضع آخر قوله:«الأشياء كلّها أصلها التذكير، ثم تختصّ بعدُ، فكلّ مؤنّث شيء، والشيء يذكّر ، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنا، كما أنّ النكرة هي أشدّ تمكّنًا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثمّ تعرّف. فالتذكير قبلُ» [1]. فالتأنيث إذن يكون بعلامات حادثة في الاسم.

ولأجل هذا التأصيل، يرى ابن يعيش أنّ المذكّر لم يحتج إلى علامة، لأنّه يُفهم عند الإطلاق [2]، ودليل هذا الأصل عنده أمران«أحدهما مجيئهم باسم مذكّر يعمّ المذكّر والمؤنّث، وهو شيء . الثاني أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة ، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة» [3]. ويبدو أنّ هذا الأصل هو الغالب في اللغات الساميّة أيضًا، يقول بروكلمان،:«تفرِّق اللغات الساميّة بين نوعي ما يسمّى بالجنس ، وهما المذكّر والمؤنّث، ويعبّر عن الأوّل بالكلمة الأصليّة المجرّدة ، كما يفترق الثاني عن الأوّل في معظم الأحوال بنهاية تتّصل به» [4]. ويذهب المبرّد إلى أبعد من هذا ، حين يقرّر أنّ «كلّ ما لا يعرف أمذكّر هو أم مؤنّث، فحقّه أن يكون مذكّرا؛ لأنّ التأنيث لغير الحيوانات إنّما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل» [5].

ومع أنّ هذا التقسيم (الأصل والفرع) ، لا يعدو أن يكون منطلقات تنظيريّة اعتمدها النحاة، إلّا أنّها من وجهة نظر بعض الباحثين ، هي أحكام مستمدّة من بدء التكوين، وبذلك فهي تتجاوز حدود اللغة، يقول عيسى برهومة:«فالأصالة والفرعيّة التي اتّكأت عليها الأجيال للتعاطي مع الجنسين ، ليست منفصلة عن قصّة خلق آدم، واشتقاق حوّاء من ضلعه، فهذه القصة وما أُسبغ عليها من تحويرات أسطوريّة وتوراتيّة ،

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص241.

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص88.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – بروكلمان، فقه اللغات الساميّة، ص95.

[5] – المبرّد، المذكّر والمؤنّث، تحقيق : رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 1980، ص108.

تُعدّ المرجع المؤسّس لأدوار الجنسين في الحياة منذ طفولة البشريّة ، حتى عصر الانفجار المعرفي»[1].

لكن الثابت في الدراسات اللغويّة، هو أنّ مسألة الأصل والفرع لا تقتصر على التذكير والتأنيث، فهي في التعريف والتنكير ، والمصدر والفعل، والمفرد وغير المفرد، والإعراب والبناء، وغير ذلك؛ وممّا يقوّي اختيار النحاة في مبدأ التأصيل والتفريع ، أنّ اللفظ إذا جاء دالاً على جمع فيه ذكور وإناث ، فإنّه يشار إلى تغليب المذكّر على المؤنّث، لأنّ اللغة هي التي حكمت بذلك ـ وليس النحاة ـ حين لم تضع صيغة لهذا الوضع، فاختارت تغليب المذكّر على المؤنّث، يقول سيبويه:« وتقول هذا حادي أحد عشر، إذا كنّ عشْرَ نسوة معهن رجل؛ لأنّ المذكّر يغلب المؤنّث. ومثل ذلك قولك: خامس خمسة، إذا كنّ أربع نسوة فيهن رجل، كأنّك قلت: هو تمام خمسة»[2].

3 -التذكير والتأنيث بين الحقيقة والمجاز:

إذا كانت ظاهرة التصنيف الجنسي في بعض اللغات لا تشمل إلّا الأحياء، فإنّها في اللغة العربيّة لم يفلت منها اسمٌ ولا صفةٌ لشيء، سواء أكان من الأحياء أم كان من الجمادات.

والثابت أنّ المذكّر على الحقيقة، هو ما كان له مؤنّث من جنسه، نحو: رجل، محمد، حصان؛ والمؤنّث على الحقيقة، هو ما كان له مذكّر من جنسه، أو هو الذي يلد أو يبيض، نحو: امرأة، بقرة، دجاجة. وهما ممّا لا يشكل أمره، لأنّهما يتوافقان تمامًا مع الذكورة والأنوثة. جاء في شرح المفصّل: «فالمؤنّث الحقيقيُّ التأنيثِ والمذكّر الحقيقيُّ التذكيرِ، معلومان لأنّهما محسوسان »[3]، وفي هذا ربط لدلالة اللفظ المؤنّث على الحقيقة التأنيثيّة، بدلالة ما له جهاز تأنيث، وربط دلالة اللفظ المذكّر على الحقيقة

[1] – عيسى برهومة، اللغة والجنس، حفريات لغويّة في الذكورة والأنوثة، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1، 2002، ص72-73.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص561.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص91.

التذكيريّة، بدلالة ما له جهاز تذكير، وهذا يجعل الألفاظ التي تنضوي تحت هذا المفهوم قليلة جدًا، موازنة بالألفاظ اللغويّة الأخرى، وما خرج عن هذا القيد، فتأنيثه وتذكيره غير حقيقي (مجازي)، وهو راجع إلى اللفظ لا إلى معنًى تحته، نحو: شمس، وعين، وعلم، وليل.

ولأنّ اللغة العربيّة كانت حاسمة حين اتخذت جنسين لا ثالث لهما، فقد كان لزامًا أن تنضوي الأسماء التي ليست لها حقيقة تذكيريّة أو تأنيثيّة في خانة من الخانتين، إمّا المذكّر أو المؤنّث، أو أن تكون ممّا يجوز فيه التأنيث والتذكير، نحو: إزار [1]، وإصبع[2]، حرب[3].

يرى ابن يعيش أنّ التأنيث الحقيقيّ أقوى، ولهذا فإنّ فعله يلزم علامة التأنيث، للإيذان بأنّ فاعله مؤنّث، نحو قامت المرأة وذهبت الجارية، وذلك لأنّ التأنيث معنى لازم لا يصحّ انتقاله عنه إلى غيره [4]. فإن فَصل بين الفعل وفاعله فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، حسُن سقوط علم التأنيث، نحو قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة[5]. وعلّل ابن يعيش ذلك بقوله: «لأنّ الفاصل سدّ مسدّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث»[6]. ومنه قول جرير:

---

[1] – الإزار: ما يستر أسفل البدن، يذكّر ويؤنّث، تقول سترت عورتي بإزار أبيض أو بيضاء. ينظر: محمد رشاد عبد الظاهر خليفة، الرسالة الرشاديّة فيما يجوز تذكيره وتأنيثه معًا في العربيّة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1952، ص16.

[2] – الأصبع: واحدة الأصابع، تذكّر وتؤنّث. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(صبع)،ج8، ص192.

[3] – الحرب : المقاتلة، نقيض السلم، مؤنّثة وقد تذكّر؛ فمن التأنيث قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَا﴾ محمد/4. ومن التذكير على معنى القتال قول الشاعر: وهْو الحربُ إذا هَفا عُقابه... كَرْهُ اللقاء تلتظي حرابه. وتصغير حرب حريب بدون هاء، لئلا تلتبس بمصغر حربة. ينظر: محمد رشاد عبد الظاهر خليفة، الرسالة الرشادية فيما يجوز تذكيره وتأنيثه معا في العربيّة، ص20.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 92.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ إسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٍ[1]

فإنْ سمّيت امرأة بمذكّر لزم إلحاق العلامة، سواء في ذلك الفصلُ وعدمه، ولا يجوز حذف التاء من الفاعل لئلّا يلبس بالذكر، لأنّ الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث، ولا هو غالب في المؤنّث، نحو زينب وسعاد [2]. والأمر على الخيار إذا كان المؤنّث غير حقيقي، وإن لم يُفصل بين الفعل وفاعله، فيجوز: انقطعتِ النعل وانقطع النعل، وانكسرت القدر وانكسر القدر،«لأنّ التأنيث لمّا لم يكن حقيقيّا ضعُف ولم يعيّن بالدلالة عليه، مع أنّ المذكّر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقيّ»[3].

قسّم النحاة المذكّر باعتبار تأويله أو ذاتيّته إلى ثلاثة أقسام[4]:

-مذكّر ذاتي: وهو المذكّر في نفسه، دون أيّ اعتبار خارجي، كالإضافة أو التأويل، نحو رجل، جمل.

-مذكّر مكتسب أو حكمي: وهو ما اكتسب التذكير من إضافته إلى اسم مذكّر، نحو قول الشاعر:

إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلِ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[5]

---

[1] – البيت من الوافر، لجرير يهجو الأخطل، من شواهد الخصائص، ج2، ص414. شرح المفصل، ج5، ص92. ولسان العرب، مادة (صلب)، ج1، ص 529.

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص93.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها، ص94.

[4] – إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، ص62-63.

[5] – البيت من البسيط، نسب إلى بعض المولّدين، في أوضح المسالك، ج 3، ص105. وخزانة الأدب، ج4، 227.

فالخبر (مكسوف)جاء مذكرا والمبتدأ (إنارة) مؤنث، يقول إميل بديع يعقوب: «والذي سوّغ هذا، مع وجوب مطابقة الضمير لمرجعه، كون المرجع مضافًا إلى مذكّر، وهو قوله(العقل) فاكتسب التذكير منه»[1].

-مذكّر مؤوّل : وهو ما اكتسب التذكير عن طريق تفسيره باسم مذكّر، نحو قولنا: ثلاثة أنفس، حيث أوّلت النفس التي هي مؤنّث بالرجل المذكّر. يقول سيبويه:« ويكون الشيء المذكّر له اسم المؤنّث نحو نفس، وأنت تعني الرجل به»[2].

أمّا المؤنّث، فقد يكون:

لفظيّا فقط: نحو عنترة، عقبه.

معنويّا فقط: نحو: زينب وسعاد .

لفظيّا معنويّا: وهو ما دلّ على مؤنّث وفيه علامة تأنيث ظاهرة، نحو: فاطمة، وسعدى ونجلاء.

4- علامات التأنيث:

المشهور عند النحاة أنّ «علامات التأنيث ثلاثة التاء والألف والياء »[3]، ، وبلغ بها أبو بكر بن الأنباري (ت 368هـ) خمس عشرة علامة، يقول: «اعلم أنّ للمؤنّث خمس عشرة علامة ثمانٍ منها في الأسماء، وأربعٌ في الأفعال، وثلاثٌ في الأدوات»[4].

---

[1] - إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، ص61-62.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص212.

[3] - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص89.

[4] - ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 176.

فأمّا اللاتي في الأسماء فالألف المقصورة المُمالة إلى الياء؛ كقولك: ليلى وسُعدى. والألف الممدودة؛ كقولك: حمراء وصفراء، والسراء والضراء. والتاء في أخت وبنت، والهاء في نحو: حمزة وقائمة، والألف والتاء في الجمع، نحو: المسلمات والهندات، والنون في (هنّ) و(أنتنّ)، والكسرة في (أنتِ)، والياء في (هذي).

وأمّا اللاتي في الأفعال، فالتاء في قامت وتقوم، والياء في نحو: تضربين واضربي، والكسرة في قمتِ والنون في قمن.

وأمّا اللاتي في الأدوات، فالتاء في (رُبَّت) و(ثمّت)، والهاء في (لات) والهاء والألف في (إنّها) [1].

أولاً: علامات التأنيث في الأسماء والصفات:

الكلام في العربيّة مؤلّف من أسماء وأفعال وحروف، والقابل للتأنيث والتذكير منها هو الأسماء، دون الأفعال والحروف، ذلك أنّ الأسماء وُضعت لتدلّ على مسمّيات تذكّر وتؤنّث، والأصل على ما يذكر النحاة، أن يكون التمييز بينها بمادة لغويّة مختلفة، نحو: جمل وناقة، رجل وامرأة، وقد يكون تمييز المؤنّثة منها بما يلحقها من علامات التأنيث .

لقد كانت جهود القدماء مفيدة قيّمة في بحث هذه الظاهرة، فمن خلالها أمكن الوقوف على القواعد الأساسيّة للتأنيث القياسيّ، وصيغه، والقوائم الإحصائيّة للمؤنّثات السماعيّة. لكن البحث لا يزال قائمًا، لأنّ كثيرًا من المسائل في هذا الباب لم تحلّ، أو أنّها لم تحظ بإجابات مقنعة تستجيب لمقتضيات البحث اللساني. وهو ما يبرّر إعادة طرحها من طرف المعاصرين.

[1] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 176. 177.

1. تاء التأنيث المفتوح ما قبلها:

هي تاء تدخل على اسم تامّ الفائدة، لإحداث معنًى آخر وهو التأنيث [1]، ولهذا فهي لا تسقط في التصغير، لأنّ في إسقاطها فوات معنى التأنيث، وهي مميّز التأنيث الأكثر شيوعًا في اللغة العربيّة، يقول السيرافي: «وليست الهاء كالألف في التأنيث، لأنّ منزلة الهاء منزلة اسم ضمّ إلى اسم، ومنزلة الألف منزلة حرف صيغ مع الاسم، كبعض حروفه»[2]. والغالب دخولها على الأسماء المعربة ، نحو: فاطمة وعائشة، وتتحرّك بحركات الإعراب الثلاث: الفتحة، والضمّة، والكسرة. وقد تدخل على المبنيات، كما في: مَنَة[3].

والأصل في لحاق التاء الأسماءَ تمييز المؤنّث من المذكّر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، وقد ذكر الأشموني حالات تدخل فيها التاءُ الأسماءَ لغير التأنيث، ومن هذه الحالات[4]:

-تمييز الواحد من الجنس، نحو: تمر وتمرة، نخل ونخلة.
-تمييز الجنس من الواحد، نحو: جبأة وجبء، وكمأة وكمء.
-المبالغة، نحو: راوية لكثير الرواية.
-تأكيد المبالغة كعلّامة ونسّابة.
-معاقبة لياء مفاعيل؛ نحو: زنادقة . فإذا جيء بالياء لم يُجأ بالتاء بل يقال: زناديق.

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 90.

[2] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 485.

[3] – منه: من (من) الاستفهامية، جاء في لسان العرب:«وتقول في المرأة: مَنَه ومَنْتَانْ ومَنَاتْ، كلّه بالتسكين، وإن وصلتَ قلت: مَنَةً يا هذا، ومناتٍ يا هؤلاء» ابن منظور، لسان العرب ، مادة (منن)، ج 13، ص 420.

[4] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفيّة، ج3، ص 647-648.

–دالة على النسب، نحو: أشعثيّ، أشاعثة، أزرقيّ أزارقة.

–تعريب الأسماء المعجمة، نحو: كيلجة وكيالجة، وهو مقدار معروف من الكيل.

–تكثير حروف الكلمة، نحو قرية وبلدة.

–التعويض عن فاء الكلمة أو عينها أو لامها، نحو: عدّة، سنة، إقامة.

–التعويض عن مَدَّة تفعيل، نحو: تزكية وتنمية.

وفي تاء التأنيث مذهبان: الأوّل: مذهب البصريّين، وهو أنّ التاء هي الأصل والهاء بدل منها، يقول سيبويه: «أمّا الهاء فتكون بدلًا من التاء التي يؤنّث بها الاسم في الوقف، كقولك: "هذا طلحة"»[1].

ويقول المبرّد: «الهاء تبدل من التاء الداخلة للتأنيث؛ نحو، نخلة، وتمرة، إنّما الأصل التاء، والهاء بدل منها في الوقف »[2]. ويستدلّ ابن يعيش على ذلك، بأنّ «الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، أمّا الوقف فهو من مواضع التغيير»[3].

الثاني: مذهب الكوفيّين، وهو أنّ (الهاء) هي الأصل.

أشار رمضان عبد التواب إلى أنّه لا توجد علاقة صوتيّة بين (التاء) و(الهاء)، والقول بأنّ (التاء) تقلب هاء في الوقف، إنّما هو نظر إلى النتيجة النهائيّة، يقول:«وإنّما تطوّر المسألة أنّ (التاء) سقطت حين الوقف على المؤنّث، فبقيَ المقطع السابق عليها مفتوحًا ذا حركةٍ قصيرة، وهذا النوع من المقاطع تكرهه العربيّة في أواخر الكلمات، فتتجنّبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت، وهكذا يبدو

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص238.

[2] – المبرد، المقتضب، ج1، ص201.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 89.

الأمر كما لو أنّ تاء التأنيث قد قلبت هاء، على أنّ التاء قد سقطت لعلّة »[1]. ووافقه على ذلك إميل بديع يعقوب، بقوله: «والواقع كما قال الدكتور رمضان عبد التواب »[2]، ويضيف:« وعندنا أنّ التاء أصليّة ولكنّها ليست أصلًا للهاء، أمّا الهاء التي ينطق بها عند الوقف، فقد جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح عند الوقف»[3].

وفي رأي وقفنا عليه لإبراهيم أنيس يقول: «الأسماء المؤنّثة المفردة التي تنتهي بما يسمّى التاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما ظنّ النحاة، بل بحذف آخرها، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة)، فيخيّل للسامع أنّها تنتهي بالهاء»[4].

ولسنا ندري إن كان هذا الوصف، يوافق منطوق العرب في زمن السليقة، أم إنّه حملٌ على ما ننطق به نحن في زمننا، لأنّ القول بإنّ (السامع يخيّل إليه) –على ما ذكر إبراهيم أنيس– قد يصدق على عموم الناس، وليس على علماء لغة، وصفوا لنا لغتهم التي يتكلّمون بها.

إنّنا نقول هذا مستبعدين هذه الأحكام التي قرّرها إبراهيم أنيس، ونقلها عنه غيره، ونعتمد في رأينا على ما جاء في القرآن الكريم، من جمع بين هاء الضمير وهاء التأنيث في فواصل الآيات، وهذا يجعلنا نتبيّن بوضوح أنّ هاء التأنيث هي (هاء)، وليست كما ذكر إبراهيم أنيس. يقول تعالى:﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾الهمزة/1–4.

[1] – رمضان عبد التواب، المدخل على علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص257.

[2] – إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث،ص 87.

[3] – المرجع نفسه، ص89.

[4] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1992، ص136.

وكذلك جمعت الفواصل القرآنية بين هاء السكت وهاء التأنيث، في نحو قوله تعالى:(فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۝٢٢ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ) الحاقة/ 19-23.

يقول بروكلمان: «وقد احتفظت الآشوريّة والحبشيّة، بنهايات التأنيث العاديّة: (at).(t) غير مغيّرة. أمّا العربيّة، فقد تحوّلت فيها هذه النهاية في الوقف، أي في نهاية الجملة الواقع عليها النبر بشدة، إلى (ah)»[1].

يشترط النحاة أن يكون ما قبل هذه التاء مفتوحًا، يقول السيرافي: «والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة، وما أشبه ذلك»[2].

بل وذهبوا إلى افتراض وجودها وتقديرها في ما هو مؤنّث بغير علامة، جاء في أوضح المسالك: «وقد أنثّوا أسماء كثيرة بتاء مقدّرة، ويستدلّ على ذلك بالضمير العائد عليها، نحو: (ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[3]، (حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)[4]، (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا)[5]. وبالإشارة إليها (هَـٰذِهِۦ جَهَنَّمُ)[6]، وبثبوتها في تصغيره نحو عيينة وأذينة، أو فعله، نحو: (وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ)[7] ، وبسقوطها من عدده، كقوله: وهي ثلاث أذرع وإصبع »[8]. ويقول ابن يعيش: «شمس، وفرس، وهند، وجمل، علامة

1 – بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 96.

2 – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 487.

3 – من الآية 72 من سورة الحج.

4 – من الآية 4 من سورة محمد.

5 – من الآية 61 من سورة الأنفال.

6 – من الآية 63 من سورة يس.

7 – من الآية 94 من سورة يوسف.

8 – ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج4، ص286.

التأنيث فيها مقدّرة»[1]. واستدلّ على ذلك بظهورها في التصغير، نحو: نعيلة وقديرة، تصغير نعْل وقِدر[2].

ومِن الباحثين المعاصرين من استبعد علامات التأنيث (التاء، والألف الممدودة والمقصورة) من أن تكون دالة على التأنيث، وربط علاقة التأنيث بالفتحة التي تسبق التاء والألف، يقول إبراهيم السامرائي: «لا علاقة بين الهاء أو (التاء) علامة للتأنيث، وبين الألف مقصورة وممدودة علامة أخرى للتأنيث من الناحية الصوتيّة، وليس في نحو اللغات الساميّة هذه الألف مقصورة أو ممدودة علامة للتأنيث، إلّا ما كان في السريانيّة من وجود الألف المقصورة، فكلمة "ليلا" مؤنّثة بمعنى "الليل")»[3]. ويضيف:«وإذا عدنا إلى الهاء أو التاء علامة للتأنيث في العربيّة وغيرها من هذه اللغات، وجدنا أنّ هذه العلامة تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحًا. ومن هنا كان علينا أن نعقد صلة صحيحة بين هذا الفتح وبين الألف مقصورة وممدودة، من حيث كونها علامة للتأنيث»[4].

ويضعف هذا الاختيار، ظهور معنى التأنيث من خلال التاء واضحًا في التثنية، نحو: قائمتان وقامتين، فالفتحة على الميم لا تختلف عن الفتحة على القاف، وحذف التاء يؤدي إلى فوات معنى التأنيث، ولا نعتقد أنّ المستمع ينصرف ذهنه إلى الفتحة، وإنّما إلى التاء في (قامتان).

ولو سلّمنا بأن تكون الفتحة دالة على التأنيث كما قرّر السامرائي، أليس بالمنطق نفسه أن نعقد صلة بين الفتحة في فاء الكلمة من نحو: حَمراء، وصَحراء، والألفِ الممدودة لتكون علامة تأنيث، لأنّ «كلّ ما كانّ من هذا الوزن مكسور الأوّل أو مضمومه، فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدًا، وما كان مفتوح الأوّل، فهو بناء لا يكون

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 92.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخيّة في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، شركة الشرق الأوسط للطباعة، العدد المزدوج 28–29، كانون أوّل 1985، ص 139–140.

[4] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة،ص 140.

للتذكير أبدا»[1]، فكلمات نحو: قُوباء، خُشّاء، عِلباء، مذكّرة، على الرغم من أنّها تنتهي بفتحة طويلة وألف ممدودة. وضابط التأنيث أن يكون أوّلها مفتوحًا.

والذي يبدو، أنّ الفتحة التي تسبق تاء التأنيث قد جيء بها في الأصل لغرض صوتيّ سامي، وهو التخلّص من توالي السواكن، في كثير من الكلمات المؤنّثة، في حال الوقف، نحو: كلْبْ / كلْبْتْ، فحرّك ما قبل التاء بأخفّ الحركات وهي الفتحة، للتخلّص من حدّة الثقل المترتّب عن توالي السواكن الثلاث[2].

غير أنّ بعض اللغويّين يرى أنّ «ظاهرة التذكير والتأنيث لا تجري في اللغة العربيّة على قياس مطّرد، وأنّ المعوّل عليه في ذلك هو السماع. ومن هؤلاء اللغويّين أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري، من علماء القرن الرابع الهجري»[3].

شكّل عدم اطّراد ظاهرة التأنيث من خلال العلامة لدى بعض الباحثين، معتمدًا جعلهم يستبعدون أن يكون وجود هذه العلامات دليلاً على تأنيث الكلمة، وخلوّها منها دليلًا على تذكيرها، يقول برجشتراسر: «وأمّا معنى التأنيث بالأخصّ، فهو كثير الاضطراب، فنراها لا تدلّ على الأنوثة في الأصل ألبتّة؛ وذلك أنّا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر والأنثى في الزمان القديم، بل فرّقت بينهما بمادّة الاسم نفسها»[4]. ونراه يعمّم هذا الحكم على كلّ اللغات الساميّة، يقول: «من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكّر ومؤنث، والتعبير عن هذا التقسيم باللواحق المستعملة في اللغات الساميّة أصليًّا، بل نضطرّ إلى أن نفرض أنّ الأسماء، كانت تقسّم في الزمان القديم، وتقسيمها أكثر تفرّعا من الحاضر »[5]، وهو نفس الرأي الذي تبنّاه

---

[1] – المبرّد، المذكّر والمؤنّث، ص 94.

[2] – إسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة دراسة لغويّة تأصيليّة، ص48–49.

[3] – ابن الأنباري: كمال الدين ، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص 50.

[4] – برجتراسر، التطوّر النحوي في اللغة العربيّة، ص114.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

إبراهيم السامرائي، بقوله: «وكأنّي ميّال أن أقرّر أنّ التأنيث بالعلامة طارئ في اللغة العربيّة من الناحية التاريخيّة، كما هو طارئ في غير العربيّة من اللغات الساميّة»[1].

لقد اعتمد برجشتراسر فيما افترضه على وجود بعض الأسماء المؤنّثة بمادّة تختلف عن مادّة الاسم المذكّر، نحو: رجل وامرأة، وحمار وأتان. وهو رأي يكاد يتّفق مع ما أورده السيوطي منسوبًا للشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرّب قوله:«كان الأصل أنْ يوضع لكلّ مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر، كما قالوا: عير وأتان، وجدي وعناق، وحَمَل ورخِل، وحَصَان وحَجر، إلى غير ذلك، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأنْ أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث»[2].

تشترك الأحكام السابقة في أنّ اللغة العربيّة واللغات الساميّة عمومًا، قد وضعت لكلّ اسم مؤنّث لفظًا خاصًّا، ثم تخلّت عن كثير واستبقت القليل. لكن دون الأخذ بما نقله السيوطي وما افترضه برجشتراسر وما قرّره السامرائي، عقبات:

-وجود بعض الألفاظ المؤنّثة بمادّتها مقترنة بتاء التأنيث، نحو نعجة ولبؤة وناقة، يقول النحاة إنّ وجود التاء فيها زيادة في البيان وتأكيد على التأنيث [3]. ولسنا ندري مبرّرات هذا التأكيد، ولا وجه زيادة البيان في زيادة التاء هنا.

-ظهور تاء التأنيث في تصغير الألفاظ المؤنّثة بغير علامة نحو: نعيلة وقديرة. وهذا ما يقوّي ما قرّره النحاة من أنّها مقدّرة .

-تفسير الظواهر اللغويّة من خلال منهج تاريخيّ، يفترض تطوّرها على نحو انتقائي، فالمعاصرون يفترضون في الأصل الأوّل للألفاظ أنّها بغير علامة، ويستدلّون على ذلك بألفاظ نحو: جريح وناشز ومرضع وغيرها. يقول إبراهيم السامرائي: «وأكبر

[1] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص142.

[2] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص75-76.

[3] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 96.

الظن أنّ علامة التأنيث، لم تلحق هذه الألفاظ القليلة، إلّا في حقبة لاحقة للأحقاب الأولى التي لم يسجل فيها هذا الفرق بين المؤنّث والمذكّر »[1]. فالأصل إذن على ما يرجّح السامرائي، أنّ اللغة لم تكن تفرق بين مذكر ومؤنث بعلامة.

-لكن أليس من الممكن أن نفترض العكس، ونقول إنّ خلوّ الألفاظ من علامة تأنيث هو اللاحق، ودليل ذلك أنّنا نراها حتى في ما اختلف لفظ مؤنّثه عن مذكره. يقول سيبويه: «فكأنّهم إنّما قالوا: أبوان لأنّهم جمعوا بين أب وأبة، إلاّ أنّه لا يكون مستعملًا إلّا في النداء إذا عنيت المذكّر. واستغنوا بالأمّ [في المؤنّث عن أبة]، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثمّ جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أبًا بمنزلة الوالد، وكأنّ مؤنثه أبةٌ، كما أنّ مؤنّث الوالد والدة»[2].

وعلى كلّ، تبقى هذه مجرّد آراء، تستند على الافتراضات والمنطق التاريخيّ، وليس على الحقائق التاريخيّة. ونرى أنّ البحث على هذا النحو عمل لا يتجاوز الرجم بالغيب. والنظر يجب أن ينصبّ على الدلالة المتحصّلة من اختلاف الصيغ، لا على مجرّد النظر إلى الشكل، وافتراض التطوّر في أي وضع لغوي.

لقد اعتمد عدد غير قليل من المعاصرين ، في دراساتهم لمقولة التذكير والتأنيث وغيرها من مقولات النحو العربيّ، على منهج لغويّ مقارن، محاولين أن يجدوا إجابات فاصلة في اللغات الساميّة، كالعبريّة والسريانيّة والحبشيّة والأكاديّة، واعتقدوا أنّ ذلك كافٍ لتفسير هذه الظاهرة، وهو ما نعتقد أنّه بحث في الوجهة غير الصحيحة، لأنّ ذلك سيخضع اللغة لنظام غيرها، وسيحاكم المطّرد من خلال الشاذ والقليل، وسيفسّر الظاهرة من خارج اللغة، ولسنا نعترض على الاستئناس بالملمح التاريخيّ، لكنّنا في الوقت نفسه، لسنا مع اتخاذه حكمًا فيصلاً، لأنّ أكثر نتائجه مبنيّة على الظن والتوهّم.

[1] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ، ص 135.

[2] – سيبويه الكتاب، ج2، ص212.

سنحاول في هذا المبحث إعادة مساءلة بعض النتائج التي قدّمها القدماء والمعاصرون على سواء، من خلال النظر في دلالة بعض الأبنية التي أوهمت الباحثين بالتناقض تارة، وبالغموض أخرى. بل وحتّى اللامنطق اللغوي.

-بناء فاعل ومفعل:

إنّ ما كان على صيغة (فاعل) أو (مُفعل) من الصفات التي تختصّ بالمؤنّث بغير تاء التأنيث، نحو: حامل وطالق ومرضع، ذات دلالة تختلف عمّا تثبت فيه الهاء، فنقول: امرأة حامل من الحبل، وامرأة حاملة على ظهرها شيئًا، ونقول:امرأة قاعد إذا قعدت عن المحيض، وقاعدة من القعود، وامرأة طاهر من الحيض، وامرأة طاهرة نقيّة من العيوب، ففرّق بينهما بالتاء لافتراق المعنيين [1]. فخلوّ الصفة التي تختصّ بالمؤنّث من التاء يقيّد دلالتها ويحدّد معناها. أمّا إذا كانت بالتاء فدلالتها مقيّدة بما يأتي بعدها من لفظ يوضح ذلك. وقد غاب هذا الفرق عن إبراهيم السامرائي، حين لم يعبأ بالمعنى، ورد ذلك إلى التطوّر التاريخي مستشهدًا بقول المتنبي:

لَكِ اللهُ مِنْ مَفْجوعَةٍ بِحَبِيبِهَا قتيلةِ شوقٍ غيرِ مُلْحِقِها وَصْمَا[2]

يقول:«ذكر النحويّون الأقدمون أنّ الصفات على بناء فعيل وفعول ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو جديد، وجريح، وطريد وكذوب، وصبور، وعدو. غير أنّ اللغة في تطوّرها احتاجت إلى التمييز بين المذكّر والمؤنّث حتى في هذين البناءين كما تدلّ على ذلك الشواهد الكثيرة، فصرنا نرى: صديقة، وعدوة، وقتيلة»[3].

قد يكون دخول التاء وسقوطها لغير ذلك، كحائض وحائضة، وطالق وطالقة ومرضع ومرضعة، وذلك أنّه إذا كان بغير التاء فهو للنسب، كحائض بمعنى: ذات

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص48.

[2] – البيت من الطويل لأبي الطيب في ديوانه، ينظر: ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص174

[3] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص 133–134.

حيض، ومرضع بمعنى ذات إرضاع، ونابل بمعنى ذات نبل [1]. جاء في شرح المفصل:«قولهم حائض وطالق وطامث، أي ذات حيض وطلاق وطمث في أصحّ الأقوال.. وإنّما سقطت (التاء) من حائض وطالق لأنّه ليس بجارٍ على الفعل »[2]، لأنّ اسم الفاعل إذا جرى على الفعل دلّ على الحدوث والتجدّد، نحو قوله تعالى :(يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ) الحج/2. ونحو قوله تعالى :﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾الأنبياء/81. وما كان بمعنى النسب دلّ على الثبوت، وما ليس جاريًا على فعله في التأنيث لا يعمل [3]، نحو قوله تعالى: (ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ) المزمل/18. ونحو قوله تعالى :(جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) يونس/22. جاء في التسهيل: «الغالب في الصفات المختصّة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل، ألاّ تلحقها (التاء) لتأديتها معنى النسب، أو لتذكير ما وصف بها في الأصل، أو لأمْن اللبس؛ وربّما جاءت كذلك صفات مشتركة »[4]. ولهذا لا يقال امرأة مرضعٌ ولدَها، لأنّه بمعنى النسب، أي ذات رضيع، كفاقد، وحائض، ومطفل، أي ذات فقْد، وذات حيض، وذات طفل؛ وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث.

علّل الكوفيّون سقوط التاء من هذه الصفات، بكونها معاني مخصوصًا بها المؤنّث، فاستغني عن علامة التأنيث. نسب ابن الأنباري إلى الفراء قوله: «الهاء تثبت في قائمة وقاعدة فرقًا بين المذكّر والمؤنّث، لأنّهم لو قالوا امرأة قائم، لالتبس بقولهم: رجل قائم، فلما كان ذلك كذلك، احتاجوا إلى هاء تفصل بها بين فعل المذكّر والمؤنّث، ولمّا قالوا امرأة حائض وطالق وطامث لم يحتاجوا إلى هاء تفصل بين فعل المذكّر والمؤنّث؛ لأن المذكّر لا حظّ له في هذا الوصف »[5]. وهو ما عبّر عنه مبارك المازن

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص48.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص15.

[3] – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفيّة، ج2، ص446.

[4] – ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص254.

[5] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 130.

بقوله::«الصفات الخاصّة بالأنثى لا تلحقها التاء استغناء بدلالة المعنى عن دلالة اللفظ، فوصفك للمرأة بأنّها مرضع، يعني أنّها من الجنس الذي يتّصف بهذه الصفة دون غيره من الذكور، وأمّا حين تريد الدلالة على أنّ المرأة تقوم بفعل الإرضاع، فلا بدّ من أن تزيد التاء تعبيرًا عن تلبّسها بالفعل»[1].

لكن لابن يعيش رأي آخر خالف به ما ذهب إليه الكوفيّة، وعدّ إسقاط العلامة ممّا يشترك فيه المذكّر والمؤنّث دليل فساد ما ذهبوا إليه، وأنّه ينتقض بقولهم «مرضعة بإثبات التاء، وأنّ التاء ملحقة مع فعل المؤنّث نحو: حاضت المرأة وطلقت الجارية، ولو كان اختصاصه بالمؤنّث يكفي فارقا، لم يفترق الحال بين الصفة والفعل »[2]. واستشهد بقول الأعشى :

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[3]

وهو يقصد أنّه لو كان الأمر على ما قالوا، للزم أن تسقط التاء في الفعل كما سقطت في الصفة، فنقول: طُلّق امرأتك، وحاض جاريتك وطمث هند، لأنّ الرجال لا حظ لهم في هؤلاء الأفعال.

يردّ أبو بكر ابن الأنباري على هذا بقوله: «قولهم ظاهر الفساد؛ لأنّ التاء فرقُ فعلٍ. لو أُلقيت التاء من فعلت فقيل: طلق جاريتك، وحاض هند، للزمَنا أن نقول في المستقبل: يَطْلُق هند، ويحيض جاريتك، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الياء علامة المذكّر؛ فلا يجوز أن تدخل علامة المذكّر في فعل المؤنّث، فلمّا لم تجد بدًّا من أن تقول في

[1] – مازن المبارك، من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث، مجلّة الل غة العربيّة بدمشق، مجلّد 83، ج2، ص346

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص102.

[3] – البيت من السريع ، للأعشى . من شواهد شرح المفصل ج5، ص102. وفي الهمع (بيضاء) في مكان (هيفاء)، ج2، ص49.

المستقبل: تطلق هند، وتحيض جاريتك، كرهنا أن نقول في الماضي: طلق هند، وحاض جاريتك، فتختلف الفروق والعلامات، ويخالف الماضي المستقبل»[1].

-بناء مفعال ومفعيل:

ممّا لا يدخله تاء التأنيث ما كان على وزن (مفعال) و(مفعيل) وهو من أبنية المبالغة، فقالو: ناقة ممعاز: إذا كان من عادتها أن يحمرّ لبنها من داء، ويقال ناقة مخراط، إذا كان من عادتها الإخراط، وهو أن يخرج لبنها منعقدًا كأنّه منقطع الأوتار، وقالو مئناث، إذا كان من عادتها أن تلد الإناث، وكذلك مذكار، إذا كان من عادتها أن تلد الذكور، ومحماق لمن كان من عادتها أن تلد الحمقى[2].

وقد ذهبوا إلى أنّه يكون لمن دام منه الفعل حتى صار له كالآلة، فالأصل في (مفعال) أن يكون للآلة، كالمفتاح الذي هو آلة الفتح، والمنشار الذي هو آلة النشر، والمحراث وهو آلة الحرث، فاستعير هذا البناء للمبالغة، فعندما نقول: هو مهذار، كان المعنى أنّه كأنّه آلة للهذر، وحين نقول هي معطار كان المعنى أنها آلة للعطر [3]. ونقول: هي مفتاح خير. ولا يصحّ: هي مفتاحة خير. ولا هي معطارة ولا مهذارة، فهو بناء لا يقبل التأنيث، ولا يجمع جمع مؤنّث سالم لمحًا للأصل، فنقول: المهاذير والمعاطير كالمفاتيح والمناشير [4]. ومفعيل أصله (مفعال) غير أنّهم نحَوا به منحى الإمالة التامّة المؤديّة إلى الإبدال، كالمعطير للمعطار[5].

-بناء مفعل وفاعول:

وكذلك الأمر في (مفعل)، فالأصل فيه أن يكون للآلة، نحو: مبرد، ومسنّ، ومعول، وهو بناء استعير للمبالغة فإذا قالوا: هو مقول، كان معناه: هو آلة للقول، قال

---

[1] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 134–135.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص97.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص98.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مصطفى جواد: «وقد بعثت الحاجة إلى استعارة المفعل والمفعال للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقّة منه الآلة والأداة، كاشتاقهم من سعّر فلان النار (فلان مسْعَر حرب)»[1].

ومن أبنية المبالغة التي لا تؤنّث مع المؤنّث، بناء (فاعول)، فهو بناء من أبنية أسماء الآلة ويستعمل كثيرًا، كالساطور والصاقور والناعور والناقور، والخاطوف والناجود[2]، وهو منقول وليس أصلًا في المبالغة. نحو: سنة جارود أي: مقحطة[3].

-بناء فعول:

يرى فاضل صالح السامرائي أنّ بناء (فعول) في المبالغة منقول من أسماء الذوات، يقول:«ونحن مع من يرى أنّ هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات، فإنّ اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فعول) غالبا، كالوَضُوء والوَقود والسَحور والغَسول والبَخور، فالوضوء هو الماء الذي يُتوضّأ به، والوقود هو ما توقد به النار، والسَحور هو ما يُتسحّر به، وكذا الفَطور لما يفطر به، والغسول ما يغسل به، والسجور ما يسجر به التنور»[4]. وقد استعير هذا البناء إلى المبالغة، فقولنا: امرأة صبور، أي: كأنها مادّة تستنفد في الصبر، وتفنى فيه كالوقود الذي يستهلك في الاتّقاد ويفنى فيه. وفي قولنا :هو شكور، كأنّه مادّة معدّة للشكر تستهلك فيه، وكذلك الغفور[5].

وممّا يستأنس به في ذلك أنّ هذا البناء لا يؤّنث ولا يجمع جمع مذكر سالم، مراعاة للأصل الذي نقل منه.

-بناء فعّالة وفعلة وفاعلة:

تأتي المبالغة بزيادة التاء فيستوي في ذلك المذكّر والمؤنّث، نحو: علّامة، ونسّابة وهمزة، وراوية.

---

[1] – مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة أسعد، بغداد، العراق، ص182. نقلًا عن فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص99.

[2] – فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 102.

[3] – ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، ص 86.

[4] – فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص101.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يرى ابن جني «أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه، قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لِما أريدَ من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكّرا أو مؤنّثا »[1]، ودليل ذلك عنده، أنّ الهاء لو كانت لحقت الصفة لأنّ الموصوف بها مؤنّثا، لوجب أن تحذف في المذكّر [2].

وجاء في شرح التصريح: «تأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية، وإنّما أنّثوا المذكّر لأنّهم أرادوا أنّه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنّثة، ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء(كـ :نسّابة)، وذلك لأنّ فعالًا يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأنّ التاء للمبالغة»[3].

أمّا فاضل السامرائي فيرى أنّ التاء التي ليست للتأنيث، تحوّل الوصف إلى الاسميّة، أي إلى الذات، تمامًا كما حوّلت التاء ألفاظًا مثل الذبيحة والنطيحة والضحية، من الوصفيّة إلى الاسميّة [4]. فالذبيحة هي ما أعدّ للذبح من النعم، ونحوه ما جاء من أطعمة العرب كالربيكة، والرغيدة، والصحيرة، والسخونة، فليست الربيكة كلّ ما يربك، وإنّما هي اسم لطعام خاص يطبخ من بُر وتمر، والسخينة ليست كلّ ما يسخن، وإنّما هي اسم لطعام خاصّ تصنعه العرب[5].

جاء في الكشاف في قوله تعالى :(**وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ**)النمل/75. «سمّي الشيء الذي يغيب ويخفى غائبة وخافية، فكانت التاء فيهما

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 201.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص492.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 106.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بمنزلتها في العافية والعاقبة، ونظائرهما النطيحة والرميّة والذبيحة في أنّها أسماء غير صفات»[1].

لقد ألمح (فليش) إلى هذه الظاهرة، حين عبر عنها بتناسخ الصيغ: يقول: «الحدّ بين اسم الذات والصفة ليس بيّنًا، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معان وصفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير دليل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة: فَعَال- فِعال- فُعال- فَعِيل- فَعول»[2].

ومثال ذلك أن بعض الصفات الخاصة بالمؤنّث لم تعد لها صيغة تعبّر عنها، نحو (إمامة)، لأن اسم المصدر قد شغل هذه الصيغة، ومثل طيارة لمن تتولى قيادة الطائرة لأنّ الصيغة قد شغلتها الآلة في عرف الناس.

إنّ البحث في داخل اللغة، وبأدوات اللغة ذاتها، يُظهر بوضوح منطق اللغة الذكيّة التي تضع لكلّ حالة دقيقة، صيغة تعبّر عنها تعبيرًا يميّزها عن غيرها، ولا نعتقد أنّ ما جنح إليه كثير من الباحثين متأثّرين بالدراسات الاستشراقيّة، كاف، ليجيب على ما أشكل أمره، وبدا للدارسين ضربًا من التناقض والاضطراب.

فالأمر إذن، ليس كما قيل: من أنّ اللغة لم تكن تميّز بين مذكّر ومؤنث، وأنّ علامات التأنيث جاءت في حقبة لاحقة لتحدث التمييز بين الجنسين.

2. تاء التأنيث المفتوحة:

تلحق التاء المفتوحة بعض الأسماء القليلة، ويبقى ما قبلها ساكنًا نحو: أخت، وبنت، وهنت، وثنتين، وكلتا. وبذلك فهي تختلف عن التاء المربوطة (الهاء) التي لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، في أنّها تبقى تاء في الوصل والوقف، وهي عند البصريّين

[1] – الزمخشري، تفسير الكشاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009، ص790.

[2] – هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ص 115-116.

مشبّهة بالأصليّة. يقول سيبويه: «وكذلك التاء في بنت وأخت، لأنّ الاسمين أُلحقا بالتاء ببناء عمر وعدل»[1] وحملها على تاء عفريت [2]، وخالف الفرّاء ذلك. جاء في المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري: «قال الفراء بنت وأخت مخالفتان لعفريت، لأنّ العفريت تقول في تصغيره عفيريت، فتجد التاء ثابتة في تصغيره، وتقول في تصغير الأخت والبنت: أخيّة وبنيّة، فتجد التاء تصير هاء في التصغير فيدلّك على فرق ما بينهما»[3].

وفي حديث ابن منظور عن (بنت)، يصرح بوضوح أنّ التاء فيها ليست للتأنيث، يقول:«وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظنّ من لا خبرة له بهذا اللسان، وذلك لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح »[4]. وقد أوهمت بعض عبارات سيبويه أنّه يعدّها تاء تأنيث، ومن ذلك: قوله: «فأمّا بنت فإنّك تقول: بَنَوِيٌّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء »[5]. لكنّ ابن جني عدّ ذلك من باب ما يُتسمّح به في هذه الصناعة، ولم يحمل قولَيْ سيبويه على التضاد، يقول: «ووجه الجمع بين القولين أنّ هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث، فإنّها لمّا لم توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث، استجاز أن يقول فيها: إنّها للتأنيث»[6]. والرأي نفسه تبناه ابن منظور، يقول: « على أنّ سيبويه تجوّز في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال في بنت: هي علامة تأنيث، وإنّما ذلك تجوّز منه في اللفظ لأنّه أرسله غفلًا، وقد قيّده وعلّله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلّل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل»[7].

تبنى ابن يعيش رأي سيبويه الذي يقول إنّ التاء في أخت وبنت ليس للتأنيث، فهو يرى أنّ التاء ليست للتأنيث، وإنّما هي مبدلة من اللام التي هي واو، إذ الأصل

---

1 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 166.

2 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 118.

4 – ابن منظور، لسان العرب، ج14، مادة (بني) ص89.

5 – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 262.

6 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص200.

7 – ابن منظور، لسان العرب، ج14، مادة (بني)، ص89.

فيها أخوة وبنوة وهنوة، ووزنها(فَعَل)، ونقلت إلى(فُعْل) و(فَعْل) و(فِعْل)، وعلم التأنيث فيها صيغتها، والمراد بالصيغة نقلها من (فَعَل) إلى(فُعْل) و(فَعْل) و(فِعْل)، وإبدال التاء من الواو، والتاء فيها وإن لم تكن علامة تأنيث فهي جارية مجراها، إذ كان هذا الإلحاق مختصًّا بالمؤنّث، ولذلك لم يعتدّ بها في التصغير، فإذا صغّرتْ عادت اللام المحذوفة[1] . فالصيغة في بنت قامت مقام ابنة، ونسب ابن جني لأبي علي الفارسي، قوله: أنّ بنت ليست من ابن، كصعبة من صعب، وإنما تأنيث ابن على لفظة ابنة[2].

أمّا ابن الأنباري، فيرى أنّ التاء في أخت وبنت هي للتأنيث يقول : «فأمّا تاء التأنيث في الأسماء فهي التي تكون في الوصل والوقف تاء، كقولك: بنت وأخت»[3]

يتساءل إسماعيل أحمد عمايرة معترضًا على كون التاء عوضًا عن الواو المحذوفة، يقول: «لو كانت التاء تعويضًا عن الواو، فلماذا لم يعوّض عن الواو المحذوفة في نحو: ابن وأخ، وهَن، »[4]. ويبدو أنّ هذا كان كافيًا لديه ليقرّر أنّ التاء في هذه الألفاظ للتأنيث، إلّا أنّ عدم توالي السواكن لم يستدع الإتيان بالفتحة [5].

وفي ردّ برجشتراسر على رأي للزمخشري حول هذه المسألة، يقول: «وذكر الزمخشري أنّ التاء في "الأخت" و" البنت" أبدلت من الواو، وذلك أنّه ظنّ أنّ مادّتها "أخو" و"بنو"، وأنّ التاء أصليّة لام الفعل، قامت مقام الواو، ونحن نعرف أنّ الأخ والابن من الأسماء القديمة جدًا في مادّتها، مركّبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف، وأنّ التاء وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التأنيث»[6].

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص121–122.

[2]– ينظر: ابن جني، الخصائص،ج 1، ص 201.

[3] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص199.

[4] – إسماعيل أحمد عمايرة، دراسة لغويّة تأصيليّة، ص74.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص 51.،

ومن الذين ذهبوا إلى أنّ التاء في هذه الألفاظ للتأنيث، إميل بديع يعقوب، ويستفاد ذلك من قوله: «أمّا تاء التأنيث فتكون في الاسم نحو: أخت، والفعل نحو: كتبتْ، والحرف نحو: لعلت، وثُمت، ولات»[1].

وهناك من رأى أنّ التاء غير المسبوقة بفتحة هي الأصل في تاء التأنيث، وأن (بنت، وابن) من الشواهد الأثرية التي حافظت عليها العربيّة [2].

وممّا جاء على مثل ما ذكرنا بتاء مفتوحة:

أ – كلتا:

ذهب سيبويه إلى أنّ الألف للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها (فِعلى) بمنزلة الذكرى [3]، وأصلها (كِلْوَا)، فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أخت وبنت، وما يدلّ على أنّ لام (كلتا) معتلّة قولهم في مذكّرها (كلا): (فَعَل)، ولامه معتلّة بمنزلة لام حجا ورضا، وهما من الواو، لقولهم حجا يحجو والرضوان، ولذلك مثّلها سيبويه بما اعتلت لامه، فقال هي بمنزلة (شَرْوى) [4]. جاء في الخصائص:«وكذلك القول في تاء ثنتان وتاء ذيت وكيت، وكلتا: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علّة، كتاء بنت وأخت وليست للتأنيث، وإنّما التاء في ذية وكية واثنتان وابنتان للتأنيث»[5]. وعند الجرمي [6]، التاء في كلتا زائدة للتأنيث، ومثال الكلمة بها (فعتل)، يقول ابن جني: «وأمّا قول أبي عمر: إنّ التاء في كلتا زائدة، وإنّ مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا، لما ذكر في معناه من قولهم: إنّ التاء لا تزاد حشوا إلّا في (افتعل)، وما تصرّف منه»[7]. لكنّه يستدرك بقوله:«غير أنّي وجدت لهذا القول

---

[1] – إميل بديع يعقوب، معجم المذكّر والمؤنّث، ص78.

[2] – إسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة، ص 54.

[3] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص55.

[4] – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(كلا)، ج15، ص 227–228.

[5] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص202.

[6] – الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، مات سنة (225هـ).

[7] – ابن جني الخصائص، ج1، ص203.

نحوًا ونظيرًا. وذلك فيما رواه الأصمعي من قولهم للرجل القوّاد: الكلتبان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة»[1]. وبناء على ذلك لم يستبعد قول الجرمي.

ب ثنتان:

هي مؤّنّث اثنان والواحد المذكّر هو: الثّنيُ،، قال ابن منظور في الثني: «واحد أثناء الشيء أي تضاعيفه »[2]، أمّا عن أصل التاء في ثنتان فيقول: «والمؤنّث الثنتان، تاؤه مبدلة من ياء، ويدلّ على أنّه من الياء أنّه من ثنيت؛ لأنّ الاثنين قد ثنّي أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثَنَيٌ، يدلّك على ذلك جمعهم إيّاه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ، كما فعلوا في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل، إلّا ما حكاه سيبويه من قوله أسْنَتُوا، وما حكاه أبو علي من قولهم ثنتان»[3]، وإلى ذلك يذهب ابن عصفور، يقول في معرض حديثه عن إبدال التاء : «وأبدلت من الياء على غير قياس في ثنتين لأنّها من ثنيت »[4].

ج ذات:

ذهب سيبويه إلى أنّ أصل هذه الكلمة ثلاثي، وأنّ التاء عوض عن لام الكلمة المحذوف، فهي على وزن (فَعْل) في الأصل، واستدلّ سيبويه على ذلك بأنّ المحذوف يعود إلى الكلمة إذا نسبت، فقلت: ذوويّ. قال: «وكذلك الإضافة إلى ذاه: ذَوَوِيّ، لأنّك إذا أضفت حذفت الهاء، فكأنّك تضيف إلى (ذي)»[5].

ذكر ابن منظور في اللسان، «وقال الليث في تأنيث ذو: ذات. تقول: هي ذات مال»[6]. ويؤكّد على أنّها للتأنيث بقوله: «فإذا وقفت فمنهم من يدع التاء على حالها

---

[1] – ابن جني الخصائص، ج1، ص203.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثني)، ج14، ص115.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ابن عصفور، المقرب، ص536.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص367.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 457.

ظاهرة في الوقف، لكثرة ما جرت على اللسان، ومنهم من يردّ التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس»[1].

3. الجمع بالألف والتاء:

يعدّ الجمع بالألف والتاء أظهر علامات جمع المؤنّث في العربيّة، وهي السائدة في اللغات الساميّة[2]، يقول ابن الأنباري:«وأمّا الألف والتاء فإنّها علامة لجمع المؤنّث بمنزلة الواو والنون للمذكّر »[3]. ويجري على ما هو مؤنّث بالمعنى، نحو: هند وهندات، أو مؤنّثا لفظًا نحو: طلحة وطلحات، أو مؤنّثًا لفظًا ومعنًى ، نحو: فاطمة وفاطمات، وتأتي التاء جمعًا للمؤنّث بالألف المقصورة، نحو: حبلى، حبليات ، أو لِما كان مؤنّثًا بالألف الممدودة، كصحراء وصحراوات. أو يكون مسمّاه مذكّرًا نحو: إصطبل وإصطبلات، وحمّام وحمّامات، ولا فرق بين أن يكون ممّا سلمت بنية واحده نحو: ضخمة، ضخمات، أو تغيّرت، كسجدة وسجدات، حبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات[4].

فالتاء على ما تقدّم، لا تشير إلى المؤنّث بالضرورة، وهذا ما يفسر عدول ابن هشام عن عبارة "جمع المؤنّث السالم"، واختار "الجمع بالألف والتاء" يقول: «عدلت عن قول أكثرهم: " جمع المؤنّث السالم" إلى أن قلت: " الجمع بالألف والتاء" لأعمّ جمع المؤنّث وجمع المذكّر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّر »[5]. ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الألفاظ قد اكتسبت تأنيثًا من خلال اللاحقة (ات)، سواء دلت على تأنيث حقيقي أو لفظي، وهذا ما جعل هنري فليش يذهب إلى أنّ هذا الجمع قد يدلّ على

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 457.

[2] – إسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات السامية، ص 79.

[3] – ابن الأنباري: أبو بكر، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 203.

[4] – ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص53.

[5] – المرجع نفسه، ص 54.

الكلمات المحايدة، من مثل الصالحات والسيئات، ومن أنّ اللغة الحديثة ذاتها، تستخدم الجمع بالألف والتاء لتعيين طائفة من الأشياء كالمشروبات والمنسوجات[1].

والذي نراه، أنّه لا محايد في اللغة العربيّة كما يعتقد فليش، وإنّما هو استغناء بالصفة عن الموصوف، فالأصل في الحسنات والسيّئات :الأعمال الحسنة، والأعمال السيئة، فلما حذف الموصوف جاءت الصفة دالة على الجمع بالألف والتاء، ومثل ذلك المنسوجات، أي: الأشياء المنسوجة، والمشروبات أي الأشياء المشروبة .. وهكذا.

جاء في شرح المفصّل: « الجمع يكسب الاسم تأنيثا لأنّه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي، لأنّه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل»[2].

4- ألف التأنيث:

هي في العربيّة على نوعين: ألف ممدودة كما في صحراء وحمراء، ومقصورة كما في ليلى، وحبلى. قال البصريّة إنّ الممدودة فرع عن المقصورة أبدلت منها همزة. يقول ابن يعيش:«الهمزة في الحقيقة ليست علمًا للتأنيث، وإنّما هي بدل من الألف في مثل حبلى وسكرى، وإنّما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان الأولى المزيدة للمدّ، والثانيّة للتأنيث، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو تحريكها، فلم يجز الحذف في واحدة منهما، أمّا الأولى فلو حذفت لذهب المدّ، وقد بنيت الكلمة ممدودة، وأمّا الثانية فلو حذفت لزال علم التأنيث، وهو أفحش من الأوّل، فلمّا امتنع حذف إحداهما، ولم يجز اجتماعهما لسكونهما، تعيّن تحريك إحداهما، فلم يكن تحريك الأولى، لأنّها لو حركت لفارقت المدّ، والكلمة مبنيّة على المدّ، فوجب تحريك الثانيّة، ولمّا حرّكت انقلبت همزة، فقيل صحراء وحمراء »[3]. واستدل على أنّ الهمزة بدل عن ألف الثأنيث، وليست أصلًا في التأنيث كالتاء، أنّه في جمع ما في آخره همزة التأنيث،

[1] – ينظر، هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ص 94.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص103.

[3] – المرجع نفسه، ج5، ص91.

تبدّل الهمزة ياءً ولا تحقّق، نحو: صحراء، صحارى، ولو كانت أصلًا غير منقلبة لجاءت ظاهرة[1]. أمّا الكوفيّة فقالوا بل هي أصل أيضًا [2]، وقد أجمع النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة، واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة [3]، فأجازه الكوفيّون متمسّكين بنحو قول الشاعر:

سَيُغْنِينِي الذِي أغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ[4]

وهذه الألف أو تلك لا تختصّ أيٌّ منهما بالدلالة على المؤنّث، فقد تنتهي كلمة ما بالألف المقصورة دون أن تكون مؤنّثة الدلالة، نحو: رجل زبعرى (سيء الخلق) وجمل قبعثرى (ضخم شديد)، وممّا انتهى بالألف الممدودة دون أن يدّل على تأنيث: رجل عياياء وطباقاء وزعماء، وفقهاء[5].

لقد كان اعتماد النحاة القدماء في تفسير الألف (مقصورة وممدودة)، على منهج تحليلي يتناول الظاهرة من داخل اللغة ذاتها، في حين نرى توجّه بعض المعاصرين لتحقيق هذا الغرض من خلال البحث خارج اللغة العربيّة، مستأنسين بما يمكن أن يعين على فهم الظاهرة في المجموعة الساميّة.

يرى إبراهيم السامرائي أنّ الألف المقصورة متولّدة من إطالة الفتحة، وهو يؤكّد بهذا على دور الفتحة في معنى التأنيث، يقول: « الألف المقصورة تتولّد من إطالة الفتح، ويؤيّد هذا ما نجده في العربيّة من الكلم، ذلك أن ليلة" تتحول إلى "ليلى" فاختصّت بالعلم المؤنّث »[6]. وقاس ذلك على بعض الألفاظ، نحو: زمن وزمان ويمن

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 91.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع ، ج6، ص61.

[3] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك لإلى ألفيّة ابن مالك، ج4، ص295.

[4] – البيت من الوافر، ذكره ابن هشام في أوضح المسالك، ولم ينسبه إلى أحد. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص297.

[5] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخيّة في هذه المسألة، هامش ص140.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويمان، وممّا استند عليه ليدعم ما ذهب إليه أنّ « الكلمة في العبرانيّة والأراميّة مؤنّثة وهي "ليلا" وليس في هاتين اللغتين نظير المذكّر"ليل" في العربيّة »[1] ، ثم نراه يتّفق مع شارح المفصل في أنّ الهمزة في الممدود ليست أصلًا، وإنّما هي متولّدة من الألف المقصورة، يقول: «وتمتدّ هذه الألف المقصورة (أي الفتح) حتّى تتحوّل إلى ما أسموه ألف التأنيث الممدودة، فتكون ليلاء، وأجريت مجرى الصفة فقالوا ليلة ليلاء»[2].

وقريب من هذا الرأي ما يقرّره إسماعيل أحمد عمايرة، الذي تلمّس تفسيرًا لألف التأنيث في العبريّة، وقرّر أنّ « الألف بنوعيها قد تطورت في الأصل عن التاء، وممّا يؤكد هذا أنّ التاء إذا وُقف عليها قد تنطق هاء، كما في فاطمة وسيرة وطلحة، وقد حدث في العبريّة كما بيّنا أنْ أصبحت تاء التأنيث هاءً في كثير من الكلمات نحو: ملحماه ومعناها: حرب. وقد يكون للنبر أثر كبير في مدّ هذه الألف المحوّلة عن الهاء، فإن كان المدّ يسيرًا كانت ألفًا مقصورة، وإن كان مدًّا طويلًا يوشك النفس معه أن ينتهي انتهت هذه الألف بالهمز »[3].

وهو تصوّر يخالف تمامًا ما ذكره رمضان عبد التواب الذي يقول: «والحقيقة أنّ وجود الياء فيما تبقى من أمثلة الألف المقصورة في العبريّة والأراميّة التي عرضناها من قبل، يجعلنا نرى سلفًا آخر للألف المقصورة، غير تاء التأنيث، هو الياء، أي أنّنا نتصوّر كلمة : حبلى مثلاً، على النحو التالي: حُبلَيُ حُبليْ حبليَ حبلى »[4]. ثم نراه يقرّر بكثير من الثقة، أنّ التاء هي التي حلّت محلّ الألف الممدودة والألف المقصورة. ويظهر ذلك في قوله: «وما نراه في بعض نصوص المعاجم العربيّة، من ورود مثل: "خنفسة" و"خنفسا"و"خنفساء" لا يصحّ أن يكون ركاما لغويّا، لظاهرة تطوّر تاء التأنيث

---

[1] – إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخيّة في هذه المسألة، هامش ص140.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – إسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة دراسة لغويّة تأصيليّة، ص75.

[4] – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1997، ص263.

إلى الألف المقصورة، كما قد يُظنّ. بل هو على العكس بداية لمرحلة جديدة من اندثار ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وحلول التاء محلّها، وهي تلك المرحلة التي انتهت بمثل ما في كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة »[1]، فميلُ اللغة إلى أن تسير في طريق السهولة والتيسير، كان وراء اختفائهما من ألسنة الناس من بعض اللهجات العربيّة الحديثة، فصارت كلمات نحو: حمراء وبيضاء وصحراء، وعمياء وميناء: حمره، وبيضه و صحره وعميه ومينه[2].

إنّ مجموع هذه الآراء، هي محاولة لترجمة ما قرّره برجشتراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربيّة" من أنّه «من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكّر ومؤنّث، والتعبير عن هذا التفسير باللواحق المستعملة في اللغات الساميّة أصليّا، بل نضطرّ إلى أن نفرض أنّ الأسماء كانت تقسّم في الزمن القديم، وتقسيمها أكثر تفرّعًا من الحاضر»[3]. وهذا يعني أنّ اللواحق (العلامات) الدالة على التأنيث، هي نتيجة من نتائج التطور اللغوي، وهذا يقتضي تتبّع قصة تطور الظاهرة، التي تصوّرها الباحثون الذين تأثروا ما خلص إليه برجشتراسر على النحو الآتي:

أ. طرح الاسم المؤنّث لفظيّا من المعجم .

ب. الاسم المذكّر+ تاء التأنيث أو ألف .

ج. تاء التأنيث تحولت إلى هاء. أو العكس

د. الهاء تحولت إلى ألف مقصورة. أو العكس

هـ. الألف المقصورة (الياء) تحولت إلى ألف ممدودة .

و. الاستغناء عن علامتي التأنيث (الألف ممدودة ومقصورة) في اللهجات العربيّة الحديثة، واستبدالهما بالهاء (التاء).

تشترك تصوّرات الباحثين في هذه المسألة، في أنّها تحاول أنّ تعالج ظاهرة لسانيّة من خلال ألفاظ رماديّة (ربما، قد يكون، يحتمل، من الممكن)، وهو ما يبعدها

[1] – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 264.

[2] – المرجع نفسه، ص262.

[3] – برجشتراسر، التطور النحوي في اللغة العربيّة، 114.

عن الحقل اللساني. فنراها تحاول أن تحاكم نظامًا مطّردا للغة العربيّة، من خلال بعض الظواهر المحدودة في لغات أخرى، على الرغم من وعي الباحثين بهذا، فهذا برجشتراسر نفسه يقرّ بأنّ «الألف الممدودة لا يقابلها في اللغات الساميّة إلى القليل، والألف المقصورة توجد في العبريّة والأراميّة »[1].

ثانيا: التذكير والتأنيث في المضمرات:

المضمرات عناصر لغويّة لا تتحدّد إلّا من خلال ما تعود عليه من معهود لفظي أو ذهني، أو أشارة إلى مشار إليه أو جملة متّصلة باسم، وبذلك فهي محكومة بقانون التذكير والتأنيث.

1 ـ الضمائر:

أ ـ ضمائر الغيبة

تحقّق الضمائر كفاية الدلالة على جانب التشخيص، والعدد والجنس، إضافة إلى الجانب النحوي، من خلال مراعاة المحلّ الإعرابيّ في أحوال الرفع والنصب والجر[2]. فالضمير(هو)، دالّ على الغيبة (المتحدّث عنه)، والإفراد، والتذكير، والرفع. وهو يختلف عن الضمير (هي) في جانب واحد هو الجنس، يقول سيبويه: «وأمّا المضمر المحدّث عنه فعلامته (هو)، وإن كان مؤنّثا فعلامته (هي)»[3].

وعلى ما يذكر النحاة، أنّ أصل ضمير الغائب للمذكّر هو (الهاء) المتبوعة بضمة طويلة، فالاسم (الهاء) وحدها، والواو تلحقها لخفاء الهاء، نحو: ضربهو، وفي الوقف يوقف على الهاء وحدها، لئلّا يكون الواو بمنزلة الحروف الأصليّة. جاء في المقتضب:«فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءَه واوٌ، فالاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لخفاء الهاء، فإذا وقفت، وقفت بالهاء وحدها»[4].

---

[1] – برجشتراسر، التطور النحوي، ص115.

[2] – إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 1988، ص 161.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص351.

[4] – المبرّد، المقتضب، ج1، ص399.

وأصل ضمير الغائب للمؤنّث (هي)، الهاء المتبوعة بكسرة. يقول إبراهيم بركات: «الأوضح أمامنا، من خلال أقدم المدوّنات النحويّة واللهجات العربيّة القائمة آنئذ، أنّ العرب على الأرجح، قد فرّقوا بين الغائب والغائبة من حيث التذكير والتأنيث، باستخدام الكسرة، سواء أكان ذلك في الضمير المنفصل، أو في الضمير المتّصل »[1]. ولأنّ الكسرة من جنس الياء، جاز أن تبدل حركة طويلة بالفتحة في الوصل، كما حدث في (قضاءَيْ)، فأصبحت (قضاءا) في بعض خطواتها الصرفيّة [2]. جاء في الكتاب: «الكسر ممّا يؤنّث به. تقول: إنّكِ ذاهبة وأنتِ ذاهبة، وتقول هاتي هذا للجاريّة، وتقول: هذي أمة الله، إذا أردت المؤنّث، وإنّما الكسرة من الياء »[3]. ومن ذلك قوله تعالى: (**قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ**) آل عمران/ 47.

ولو أنّها بقيت كسرة، لوقع التباس بين هاء المؤنّث وهاء المذكّر، في حال إتباع كسرة الضمير لكسرة الاسم المجرور المضاف إليه، وكسرة حرف الجرّ السابق على الضمير، نحو قولنا: (به)، (من ماله). فجاء تمييز المؤنّث بقولنا: (بها) و(من مالها).

ومن دواعي هذا الاختيار، أنّ الكسرة ممّا قد يوقع ثقلاً وعسرًا في نطق بعض الملفوظات، نحو: سُبُلُهي (سُبُلُهَا)، فكانت الفتحة الطويلة أكثر مناسبة لأنّها أخفّ الحركات[4].

أمّا التعبير عن المحدّث عنهم، فيكون في المذكّر (همو) أو(هم)، وفي المؤنّث (هنّ)[5]، في حال الانفصال والاتّصال، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا. ولا فرق بين التعبيرين إلاّ في التمييز بين المذكّر والمؤنّث، فالميم علامة جمع الذكور، والأصل إتباعها بضمّة طويلة [6]. يقول سيبويه: «إذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة

---

[1] – إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص 165.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 166.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 272.

[4] – ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص 166.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 351.

[6] – ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص167.

الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت وإن شئت أثبتّ، فإن حذفت أسكنت الميم»[1]. نحو: عليكم/عليكمو، أنتم/ أنتمو، لديهِم/ لديهِمي. ومن دواعي الحذف اجتماع الكسرتين أو الكسرات مع الياء، نحو: بهمي داء، والضمتين مع الواو، نحو: أبوهمو ذاهب، والضمات، نحو: (رُسُلُهُمُو) في قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ الأعراف/101. فالأصل في التذكير على ما ذهب إليه سيبويه، هاء فميم فضمة طويلة(همو)، وهو ما يقابل هاء فنونا فنونا في التأنيث.

يرى إبراهيم بركات أنّ «علامة الذكور هي الضمّة الطويلة، وما الميم إلّا علامة جمع فيما إذا حدث التباس في المعنى بين المفرد والجمع، نحو: فعل وفعلوا، وفعلت وفعلتم»[2]، فالالتباس غير حاصل في الفعلين الأوّل والثاني بين المفرد والجمع، فلم تكن هناك حاجة إلى الميم، أمّا في الفعلين الثالث والرابع، فيحدث الالتباس بين المفرد والجمع إن لم نثبت الميم. وبناءً على ذلك، يقرر أنّ الضمّة الطويلة هي علامة الذكور الغائبين ولا بد أن تكون طويلة إذا لم تكن ميم الجمع[3].

والذي نتصوّره، هو أنّ اللغة اختارت بناء (فَعَلَ) ليكون دالاً بصيغته من غير لاحقة على ضمير الغائب المفرد المذكّر، ثم جرى توزيع بقية الضمائر عليه، جاء في المقتضب: «اعلم أنّ المذكّر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل.. وإنّما ضميره في النيّة»[4]. ويقول برجشتراسر «أمّا الفتحة الانتهائيّة في (فعلَ) فأصلها مجهول ومعناها غامض. ويتّضح كلّ الاتضاح أنْ لا علاقة بينها وبين : (هو) أو (هُ)»[5].

إنّ إثبات الهاء في صيغة (فَعَلَ) سيسبّب إشكالات صوتيّة ونحويّة، فلا يصحّ أن نقول مثلا (فعلهُ) أو (فعلهُمَا) لتكون الهاء الأولى فاعلًا والثانيّة مفعولًا به، ولا يخفى ما في ذلك من ثقل. فأسقطت الضمير (هو) لدلالة الصيغة عليه، وكذلك الأمر

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 191.

[2] – إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص 168.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المبرد، المقتضب، ج1، ص 405.

[5] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص 81.

في (فعلوا) حذفت الهاء، وجيء بالضمّة على لام الفعل دليلًا عليها، لأنّ الهاء في الأصل متبعة بالضمّة الطويلة، فلم يعد البناء على هذا النحو، ممّا يشركه فيه بناء آخر فيلتبس، فأسقطت الميم لعدم الحاجة إليها.

فَعَلَ ← فَعَلَهُمُو ← فَعَلَمُو ← فعلُوا

فضمير جماعة الغائبين هو الهاء والميم، وعلامة التذكير هي الضمّة الطويلة. ولم تسقط من الصيغة لأنّ في سقوطها فوات معنى التذكير.

أمّا علامة الإناث المحدّث عنهنّ، فهي النون وحدها، قد تضعّف مقابل ذِكر الميم، وقد تذْكر وحدها إذا لم تكن الميم، يقول المبرّد: «وجمع المؤنّث بالنون مكان الميم. فكلّ موضع لا تكون علامة المذكّر فيه واوا في الأصل، فالنون للمؤنّث فيه مضاعفة، ليكون الحرفان بإزاء الحرفين. وكلّ موضع علامة المذكّر فيه الواو وحدها، فنون المؤنّث فيه مفردة »[1]. وهذا يعني أنّ الأصل في النون المضاعفة في (هنّ) و(كتابكنّ) هو: (همْن) و(كتابكمْن)، فأدغمت الميم في النون لتقاربهما في المخرج[2].

وعلى ذلك فإنّ النون للمؤنّثات في (فعلن)، تقابل الضمّة الطويلة للمذكّرين في (فعلوا)، وفي هذه المخالفة بين إثبات الحركة للمذكّر، وإثبات الحرف للمؤنّث، إمعان في الفصل بين الجنسين[3]: يقول سيبويه: «فأرادوا الفصل بين المذكّر والمؤنّث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لأنّهم إذا فصلوا بين المذكّر والمؤنّث بحرف، كان أقوى من أن يفصلوا بحركة »[4].

أمّا ضمير التثنية (هما) فلا دلالة فيه على تذكير أو تأنيث، ولا يظهر الفرق بين المذكّر والمؤنّث إلّا في حال إسناد الضمير إلى الفعل، (فعلا / فعلتا)، (يفعلان/

---

[1] – المبرد، المقتضب، ج1، ص405.

[2] – ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص 171.

[3] – يذكر سيبويه أنّ بعض العرب من تميم وأسد، يجعلون مكان الكاف للمؤنّث الشين، نحو: إنّشِ ذاهبة، ومالشِ ذاهبة، يريدون: إنكِ ذاهبة، و مالكِ ذاهبة. ومن العرب من يلحقون الكاف السين، ليبيّنوا كسرة التأنيث نحو: أعطيتكس، وأكرمكس. فإذا وصلوا لم يأتوا بها، لأنّ الكسرة تَبِين، ومنهم من يلحق الشين، ليبينوا بها الكسرة في الوقف، نحو: أعْطَيْتُكِشْ، وأُكْرِمُكِشْ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 199– 200.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص199.

تفعلان)، ومميّز التأنيث حينئذ يكون التاء، التي تكون أيضًا مميّزًا بين الجنسين في (فعل) و (فعلتْ)، و (يفعل) و (تفعل)[1].

يردّ برجشتراسر سبب عدم التفريق بين المؤنّث والمذكّر في التثنية في اللغة العربيّة إلى كون المؤنّث حادث في العربيّة، ولا يوجد في اللغات الساميّة الأخرى، لكن عبارته في ما قرّره يلفّها الغموض، ولا نكاد نفهم منها شيئا، يقول إنّه (أي المثنّى): «حديث بالنسبة إلى سائر الضمائر، ولا يوجد في إحدى اللغات الساميّة غير العربيّة، فاخترعته هي. والعرب كانوا يستحبّون التثنية أكثر من سائر الساميّين، ويستعملونها استعمالا أوسع منهم»[2].

ب -ضمائر الخطاب:

	المفرد المذكّر	المفرد المؤنّث	المثنّى	الجمع المذكّر	الجمع المؤنّث
الرفع	أنتَ	أنتِ	أنتما	أنتمو	أنتنّ
	فعلتَ	فعلتِ	فعلتما	فعلتمو	فعلتنّ
	تفعل	تفعلين	تفعلان	تفعلون	تفعلنَ
	افعل	افعلي	افعلا	افعلوا	افعلنَ
الجر	كتابكَ	كتابكِ	كتابكما	كتابكمو	كتابكنّ
	لكَ	لكِ	لكما	لكمو	لكنّ
النصب	أكرمكَ	أكرمكِ	أكرمكما	أكرمكمو	أكرمكنّ

[1] – تفعل : قد تكون التاء علامة تأنيث للضمير هي، أو للمخاطب المذكّر (أنت).

[2] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص78.

تشكّل الكسرة علامة تأنيث، في ضمائر الرفع المتّصلة والمنفصلة المعبّرة عن المفرد المخاطب، في مقابل الفتحة التي تمثّل علامة التذكير، يقول سيبويه: «وحرّك بالكسر لأنّ الكسر ممّا يؤنث به، تقول: إنّك ذاهبة، وأنت ذاهبة، وتقول: هاتي هذا للجاريّة، وتقول: هذي أمة الله، واضربي، إذا أردت المؤنّث، وإنّما الكسرة من الياء »[1]. ويقول المبرّد: «الكسر من علامات التأنيث. ألا ترى أنّك تقول للمؤنث: إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأنّ الكسرة من نوع الياء؛ فلذلك أَلزمته الكسرة»[2].

وفي بعض اللهجات العربيّة تتحوّل الكسرة إلى حركة طويلة، نحو: كتبتيه [3]، يقول صاحب الكتاب: «وحدثني الخليل أنّ ناسًا يقولون: (ضربتيه)، فيلحقون الياء. وهذه قليلة»[4]. ومنهم من يلحق الكاف إذا وقعت بعدها هاء الإضمار أَلِفًا في التذكير، وياءً في التأنيث، نحو: أُعطيكيها، وأُعطيكيه للمؤنّث، وأعطيكاه وأعطيكاها للمذكّر [5]، وإنّما فعلوا هذا توكيدا في التمييز بين المذكّر والمؤنّث.

يذهب برجتراسر إلى أنّ مدّ الحركة هو الأصل: يقول «ونشاهد مثله في المخاطب المؤنّث المفرد؛ فقد يكون: "قتلتيه"، وقد يكون "قتلتِهِ"، والمدّ هو الأصل»[6].

وتأتي الكسرة الطويلة بوصفها مميّزًا للتأنيث في حال إسناد الفعل المضارع، أو فعل الأمر إلى المخاطبة المفردة، نحو (تفعلين) و(افعلي). ويرجّح إبراهيم بركات أن تكون هذه الكسرة هي الكسرة التي استخدمت في (تاء) فعلت، وقد أصبحت سابقة في

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص272.

[2] – المبرّد، المتقضب، ج3، ص 394.

[3] – في لهجتنا، وفي لهجات كثير من البلاد العربيّة، لا يزال هذا الأصل هو الجاري على ألسنة الناس. فنقول: كتبتيه، وضربتيه، كلّ ذلك لأجل إظهار الكسرة الدّالّة على التأنيث.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص200.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص 78.

المضارع بعد أن كانت لاحقة بالماضي، كي لا يلتبس الخطاب بالغيبة [1]، والفرق أنّها في الماضي قصيرة، وفي المضارع طويلة.

ولو سلّمنا بما قرّره برجشتراسر، من أنّ مدّ الكسرة في التأنيث هو الأصل، وجب البحث عن أسباب تحوّلها إلى كسرة من غير مدّ، في نحو: (أنتِ) و(فعلتِ) و(منكِ) ، وبقائها في(افعلي) و(تفعلين).

الثابت أنّ الكسرة الطويلة تحتاج إلى جهد أكثر لإبرازها، وزمن أطول لأدائها، وبخاصّة إذا أتبعها ساكن، نحو: أنتِ(ي) التي، وفعلتِ(ي) الصواب، ولكِ (ي) المال. ولأنّ اللغة تميل إلى التخفيف، لم يكن هناك بدّ من إسقاطها، والاكتفاء بها قصيرة، ما دام الضمير لم يفقد دلالته على التأنيث.

أمّا في (افعلي) فالأمر يختلف، إذا أتبعها ساكن، لأنّ في إسقاط المدّ التباس بضمير المتكلّم المذكّر، نحو (افعلي الخير)، تصير: (افعلِ الخير).

أمّا في (تفعلين)، فقد تبدو النون فيها للتوكيد، إذا ما حذفت الياء، كما في (لتفعلِنْ).

وقد يكون من أسباب المحافظة على الكسرة الطويلة أيضًا في (افعلي) و(تفعلين) هو«المحافظة على موسيقيّة اللغة من خلال موسيقيّة الكلمة، ويكون ذلك إذا تصوّرنا هذه الكسرة الطويلة قصيرة في مضارع في حال رفع، فتجد فتحة متطرّفة قبلها كسرة، وقبل الكسرة ضمّة، فتوالت الحركات الثلاث، ممّا يصعّب النطق بها»[2].

وفي جمع المخاطبين، تكون الميم علامة التذكير، وتكون النون في جمع المخاطبات علامة التأنيث، يقول سيبويه: «فصلوا بين المذكّر والمؤنّث بالنون حين

[1] – ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص 177.

[2] – المرجع نفسه، ص 179.

قالوا: ذهبوا وذهبن، وأنتم وأنتنّ »[1]، وبذلك تكون نون المؤنّث في مقابل الواو في جماعة المذكّرين، وليست بديلاً عن الميم.

ذهبـ (وا) / ذهبـ (نَ)

أنتـ(مو) / أنتـ(مْنَ) ←أنتـ (نْـنَ).

لم تميّز العربيّة في حالة المثنّى بين مذكر ومؤنث، فكلّ ما يحققّه ضمير الاثنين المخاطبين (أنتما) هو: جانب العدد والخطاب، يقول إبراهيم بركات: «جانب الجنس (التذكير والتأنيث) قد أهمل، كما أهمل في حال الغيبة، وربما كان لدلالة الحضور والشهود أثناء الخطاب مبرّر لترك جانب النوع، وربما كان ذلك لحداثة استخدام المثنّى وانفراد العربيّة به»[2].

ولسنا نرى فيما ذكره الباحث شيئا يقنع، فلا دليل على حداثة المثنّى في اللغة العربيّة إلّا ما ذكره برجشتراسر، من أنّ العرب اخترعوه. كلّ ذلك لأنّه (المثنّى) لا يوجد في واحدة من اللغات الساميّة الأخرى، على ما ذكر برجشتراسر. ولأنّه اختراع عربيّ، اعتراه النقص، فلم يتميّز به مذكّر عن مؤّنث، وسواء قصد ذلك أم لم يقصد فإنّ عبارته:« ولا يوجد في إحدى اللغات الساميّة غير العربيّة، فاخترعته هي »[3] يفهم منها هذا.

لكنّنا نراه يناقض نفسه حينما يقول: « والعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميّين، ويستعملونها استعمالًا أوسع منهم»[4].

أما القول بأنّ الحضور والمشاهدة أغنت عن تنويع الضمير، فيضعفه أنّ الحضور في الجمع، لم يكن سببا في عدم التمييز بين المذكّر والمؤنّث، فاللغة ميّزت جماعة الذكور بـ (أنتم)، وجماعة الإناث بـ (أنتن)، ولو أنّ المشاهدة كانت مبرّرا لجرت اللغة في الجمع كما جرت في التثنية[5].

---

[1] – سيبويه الكتاب، ج4، ص199.

[2] – إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص181.

[3] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص78.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – الأمر يختلف في ضميري التكلّم، لأنّ المتكلّم ينبئ بلسان حاله عن جنسه.

ج ضمائر التكلّم:

	المفرد	المثنّى والجمع
الرفع	أنا	نحن
	فعلت (تُ)	فعلنا (نا)
النصب	إيّاي	إيّانا
الجرّ	كتابي (ي)	كتابنا (نا)

خصّت اللغة العربيّة المتكلّم المفرد بضمير (أنا) في حال الرفع، وبالتاء المضمومة إذا اسند إليها فعل، نحو: كتبتُ. وبالياء التي هي كسرة طويلة، في حالي النصب والجرّ، نحو: يعلمنِي، معلّمي. وتكون في حال الضمير المنفصل المنصوب، ياءً مفتوحة. (إيايَ).

وفي الجمع والتثنية في حال الرفع (نحن)، وفي حالي النصب والجرّ عبّرت اللغة بالضمير (نا).

والملاحظ أنّ اللغة العربيّة قد جنحت إلى أعلى درجات الاقتصاد. ففي كلّ أحوال التكلّم لا يوجد ما يفرق بين المذكّر والمؤنّث، ولا يوجد فرق بين المثنّى والجمع. ومع هذا، لم ينشأ أيّ التباس لدى المستمع، لأنّ لسان حال المتكلم كفاه ذلك. وكفى اللغة مؤونة استحداث مميّز يفصل بين الذكر والأنثى.

2 –أسماء الإشارة :

حرصت اللغة العربيّة على التمييز بين المذكّر والمؤنّث في أسماء الإشارة، فوضعت للمذكّر ألفاظًا، وللمؤنّث أخرى. كما ميّزت فيها بين القريب والبعيد، والمفرد والمثنّى والجمع. جاء في شرح التصريح: «والمشار إليه إمّا واحد أو اثنان، أو جماعة، فهذه ثلاثة، وكلّ واحد منها إمّا مذكّر أو مؤنّث، فهذه ستة.. وكلّ واحد من هذه الستة إمّا قريب المسافة أو بعيدها، فهذه إثنا عشر.. وعلى اعتبار المتوسّط تصير ثمانيّة عشر.. والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكّرا أو مؤنّثا، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين،

أو جماعة ذكورا وإناثا، فهذه ستّة تتنّوع تنوّع الثمانيّة عشر المذكورة في المشار إليه، بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة، فالمجموع مائة وثمانية»[1].

وضع للمفرد المذكّر القريب (ذا)، وتلحقه هاء التنبيه في أوّله، (هذا). جاء في المقتضب:« أمّا ما كان ممّا يدنو منك من المذكّر فإنّك تقول فيه هذا، والأصل ذا، و(ها) للتنبيه[2]. وذاك وذلك للبعيد.

وللمؤنث المفرد: ذي ، وتي ، وتا، وذِهِ ، وذهْ ، وتهِ ، وتهْ ، وذهِي ، وتهِي ، وذاتُ ، وتِيك، وتَيك وذِيك، وتلك، وتالك[3].

ووضع للمثنى المذكّر: ذان، ذين، ذانك، ذينك[4].

وللمثنى المؤنّث: تان، تين، تانك، تينك[5].

يظهر واضحًا أنّ مميّز التأنيث فيما ذكرناه من أسماء الإشارة هو: الكسرة أو التاء، أو كلاهما معًا.

فتكون الكسرة وحدها في: (ذي، ذهِ ، ذهْ ، ذهِي، ذِيك). وهي مميّز التأنيث في الضمائر أيضًا.

وتكون التاء وحدها في: (تا، تَلك، تَالك، ذاتُ، تان، تين، تانك، تينك.). وهو مميّز التأنيث في الأسماء.

وتأتي التاء مؤكّدة بالكسرة، في: (تي ،تهِ،تِهْ، تِهِي، تِيك، تِلك).

والهاء التي تلحق اسم الإشارة في ما سبق، إنّما تأتي لتمكين إظهار الكسرة، وهو أداء قد لاحظناه في الضمائر.

ويعبّر عن الإشارة إلى الجمع بأولاء ممدودة ومقصورة، وتلحقها (ها) التنبيه فتكون للقرب، نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ البقرة/85. وتلحقها الكاف

---

[1] – خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص142.

[2] – المبرد، المقتضب، ج4، ص 277.

[3] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 257.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فتكون للبعد، نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ البقرة/5. وأكثر ما تستعمل للعاقل، وقد تستعمل لغير العاقل قليلا [1]، نحو قول الشاعر من الكامل:

ذَمُّ المَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللّوى ... والعَيْشِ بَعْدَ أولَئِكَ الأَيَّام[2]

ويراد عند ذاك القلّة، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ الإسراء/36.

ويشار للجمع أيضًا بأولالك وهؤلاك للبعيد.

لا تفرقة بين جمع المذكّر وجمع المؤنّث. فمن الإشارة إلى جمع المذكّر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾ الإنسان/27. ومن الإشارة إلى جمع المؤنّث، نحو قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾هود/78.

يذكر المبرّد في باب المخاطبة بأسماء الإشارة، أنّ المتحدّث قد يأتي باسم الإشارة ملحقًا به حرف المخاطبة[3]، وفيه وجهان:

الوجه الأوّل: مطابقة الكاف للمخاطب إفرادًا وتثنيّة وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثا [4]، فيكون (ذلكَ) بفتح الكاف إذا كان المخاطب ذكرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ﴾ الإسراء/39. ويكون (ذلكِ) بكسر الكاف إذا كان الخطاب للأنثى، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾مريم/21. و(ذلكما) للاثنين، نحو

---

[1] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 132.

[2] – البيت لجرير من كلمة يهجو فيها الفرزدق، مطلعها:

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَام وأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَام

[3] – ينظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص275–276.

[4]– ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص99.

قوله تعالى:﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ الأعراف/22. و(ذلكم) لجمع الذكور، نحو قوله تعالى :﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ يونس/3. و(ذلكن) لجماعة الإناث نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ يوسف/32.[1] فتتحدّد بذلك جهة المشار إليه وجهة الخطاب في آن.

الوجه الثاني: إفراد الخطاب وتذكيره على كلّ حال، بفتح الكاف للمفرد والمثنّى والجمع للمذكّر والمؤنّث نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾ البقرة/85.

3 -الأسماء الموصولة:

تنقسم إلى قسمين، مختص ومشترك:

المشترك: هو ما كان لعدّة معان بلفظ واحد، نحو: من ، وما، وأيّ.[2]، فلا تشير إلى عدد أو جنس معيّن، فهي تقع على الواحد والاثنين والجماعة، وقد أوحى اتّساع دلالة (من ، ما) لهنرى فليش، بأنّها تعبّر عن المحايد، لأنّها لا تشير إلى جنس معيّن، يقول: «وتستعمل (من) للعاقل، و(ما) لغير العاقل، وهو تعبير عن المحايد الذي يجعل الفعل مسندًا إلى الشخص الثالث المذكّر المفرد، دون تغيير»[3].

قد يكون ما دفع هنري فليش إلى هذا الرأي، هو أن المستمع لا ينصرف ذهنه عند إطلاق (ما) أو (من) إلى تذكير أو تأنيث، وإنّما إلى كون الموصول يشير إلى عاقل أو غير عاقل.

---

[1] – وردت في القرآن الكريم (ذلِكِ) (مرّتين)، مريم:21، و الذاريات: 30. و (ذلكما)، مرّة واحدة، و (تلكما) مرّة واحدة، (تلكم) مرة واحدة، (ذلكم) سبعًا وأربعين مرة ، (ذلكنّ) مرة واحدة.

[2] – خالد الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص150.

[3] – هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ص287.

وفي تعليق لإبراهيم أنيس على هذا الرأي، يقول: «وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمّس هذا النوع (المحايد) في الفصيلة الساميّة، وحدّثونا أنّه من الممكن أن نلحظ بقاياه وآثاره في (ما) الموصولة، غير أن آخرين قد وصفوها على أنّها في الأصل السامي مؤنث (من)»[1].

أمّا المختصّ منها فهو ما نصّ على شيء واحد لا يتجاوزه إلى غيره، ويسمّى النصّ أيضًا، وهو (الذي) [2] للمفرد المذكّر و(التي) للمفرد المؤنّث، و(اللذان) للمثنى المذكّر، و(اللتان) للمثنى المؤنّث، و(الذين) [3] لجمع الذكور، و(اللائي واللاتي واللواتي) لجمع المؤنّث[4] .

يقول البصريّون إنّ أصل الذي، (لذ) كعم، «فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها»[5]. وقال الكوفيّون الأصل في (الذي) الذال وحدها، وهي عندهم كـ(هذا)، فجوهرهما واحد، وإنّما يختلفان بحسب ما يلحقهما من زيادات.[6]

---

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص160.

[2] – في (الذي) أربع لغات: ينظر: ابن عصفور، المقرّب، ص83.

(الذي) بتخفيف الياء، و (الذيّ) بتشديدها، نحو: وليس المال فاعلمه بمال.. وإن أغناك إلّا للذيّ . الهمع، ج1، ص283، بلا نسبة ، وخزانة الأدب، ج5، ص 405، بلا نسبة.

(الذِ) بحذف الياء، (الذْ) بتسكين الدال بعد الحذف نحو: فكنت والأمر الذي قد كيدا... كالذْ تزبّى زُبيةً فاصطيدا. خزانة الأدب، ج6، ص568. بلا نسبة .

ومثلها في (التي.) نحو: شُغِفتْ بك اللّتِ تيّمتْك فمثلُ ما ... بكَ ما بها من لوعةٍ وغرام.

البيت من شواهد الهمع، ج1، ص284. جاء في تخريجه: ليس للبيت قائل معروف.

[3] – جمع (الذي) الذين، في جميع الأحوال، ومن العرب من يقول: (الذون) رفعًا، والذين نصبًا وجرًّا. نحو:

نحن الذون صبحوا الصباحا...يوم النخيل غارة ملحاحا.

قيل: البيت لرجل من بني عقيل جاهلي، اسمه أبو حرب. وقيل: هو لليلى الأخيلية. من شواهد الهمع ج 1، ص285. وبنو هذيل يقولون: اللائين في جميع الأحوال . ومنهم من يقول اللاءون رفعًا، واللائين نصبا وجرا. ينظر: ابن عصفور، المقرّب، ص84– 85.

[4] – قد تحذف الياء في جميع ذلك: (اللاء، اللات، اللوات). ينظر: ابن عصفور: المقرّب، ص85.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص139.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الملاحظ أنّ اللغة قد ميّزت فيما اختص من أسماء الموصول، بين المذكّر والمؤنّث، من خلال تغير الذال في المذكّر إلى تاء في المؤنّث.

يرى إبراهيم بركات، أنّ (الألى) للذكور بالرغم ممّا فيه من قصر، فهو جمع (الذي) من غير لفظه، نحو: رجل وامرأة ، ويختار أن يجعله من أمثال جموع التذكير نحو: جرحى وقتلى[1].

وممّا جاء على غير لفظه للتعبير عن جمع الإناث: اللائي (اللاء) فيمكن عدّ علامة التأنيث فيهما الألف الممدودة ، المتبوعة بكسرة طويلة كما في اللائي، أو بكسرة قصيرة كما في (اللاء)[2].

[1] – ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص201

[2] – ينظر: المرجع نفسه الصفحة نفسها.

خاتمة الفصل:

- مقولة الجنس في رأي الباحثين، أبعد المقولات النحويّة عن المنطق العقلي، وأكثرَ أبواب النحو غموضًا.
- من الأصول التنظيريّة التي اعتمدها النحاة كاختيارات مبدئية في معالجة مقولة التذكير والتأنيث، أن التذكير أصل والتأنيث فرع عليه.
- ظاهرة التصنيف الجنسي تشمل كلّ الأسماء والصفات، ولا محايد في اللغة العربيّة.
- علامات التأنيث التاء والألف ممدودة ومقصورة، وتكون الكسرة علامة تأنيث في بعض الألفاظ كالضمائر وأسماء الإشارة.
- يمكن تفسير ظاهرة التذكير والتأنيث في بعض الصفات، نحو: مرضع، مذكار، صبور.. من خلال دلالة البناء الصرفي.
- لا تزال كثير من مسائل مقولة التذكير والتأنيث، بحاجة إلى البحث والدراسة.

الفصل الخامس

مقولة الإسناد

الجملة

التقسيم الثنائي للجملة ومبرّراته

المركب الإسنادي الاسمي

المركب الاسنادي الفعلي

توطئة:

تشترك اللغات الإنسانيّة في أنّها وُجدت للتواصل بين الناطقين بها، ولا يتمّ التواصل وتتحقّق مقاصده، إلاّ إذا خضع المتكلمون لقواعد تركيبيّة أقرّتها الجماعة اللغويّة، فالكلمة المفردة معزولةً تظلّ مجرّدة قاصرة، حتّى تنتظم في تركيب يكسبها أهميّة ودلالة، ومن خلال العلاقات(الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة) الناشئة بين الوحدات اللغويّة، تتحقّق الفائدة.

وعلى الرغم من أنّ الحدث اللساني هو فعل واع شديد التعقيد، إلاّ أنّ المتكلّم يوجه نشاطه الفكري إلى نظم الكلمات على نحو معيّن، يطول أو يقصر، تبعًا للصورة اللفظيّة التي يريد التعبير عنها، وأ قلّ ذلك أن يكون من كلمتين، تسند إحداهما إلى الأخرى. وهو ما أطلق عليه النحاة مصطلح الجملة.

1 -**القول والكلام:**

ميّز النحاة بين القول والكلام، فالكلام المصطلح عليه عند النحاة «ما تضمّن من الكلم إسنادا مفيدًا مقصودًا لذاته»[1]، ويعرّفه ابن عقيل بقوله:«اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[2]، فالإفادة والإسناد والقصد شروط لا ينعقد دونها كلام، جاء في شرح التسهيل لابن مالك:«وقد صرّح سيبويه وغيره من أ ئمّة النحويين، بأنّ ما لم يفد ليس بكلام، مفردًا كان كزيد، أو مركّبا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركّبا بإسناد مقصود لا لغيره نحو: إنْ قمت» [3]، لكنّه أضاف قيدًا رابعًا استبعد من خلاله ما كان«مركّبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنّه ممّا لا يجهله أحد نحو: النار حارّة» [4]. والحقيقة أنّه قد يجري على ألسنة الناس ما لا يجهله أحد على سبيل التذكير أو لفت الانتباه، كقولنا: الحقّ حقّ، وكأن يقول الوالد لولده : أنت ابني، ومنه مثلاً ما جاء في

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص5.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص14.

[3] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص7.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

خطبة طارق بن زياد «البحر من ورائكم والعدو أمامكم» [1] فهل كان في جنده أحد لا يعلم أنّ البحر من ورائهم؟

أمّا القول فهو اللفظ الدال على معنى [2]، وهو يعمّ الكلام والكلم والكلمة . جاء في الخصائص:«وأمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مُذِل اللسان به، تامًّا كان أو ناقصًا، .. فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلامًا»[3]. بل إنّ القول يطلق على ما هو أعمّ من ذلك، فقد يطلق على حديث النفس، قال تعالى :﴿**وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ**﴾ المجادلة/8. وقد يطلق على الرأي والاعتقاد، نحو قولنا : فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك[4].

وقد استعملوه بمعنى الحركة والإيماء بالشيء ، فقالوا: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه ، وقالت النخلة كذا تمايلت ، وفي الحديث: « فقال بالماء على يده أي قلبه وصبّه» وفي حديث آخر« فقال بثوبه هكذا أي رفعه» [5]، ولا يزال هذا التعبير مستعملا في الجزائر نحو قولنا: قال بالجري. أي هرب، وكلّ ذلك على المجاز والاتساع.

ونعتقد أنّ القول أعمُّ ممّا ذكره النحاة ، فهو يشمل كلّ رسالة تواصليّة بأيّ شكل كان، فلوحة الرسام قول، وإشارة المرور قول، والرسومات البيانية قول، بل وحتى ما يجري بين الكائنات الأخرى من تواصل هو قول، قال تعالى :﴿**قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا**

---

[1] – محمود شيت خطّاب، قادة فتح الأندلس، منار للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1،، 2003، ص267.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص10.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص18.

[5] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص11.

مِّن قَوْلِهَا ﴾ النمل/18-19، جاء في شرح التسهيل:«وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام، كقول أبي النجم:

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقَدَّمْ رَاشِدًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا[1].

وقول آخر:

فَقَالَتْ لَهُ العَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً وَحَدَّرَتَا كَالدُرِّ مَا لَمْ يُثْقَبِ[*] »[2].

2 -الجملة:

ذهب قسم من النحاة إلى أنّ الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام عندهم هو الجملة، والجملة هي الكلام، ومن ذلك ما ذكره ابن جنّي في الخصائص: يقول:«أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويّون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد..» [3]، وقد تابعه الزمخشري في هذا، يقول:«والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر وتسمّى الجملة»[4].

أمّا جمهور النحاة فعلى أنّ الجملة والكلام مختلفان، إذ ليس من شرط الجملة الإفادة، وإنّما يشترط فيها الإسناد ، سواء أفاد أم لم يفد . جاء في التعريفات في تعريف الجملة أنّها«عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك

---

[1] – البيت من شواهد لسان العرب، منسوب لأبي النجم، ينظر: ابن منظور، لسان العرب ، مادّة (قول)، ج11، ص 572.

[*] البيت من الطويل، وهو من شواهد لسان العرب ولم ينسبه لأحد، وروايته : قالت له العينان سمعا وطاعة .. وحدرتا كالدرّ لمّا يثقب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب ، مادّة (قول)، ج 11، ص 572. وجاء في الخصائص، من غير نسبة : قالت له العينان سمعا وطاعة ... وأبدت كمثل الدرّ لمّا يثقب . ابن جني، الخصائص، ج1، ص22.

[2] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص5-6.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17

[4] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص32.

زيد قائم، أو لم يفد كقولك إن يكرمني، فإنّه جملة لا تفيد إلّا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقا»[1].

وجاء في مغني اللبيب:«الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو ضرب اللص و أقائم الزيدان، وما كان زيد قائما، وظننته قائما»[2].

لقد امتدّ هذا الاختلاف ليطال الباحثين المعاصرين، فعباس حسن لا يرى فرقا بين الجملة والكلام، يقول:«الكلام أو الجملة ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»[3]. فالإفادة والاستقلالية شرطان للجملة أو الكلام على سواء عنده، أمّا مهدي المخزومي فعرّفها بقوله: «الجملة هي الصورة اللفظيّة الصغرى للكلام المفيد» [4]، ثم يعود في موضع آخر من كتابه ليتّفق مع إبراهيم أنيس في قوله:«والجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه» [5]، والفرق بين الرأيين أنّ الإسناد ليس شرطا عند إبراهيم أنيس، فهو يتّفق مع ما ذهب إليه (ج. فندريس) الذي حكم بأنّ «بعض الجمل يتكوّن من كلمة واحدة: "تعال"و "لا" و "وأسفاه" و "صه"، كلّ واحدة من هذه الكلمات تؤدّي معنى كاملاً يكتفي بنفسه» [6]. بل إنّه قد جعلها مطابقة للصورة اللفظيّة[7]، لتكون تعبيرا قد يمتدّ حتى يستوفي الصورة اللفظيّة كاملة، يقول: «غير أنّ الجملة لها امتداد الصورة اللفظيّة بالضبط، بل إنّها غير محدودة بالطاقات الصوتيّة، إذ إنّه في غالب الأحيان لا يكفي نفسٌ واحدٌ لنُطق جملة بتمامها، وقد يحدث أن تشمل

---

[1] – الشريف الجرجاني ، التعريفات، 82.

[2] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص431.

[3] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص15.

[4] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[5] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص276، 277.

[6] – ج. فندريس، اللغة، 101.

[7] – الصورة اللفظيّة هي مجموع الخبرات والإمكانات والقوالب اللغويّة الجاهزة التي اختزنتها ذاكرة الإنسان. ينظر: ج. فندريس، اللغة، ص 97 وما بعدها.. والملاحظ أنّ هذا المصطلح، هو نفسه الذي وظفه المخزومي في تعريفه للجملة، وحوّره إلى مصطلح الصورة الذهنية. يقول: «الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه». ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

جملةٌ واحدة بعينها، مجموعتين تنفسيتين أو أكثر» [1]. يُفهم من هذا الكلام، أنّ (فندريس) لا يتكلّم عن مجرّد مركّب إسنادي أو تركيب لغوي بسيط.

لقد كانت نظرة إبراهيم أنيس نظرة شكليّة قاصرة، حين قرّر أنّ الكلمة الواحدة من غير إسناد، قادرةٌ على حمل معنًى تتحقّق به الفائدة، ويمكن مناقشة المثال الذي قدّمه، ليثبت من خلاله أنّ عادات المتكلّمين بكلّ لغة هي التي تتحكّم في التركيب، يقول: «إنّ الجملة في أقصر صورها، هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنًى مستقلًا بنفسه، سواء تركّب من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحدَ المتهمين قائلا: مَن كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: "زيد"، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صوره »[2].

لقد اعتقد إبراهيم أنيس أنّ الفائدة تحصّلت بلفظة "زيد" وحدها.

إنّنا نفهم من عبارة مثل: جاء زيد، إذا قيلت تحت أيّ موقف كلامي أنّ مجيئا كان من زيد، ولا نفهم غيرها، ولكن هل نفهم من عبارة "زيد" منفردة ، في أيّ موقف كلامي ما فهمه القاضي الذي مثّل له إبراهيم أنيس؟ الجواب طبعا لا.

لقد استغنى المتكلّم عن ذكر المشترك المعلوم بينه وبين السائل، واكتفى بنطق ما لا يعرفه المخاطب. وهذا حذف عرَضَ له النحويّون في مضانّه، وليس معناه أنّ الجملة هي شِرْكة بين متكلّمين. فهي ليست تركيبًا لغويًّا لمتكلميْن أو أكثر، كما حاول الباحث أن يشير إليه بقوله: «هل يمكن أن تكون الجملة مستقلّة كما يشترط معظم اللغويّين؟ أليس الحوار بين المتكلّم والسامع مرتبط الأجزاء ؟»[3]، ونجيب على هذا التساؤل فنقول : إنّ الحوار ليس مرتبط الأجزاء، بالمفهوم الذي طرحه إبراهيم أنيس، وإنّما هو تركيب يخضع للفهم والعلم المشترك بين المتخاطبين. ولعلّ الحيطة من هذا الفهم، هي التي دعت بعض النحاة إلى زيادة عبارة "من ناطق واحد" لحدّ الكلام، جاء في شرح التسهيل:«وزاد بعض العلماء في حدّ الكلام "من ناطق واحد" احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل أو خبر المبتدأ، فإنّ مجموع النطقين

---

[1] – ج. فندريس، اللغة ، ص101.

[2] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص 276 ،277.

[3] – المرجع نفسه، ص277.

مشتمل على ما اشتمل عليه مثله ، إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتّحاد الناطق، لأنّ الكلام عملٌ واحدٌ، فلا يكون عامله إلاّ واحدا»[1].

وحذْف أحدِ الركنين أو كليهما لا يلغي وجودهما، لأنّ وصول الفكرة إلى المتلقي دليل على أنّ المسند والمسند إليه قد قاما بوظيفتهما، اعتمادا على موقف كلاميّ معيّن، وهذا يستوجب تقديرهما، بدلالة وصول الفكرة إلى المتلقي وتمامها، جاء في دلائل الإعجاز: «إذا قيل لك (ما فعل زيد؟) فقلت خرج، هل يُتصور أن يقع في خلدك من (خرج) معنى من دون أن ينوى فيه ضمير زيد؟ وهل تكون إن أنت زعمت أنّك لم تنو ذلك إلّا مخرجًا نفسك إلى الهذيان »[2]، ويضيف«إذا قيل لك: (كيف زيد)؟ فقلت: (صالح)، هل يكون لقولك: (صالح) أثر في نفسك من دون أن تريد (هو صالح)؟ أم هل يعقل السامع شيئا إن هو لم يعتقد ذلك» [3]. وجاء في شرح الرضي«وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد، ومقدرين كنعم ، في جواب من قال أزيد قائم؟ أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدّرا دون الآخر»[4].

ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:

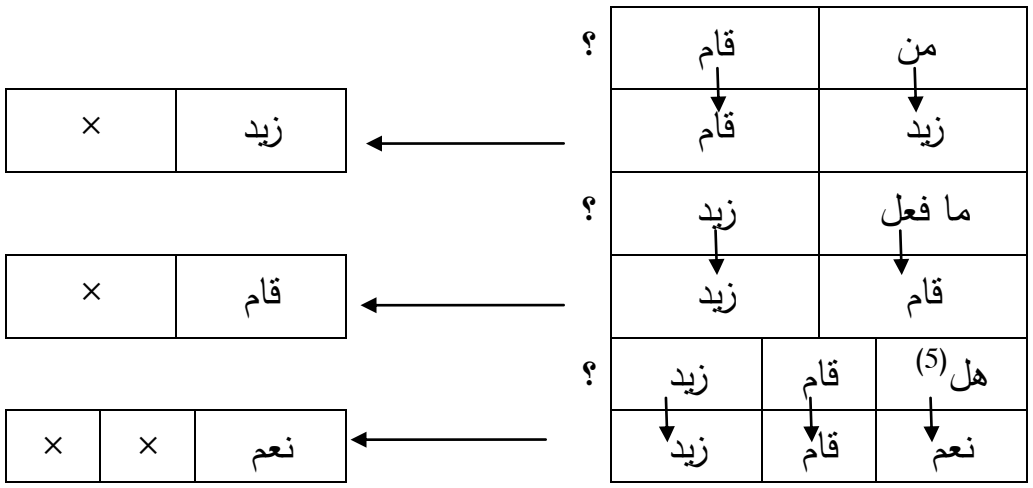

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل،ج1، ص8.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص541.

[3] – المرجع نفسه، ص542.

[4] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص31.

[5] – هل: مختصّة بالتصديق، ويجاب عنها بنعم أو لا.

ويعبّر عن هذا حسن الملخ بقوله:«الخانة هي الموقع العميق للكلمة، فالكلمة من ظواهر البنية السطحيّة، والخانة من بواطن الموقع العميقة، والأصل في الإعراب تساوي بنية السطح مع موقعها العميق» [1]، فتقدير المحذوف سواء أكان مسندا أو مسندا إليه أو كليهما، ليس إلّا عملية استعادة ما تمّ حذفة، اعتمادًا على الموقف الكلامي بين المتخاطبين. وهي العمليّة نفسها التي يقوم بها المتلقي.

لقد أكّد إبراهيم السامرائي على ضرورة التمسك بفكرة الإسناد في الجملة، في قوله: «ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسميّة أو فعليّة قضيّة إسناديّة» [2]، وقد حاول رابح بومعزة مستفيدا من مجموع التعريفات التي قدّمها القدماء والمحدثون، أن يقدّم تعريفا يكاد يكون تعريفا للكلام ، يقول:«الجملة هي التركيب المتضمّن إسنادا أصليًّا مستقلاً بنفسه، حاملا في ثناياه معنًى تامًّا ، يسوغ سكوت المتكلّم عليه عند انتهائه، على نحو لو سكت فيه المتكلّم ، لم يكن لأهل العربيّة مجال لتخطئته ، ونسبته إلى القصور في باب الإفادة، تنتهي حدودها في أقصر صورها على طرفين ، يقال لهما المسند والمسند إليه، تعبّر عن مراد المتكلّم، وتنتهي حيث تنتهي فكرته ، لأنّه استقلّ لفظا ومعنى»[3].

إنّ تعريف مصطلح الجملة لا بدّ أن يستند إلى تركيب معلوم يقابله، وأن يراعي ما يحمله المصطلح من مدلولات، فهل وضع المصطلح بإزاء أنموذج لتركيب لغويّ معيّن ابتداء، أم إنّه مصطلح يبحث عن مسمّاه؟ وهل يحمل هذا المصطلح أيَّ دلالة على مسماه؟ وما هو الأساس الذي اعتمد عليه القائلون بالترادف بين الكلام والجملة ، وفي المقابل ما هو الأساس الذي بنى عليه الرأي الآخر حكمه، وفرّق بين الجملة والكلام؟

---

[1] – حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء– التحليل– التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص190.

[2] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص201.

[3] – رابح بومعزة، النحو والصرف العربي– تحليل لساني لمفردات المقياس(الميزان الصرفي) وثنائية البنية السطحيّة والبنية العميقة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008، (د ط)، ص101.

إنّ أولّ من وظّف هذا المصطلح هو الفراء (ت 207هـ)، فقد ورد في كتابه معاني القرآن ثلاث مرات: الأولى: في تفسيره لقوله تعالى :﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ طه/128. يقول: «كم في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أولم يبيّن لك من يعمل خيرا يجز به، فجملة الكلام فيها معنى رفع. ومثله أن تقول : قد تبيّن لي أقام عبد الله أم زيد، في الاستفهام معنى رفع. وكذلك قوله :﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾(*) فيه شيء يرفع ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾، لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرفع الذي في الجملة»[1].

الواضح أنّ الفراء (وهو منشئ هذا المصطلح في النحو العربي) ، قد أطلق مصطلح الجملة هنا ، على ما يسمّيه بعض المعاصرين بالوحدة الإسناديّة، (أدعوتموهم، أقام عبد الله).

وذكرها في موقع ثالث في تعليقه على قوله تعالى :﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾[2]. يقول:«أي تركنا عليه هذه الكلمة، كما تقول: قرأت من القرآن الحمد لله رب العالمين، فيكون في الجملة في معنى نصب ترفعها بالكلام» [3]، وهنا أيضا أطلق مصطلح الجملة على تركيب إسنادي[4].

---

*- الأعراف/ 193

1 – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 195.

2 – الصافات/78/108/119/129.

3 – الفراء، معاني القرآن ج2، ص387-388

4 – جملة الحمد لله رب العالمين في محل نصب مفعول به (مقول القول).وهي على ذلك فضلة، أي: ليست مركبا إسناديا قائما برأسه.

لكن مفهوم الجملة أخذ دلالة أخرى عند المبرد (ت 285هـ) حين أشار إلى ثلاثة معايير(الفائدة، الاستغناء، حسن السكوت) في قوله:«وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة»[1].

فالاختلاف إذن قد بدأ منذ تأسيس المصطلح، إذ أطلق على الوحدة الإسناديّة، وعلى الكلام المفيد المستغني، ولم يوضع ابتداء بإزاء نوع من التراكيب بعينه، و هو بوصفه لفظا لغويّا، ليس فيه ما يدلّ على الإفادة أو عدمها، جاء في اللسان في مادة (ج . م. ل): «جمل الشيء: جمعه.. والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة»[2]. فكل الذي يدلّ عليه هو الجمع.

ولهذا فالمسألة متروكة فيما نرى للاتفاق بين النحاة، فإن شاؤوا جعلوا مصطلح الجملة مرادفا للكلام، وإن شاؤوا قالوا بغير ذلك. فالأمر إذن ، لا يعدو أن يكون مسألة تخصيص مصطلحي للتمييز بين مختلف التراكيب.

لكن الذي عليه أغلب النحاة أنّه لا حديث عن الكلام أو الجملة دون إسناد.

3 -التقسيم الثنائي للجملة ومبرّراته:

لقد انتهى النحاة إلى أنّ الجملة العربيّة في أقصر صورها ، تركيبٌ لا ينعقد إلاّ بتوافر الركنين الأساسيين(المسند والمسند إليه) وجودًا أو تقديرًا، لأنّ هذين الدعامتين تمثّلان الحدّ الأدنى الذي به يكون الكلام، ولاختلاف طبيعة هذين الركنين الأساسيين في الجملة العربيّة، جاء تقسيمهم مختلفًا، فهناك من قسّم الجملة إلى أربعة أقسام (اسميّة، فعليّة، شرطيّة، ظرفيّة)، يقول الزمخشري: « والجملة على أربعة أضرُب، فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أبوه منطلق، وعمرو إنْ تعطه يشكرك، وخالد في الدار »[3]. ومنهم من جعل الجملة ثلاثة أنواع: اسميّة وفعليّة وظرفيّة، متخذًا من المسند مقياسًا لتحديد نوع الجملة، فإن كان المسند اسمًا كانت

[1] – المبرد، المقتضب، ج1، 146.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص127–128..

[3] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص49.

الجملة اسميّة، وإن كان فعلاً كانت فعليّة، وإن كان ظرفًا كانت ظرفيّة [1]. وذهب ابن هشام إلى أنّ الجملة الظرفيّة هي الجملة المصدّرة بظرف، نحو: أعندك زيد، أزيد في الدار [2].

واختلاف النحاة حاصل في الخبر المسند ، إذا وقع جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، من حيث إنّ الظرف هو المعدود خبرًا، أو إنّه متعلّق بخبر محذوف، واختلفوا أيضًا في تقدير المحذوف، فسيبويه يقّدر هذا المحذوف جملة فعليّة، ويستفاد هذا من قوله:«وذلك أنّك إذا قلت: فيها زيد، كأنّك قلت: استقرّ فيها زيد...لأنّ (فيها) لمّا صارت مستقرا لزيد يستغني بها السكون، وقع موقع الأسماء »[3]، أي إنّ الظرف حلّ محلّ الخبر الذي هو في أصله اسم، ويوضح شارح المفصل ذلك بقوله: «واعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفا أو جارًّا ومجرورًا نحو: زيد في الدار وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأنّ الدار ليست من زيد في شيء، وإنمّا الظرف معمول للخبر و نائب عنه، والتقدير: زيد استقرّ عندك أو حدث أو وقع، فهذه هي الأخبار حقيقة »[4]. أمّا ابن السراج وابن هشام فيقدّرانه وصفًا، ففي جملة (أفي الدار زيد) يقدّر المحذوف بـ: أموجود أو مستقر [5].

يرى صابر بكر أبو السعود، أنّ تقسيم الجملة لا بدّ أن يستند إلى المسند إليه [6]، وبذلك يكون قد استبعد الجملة الظرفية. ويرى فاضل صالح السامرائي أنّ القول بالجملة الظرفية فيه نظر، يقول:« فإنّه على ما ذهب إليه صاحب المغني ، أنّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور في نحو: (أعندك زيد؟)...أنّ زيدًا مبتدأ مؤخّر لا

---

[1] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 432.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص87-88.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصّل،ج1، ص90.

[5] – ينظر: ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1999، ط4، ج1، ص63.

[6] – صابر بكر أبو السعود، صور الإعراب ودلالته، مطبعة مكتبة الطليعة، أسيوط، القاهرة، 1979، ص103.

فاعل، بدليل أنّه تصلح أن تدخل عليه النواسخ، فتقول: (إنّ عندك زيدًا) ، ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه، وتقول : (ظننت عندك زيدًا)، ولو كان فاعلاً لم ينتصب، وتقول : (أعندك كان زيد؟) فزيد اسمُ كان لا فاعل، وإذا كان فاعلًا فأين اسم كان؟»[1].

والجملة الشرطيّة عند ابن يعيش هي فعليّة، مركّبة من جملتين فعليّتين، أو من جملة اسميّة وجملة فعليّة، وعلّل ذلك بقوله: « لأنّ الشرط لا يكون إلاّ فعلاً، ولا يليه مبتدأ وخبر، فلا تقول: إنْ زيد قائم أقم . وقد يجوز في الاستفهام أنْ تقول: أزيدٌ قائم؟ وقد علمت أنّ حروف الجزاء ألزمُ للفعل من حروف الاستفهام»[2]. ويعلّل فاضل صالح السامرائي فعليّة الشرط بقوله: «وهي عند الجمهور فعليّة وهو الراجح فيما أرى، ذلك أنّ الجمل الشرطيّة، تكون إمّا مصدّرة بحرف شرط أو باسم شرط، واسم الشرط قد يكون عمدة، وقد يكون فضلة، تقول: (مَن تكرم أكرم) فـ (مَن) مفعول به مقدّم، ونحو: قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ الإسراء/110، فـ (أيًّا) مفعول به منصوب ...فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدّمة هنا، وأنّ العبرة بصدر الجملة، فكذلك الأمر في الشرط، فهذه كلّها جمل فعلية»[3].

لقد اعتمد النحاة العرب في تقسيمهم للجملة محورين هما: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، متّخذين من المسند والمسند إليه مرتكزًا أساسيًّا لهذا التقسيم، باعتبارهما الدعامة الرئيسة للجملة، وما زاد عن المسند والمسند إليه (كالظروف والتوابع والمجرورات والمفاعيل) فهو فضلة، عدا المضاف إليه فإنّه يمكن أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة.

شكّل مصطلحَا العمدة والفضلة إشكالًا لدى بعض الباحثين، حين اعتقدوا أنّ قصد النحاة من إطلاق مصطلح الفضلة، أنّه يمكن الاستغناء عنها، وهذا ما أثاره

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص160.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص88.

[3] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها ، ص160-161.

أحمد عبد العظيم بقوله:«إنّ ما اعتمد عليه النحاة في تحديد مصطلح "جملة" دلاليًّا غامض ومبهم، ولا يصلح أن يكون أساسًا للتفريق بين مصلحي "عمدة" و"فضلة" اللذين يمثّل أوّلهما ركني الجملة بنوعيها .. وكيف يعدّ ما فُعل الفعل لأجله، أو ما بيّن هيئة صاحبه من حال، أو ما لا يتمّ به مع موصوف دون صفته معنى، أو ما نصب بعد فعل يدلّ على المشاركة، أو ما يبيّن الذات من تمييز أو التابع المقصود بالحكم إثباتًا ونفيًا، أو المستثنى، أقول كيف يعدّ شيء من هذا أو ما ماثله، من قبيل المعاني الإضافيّة على مستوى الدلالة التي قصد بها بيان العلّة، وهيئة الصاحب، والاعتماد على صفته أو أكثر في بيان الموصوف، بله تمام المعنى أو عدم استقلال الكلام دلالة دون ذكره »[1].

والحقيقة أنّه لم يقل أحد من النحاة إنّ الفضلة زائدة، أو إنّه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر، وإنمّا المقصود بذلك ، أنّه يمكن أن يتألّف كلام من دونها[2]. جاء في المساعد:«العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال. وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة، كما في الحال، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ الشعراء/130. وقوله:﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ﴾ الدخان/38»[3]. ولمّا كانت كذلك، لم تسمّ الجملة باسمها ، لأنّ هذه العناصر متمّمة، تتحرّك قبل أو بعد المسند والمسند إليه أو فيما بينهما، ولا تؤثّر على موقع ركنيْ الجملة[4].

---

[1] – أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية لغوية، مطبعة العمرانية للأوفست، جيزة، مصر، 1990، ص100.

[2] – ينظر: صالح فاضل السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص17.

[3] – ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص 6.

[4] – ينظر: رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص15.

ولأنّ منهج النحاة الأوائل كان وصفيّا وظيفيّا، فقد خلصوا ـ حين استقرائهم كلام العرب ـ إلى أنّ الجملة الاسميّة في صورتها الأصليّة، تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه ويليه مسند، بينما الجملة الفعليّة في صورتها الأصليّة، هي التي تبدأ بفعل تامّ يكون في موقع المسند، وهكذا فالجملة الاسميّة مسمّاة باسم المسند إليه (الاسم)، والجملة الفعليّة مسماة باسم المسند (الفعل)[1].

إنّ هذا التقسيم الثنائي للجملة العربيّة ، تقسيم يتماشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربيّة، وينبع من تصوير النحاة للواقع اللغوي ، ومختلف الإمكانات التعبيريّة فيه. ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الجملة لا تخرج عن أصلين، أحدهما مبتدأ تقدّم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما فاعل مسند إليه يتقدّمه فعل، ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره ، لأنّ الفاعل ينزّل منزلة الجزء من الفعل[2].

4 ـ الإسناد:

ـ الإسناد في اللغة والاصطلاح:

الإسناد للفعل (أسند) من المجرّد الثلاثي (سنِد) المزيد بهمزة التعدية [3]، والسَنَد بفتحتين ما استندتَ إليه من حائط وغيره، وسَندت إلى الشيء سُنودا من باب(قعد)، وسنِدت أسند من باب(تعب) لغة، وما يستند إليه مسند بكسر الميم وضمّها [4]، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء [5]. يقول ابن فارس(ت 395هـ):« السين والنون والدال أصل واحد صحيح، يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء أسنُد سنودا، واستندت استنادًا، وأسندت غيري إسنادًا. والسناد الناقة القويّة كأنّها أسندت

---

[1] – ينظر: رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص15.

[2] – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص406.

[3] – الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987، ج1، ص33 .

[4] – ينظر: الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، مصر ، ط2، (دت)، ج1، ص291.

[5] – ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص23.

ظهرها إلى شيء قوي» [1]. وجاء في اللسان:" وكلّ شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند»[2].

فالإسناد لا يخرج عن معنى الانضمام والإضافة والقوة.

أمّا في الاصطلاح النحوي فهو:«عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامّة، أي على وجه يحسن السكوت عليه» [3]، وجاء في همع الهوامع: « الإسناد خبر بمخبر عنه، أو بمطلوب منه» [4]، وقد عبّر عنه المعجم الوسيط بقوله: «الإسناد عند علماء العربيّة ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنًى تامًّا»[5]، ويذكر التهانوي (ت 1158هـ) أنّ الإسناد ضمٌّ لإحدى الكلمتين إلى الأخرى وتعلّقها بها، والمنسوب يسمّى مسندًا، والمنسوب إليه يسمّى مسندًا إليه[6].

وقد وردت في المصادر والمراجع القديمة والمحدثة ألفاظ مرادفة للفظ الإسناد، منها: البناء والتفريغ والشغل، ومثال ذلك ما جاء في الكتاب، إذ عبّر بقوله : شغل له الفعل، وقوله: فرّغ له، وبُني له، وأسند إليه[7].

ويُعدّ الإسناد من بين القرائن المعنويّة الأساسيّة الكبرى التي يقوم عليها النحو العربيّ، وهو عمليّة ذهنيّة معنويّة تربط بين المسند والمسند إليه، والقرائن المعنوية أقوى وأهمّ في التركيب من القرائن اللفظيّة . يقول ابن جني:«هذه المقاييس ضربان: أحدهما معنويّ والآخر لفظيّ، وهذان الضربان وإنْ عمَّا وفشوَا في اللغة، فإنّ أقواهما وأوسعَهما هو القياس المعنوي» [8]. والنحاة يجعلون قرينة الإسناد مرتكزًا للجملة، فبها يتمّ ارتباط طرفي الإسناد الأساسيين(المسند والمسند إليه)، والإسناد يكفي فيه إنشاء علاقة معنويّة

---

[1] – ابن فارس، معجم مقياس اللغة، مادة: (سند)، دار الجيل، بيروت، لبنان، (دت)، ج1، ص105.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مادة: (سند)،ج3، ص220.

[3] – الجرجاني محمد بن علي، التعريفات، ص23.

[4] – السيوطي،همع الهوامع، ج1، ص11.

[5] – إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1972، ج1، ص454.

[6] – ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص196.

[7] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

[8] – ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص109.

بين المسند والمسند إليه، دون التصريح بهذه العلاقة نطقًا أو كتابة، والقرينة المعنويّة تميّز عنصري الإسناد في الجملة موقعًا، ومعنًى وإعرابًا، في ظلّ ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن النحويّة جميعًا، هي ظاهرة تضافر القرائن[1].

5- عناصر التركيب الإسنادي:

تتألّف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألّف من غير مسند ومسند إليه على ما يقرّر النحاة [2]، وقد ذكر النحاة هذين المصطلحين منذ وقت مبكر، منهم سيبويه الذي ذكرهما وعقد لهما بابًا فقال:«هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدًا» [3]، وإن كان يعكس التسمية فيسمّي المبتدأ مسندًا ، والمبنيَّ عليه مسندا إليه [4]. وورد ذكرهما لدى الفراء في معاني القرآن، فقال في (ضقت به ذرعا):«فلمّا جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: ضقت، جاء (الذرع) مفسرًا له، لأنّ الضيق فيه» [5]، وقد شاع هذان المصطلحان وانتشرا، حتى لا يكاد كتاب من كتب النحو يخلو من ذكرٍ لهما.

وفي قول سيبويه: « ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»، يقرّر بوضوح أنّ الكلام لا يتألّف إلاّ من مسند ومسند إليه، وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل [6]. فالمسند إليه هو المتحدث عنه، أو المحدَّث عنه بتعبير سيبويه، ولا يكون إلاّ اسمًا، وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك في الجملة الاسميّة، والفاعلُ ونائب الفاعل في الجملة الفعليّة، والمسند هو المتحدّث به أو المحدّث به، ويكون فعلاً واسمًا، فالفعل هو مسند على وجه الدوام، ولا يكون إلاّ كذلك،

---

[1] – ينظر: ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص27.

[2] – ينظر فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ، ص13.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص7.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص278.

[5] – الفراء، معاني القرآن ج1، ص79.

[6] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص13.

والمسند من الأسماء، هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائم الرجلان، فقائم مسند والرجلان مسند إليه، وأسماءُ الأفعال[1].

وقد أوضح النحاة رأيهم في تأليف الجملة بصورة كافية، جاء في الهمع:«الحاصل أنّ الكلام لا يتأتّى إلاّ من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتّى من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف، ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة، لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بدّ له من طرفين، مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما»[2]، وجاء في شرح الرضي على الكافية:«الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين أو في فعل واسم...وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، ك: زيد قائم، وقام زيد، ومقدّرين ك:(نعم) في جواب من قال: أزيد قائم؟ أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدّرًا دون الآخر، وهو إمّا الفعل، كما في: إن زيد قام، أو الفاعل كما في: زيد قام، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف/83»[3]، ويضيف: «فالاسمان يكونان كلامًا، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا في الاسم مع الفعل لكون الاسم مسندًا والفعل مسندًا إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا، إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند، وأمّا نحو: يا زيد، فَلِسَدِّ (يا) مسدّ دعوتُ الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه»[4]. وجاء في المساعد:" العمدة في الاصطلاح ما عَدمُ الاستغناء عنه أصل، لا عارض كالمبتدأ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل، لا عارض كالحال... وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: (صحيح) في جواب: كيف زيد؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة...كما

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص13

[2] – السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص33.

[3] – الأستراباذي: شرح الرضي على الكافيةج1، ص31.

[4] – المرجع نفسه، ص34.

في قوله تعالى :﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ الدخان/38»[1].

ويؤكّد عبد القاهر الجرجاني على استحالة أن يكون كلام من غير مسند ومسند إليه، يقول: « ومختصر الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومسند إليه...وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلاّ في النداء، نحو: يا عبد الله، وذلك أيضًا إذا حقّق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر، الذي هو أعني وأريد وأدعو و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس»[2]، ومع أنّ جمهور النحاة على هذا الرأي، إلاّ أنّ قسما منهم خالف النحاة في حصر تأليف الكلام على المسند والمسند إليه، ومن ذلك على سبيل المثال، أنّ سيبويه ذهب إلى أنّه لا خبر لـ (ألاَ) التي للتمنّي، نحو: ألا ماء، لا لفظًا ولا تقديرًا، وأنّ الكلام مؤلف من حرف واسم [3]، وأنّه لا خبر مقدّر في نحو: "كلّ رجل وضيعته" عند الكوفيّين[4].

6-أقسام الإسناد:

ينقسم الإسناد إلى قسمين :أصلي وغير أصلي.

أ- الإسنـاد الأصلـي:

وهو ما تألّف منه الكلام، كإسناد المبتد أ إلى الخبر(اسمًا أو ضميرًا)، أمّا المسند أو الخبر، فلا بدّ أن يكون وصفا أو جملة أو جارًا ومجرورًا أو ظرفًا . أو كإسناد الفعل إلى الفاعل، أو إسناد الفعل إلى نائب الفاعل[5].

ب - الإسناد غير الأصلي:

وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف، فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة، وأمّا نحو: أقائم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل

---

[1] – ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص6.

[2] – ينظر:عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ، ص7.

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص359.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص97-98.

[5] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربة تأليفها وأقسامها، ص25.

وبمعناه[1]. جاء في شرح ابن عقيل أنّ: « الفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة»[2]، فعندعهم في نحو: (رأيت المنطلق غلامه) أنّ (المنطلق) مسند إلى الغلام، والغلام مسند إليه، وأنّه في نحو ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ القمر/7، أنّ (خشّعا) التي هي حال، مسندة إلى (الأبصار)، و(الأبصار) مسند إليها.

جاء في شرح الرضي على الكافية: « فإنّ نحو (حسنًا) في قولك: إنّ رجلا حسنًا غلامه في الدار، مسند إلى غلامه بعد دخول إنّ عليها وليس بخبرها »[3]، وجاء فيه أيضا: «لأنّ كون الشيء مسندًا إلى شيء ، ومسندًا إليه شيءٌ آخرُ في حالة واحدة لا يضرّ، كما في قولنا: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، فـ(أعجبني) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى زيد »[4]. ويرى فاضل صالح السامرائي أنّ هذا الإسناد ناقص ، وأنّ ما اعتُبر مسندًا في ما مرّ ليس بمسند، يقول: "فإنّ قولك: رأيت المنطلق غلامُه، أنّ (المنطلق) مفعول به وهو فضلة، و(غلامه) فاعل لاسم الفاعل الذي هو فضلة، فإنّ اسم الفاعل وعمومَ الصفات ترفع اسمًا ظاهرًا أو مستترًا على كلّ حال، سواء كانت عمدة أو فضلة.. فأنت ترى أنّ هذه كلّها فضلات، فكيف تكون مسندًا والمسند عمدة لا فضلة؟ »[5]، وعلى هذا ينتهي إلى تقسيم الإسناد إلى: إسناد تامّ وإسناد ناقص.

- **الإسناد التام:**

هو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين، نحو: الحقّ واضح، أو مقدّرين أو مذكورًا أحدُهما والآخر مقدر نحو: ﴿ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ الذاريات/25، فـ (سلامًا) مفعول به لإسناد تام حذف طرفاه، وتقديره (نسلّم) أو نحوه،

[1] – ينظر :الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية ،ج1، ص32.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج2، ص193.

[3] . ينظر :الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 110.

[4] – الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية ، ج1، ص83–84

[5] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربة تأليفها وأقسامها، ص25–26

و(سلام) إسناد تامّ حُذف منه المسند، والتقدير (سلام عليكم)، و(قوم) إسناد تامّ حُذف منه المسند إليه والتقدير: أنتم قوم[1].

- **الإسناد الناقص:**

وهو ما ذُكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر، لا لفظًا ولا تقديرًا، كأن يُذكر المسند إليه وليس له مسند، نحو: (رأيت المنطلق أخوه)، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند، والمنطلق مفعول به (فضلة)، وهذا إسناد ناقص، ونحو: (الفائزُ أخواه حاضرٌ) فالفائز مبتدأ(مسند إليه)، وحاضر خبر(مسند) وهذا إسناد تامّ، أمّا (أخواه) فهو فاعل لاسم الفاعل، لا لكونه مسندا، بل لكونه اسم فاعل ، وليس له مسند، فهو إسناد ناقص[2].

والكلام لا يتألف إلّا من الإسناد التامّ، فاسم الفاعل وغيرُه من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعها، إلاّ إذا تجرّد لأن يكون مسندًا لهذا المرفوع ليس إلاّ، فإن لم يتجرّد لأن يكون مسندًا لمرفوعه فالإسناد ناقص، ويتّضح ذلك إذا تعاقبت على الجملة العوامل فنقول: (كان محمد مسافرا أخواه)، و (ظننت محمدًا مسافرًا أخواه)، فلم يمنع دخولُ (كان وظنّ) على المسند إليه (محمد) نصبَ "مسافرا" ، فدلّ ذلك على أنّه مسند للمبتدأ دون فاعله[3].

ج – الإسناد المعنوي واللفظي:

الإسناد المعنوي هو أن تسند للكلمة ما لمعناها [4]، نحو: كتب الطالب، والعالم مكرّم، فنسبت الكتابة للشخص الذي هو الطالب في الجملة الأولى، والتكريم للعالم في

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربة تأليفها وأقسامها ، ص26.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص27.

[4] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1998، ج2، ص165.

الثانيّة، وليس للفظ، وهذا الإسناد هو الشائع في اللغة، وإذا أطلق فإنّما يراد هذا النوع من الإسناد[1].

أمّا الإسناد اللفظي، فأن ينسب الحكم إلى اللفظ، نحو: زعموا مطيّة الكذب، أي إنّ هذا اللفظ (زعموا) هو مطيّة الكذب، وعلى ذلك تكون مبتدأ و(مطيّة) خبرا.

أولا: المركّب الإسنادي الاسمي:

جعل الأشموني الإسناد محورًا للتقسيم الثلاثي، فذكر أنّ الكلمة إمّا أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا تصلح، فما لا يصلح ركنًا للإسناد هو الحرف، وما يصلح ركنًا للإسناد، إمّا أن يقبل الإسناد بطرفيه وهو الاسم، أو بطرف واحد وهو الفعل [2]، والمعاني التي تطرأ على الاسم منحصرة في كون الاسم عمدة أو فضلة، والعمدة عادة ما تمحّض للمرفوعات، بينما يكون معنى الفضلة خاصًا بالمنصوبات والمجرورات.

والبحث في الاسم إذا كان ممحّضا لدراسة الاسم لذاته ، يقود إلى النظر في نظامه قبل التعلق وبعده ، وخصائص اندماجه بعلاقات إعرابية في فضاء الجملة، أمّا إذا كان البحث منفسحًا لدراسة الاسم ضمن التركيب، فالأحرى أن ينظر إلى توسّع الاسم، وامتداد مساحته في الجملة، وإلى الاسم الواحد وتوابعه من المركّبات، ومواضع الجمل الجارية مجرى الاسم، وما يرتبط بها من مفهوم التمام والنقصان في معالجة الاسم، والعلاقة بين الاسم والمسمّى، ومعوّضات الاسم وموضّحاته وغير ذلك[3].

إنّ التقسيم الذي قسّمه النحاة للجملة في مفهومها الإسنادي الاسمي والإسنادي الفعلي، يرجع إلى اعتبارهم للصدارة، بمعنى أنّ المسند أو المسند إليه هما مرتكزا التحديد ولا أهميّة لما يأتي بعدهما أو يتقدّم عليهما [4]. وهو تقسيم مرتبط بمفهومهم البنويّ للجملة، فهو قائم على التفريق اللفظي، على أساس ما اعتبره البصريون ونصّ

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص30.

[2] – ينظر: الصبان: محمد بن علي، شرح الصبان على الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ج1، ص60.

[3] – ينظر: عاشور المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي– بحث في مقولة الاسميّة بين النقصان والتمام، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس،ط، 1999، ص525.

[4] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص433.

عليه ابن هشام[1]، فالجملة الاسميّة التي تعد أساسًا للجمل العربيّة، تبنى على تركيب ثنائي، يكون فيه الطرفان (المسند والمسند إليه) مستقلاً أحدهما عن الآخر. والعلاقة بينهما ليست علاقة تابع ومتبوع، بل هي علاقة إسناد إخباري، ويقصد بالإسناد الإخباري ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد الحكم بأنّ مفهوم إحدى الكلمتين ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، والجملة الاسميّة ما كانت مركّبة من مبتدأ وخبر.

1 -المبتدأ:

اسم مرفوع يذكر غالبًا في أوّل الجملة الاسميّة للدلالة على أنّ حكمًا سينسب إليه، وتتمّ معه الفائدة من الكلام. يعرّفه سيبويه بقوله: «كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام.. والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ أوّل والمبني ما بعده »[2]، وجاء في التعريفات: «المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيد قائم، أقائم الزيدان، ما قائم الزيدان »[3]، والمبتدأ عند الأنصاري: «اسم أو بمنزلته، مجرّد من العوامل اللفظيّة أو بمنزلته، أو مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفًى به»[4].

ويذهب عبد القاهر الجرجاني مذهبًا خاصًا في سبب إطلاق تسمية المبتدأ على الاسم الأوّل في الكلام، يقول: «إنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أولًا، ولا كان الخبر خبرًا لأنّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه، ومثْبت له المعنى، والخبر خبرًا لأنّه مسند ومثبت به المعنى »[5]. ويقول أبو حيان الأندلسي:«المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملةٌ، فقولي المنتظم، يشمل المحدّث عنه، نحو: (زيد قائم)، والوصف الرافع للمنفصل المغني عنه

[1] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص433.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 126.

[3] – الشريف الجرجاني، التعريفات، ص208.

[4] – ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج1، ص 184.

[5]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 189 .

الخبر»[1]، ويفصل مقولته إذ يضيف: «وقولي الاسم يعني أنّه لا يكون المبتدأ فعلاً، وشمل الملفوظ به والمقدّر، نحو: ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ**﴾ أي: وصومكم خير لكم، وقولي اسم مرفوع به، يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ، فإنّه مرفوع به على ما يبيّن، والمرفوع بالوصف فاعل، أو مفعول لم يسمّ فاعله، نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب أخوك، وبالاسم الذي ليس بوصف لكونه يؤدّي إلى معنى الفعل، وهو قولهم: (لا نولك أن تفعل)، أعربوا (نولك) مبتدأ، و(لا تفعل) فاعل به، ومعناه لا ينبغي أن تفعل، وقولي جملة يشمل مثل: (زيد قائم، أقائم زيد، وأبوه قائم من قولك: زيد أبوه قائم)، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة»[2].

وجاء في شرح المفصّل: «اعلم أنّ أصل المبتدإ أن يكون معرفة »[3]، وذلك لأنّ الإخبار عن النكرة لا فائدة منه [4]، لأنّ المستفاد من المتحدّث هو المعنى الإخباري الذي به تتمّ الجملة الاسميةّ، وهذا يوجب أن يكون المتحدّث عنه معلومًا للمتكلّم والسامع، وعلى هذا كان إجماع النحاة على عدم الابتداء بالنكرة المحضة، وقد أحصى النحاة الحالات التي تجيز فيها اللغة الابتداء بالنكرة، وكان الضابط في ذلك حصول الفائدة، وقد أجملها ابن مالك في قوله[5]:

وَلَا يَجُـوُزُ الابْتِـــدَا بِالنَّكـــــرِه مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْـــدٍ نَمِـــرَه
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِـلٌّ لَنَـــا وَرَجُـــــلٌ مِنَ الكـــرَامِ عِنْدَنَـــا
وَرَغْبَـةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَـلْ بِـرٌّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مـَا لَمْ يُقَـلْ

يشترط ابن مالك في الابتداء بالنكرة الإفادة، وهي تحصل بأمور منها:

---

[1] – الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ج1، ص1089.

[2] – الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب، الصفحة نفسها.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص85.

[4] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص95.

[5] – ابن مالك، متن الألفيّة، ص 10.

-أن يكون الخبر مختصًّا، ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا متقدّمًا على المبتدأ، ويقصد بالمختصّ، أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحًا لأن يقع مبتدأ [1]، نحو: في العلم نفع، وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ البقرة/7 ، ونحو: عندي ضيف، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ﴾ ق/35 .

-أن تكون النكرة عامّة إمّا بنفسها [2]: نحو: كلٌّ محاسب على عمله، قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ البقرة /116، أو بغيرها كالاستفهام [3]، نحو: مَن حافظٌ النظم؟ قال تعالى: ﴿ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ النمل/63.

-أن تكون النكرة موصوفة: سواء كانت الصفة مذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ ﴾ البقرة /221. أو مقدّرة لقرينة معنويّة تدلّ عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ ﴾ آل عمران/ 154. فالمسوّغ للابتداء بالنكرة (وطائفة) صفةٌ محذوفة، أي وطائفة من غيركم[4].

-أن تكون النكرة عاملة: نحو قائم الزيدان[5].

-أن تكون في معنى الفعل، وهو شامل، نحو: عجب لزيد، وضبطوه بأن يراد به التعجب، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ المطففين/1، وضبطوه بأن يراد به الدعاء.

-أن يكون ثبوت ذلك الخبر فوق العادة: نحو: شجرة سجدت[6].

-أن تقع بعد إذا الفجائيّة: نحو خرجت فإذا رجل بالباب[7].

---

[1] – ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ج1، ص177.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، ج1، ص178.

[5] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص96.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص97.

-أن تقع في أوّل جملة حاليّة[1]: نحو قول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[2]

أشار أحمد عبد العظيم إلى أن النحاة ذكروا «نوعا من المبتدأ ليس محكوما عليه بالخبر، وإنّما هو محكوم به، كما أنّه يتعيّن أن يكون نكرة، وهو ذاك النوع الذي ألقوا عليه الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر ، كما في "ما قائم أحد" وهكذا يستسيغ النحو أن تتكون جملة اسميّة تفيد فا ئدة يحسن السكوت عليها من نكرتين، وهم يشترطون في المبتدأ التعريف؛ لأنه محكوم عليه وهما أمران لا يتحقّقان هنا ، فلا المبتدأ معرفة ولا هو محكوم عليه»[3].

يجب أوّلًا أن نشير إلى أنّ النحاة، لم يقولوا إنّ المبتدأ يجب أن يكون معرفة، وإنّما كون المبتدأ معرفة هو الأصل: جاء في الأصول لابن السراج: «وحقّ المبتدأ أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصّة»[4].

يبدو واضحا أنّ الباحث قد اعتمد في نقده هنا على شكل الكلام وصورته، لا على الفائدة المتحقّقة منه، لأنّ الفائدة قد تحصّلت بما أضافه النفي من معنى للنكرة التي ابتدئ بها، بل قد تحصل الفائدة بالنكرة من السياق، يقول ابن السراج:«وقد يجوز أن تقول: رجل قائم، إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنّه إنّما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه، فهو جائز وإلّا فلا »[5].

---

[1] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص98.

[2] - البيت من شواهد الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص98. وشرح ابن عقيل، بلا نسبة إلى أحد، وذكر محقق الكتاب(محمد محيي الدين عبد الحميد) أنه من الشواهد التي لا يعرف قائلها. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص221.

[3] – أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية لغوية، ص 100.

[4] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص59.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2 – أقسام المبتدأ:

أ **الصريح:** يراد بالمبتدأ الصريح الاسم المصرّح به، والظاهر في لفظه، ولا يحتاج إلى تأويل، ويسمّى القياسي [1]، نحو قولنا: الكريم محبوب، فكلمة (الكريم) اسم ظاهر مصرّح به، لا يحتاج إلى تأويل، وكذلك في مثل قولنا: ما مكرّم الجبان، حيث احتاج الوصف إلى نائب فاعل بعده، تمّ به الكلام واستغنى به عن الخبر [2]، ونحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ** ﴾ مريم/46، فقد سدّ الفاعل مسدّ الخبر.

ب **المؤوّل:** وهو غير المصرّح به، ويؤوّل تأويلاً عن جملة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾ البقرة/184، فجملة (أن تصوموا) مبتدأ، والتقدير (صيامكم)، ويبنى المصدر المؤوّل من:

– (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشدّدة ومعموليها: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً** ﴾ فصّلت/ 39، حيث إنّ المصدر المؤوّل من (أنّك ترى) في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر، والتقدير (رؤيتك).

– (أن) المفتوحة الهمزة والفعل: وذلك نحو: ما جاء في المثل:" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[3]. (أن) محذوفة، والتقدير :(سماعك)، وهي مبتدأ.

–(لو) والفعل : نحو: من أمنياتي لو حصلتَ على الجائزة، والتقدير حصولُك.

3 الخبـــر:

جاء في التعريفات: «الخبر لفظ مجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسند إلى ما تقدّمه لفظًا، نحو: زيد قائم، أو تقديرًا، نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصحّ السكوت عليه، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب»[4]، ويعرّفه ابن مالك بقوله:

والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَة كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَة[1]

---

[1] – ينظر: عباس حسن: النحو الوافي ، دار المعارف، مصر، ج1، (دت)، ص444.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص442.

[3] – الميداني: أبو الفضل أحمد النيسابوري ، مجمع الأمثال، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة، إيران، 1987، ج1، ص136.

[4] – الشريف الجرجاني، التعريفات، ص101.

وجاء في دليل السالك: «فالخبر هو المتمّ مع مبتدأ غير الوصف المذكور، كقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الزمر: 64، وخرج بقولنا (مع مبتدأ) فاعل الفعل نحو: انتصر الحق، فإنّه وإن كان متمّا للفائدة، لكن ليس مع مبتدأ، بل مع فعل، فيكون فاعلاً لا خبرًا، وخرج بقولنا (غير الوصف المذكور) فاعلُ الوصف، نحو: أصائم أبوك في مكّة؟ فإنّه وإن كان متمّا للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف »[2]، وقد خُصّ الخبر بتتمّة الفائدة وإن كانت قد حصلت بكليهما، إلاّ أن الخبر هو الجزء الأخير من التركيب الإسنادي الاسمي، من حيث إنّه كان « مجهولاً للسامع وإن كان معروفًا للمتكلّم»[3].

4 حكم الخبر:

-يختلف الحكم الإعرابي للخبر، بسبب الموقع الإعرابي، فهو مرفوع مع المبتدأ واسم إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، ومنصوب مع كان وأخواتها، نحو قوله تعالى:﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ الفرقان /54، وفي محلّ نصب مع أفعال المقاربة.

ويكون منصوبًا كذلك على المحلّ، إذا كان جملة مع اسم كان.

ومرفوعًا على المحلّ، إذا كان جملة مع خبر إنّ.

يجوز تعدّد الخبر مع المبتدأ الواحد ، وذلك مثل قوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ البروج/14-16.

5 أقسام الخبر:

-**مفرد:** وهو ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: الحقّ بيّن، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ البقرة/ 163.

---

[1] – ابن مالك، متن الألفيّة، ص 9.

[2] – عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، ص 164– 165.

[3] – تمام حسان، الخلاصة النحويّة، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2005، ص105.

- **جملة:** يأتي الخبر جملة اسميّة، نحو: الظلم عاقبته وخيمة، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾ الأعراف/26، أو فعليّة، نحو قوله تعالى :﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ﴾ الأحزاب/ 4.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط إمّا أن يكون ضميرا بارزا، نحو: البساتين ثمارها يانعة، أو مستترًا يعود إلى المبتدأ، نحو: الحقّ يعلو، أو مقدّرًا نحو: الفضة الدرهم بقرش، أي الدرهم منها، وإمّا إشارة إلى المبتدأ[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ الأعراف /26، وإمّا إعادة المبتدأ بلفظه، نحو : ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ الحاقة/1-2 ، أو بلفظ أعمّ منه نحو: خالد نعم الرجل، والعموم مستفاد من "أل" الدالّة على الجنس، وقد تكون الجملة الواقعة خبرًا نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، لأنّها ليست أجنبيّة عنه، نحو: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص/1 .

-**شبه جملة** : ويراد به الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، والجارّ والمجرور، وذلك نحو: السعادة في طاعة الله، الجنّة تحت أقدام الأمّهات، عيد الفطر يوم الجمعة. ويشترط فيهما أن يكونا تامّين لتحصل بذكرهما الفائدة، والمشهور عند النحاة أنّ الخبر هو المتعلّق المحذوف، وعلى ذلك يقدر اسمًا، نحو: كائن، أو فعلاً نحو: استقرّ.

6 الرتبة في المركّب الاسمي:

المقصود بالرتبة النحويّة الموقع الأصلي الذي تكون عليه المفردات النحويّة في التركيب[2]، وهي وصف لمواقع المفردات النحويّة في ه[3]، وقد جعل النحاة للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإن جاء الكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم

[1] – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، دار الهيثم، القاهرة، مصر، ط 1، 2005 ، ص347.

[2] – عزام محمد ديب، دور الرتبة في الظاهرة النحوية–المنزلة والموقع، دار الفرقان، عمان ،الأردن، ط 1، 2004، ص13.

[3] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 227.

والتأخير، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها ، دخلت في باب التقديم والت أخير[1]، والأصل في ترتيب الجملة الاسميّة أن يتقدّم المسند إليه، ثمّ يأتي بعده المسند، وهو رأي الجمهور[2]، وهذا الواقع الذي للمسند إليه (المبتدأ)، إنّما جاء من كونه عمدة الكلام ومرتكز المعنى، جاء في شرح ابن عقيل: « الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر »[3]، وعلى رأي بعص النحاة ، فإنّ المبتدأ عامل في الخبر [4]، وحقّ العامل أن يتقدّم على معموله، ولمّا كان الخبر معمولاً كان حقّه التأخير [5]، ومعلوم أنّ مباني الجملة الاسميّة تترتّب من الأهمّ إلى الأقل أهميّة، ومن الخاصّ إلى العامّ، وعلّة هذا الترتيب أنّ المبتدأ هو المبني عليه ، ورتبة المبني عليه قبل رتبة المبني، والمبتدأ هو المحتاج، ورتبة المحتاج قبل رتبة المحتاج إليه أو المطلوب[6].

وعلامة المبتدأ الرفع، ويشترط الخليل فيه أن يكون معرفة [7]، ولأنّه معرفة في الغالب، والخبر قد يكون نكرة، قدّموا المعرفة على النكرة، يقول ابن الأنباري: «فلا يخبر عن مجهول والإخبار عمّا لا يُعرف لا فائدة منه »[8].

ولقرينة الرتبة مكانة مهمّة في التركيب الإسنادي عمومًا ، وهي التي تميّز الجملة الاسميّة عن الجملة الفعليّة، وتتميّز الجملة الاسميّة بوجود الاسم في أوّلها، يق ول سيبويه: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه ك ـلام »[9]، والخبر عنده هو المبني عليه والمتأخّر.

غير أنّ الرتبة لكلٍّ من المبتدأ والخبر غير محفوظة، فقد يقدّم الخبر ويتأخّر المبتدأ، فإذا كان الخبر والمبتدأ متساويين في درجة تعريفهما أو تنكيرهما، وليس في

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة – تأليفها وأقسامها، ص37.

[2] – ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية لابن الحاجب، ج1، ص223.

[3] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، 165.

[4] – هناك آراء أخرى في العامل في الخبر.

[5]– ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ،ج1،ص283.

[6]– ينظر: المبروك زيد الخير، العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة الجزائر، ط1، 2011، ص58.

[7] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، 126–127.

[8] – ابن الأنباري: كمال الدين ، أسرار العربيّة، ص68.

[9] – سيبويه: الكتاب، ج2، ص126.

الكلام قرينة تميّز أحدهما عن الآخر، قُدّم المبتدأ مخافة اختلاط المعنى، فإذا وُجدت القرينة فلا مانع من تقدّم الخبر وتأخر المبتدأ، يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أنّه ليس من كلام يَعمد واضعُه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرًا ثم يقدّم الذي هو الخبر، إلاّ أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أنّ المقدّم خبر ، حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبير »[1].

والترتيب في الجملة الاسميّة قد يكون واجبًا، فيلزم المبتدأ رتبته الأصليّة، ويكون الخبر مقيّدًا بالرتبة الأصليّة، وقد يكون الترتيب جائزًا ، إذا لم يكن هناك مانع من تقديم الخبر، ونُسب إلى الكوفيّين القولُ بمنع تقدّم الخبر على المبتدأ ، وإلى ذلك أشار ابن الأنباري في (الإنصاف في مسائل الخلاف) [2]، وحجّتهم في ذلك أنّ المبتدأ ذات ، والخبر صفة في الإعراب، والذات تستحق السبق على الصفة، فوجب بذلك أن يكون المبتدأ قبل الصفة في اللفظ قياساً على التوابع في الإعراب[3].

أمّا البصريّون فيجيزون التقديم والتأخير في الجملة الاسميّة على إطلاقه، ولا يرون في ذلك مانعًا نحويًّا أو معنويًّا [4]، ويحتجّون في ذلك بوروده كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، وبالقياس، ومن و رود ه في كلامهم قولهم: تميمي أنا ، فقدّم الخبر (تميمي)[5]، ومن أشعارهم:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[6]

والأصل فيه: بنو أبنائنا بنونا[7].

---

[1] – الجرجاني عبد القاهر ا، دلائل الإعجاز، ص285.

[2] – ينظر : ابن الأنباري : كمال الدين ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين، تح قيق : جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص61–62.

[3] – ينظر: أبو عبد الله بن عمر الرازي، التفسير الكبير، إعداد مكتب دار إحياء التراث العربي ، ط 4، 2001، ج1، 275.

[4] – ينظر: المبروك زيد الخير، العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم، ص60.

[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

[6] – البيت من الطويل، منسوب إلى الفرزدق في خزانه الأدب، ج 1، ص444 وليس في ديوانه . وورد بلا نسبة في الإنصاف ج1، ص66. وشرح المفصل، ج1، ص248. وشرح التسهيل، ج1 ص284.

[7] – ينظر: ابن الأنباري: كمال الدين ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1، ص69–70.

ويستشهدون لذلك بمثل قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ القدر/5، وفيها تقدّم الخبر (سلام) على المبتدأ الضمير(هي)، ممّا يدعم الجواز، والشاهد هنا في الدرجة العليا من الفصاحة وحسن البيان.

بل إنّ الفرّاء وهو كوفيّ ، لا يرى مانعًا ـ على خلاف الكوفيّين ـ من تقدّم الخبر ولو كان جملة فعليّة [1]، واستشهد لذلك بقوله تعالى:﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ ﴾ المائدة/71.

لقد أكّد النحاة على حفظ الرتبة إذا دعت لذلك ضرورة تركيبيّة مثلاً، ويؤدّي عدم حفظها ـ كما عبّر تمام حسان ـ إلى الغموض والالتباس[2].

والمبتدأ والخبر من حيث الرتبة ثلاثة أقسام، وجوب تقديم المبتدأ ، ووجوب تقديم الخبر، وجواز التقديم والتأخير.

أ –**وجوب تقديم المبتدأ:**

وضع النحاة ضوابط لوجوب تقديم المبتدأ(أي بقائه على الأصل)، وهذه الضوابط هي:

–**أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير:** من دون قرينة تمكّن من تحديد أحدهما، فيتقدّم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه نحو: أخوك علي [3]، وقولك " أسنّ منّي أسنّ منك"، فإن كانت هناك قرينة تميّز المبتدأ والخبر ، جاز التقديم والتأخير، نحو: "بنو أبنائنا بنونا"، ومن النحاة من منع التقديم هنا مطلقا [4]، وذهب بعضهم إلى وجوب كون المقدّم مبتدأ[5].

---

[1] – ينظر: الفراء، إعراب القرآن، ج1، ص361.

[2] – تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دار عالم الكتب، القاهرة ، مصر، ط2، 2000، ص67.

[3] – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ص348.

[4] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص33.

[5] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج2، ص94.

-**أن يكون الخبر فعلاً فاعلُه مستتر** ، نحو: زيد قام، أو يقوم، فإنّه لو قدّم لالتبس المبتدأ بالفاعل[1] ، فإن برز ضمير التثنية والجمع فقد أجاز تقديم الخبر بعضُ النحاة منهم ابن مالك[2]، وابن عقيل[3]، وذكر السيوطي أنّ مذهب الجمهور جواز ذلك مطلقا[4].

-**أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها صدر الكلام:** كأسماء الشرط نحو: من يتّق الله يفلح، وأسماء الاستفهام، نحو : من جاء ؟ و (ما) التعجبية، نحو : ما أحسن الفضيلة، وكم الخبرية، نحو: كم كتاب عندي[5].

-**أن يكون المبتدأ ضمير الشأن:** نحو: هو زيد قائم، والمعنى: الأمر أو الشأن زيد قائم، لأنّ الخبر لو قدّم على المبتدأ (هو) نحو : زيد قائم هو ، لم يعلم أنّه ضمير الشأن، ولاعتُقد أنّه توكيد للضمير المستكن في الخبر (قائم)، وذكر الرضي أنّ ضمير الشأن لازم الصدر، لذا لا يجوز تأخيره[6].

-**أن يكون المبتدأ نكرة فيه معنى الدعاء:** نحو: سلام عليك [7].

-**أن يكون الخبر جملة طلبيّة:** نحو زيد اضربْه، وزيد هلاّ ضربته[8].

-**أن يكون المبتدأ مشبّها بالخبر:** زيد عمرو، فلا يجوز تقديم عمرو، لئلّا يلتبس بأنّه مشبّه بزيد، وقيل إن دلّ عليه دليل جاز تقديمه[9]، مثل: بنونا بنو أبنائنا.

-**أن يكون المبتدأ مقدّما في مَثل** [1]: والأمثال لا تتغيّر نحو: "الكلاب على البقر"[2].

---

[1] – ينظر: شرح الكافية الشافية، ج1، ص366. وشرح التسهيل، ج1،ص285.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص367.

[3] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص235.

[4] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص33.

[5] – ينظر: مصطفى الغلاييني، المرجع نفسه، ص348.

[6] – ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي، ج1، ص259.

[7] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص287.

[8] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، 34.

[9] – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج3، ص1014.

ب- وجوب تقديم الخبر:

يجب تقديم الخبر في المواضع الآتية:

-إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة مخبرًا عنها بجارّ ومجرور أو بظرف: ، نحو : في الدار رجل، وقوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ق/35، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ البقرة/ 7[3]. وقد وجب تقديم الخبر هنا لأنّ تأخيره يوهم أنّه صفة، وأنّ الخبر منتظر[4].

-إذا كان الخبر له الصدارة في الكلام : اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام، فالأوّل : كيف حالك؟ والثاني: ابن من أنت؟[5].

-إذا اتّصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر ، نحو: في الدار صاحبها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ محمد/24، وذلك كي لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك قبيح منكر[6].

-أنّ يكون الخبر محصورًا في المبتدأ: وذلك بأن يقترن المبتدأ ب . (إلاّ) لفظًا، نحو: ما خالق إلاّ الله. ومعنى الحصر هنا ، أنّ الخبر(خالق) منحصر في الله، فليست صفة الخلق إلاّ له سبحانه، فلو قدّم المبتدأ فَسَدَ المعنى، وأفاد أن لا صفة لله إلاّ الخلق.

-أن يفهم معنى بتقديم الخبر لا يفهم بتأخيره: ومنه قولهم:" لله درّك "، فلو أخّر الخبر لم يستفد منه معنى التعجب،[7] ومنه قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ البقرة/6 .

---

[1] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص34.

[2] –يضرب مثلا للأمرين أو للرجلين لا يبالى أهلكا أو سلما . العسكري: أبو هلال الحسن، جمهرة الأمثال، ضبط وتنسيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العليمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج2، ص 141.

[3] – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ص349.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ص350.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ص349.

[7] – ينظر: شرح التسهيل، ج1، ص288.

-أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفًا: وذلك نحو: ثمّ زيد، وهنا عمرو، ووجه تقديمة القياس على سائر الإشارات، فنقول: هذا زيد، ولا نقول: زيد هذا[1].

-أن يكون الخبر مقدّما في مَثل [2]: نحو: في كلّ واد بنو سعد [3]، لأنّ الأمثال لا تتغيّر.

ج - جواز التقديم والتأخير : جواز التقديم والتأخير يقع في كلّ ما ليس من الواجب تقديمه أو تأخيره.

إنّ البصريّين والكوفيّين يتّفقون على صحّة التراكيب، ولكنّهم يختلفون في عدِّ المقدّم خبرًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا، أو في جعله مبتدأ وجعل ما بعده فاعلاً أو خبرًا، كما يذهب إلى ذلك الكوفيّون، فالتركيب فصيح وإن اختلف الفريقان في الوجه الإعرابي.

للرتبة دور أساسي في تمييز الوظائف النحويّة، وبخاصّة الرتبة المحفوظة، لأنّنا نستدلّ على المعنى من رتبة الكلمة داخل التركيب، ويرى عزام شريدة، أنّ ممارسة الحقّ في التقديم والـ تأخير لا بدّ أن يفيَ بمتطلبات المقام ، وبمتطلبات الانسجام بين المعاني، أي إنّ حرية الرتبة قد تكون أصعب وأدقّ من تقييدها، لأنّ الرتبة المحفوظة ـ من وجهة نظره ـ عِلم، والرتبة غير المحفوظة فنّ وفرق بين العلم والفن[4].

7 -حذف المسند والمسند إليه في التركيب الإسنادي الاسمي:

الحذف في اللغة قطع الشيء من طرفه، جاء في اللسان « حذف الشيء يحذفه حذفا، قطعه من طرفه» [5]، «وحذف الشيء إسقاطه» [1].

---

[1] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص35.

[2] – ينظر:المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص217. وفي مجمع الأمثال بلفظ «في كل أرض سعد بن زيد »، يضرب لمن ترك شيئا يكرهه، فرأى مثله في غير مكان. ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج 2، ص29.

[4] – ينظر: عزام شريدة، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص108.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح ذ ف)، ص810.

ذكر سيبويه وغيره من النحاة أنّ المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام، ولا يتألّف كلام بغير مسند ومسند إليه، «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلّم منه بدًا »[2]، لكن إن دلّ دليل على الحذف وفُهم المعنى ، جاز حذف أحد طرفي الإسناد أو كليهما معًا، وفي ذلك يقول ابن جني: « وليس شيء من ذلك (يعني الحذف) إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[3]. ويعلّل ابن يعيش جواز الحذف بأنّ الألفاظ جيء بها للدلالة على المعنى، فإن فُهم المعنى من دون ذكر، جاز الحذف ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا [4]، ويقول:«اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة فلا بدّ منهما، إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظيّة أو حاليّة تغني عن النطق بأحدهما »[5].

وقد يكون هذا الحذف جائزًا أو واجبًا، وبيان ذلك:

أ –**حذف المبتدأ**: يحذف المبتدأ جوازًا إذا دلّ دليل على حذفه، كقولنا : عبد الله وربي، كأنّنا قلنا: هذا عبد الله وربي، ويحذف جوازًا بعد جواب الاستفهام، نحو: صالح، في جواب كيف أنت؟ والتقدير: أنا صالح [6]، ومن القرائن الدالّة على حذف المبتدأ، وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح كونه مبتدأ، نحو قوله تعالى :﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ﴾ فصّلت/47. والتقدير (فعمله لنفسه، وإساءته عليها)، ويحذف المبتدأ جوازًا بعد القول، نحو قوله تعالى:﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ الفرقان/ 5. أي هو أساطير.

---

[1] – الجوهري: اسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1399هـ، ج1، ص120.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص7.

[3] – ابن جني، الخصائص، ص362.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص239.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص94.

[6] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص205.

- **حذف المبتدأ وجوبا:** يحذف المبتدأ وجوبًا في الحالات الآتية:

-أن يكون الخبر مصدرًا وقع بدلًا من فعله [1]، وذلك نحو: صبرٌ جميل، أي: أمري صبر، إذ وجب إضمار هذا الفعل لئلاّ يجتمع بدل ومبدل منه في غير الإتباع، ثم حُمل المرفوع على المنصوب في وجوب حذف الرافع الذي هو المبتدأ ، ومثال ذلك قول الشاعر:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِف[2]

أي : أمري حنانٌ.

-أن يكون المبتدأ مخبرًا عنه بنعت مقطوع إلى الرفع للمدح ، نحو : الحمد لله الحميدُ، أو لذمّ نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ الله، أو لترحّم، نحو مررت بغلامك المسكينُ[3]، والأصل في هذه النعوت النصب بفعل واجب الإضمار، ولكنّها رفعت على أنّها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبًا، بقصد إنشاء المدح والذم والترحّم، فكان إضمار الفاعل علامة على ذلك، كما هو الأمر في النداء، لأنّه لو أظهر الفاعل لتُوُهم كونه خبرا، وقد جرى الرفع في وجوب الحذف مُجرى النصب في وجوبه[4].

-أن يكون خبر المبتدأ مخصوصَ (نعم وبئس) إن جعل خبرًا: نحو: نعْم الرجل زيد، والتقدير: هو زيد[5]، فإن قدّم المخصوص على (نعْم) فهو مبتدأ لا غير[6]، نحو: زيد نعم الرجل.

---

[1] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص256.

[2] – البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، ورد في : معني اللبيب ،ج 2، ص306، وخزانة الأدب: ج4، ص181.

[3] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص255.

[4] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع ج2،ص 39.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص40.

[6] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص255.

-أن يكون الخبر قَسَمًا صريحًا [1]: وذلك نحو: في ذمّتي لأفعلنّ، والتقدير: في ذمّتي عهد لأفعلنّ[2].

-ويحذف في مسائل أخرى: يحذف المبتدأ وجوبًا في مثل قولهم: ولا سيما زيد، أي: لا سيّ الذي هو زيد، إن كان الاسم الذي بعد (ولا سيما) مرفوعًا [3]، ويحذف وجوبًا أيضا في نحو: لا سواءٌ، وقد قدّره سيبويه بـ: هذان لا سواء[4].

ب ـ حذف الخبر:

وكما للمبتدأ أوضاع لغويّة يحذف فيها، فللخبر أيضًا حالات أجازتها اللغة وأشار إليها النحاة، وذلك إذا دلّ على الخبر دليل، ومنها: في جواب الاستفهام، نحو قولنا: زيد، في جواب: من عندك؟ ويحذف الخبر جوازًا أيضًا عند عطف الجملة الاسميّة على جملة اسميّة، وقد يقع في الجملة المتأخّرة المعطوفة، نحو: زيد قائم وعمرو، ويحذف جوازًا بعد (إذا الفجائية)، نحو: خرجت فإذا زيد، أي: فإذا زيد حاضر [5].

ويحذف الخبر وجوبًا في المواطن الآتية:

-أن يقع المبتدأ بعد (لولا): وذلك نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا زيد موجود، فـ (لولا) تدلّ على امتناع الثاني لوجود الأوّل، وسدّت (لولا) مسدّه، لذا وجب حذف الخبر لئلاّ يجتمع العوض والمعوّض منه[6].

-أن يكون المبتدأ نصًّا في القسم: نحو: لعمرك لأفعلنّ، والتقدير: لعمرك قسمي، وقد وجب حذف الخبر في هذا التركيب لأنّ المعنى مفهوم، ولأنّ جواب القسم سدّ مسدّ الخبر، فإن لم يكن المبتدأ نصًّا في القسم جاز الحذف وعدمه، نحو: عهد الله لأفعلنّ، لأنّ التقدير يجوز أن يكون: عليّ عهد الله لأفعلنّ.

---

[1] – ينظر: شرح الأشموني، ج1، 211.

[2] – ينظر : ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص256.

[3] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص40.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 302.

[5] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص244.

[6] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج1 ص241.

-أن يقع بعد المبتدأ (واو) هي نصّ في المعيّة: نحو: كلّ رجل وضيعته، والتقدير كلّ رجل وضيعته مقترنان، ووجب الحذف لسدّ الواو مسد الخبر، لأنّها بمعنى (مع) [1]، والكوفيّون يرون أنّ الكلام في هذا المثل تامّ ولا يحتاج إلى تقدير [2].

-أن يعطف على المبتدإ مبتدأ ثانٍ يليه فعل لأحدهما: نحو: عبد الله والريح يباريها، وهو مذهب بعض البصريّين، فالخبر محذوف، والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها، (ويباريها) حال استغني بها عن الخبر لدلالتها عليه[3].

إنّ الأصل في الكلام الذكر، ولا يكون الحذف إلاّ بوجود قرينة تحفظ المعنى وتدل عليه، ولا يحصل ذلك إلاّ إذا حقّقت العناصر الموجودة كفاية الدلالة على المعنى، ولا يجري الحذف دون فائدة، وشرطه عدم الإخلال بالمعنى، وهذا لا يتأتّى إلاّ بقرينة تدلّ على المحذوف، وقد بدا اختلاف النحاة حول قضاياه اختلافا بيّنا .

وقد يكون الحذف للإيجاز والتخفيف، وقد يكون ثقة بفهم السامع، وغير ذلك ممّا يجيزه اللسان العربي ويتّسع له ويقرّه، أمّا الحذف الواجب فهو وضع تفرضه اللغة، وقد لا يستقيم المعنى إلاّ به.

إنّ الحذف في الجملة العربيّة يقتضي التقدير(تقدير جملة، تقدير أجزاء الجملة)، والتقدير لا يكون إلّا بقَدَر اقترابا من الأصل، وبذلك تكون الصلة وثيقة بين الحذف والتقدير.

ثانيا: المركّب الإسنادي الفعلي:

يقابل المركّبَ الإسنادي الاسميَّ ، وهو من الأهميّة بمكان، تناولته الدراسات النحويّة وأوْلته عناية خاصّة وتفرّعت مباحثه وقضاياه، ونت ناول في هذا البحث جملة من النقاط هي:

---

[1]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص43-44.

[2] - ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص17.

[3] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص52.

1 -الفعل وخصائصه الإسنادية:

الفعل كلمة تدلّ على حدث أو حالة، وقد ميّز عن الاسم بكون دلالته مقترنة بالزمن الذي هو عنصر أساس في الفعل ، فلا يمكن أن ينفصل عنه، لأنّ الانفصال يعني الخروج عن الفعليّة إلى الاسمية، وهو ركن مهمّ في الجملة الفعليّة العربيّة،

ويسمّي النحاة المسند في الجملة الفعلية فعلاً، ولم ينصّوا على وظيفته التركيبيّة ، لأنّهم ذكروا أنّ الفعل لا يقوم إلاّ بوظيفة المسند في الجملة الفعليّة ، فللفارسي يعتبر تحديد الفعل قائمًا على الإسناد، لأنّ الفعل ما كان مسندًا لشيء، ولم يسند إليه شيء، وقد نقل ذلك عنه ابنُ الطراوة وناقشه [1]. ويذكر فاضل مصطفى الساقي أنّ ابن الأنباري جعل الإسناد فيصلاً للتفريق بين الفعل وغيره من أقسام الكلام، كالاسم والحرف[2]، ونسب إلى ابن عصفور ، أنّه أشار إلى منحى الزمن في الفعل، وتعرّض لمجمل الوظائف العرفيّة التي يتميّز بها الفعل، ودلالته على الحدث والزمن[3].

والفعل كما يعبّر عنه أحمد حساني يعدّ قطب الرحى في العمليّة الإبلاغيّة، لأنّه «النواة الدافعة للحركة المتجدّدة المتوخاة من الأحداث المتحقّقة في الواقع اللغوي »[4]، وذهب الكثير من النحاة إلى أنّ الجملة الفعليّة هي التي يتصدّرها فعل ، سواء كان لازمًا أو متعديًا تامًّا أو ناقصًا . غير أنّ بعض النحاة يرفضون فعليّة الجملة المصدرة بالأفعال الناقصة، لكونها ليست أفعالًا حقيقيّة ، وليست طرف إسناد ولا تحمل حدثا ، وإنّما هي مجرّد عناصر تدخل على الجملة الاسميّة، فتضيف لها معنًى، فاسم الناسخ (المسند إليه)، ليس هو ذلك الاسم الذي يتصدّر الجملة الاسميّة دائما في مثل اسم (إنّ) الوارد في الآية: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ الليل/13. وهو (الآخرة) الذي يسجّل أنّه ورد متأخرًا ، ومن ثمّ ذهبوا في التحليل الوظيفي إلى إعراب المسند إليه اسمًا

---

[1]– ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1990، ص20.

[2]– ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 75.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 77.

[4] – حساني أحمد: المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص33

للناسخ، والمسند خبرًا له ، لأنّه هو المتمّم للفائدة ، وأساس ذلك أنّ المسند في الجملة الاسميّة هو محطّ الفائدة وظيفيًا في عمليّة التبليغ والتواصل اللغويين ، إذ إنّ كلاًّ من المبتدأ والناسخ لا بدّ لهما من مخبر عنهما [1]، وقد سمّى عبادة محمد إبراهيم التركيب الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة، بالمركب الفعلي الصوري[2]، وهو يشير إلى أنّ هذه الأفعال ليست خالصة للفعليّة، والاختلاف فيها محقّق.

والفعل مرتبط بفاعله، ويدلّ بمعناه عليه، فلا وجود لفعل من غير فاعل، وهي دلالة من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، أي دلالة الفعل على المصدر، وهو ما أكّده ابن جنّي، لأنّه يعتبر كلَّ فعل محتاجًا إلى فاعله، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه وحدوثه عنه، أو كونه بمثابة الحادث عنه[3].

وعلماء العربيّة عدّوا الفاعل بنيويًّا بمثابة جزء من الفعل الذي يسبقه، أي إنّ الفعل وفاعله الذي يليه، يكوّنان معًا وحدة نحويّة لا انفصام فيها، يقول عثمان أمين:«الفعل لا يستقلّ بالدلالة دون الذات، وأنّ الذات متّصلة بالفعل في تركيبه الأصلي» [4].

ويربط الرازي بين إسناد الفعل إلى الفاعل ووقوع الحدث منه أحيانًا، ومجرّد اتّصافه به أحيانًا أخرى، فالأوّل مثل: (ضرب زيد)، والثاني مثل: (مات زيد) [5]، ويتصوّر أيضا في الفعل أن يكون مسندًا إلى فاعله بالاعتبارين جميعا، مثل قولنا: (قام زيد)، فإنّ (قام) مسند إليه لكونه فعلاً له، ولكونه صفة له أيضًا، ويوضّح ذلك فيقول:«إنّه بجهة الموصوفيّة بالقيام مشارك للشجر القائم على ساقه، ولكن من حيث

---

[1] – ينظر: رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص18.

[2] – ينظر: عبادة إبراهيم، الجملة العربيّة دراسة لغويّة نحويّة،، منشأة المعارف الإسكندريّة، مصر، 1988، ص73.

[3] – ينظر: ابن جني: الخصائص، ج3، ص99.

[4] – أمين عثمان، فلسفة اللغة العربيّة، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، 1965، ص15.

[5] – ينظر: المبروك زيد الخير، العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم، ص67.

المؤثريّة مغايرة، وبالجملة فلا شكّ في تغاير الاعتبارين، وعدم تلازمهما، والحقّ إمكان اجتماعهما، وإن كان لقوم فيه منع» [1].

ويرى الباحثون المعاصرون أنّ معنى الفاعليّة النحوي، هو وظيفة نحويّة لا تنشأ إلاّ مع تركيب الجملة، وبقيام علاقات نحويّة سياقيّة معينة هي الإسناد بطريق الجملة الفعليّة، ففي قولنا: (جاء زيد)، ندرك أنّ وظيفة زيد هي قيامه بفعل المجيء، وهو معنى لا تتضمّنه البنية المكونيّة لكلمة (زيد) في ذاتها، وإنّما نصل إلى ذلك من خلال التحليل النحوي للجملة، وإدراك علاقة الإسناد فيها[2].

2 -ذكر الفعل وحذفه:

يجوز حذف الفعل في الجملة الفعليّة إذا دلّ عليه دليل، إمّا وقفاً، أو لفظاً؛ وذلك في المواضع الآتية [3]:

- إن أجيب به نفي، كقولك "بلى زيد" لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد.

- إذا وقع جواباً لاستفهام محقّق، نحو قوله تعالى:﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ** ﴾ الزخرف/87، والتقدير: خلقهم الله.

- إذا وقع جواباً لاستفهام مقدّر، نحو قوله تعالى:﴿ **فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ** ﴾ النور/36-37.

---

[1] – الرازي: فخر الدين محم د بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح يق: بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985، ج1، ص152.

[2] – ينظر: المبروك زيد الخير، العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم، ص68.

[3] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص88.

ويحذف الفعل وجوباً في موضع واحد، وذلك إذا فسّر الفعلَ المحذوفَ فعلٌ بعده، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصّة بالأفعال نحو (إن) و (إذا) وقد تلاها اسم، إذ لا يصحّ أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور بعده، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة[1]، وذلك نحو: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾ التوبة/6. فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، والتقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، ولا يصحّ ذكر الفعل المحذوف، لئلا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر. وجاء في شرح السيرافي في حديثه عن "إذا": «لا يقع بعدها إلّا الأفعال، وإذا رأيت الاسم بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعل قبله، لأنّه لا يكون بعدها الابتداء والخبر»[2].

إنّ هذا التقدير قد يخرج العبارة عن غرضها الدلالي، نعتقد أن دخول (إذ ا)على المبتدأ، يفيد غرضا لا يتحقّق بدخولها على الفعل، ففي أغلب المواضع التي في القرآن الكريم جاءت داخلة على المبتدأ لتشير إلى عظمة الحدث، أو حدوثه لمرة واحدة، مثل: الآيات التي جاءت لتصف نهاية الكون والبعث.. مثل ما ورد في سورة الانفطار ، وسورة التكوير، وسورة المرسلات، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ **الانشقاق/1**. **وقوله تعالى:**﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ ۝٤ وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ ۝٥ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ ۝٧ وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ۝١١ وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ ۝١٢ وَإِذَا ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ﴾ التكوير/ 1-13. ونعتقد أّن ما جاء على غير هذا المثال، قد يكون لدواع صوتيّة، نحو قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ الفجر/21. لأنّ تقديم الفاعل (إذا الأرض دكت دكّا دكّا) يسبّب ثقلا في النطق، لتتابع حرف الكاف وقربها من بعضها وكذلك

[1] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة ، ص88.

[2] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص75.

حرف الدال . وفي مثل قوله تعالى: ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ۝ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ﴾ الواقعة/4- 5. وفي قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾ الزلزلة/1. أمّا إذا تعلّق الأمر بما هو مألوف متكرّر ، فالغالب أن تدخل (إذا) على الفعل، نحو: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ الجمعة/10. ونحو قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ الطلاق/1. ونرى أنّ عدم التقدير أولى. والله أعلم. وهذا باب جدير بالبحث الدقيق.

3 -المسند إليه في التركيب الإسنادي الفعلي:

المسند إليه في التركيب الإسنادي الفعلي هو الفاعل ونائب الفاعل، وهما بتعبير سيبويه المتحدّث عنه، أو المحدّث عنه.

أ -الفاعل:

الفاعل في اللغة هو من أوجد الفعل، وفي عرف النحاة الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله[1]، وجاء في دليل السالك: « الفاعل لغة من أوجد الفعل، نحو كتب الطالب، أو قام به نحو: مات عاصمٌ، واصطلاحا: الاسم المسندُ إليه فعلٌ على طريقة فعل أو شبهه[2]. ويعرّفه ابراهيم بركات بقوله: «الفاعل ما أسند إليه فعل تامّ مقدّم مفرّغ »[3]، فالفاعل لا يكون إلاّ اسمًا، ويشمل الصريح، وهو الاسم الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ ﴾الإسراء /81، والمضمر نحو: قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ الإسراء/ 78. ويشمل المؤوّل، وهو كلّ مصدر غير صريح، أي المصدر المسبوك من

[1] – ينظر: الشريف الجرجاني ، التعريفات، ص، 170- 171.

[2] – عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، ص 314

[3] – إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ج2، ص7.

(أنّ) واسمها وخبرها[1] نحو: ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ العنكبوت/51. أو (أن) أو (ما) المصدريّة والفعل، نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ ﴾ الحديد/16.

وينسب إلى المسند إليه في التركيب الإسنادي الاسمي فعل، سواء كان متصرّفًا كما في الأمثلة السابقة، أو جامدًا نحو: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ﴾ ص/ 30. فـ (العبد) فاعل (نعْم)، ويكون الفعل الم نسوب إلى فاعله مبنيًّا للمعلوم ، وإلاّ كان المسند إليه في التركيب نائب فاعل، وشبه الفعل هو ما يعمل عمل الفعل ، كاسم الفاعل نحو: ﴿ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾ النحل/69. والصفة المشبهة، نحو : ما فرحٌ أعداء الإسلام بنشاط أهله. واسم التفضيل نحو: أفضل من المال[2].

ب –أحكام الفاعل:

– **الحكم الأوّل:** حكم الفاعل وجوب الرفع، ويرى النحاة أنّ علّة الرفع هي التفريق بينه وبين المفعول، الذي لولا الإعراب لجاز أن يُتوهّم أنّه الفاعل، وقد اختصّ الفاعل بالرفع لقوّته، والمفعول بالنصب لضعفه، والعلّة الثالثة أنّ الفاعل أقلّ من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلّا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، والضمّة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو القليل الرفعَ الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصبَ الذي هو خفيف على المتكلّم [3]. وقد يُجرّ لفظا إذا وقع مضافًا إليه والمصدر مضافًا [4]، نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ البقرة/ 251. أو وقع مضافًا والم صدر مضافًا إليه، نحو قول عائشة رضي الله عنها: " من قبلة الرجل امرأته الوضوء" فالرجل فاعل لاسم المصدر ، وهو

[1] – ينظر: صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، ج2، ص315.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ج2 ص315–316.

[3] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة ، ص66.

[4] – هذا حكم يعتمد على المعنى، لا على العلاقات النحويّة.

مجرور بإضافته إليه . أو أن يسبق بمن الزائدة [1]، نحو: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ الأنبياء/2، ف (من) زائدة [2]، والفاعل (ذكر) وهو مجرور لفظًا بها[3].

ويجرّ الفاعل أيضًا بالباء الزائدة [4]، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ الأحزاب/39. واللام الزائدة، نحو قوله تعالى:﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ المؤمنون/ 36.

– **الحكم الثاني:** تأخّر الفاعل عن رافعه: وهو الفعل أو شبهه، ولا يجوز تقديمه عليه فإن قدّم صار مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ المائدة/67، ففاعل (يعصم) ضمير مستتر . أو صار فاعلاً لفعل محذوف يفسّره المذكور، وذلك في نحو :﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ التوبة/6.

– **الحكم الثالث:** أنّ الفاعل لا بدّ منه لفعل قصد به الإسناد ظاهرًا ، لأنّه جزء أساسي في الجملة الفعليّة التي لا تتمّ إلا بمسند (الفعل) ومسند إليه (الفاعل)، فإن ظهر في الكلام فلا إضمار ، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر يعود على مذكور ، أو إلى ما يفهم من السياق[5]، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ القيامة/ 26. أي: الروح.

---

[1] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص 70.

[2] – حرف الجر زائد إعرابًا لا معنًى.

[3] – تزاد (من) بشروط: أن تكون مع النكرة وأن تكون عاملة، وأن تكون في غير الموجب. ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الفعليّة، ص70.

[4] – ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، ص 316.

[5] – ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، ص321.

– **الحكم الرابع:** أن يوحّد فعله مع تثنيته وجمعه كما يوحّد مع إفراده [1]، وذلك نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ المائدة/32. ونحو: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسۡحُورًا ﴾ الفرقان/8 . وقوله: ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ يوسف/30 .

ج حذف الفاعل:

يقسّم النحويّون مواضع حذف الفاعل إلى مجموعتين:

-حذف واجب:

يحذف الفاعل وجوباً ولا سبيل لذكره في ثلاثة مواضع عند جمهور النحويين:

– إذا حوّل الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول [2]، نحو : زيفت الحقائق، تهدر حقوق الفقراء.

– في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا، فإنّه يكون عند جمهور النحويّين محذوفًا ولا يكون مقدرًا، لأنّ المصدر غير مشتق عند البصريّين، فلا يحتمل ضميرًا نحو: يرضيني سحق الأعداء [3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴾ البلد/ 14-15.

-إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى ، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة: اضربي القوم، ومن ذلك إذا كان الفاعل واو الجماعة، والفعل مؤكّد بالنون[4]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَ ﴾ القصص/87.

يرى علي أبو المكارم ، أنّ هذه المواضع التي قرّر النحويّون أن الفاعل محذوف فيها ، أقرب إلى الافتراض منها إلى التحليل اللغوي، لأنّ حذف الفاعل فيها جاء لسبب

1– من العرب من ألحق علامة التثنية والجمع بالفعل، نحو: قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ الأنبياء/3.

2 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص70.

3 – ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 399.

4 – علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص 79.

صوتي، يقول:«فالفاعل في هذه المواضع إنّما حذف لسبب صوتي، وهو ما عبّر عنه النحويون بإرادة التخلّص من التقاء الساكنين، ومن ثم فإنّ دعوى الحذف هنا ، لا سبيل إلى إقرارها على أنّها تنتمي إلى مستوى الظاهرة التركيبيّة التي يتناولها البحث النحوي، بل تنحصر في مستوى الدراسة الصوتيّة ونظمها»[1].

ويضيف الشيخ خالد الأزهري موضعين آخرين:

-في الاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلّا هند، والتقدير عنده: ما قام أحد إلاّ هند، فـ(هند) لا يصحّ أن تُعرب فاعلاً لعدم استقامة المعنى، إذ لو أعربت فاعلاً لنُفي عنها القيام[2].

– في أفعل التعجّب، إذا دلّ عليه متقدّم مثله [3]، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ مريم/38

-يحذف الفاعل جوازاً إذا كان ثمّة سبب بلاغي للحذف وله صورتان[4]:

أن يحذف مع رافعه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ النحل/30. والتقدير: أنزل ربنا خيراً.

-أن يحذف وحده ويبقى رافعه كقولك : نجح، في إجابة سؤال : ماذا فعل محمد؟ والتقدير : نجح محمد.

ومن صور حذف الفعل وفاعله حذف فعل القسَم وفاعله، نحو قولنا: والله لأفعلنّ، والأصل: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، ويطّرد حذف جملة القسم مع ثلاثة أحرف هي: الواو، والتاء، واللام .

د ـ الاستغناء عن الفاعل:

أقرّ جمهور النحاة بأنّ الفعل يمكن أن يستغني عن الفاعل في حالات محدودة، يكون عدم تقدير الفاعل فيها أصلا، بمثابة استثناء من القواعد التي تقول بوجوده دائمًا، وهذه الحالات هي[1]:

---

[1] – علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة ص 81.

[2] – ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 399.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص 80.

-في الفعل المؤكّد لفعل آخر تأكيدًا لفظيًا، ويكون ذلك بتكراره أو مرادفه، سواء كان مفردًا أو مركبًا أو جملة، اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، وشاهد الاستغناء عن الفاعل قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ[2]

فـ (أتاك) الثانية و(احبس) توكيد لفظي لما قبلهما، ومن ثمّ لم يكن كلٌّ منهما محتاجًا إلى فاعل، فهو مستغنٍ عنه فيهما.

-في الفعل المقترن بـ (ما) الكافّة، (قلّ، كثر، طال) ، فإذا دخلت (ما)على هذه الأفعال استغنت عن فاعلها. ومثال ذلك قول الشاعر:

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدَودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُدُودِ يَدومُ[3]

4 -**الرتبة في المركّب الإسنادي الفعلي :**

الأصل في الجملة التي مسندها فعل، أن يتقدّم الفعل على المسند إليه (فاعل نائب فاعل)، ولا يتقدّم المسند إليه إلاّ لسبب، فإن جاء الكلام على نحو: نجح الطالب، فقد جاء الكلام على الأصل ولا يسأل حينها على السبب، أمّا إذا قيل " الطالب نجح، فقد جاء الكلام على غير الأصل، ولا بدّ أن يكون ذلك لسبب اقتضاه المقام، وتحقّق به معنى يريده المتكلّم.

لقد أوجب النحاة تأخّر الفاعل عن فعله، لأنّ الفاعل جزء من فعله من ناحية، ثمّ إنّ الفاعل عامل فيه، وعلى هذا لا يصحّ أن يتقدم عليه، فلا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض[4]، كما يجب أن تراعى الرتبة بين العامل ومعموله[5].

وعند جمهور النحاة يقدّر الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل أو ما أشبهه، واعتبار الاسم المتقدّم إمّا مبتدأ، كما في (محمد نجح) أو فاعلاً محذوف الفعل، كما في نحو

---

[1] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص82.

[2] – هذا البيت من الطويل، يكثر استشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين. من شواهد الهمع، ج5، ص45، وخزانة الأدب، ج5، ص158.

[3] – البيت من الطويل، نسبه سيبويه للمرار الفقعسي، من شواهد : الكتاب ج1، ص 12.

[4] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص91.

[5] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص255.

قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ التوبة/6. ويذكر المبرّد أنّه إذا جاء ما ظاهره أنّه فاعل متقدّم، نقل من حكم إلى حكم، وأخذ إعرابًا غير إعرابه، وحُمل على الابتداء لا على الفاعلية، وردّ على القائلين بأنّه مرفوع بالفعل المتأخر عنه، ذلك أنّ الفعل لا يقوى على رفع فاعلين في مرة واحدة، إلاّ على جهة الاشتراك كقولنا: قام عبد الله وزيد، وأنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل معه بعد (هل)، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام في ما قبله[1].

ذهب أبو حسن الوراق (ت 325هـ)، إلى أنّ المفعول إذا تقدّم على الفعل بقي مفعولاً، وأنّ الفاعل إذا تقدّم خرج من أن يكون فاعلاً، وارتفع بالابتداء، وعلّة ذلك أنّ المفعول إذا تقدّم على الفعل، فليس ثمّ عامل آخر يوجد النصب، فيجب ألاّ يخرج عمّا كان عليه في حال التأخير، أمّا الفاعل فإنّه إذا تقدّم على الفعل أمكن أن يقدّر له عامل غير الفعل وهو الابتداء، وعمله الرفع كعمل الفعل في الفاعل، فلمّا كان الابتداء سابقًا لذكر الفعل وجب أن يعمل فيه، وفي ذلك يقول: « وأمّا المفعول إذا تقدّم على الفعل فليس ثمّ قبله عامل لفظي ولا وهمي غير الفعل الذي قدّم قبله، إذا خلا ذلك الفعل من ضمير، ولا سبيل إلى ضمير حتى يرجع إلى مذكور قبله، فرتبة المفعول باقية مع التقديم لما ذكرناه، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء الذي لا يظهره عامل لفظي»[2].

والكوفيّون يجيزون تقديم الفاعل على فعله مستشهدين على صحّة ما ذهبوا إليه بقول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[3]

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أنّ (مشيها) روي مرفوعًا، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، إذ لا خبر له في اللفظ إلّا (وئيدا) وهو منصوب على الحال، فتعيّن أن يكون فاعلاً بـ (وئيدا) مقدّما عليه، وهكذا يرون أنّ الفاعل تقدّم على المسند[1].

---

[1] – ينظر: المبرّد، المقتضب، ج4، ص128.

[2] – الوراق: أبو الحسن، علل النحو، تح: محمود حاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط1، 1999، ص271.

[3] – البيت من الرجز المشطور، منسوب إلى الزباء وهي بنت عمرو بن الضرب. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص86

أمّا البصريون فقد أوّلوا ذلك بأنّ (مشيها) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: مشيها ثبت وئيدا [2]، وقد سدّت الحال مسدّ الخبر المحذوف، كقولنا: حكمك مسمطا، وأوّلَه بعضهم بأنّ (مشيها) بدل من الضمير الذي في شبه الجملة (للجمال) الذي انتقل إليه بعد حذف المتعلّق، ويكون شبه الجملة (للجمال) خبرا عن المبتدأ (ما) الاستفهامية [3]، وقيل تقديم الفاعل هنا ضرورة.

وقد احتجّ ابن السراج على عدم تقديم الفاعل، بأنّه لو جاز ذلك لأمكننا أن نقول: الزيدان قام، الزيدون قام [4]، وهذا يبتعد عن طبيعة التفكير اللغوي، إذ ليس مدار الحديث عن استحالة عمل الفعل المتقدّم، وإنّما في انعدام المطابقة بين المقدّم والفعل في المثالين الذين احتج بهما ابن السراج.

والغالب على آراء النحاة بعد سيبويه، أنّ المسند إليه هو المحكوم عليه مهما كان موقعه في الجملة، وأنّ المسند هو المحكوم به، تقدّم أو تأخّر في الجملة[5].

ويؤكّد مصطفى حميدة أنّ في داخل الجملة العربيّة علاقات سياقيّة تنشأ بين المعاني الوظيفيّة النحويّة، دون اللجوء إلى أداة، لأنّ كل علاقة منها علاقة وثيقة أشبه بعلاقة الشيء بنفسه، وهذا هو المقصود بالارتباط [6]، وهذا التشابك في العلائق يقال عن العناصر الأساسيّة للإسناد.

وجد بعض المعاصرين في مذهب الكوفيّين، إلى جواز عدّ الجملة التي تقدّم فيها المسند إليه على الفعل فعليّة قدّم فيها الفاعل [7] ما يبرّر الدعوة إلى إعادة النظر في معايير التقسيم، ومن هؤلاء نذكر مهدي المخزومي وعبد القادر المهيري.

---

[1] – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص91.

[2]– ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص244.

[3] – ينظر: ابن هشام ،أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج1، ص339.

[4] – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، 228.

[5] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص10.

[6] – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملّة العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، ودار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص142.

[7] – جاء في مغني اللبيب: «وأما نحو "زيد قام" فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل . هذا قول الجمهور، وجوّز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير» ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 437.

يرى المخزومي أنّ النحاة لم يوفقوا إلى تحديد الجملة الاسميّة والفعليّة تحديدا يتّفق مع طبيعة اللغة، فهو على حدّ تعبيره «تحديد ساذج، يقوم على أساس التفريق اللفظي المحض»[1]، وهذا ما جعله يدعو إلى إعادة النظر في تحديد الفعليّة والاسميّة في الجمل، يقول:«ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسّف وارتباك، وتمشّيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي، يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد الفعليّة والاسميّة في الجمل، وأن نحاول الوصول إلى تفريق يُدخل في كلا القسمين ما هو منه، ويُخرج من كليهما ما ليس منه» [2]. ويعضده فيما ذهب إليه عبد القادر المهيري بقوله: «تصنيف النحاة للجمل يعوزه الاستقصاء» [3]. ويضيف في موضع آخر من كتابه:«نوعا الجملة لا يتميّز بنوع العناصر المكوّنة لها، بقدر ما يتميّز بالمعنى الذي تؤدّيه، وإذا ما توخّينا هذا المقياس، نلاحظ أنّ حدود الجملة الاسميّة تضيق ضيقا يحُول دون اعتبار جملة مثل "القطار آت بعد حين" جملة اسميّة، رغم أنّ كلّ عناصرها من قبيل الأسماء، وذلك لأنّها تؤدّي معنًى فيه معنى الضبط، ومن التحديد ما يجعله مساويا لما يستفاد من الفعل»[4].

الجملة الاسميّة عند المخزومي هي «التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غير متجدّد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما»[5]، والجملة الفعليّة عنده هي الجملة «التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا متجدّدا» [6]، وعلى هذا فهو لا يرى داعيا للتفريق بين (طلع البدر)، و(البدر طلع)، فكلاهما جملة فعليّة، يقول:«أمّا الجملة الثانية فاسميّة في نظر القدماء، وفعليّة في نظرنا، لأنّه لم

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 39.

[4] – عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص44.

[5] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

[6] – المرجع نفسه، ص39.

يطرأ عليها جديد إلّا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيِّر من طبيعة الجملة، لأنّه إنّما قدّم للاهتمام به»[1].

ونجد لهذا التوجّه صدى لدى المهيري في قوله في نحو: الولد نام، يقول: « ومن أغرب ما يلاحظ أنّه بمجرد تأخير الاسم يصبح التركيب من قبيل الجملة الفعليّة في نظر النحاة»[2]. لأنّ عدّ الجملة المبدوءة باسم أردف بفعل اسميّةً – في رأيه–«لا تؤيّده المعطيات الملموسة ولا يبرّره الواقع اللغوي، وليست له أيّ مزيّة منهجيّة سوى أنّه يدعو إلى التشبّث بالشكليّات من ناحية أولى، ويتسبّب في الالتباس من ناحية ثانيّة» [3]، وخلُص إلى أنّ كلّ جملة مستهلة باسم متبوع بفعل هي جملة فعليّة، وأنّ الجملة الاسميّة تنحصر في الجمل التي خلت من الفعل[4].

ويحتجّ فتوح خليل لهذا المنحى بالتأكيد على أنّنا إذا قلنا إنّ جملة (البدر طلع) فعليّة، تجنّبنا الوقوع في المشكلات التي أوقع النحاة فيها أنفسهم، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي[*]، ونحن حين نخالف هذا نحكم بكون الاسم السابق للفعل مبتدأ، وبذلك يخلو الفعل من الفاعل، فنضطر إلى تقدير فاعل، كما فعل النحاة قديما في تقديره ضميرا يعود على المبتدأ، فننقل الجملة من البساطة إلى التركيب[5].

ويرى أنّه بافتراض تحويل المسند إليه من فاعل إلى مبتدأ، ودخول أداة شرط عليه فإنّنا نضطرّ إلى تحويله مرّة أخرى إلى فاعل، لأنّ أداة الشرط لا يليها إلّا جملة فعليّة، كقولنا: إذا البدر طلع انشرح الصدر، يكون لفظ البدر فاعلاً لفعل محذوف يدلّ

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 42.

[2] – عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص44.

[3] – المرجع نفسه، ص 48.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 50.

[*] – لا نرى أي وجه لوصف الباحث ما ذهب إليه النحويّون في هذا الشأن بالمنهج الفلسفي، إلا أن يكون للفلسفة عند الباحث معنى خاص غير المعنى المتعارف عليه .

[5] –ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة جنوب الوادي، مصر، 1996، ص20.

عليه الملفوظ بعده، فكأنّنا نقول: إذا طلع البدر طلع، انشرح الصدر، وهذا تعسّف ينقل اللغة إلى التعقيد[1].

وإذا كان المخزومي قد توقف عند عدّ الاسم المتقدم على فعله فاعلًا، فإنّ المهيري قد انطلق يخطّ لنا نحوًا جديدا، لا تعني فيه علامة الإعراب شيئا، ومن أمثلة ذلك[2]، إعرابه لعبارة: الزائرُ حييته على النحو الآتي:

- الزائرُ: مفعول به بدئ به مرفوع.
- حييت: فعل مسند إلى المتكلم.
- وفي إعرابه لعبارة: إنّ الزائر حييته.
- الزائر: مفعول به بدئ به منصوب بإنّ.
- حييته : مثل إعراب الأولى.
- الهاء: ضمير رابط بين الفعل والمفعول به المقدّم.

وفي إعرابه لعبارة: الزائرُ أخذت حقيبته.

- الزائرُ: مضاف إليه بدئ به مرفوع.

وفي إعرابه لعبارة: إنّ الزائرَ أخذت حقيبته.

- الزائرَ: مضاف إليه بدئ به منصوب.
- حقيبة: مفعول به مضاف.
- والهاء : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه.

وفي ما يقدمه الباحث، لم تعد الضمّة علامة على الإسناد، ولا الفتحة علامة على الفضلة، ولا الجرّ علامة على الإضافة، فالمضاف إليه يأتي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، يتأخّر عن المضاف ويتقدمه، والفاعل يكون منصوبا كما يكون مرفوعا. وكلّ هذا لأنّ الباحث يرى أن النحاة تعسفوا في عدّ الاسم المتقدّم على فعله مبتدأ.

[1] – ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، في ضوء علم اللغة الحديث ، ص205.

[2] – ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 51.

وفي عدّ الحركة الإعرابيّة ذات دلالة على المعنى يقول:«المعنى وحده هو معيار التحليل وحركة آخر الكلمة ليست البتة نتيجة له»[1].

المتأمّل في قوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ﴾ الرعد/ 8 ، وقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا ﴾ الزمر/ 42. يجد لفظ الجلالة فاعلاً على الحقيقة، وهو قد قدّم على فعله للعناية والاهتمام، لأنّه هو الفاعل وظيفيًا وبهذا احتجّ ابن جني الذي يقول: ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام، سميته مبتدأ لا فاعلًا، وإن كان فاعلاً في المعنى، وذلك أنّك سلكت طريق صيغة اللفظ فاختلفت السمة، فأمّا المعنى فواحد، فقد ترى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى[2].

وقبل أن نناقش ما تقدم، نتساءل: كيف نعرب (زيدا) في عبارة: زيدا رأيته يعمل، فهو من حيث المعنى مفعول به وقع عليه فعل الرؤية، وهو أيضا من حيث المعنى فاعل، لأنّه هو من يقوم بالعمل. فهل نقول إنّه مفعول به وفاعل؟ وماذا نعرب (زيدا) في قولنا: جاء زيد يبتسم، أيكون (زيد) فاعلا للفعلين معا؟

لقد كان جميل علوش على حقّ حين قال:«تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابيّة عمل مضلّل، بل هو عمل غير علمي، لأنّ الوظيفة الإعرابيّة تقوم على علاقات خاصة بين أجزاء الكلام» [3]. فإذا لم نأخذ برأي جمهور النحاة في الموازنة بين العلاقات النحويّة والمعنى، وقعنا في إشكالات لا حلّ لها، ومن ذلك مثلا قولنا: علم يحرسني خير لي من مال أحرسه، فعلى رأي من يقول بفاعليّة الفاعل الذي يتقدّم على فعله، يكون (علم) فاعلا للفعل يحرس، وهو في الوقت نفسه مبتدأ للخبر (خير)، وهذا يعني أن يكون مبتدأ وفاعلا ، يقول أبو بكر بن الأنباري:«النكرة لا ترتفع بما

[1] – المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 50.

[2] – ابن جنى، الخصائص، ج1، ص343.

[3] –جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ص99.

يلاصقها بعدها لأنّه صلة جعل لها والاسم لا يرتفع بصلته» [1]، ويؤكد على هذا المعنى ما جاء في معاني القرآن:«وقبُح تقديم النكرة قبل خبرها، أنّها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة، فيقال رجل يقوم أعجب إلي من رجل لا يقوم، فقبح إذ كانت كالمنتظر للخبر بعد الصلة» [2]. والحقيقة أن الإشكال يبقى قائما حتى وإن لم يكن المبتدأ نكرة أو اسما موصولا، وذلك نحو قولنا (محمد أقبل أو أدبر كريمٌ)، فمحمد فاعل لـ(أقبل)، وهو مبتدأ أيضا خبره (كريم) [3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ الشورى/19.

أما ما جاء به المخزومي فيمكن تلخيصه على النحو الآتي:

- المبتدأ يتصف بالمسند اتّصافا ثابتا.
- الخبر ينبغي أن يكون اسما جامدا أو وصفا دالّا على الدوام.
- الفاعل يتّصف بالمسند اتّصافا متجدّدا.
- ينبغي أن يكون مسند الفاعل فعلا أو وصفا دالّا على التجدّد.

فهل ما يقرّره المخزومي بشأن المسند والمسند إليه دقيق يمكن أن نبني عليه قاعدة مطردة أساسها الثبوت والتجدّد؟

إنّ ما يحاول المخزومي أن يجعله قاعدة، يصطدم بمجموعة من الإشكالات:

القول بأنّ "المبتدأ يتصف بالمسند اتصافًا ثابتًا" وأنّ خبر المبتدأ (المسند) لا بدّ أن يكون اسمًا جامدًا أو وصفًا دالًّا على الدوام" غير صحيح، ولم يقل به أحد، ففي قولنا: زيد نجح أخوه . لم يتّصف المبتدأ بالمسند اتصافًا ثابتًا، لأنّ الخبر جملة مسندها

[1] – ابن الأنباري: أبو بكر ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، (دت)، ص148.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص244.

[3] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، ص103.

فعل، والفعل يفيد الحدوث، ثم إنّ المسند ليس اسمًا جامدًا ولا وصفًا، ولا يمكن أن نعرب (زيدا) في الجملة فاعلًا، فليس هو الذي قام بالفعل، بل أخوه هو الفاعل.

– القول بأنّ "الفاعل يتّصف بالمسند اتّصافا متجدّدا" لا تحظى بالاطّراد، ولا يمكن تعميمها وجعلها قاعدة نميز بها الفاعل عن المبتدأ، ففي نحو قولنا: محمد طويلة يداه، لا مناص من إعراب (يداه) فاعلاً للصفة المشبّهة لأنّه لا يمكن إعرابها خبرًا لمحمد، ولا لـ (طويلة) لعدم التطابق فـ (يداه) مثنى، و (طويلة) مفرد [1]، والفاعل لم يتّصف بالمسند اتصافا متجدّدا كما قرّر المخزومي، ومسنده ليس فعلًا، ولا وصفًا دالًّا على التجدّد، لأنّ الصفة المشبّهة (طويلة) لا تفيد التجدّد في المسند إليه (يداه).

ومن غريب ما يطالعنا به المخزومي أنّه هو نفسه يتنكر لهذا الأصل الذي سعى إلى تقريره في الكتاب نفسه (في النحو العربي نقد وتوجيه): فنراه في عبارة: (زيد قال ذلك) يعرب (قال) خبرا، و(زيد) مبتدأ، يقول: «الفعل الماضي تعرض عليه أمثال هذه الأحوال أيضا (يقصد المعاني الإعرابية)، فوقوعه خبرا نحو: زيد قال ذلك، ووقوعه نعتا، نحو: زارنا رجل فعل كذا وكذا.. » [2]. بل ويتّخذ من خبريّة الفعل في هذا المثال حجّة ليدحض بها رأي سيبويه والقائلين بإعراب المضارع.

قد توحي النظرة العابرة غير المتأنيّة للفاعل المتقدم على فعله في نحو: زيد قام، بما بدا للمخزومي وغيره، من أنّه فاعل لا مبتدأ، اعتمادًا على المعنى كما أشار إلى ذلك المهيري، لكن دون القطع بصحّة ذلك عقبات ذكرها النحاة، جاء في المقتضب:«إذا قلت: (عبد الله قام) فـ (عبد الله) رفع بالابتداء، و (قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل. فإن زعم زاعم أنّه إنّما يُرفع بفعله فقد أحال من جهات: منها أنّ (قام) فعل ولا يرفع فاعل فاعلين، إلّا على جهة الاشتراك نحو (قام عبد الله وزيد)، فكيف يرفع عبدَ الله وضميرَه؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأنْ تجعل في موضعه غيره، بَانَ لك، وذلك قولك: عبد الله قام أخوه، فإنّما ضميره في موضع أخيه»[3]

---

[1]– ينظر: فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، ص97.

[2] – مهدى المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص136.

[3] – المبرد، المقتضب، ج4، ص128.

فإذا أعربنا (زيد) في (زيد قام) فاعلا، نكون أمام احتمالين:

الأوّل: أنّ الفعل (قام) خِلو من الضمير المستتر، ولا بدّ حينئذ أن يكون خِلوا حيث تقّدم الفعل على فاعله، فنقول (زيد قام) و(الزيدان قام) و (الزيدون قام)، وهذا لا تقرّه اللغة.

الثاني: القول بتحمّل الفعل لضمير مستتر، وهذا يقتضي البحث عن وظيفة إعرابية لهذا الضمير، وهنا لا نخرج عن ثلاثة احتمالات:

– أن نعرب الاسم المتقدّم فاعلا والضمير المتأخر فاعلا كذلك. وهذا يعارض أصلا من أصول النحاة، وإن أردنا تجاوز هذا الأصل، فسنقع في إشكال آخر، إذا دخل على الجملة ناسخ، نحو: إنّ زيدا نجح، فهل نتخلّى عن فاعليّة الاسم (زيد) ونستبقيها في الضمير؟ أم نعرب الضمير أيضًا منصوبًا؟ أم نقّدر الضمير في الفعل ونعربه فاعلا؟ جاء في المقتضب:«ومن فساد قولهم أنّك تقول: (رأيت عبد الله قام) فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله» [1]. إنّنا بِعدّ الاسم فاعلا، والضمير فاعلا للفعل نفسه، نجد أنفسنا ندافع مجموعة من العوائق يصعب ضبطها، أو التعامل معها.

–أن نعرب الاسم المتقدّم فاعلا والضمير لاحقة دالّة على التثنية والجمع. وهنا نكون قد أقررنا أنّ هذه الضمائر هي حروف لا أسماء، سواء كانت متّصلة أو منفصلة، لأنّ هذه اللاحقة قد تأتي ضميرا متّصلا، وقد تأتي ضميرا منفصلا، كما في أسلوب القصر، نحو قولنا: محمد ما سافر إلّا هو، ونحو: محمد إنّما يسافر هو، ونحو: محمد سافر إمّا هو وإمّا أخوه[2].

– أن نعرب الاسم المتقدم مبتدأ والضمير فاعلا. وهذا ما يقول به جمهور النحاة، وهو رأي يراعي العلاقات بين أجزاء الكلام من غير ّ إغفال للمعنى.

إنّ الاعتماد على العلاقات السياقيّة في التحليل، يضع بين أيدينا بنية تركيبيّة مخالفة للبنية التي يكون فيها الفعل متقدّما، فإذا كان المسند إليه الذي تقدّم فاعلاً في المعنى الحقيقي، فإنّ فاعليّته تنسلخ، لأنّه انتقل إلى موقع الابتداء، وذلك يجعله يأخذ

[1] – المبرد، المقتضب، ج4، ص128.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، ص103.

موقعًا تركيبيًا مستقلاً، يكون فيه محورًا لما يسند إليه من خبر، وخبره هنا هو الفعل الذي يرِد بعده، وتزحزُحُ المسند إليه إلى رتبة أخرى، يجعل المسند (الفعل) محتاجًا إلى ضمير فاعل يتمّ به المعنى، ويكتمل به الإسناد في جملة المسند الفعل، التي تع دّ حينئذ ركنًا إسناديًا، في عملية إسناديّة أكبر منها، والمسند إليه في التركيب الإسنادي الأكبر، هو الاسم الذي تقدّم على رأي النحاة للعناية والاهتمام، يقول ابن يعيش: «يمكن أن يقال إنّ الشيئين إذا تركّبا، حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كلّ واحد من أفراد ذلك المركّب»[1].

وعليه فإنّ الجملة الفعليّة تنتظم بوجود الفعل في المرتبة الأولى، ثمّ الفاعل ثمّ بقية الفضْلات التي يكتمل بها المعنى في التركيب، ولا يتمّ المعنى إلّا بوجودها جميعا، ومردّ تقدّم الفعل لكونه المبني عليه الذي عليه يتركّب الكلام، والفاعل يأتي بعده، إذ لا بدّ للفعل من فاعل، وحاجة الفعل إلى الفاعل أشدّ من حاجته إلى مفعول، ذلك أنّ الفاعل أقرب إلى الفعل من غيره، فهو صادر عنه كما أنّ الفاعل هو المخبر عنه.

ويؤكّد مصطفى حميدة، أنّ في داخل الجملة العربيّة علاقات سياقيّة ، تنشأ بين المعاني الوظيفيّة النحويّة، دون اللجوء إلى أداة، لأنّ كلّ علاقة منها علاقة وثيقة، أشبه بعلاقة الشيء بنفسه، وهذا هو المقصود بالارتباط [2]، وهذا التشابك في العلائق يقال عن العناصر الأساسيّة للإسناد.

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص85.

[2] – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، ودار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص142.

خاتمة الفصل:

-المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام، ولا يتألّف كلام من غير مسند ومسند إليه، أمّا ما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة، وعلاقة الفضلات بالنواة الأساسيّة للتركيب الإسنادي علاقة متغيّر بثابت.

-المسند إليه لا يكون إلاّ اسمًا، أمّا المسند فيأتي اسمًا أو فعلاً.

-لا يتألّف الكلام إلاّ من الإسناد التام.

-نظريّة العامل من أهمّ المحاور التي قام عليها النحو العربي.

-اعتمد النحاة في تقسيم للجملة محورين هما: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، متّخذين من المسند والمسند إليه مرتكزًا أساسيًّا لهذا التقسيم.

-التقسيم الثنائي للجملة العربيّة يتماشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربيّة، وهو يرجع إلى اعتبارهم للصدارة.

-جعل النحاة للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإن جاء الكلام على الأصل لم يكن ذلك من باب التقديم والتأخير، وإن وُضعت الكلمة في غير مرتبتها، دخلت في باب التقديم والتأخير، والرتبة لكلّ من المبتدأ والخبر غير محفوظة.

-الترتيب في الجملة الاسميّة قد يكون واجبًا وقد يكون جائزًا.

-الأصل في الكلام الذكر، ولا يكون الحذف إلاّ بوجود قرينة تحفظ المعنى وتدلّ عليه.

-الحذف في الجملة العربيّة يقتضي التقدير.

-الجملة الفعليّة هي التي يتصدّرها فعل.

-الأفعال الناقصة ليست طرف إسناد، وإنّما هي عناصر تدخل على التركيب الإسنادي الاسمي .

-يجوز حذف الفعل في الجملة الفعلية إذا دلّ عليه دليل.

-المسند إليه في التركيب الإسنادي الفعلي هو الفاعل ونائب الفاعل.

-ينوب عن الفاعل المفعول به والمجرور بحرف الجرّ، والظرف المتصرّف المختصّ، والمصدر المتصرّف المختصّ.

الفصل السادس

مقولة الزمن

- الزمن الصرفي
- الزمن النحوي
- الزمن والجهة

توطئة:

يمثّل الزمن مرتكزَ الوجود البشري، فهو يتجاوز كونَه نظامًا معرفيًّا لغويًّا يبني الإنسان من خلاله الأحداث، وينظّم كفاءاتِه اللغويّة، والتفكيرُ في ماهيّته؛ والسعيُ للكشف عن طبيعته؛ وإدراكُ خصائصه؛ استغرق الوجودَ الإنسانيَّ كلَّه، وتضافرتْ في الإمساك بأطرافه مجالاتُ المعرفة المتنوّعة، من خلال إمكاناتِها الوصفيّة والتفسيريّة، فنتجَ عن ذلك تراكمٌ معرفيٌّ ضخم، سَعت اللسانيات إلى غربلته؛ ووضع يدها على ما يوافق أهدافها منه؛ ويخدم غاياتِها، مستفيدةً ممّا ينتمي منه إلى الدلالة الزمنيّة اللغويّة.

وتُعدّ ظاهرة الزمن في اللغات عمومًا، وفي اللغة العربيّة بخاصّة، من الظواهر المعقّدة، لِما يكتنف معالجتها من صعوبات تُعزى إلى تعدّد العناصر التي تُسهم في تشكيل الإحالة الزمنيّة، وانتماءُ هذه العناصر إلى مستويات متباينة، من شأنه أنْ يؤدّي إلى تباين مظاهر الزمن وانفتاحها على مستويات متعدّدة، صرفيّة وتركيبيّة ومنطقيّة وتداوليّة، ما يدفع أيَّ مقاربة تسعى إلى تحقيق الشموليّة في معالجة الزمن، إلى مراعاة تفاعل وتداخل وانصهار هذه المستويات.

لقد أخذت اللسانيات المعاصرة على عاتقها مهمّة إعادة النظر في كفاية المقاربات التقليديّة، من خلال المناهج الحديثة، التي مكّنت من الكشف عن ظواهرَ لغويّةٍ ظلّت مسيّجة بمنظومة معرفيّة زمنًا طويلاً، من غير أنْ تحظى بجمع أطرافها، أو تستقلّ وتطرح موضوعات مستهدَفة بذاتها، وكان الزمن واحدًا من القضايا التي وقفت اللسانيات لمساءلتها اعتمادًا على جهازها الواصف.

فما هي طبيعة الزمن اللغويّ؟ وأين يكمن؟

أهو ذو طبيعة صرفيّة تكون الصيغ الصرفيّة كافيّة للتعبير عنه؟ أم هو نحويّ تتضافر في تحديده معطياتُ السياق والقرائن؟

ومع أنّ النحاة القدماء قد تحدّثوا عن الزمن، و«تلمّسوه في جميع مضانّه» [1]، إلاّ أنّه لم يكن موضوعًا مستهدفًا بذاته، ولذلك لم يُفردوا له بابًا خاصًّا، وإنّما جاءت ملاحظاتُهم حوله متفرقةً على أبواب نحويّة متعدّدة، كالفعل والمشتقّات والنواسخ، أدوات النفي، الظروف.. ولمعرفة تصوّرهم للزمن لا بدّ من استقراء مجموعة من أبواب النحو.

أمّا المحدثون ، فقد درسوا الزمن دراسة مستقلّة، مستفيدين من التراث النحوي ما مكّنهم من تحقيق بعض النجاحات.

1- الزمن اللغويّ وإشكاليّة المصطلح:

إنّ دعوى تخليص المنهج اللغويّ من سيطرة الاتجاه العقليّ، حثّت الكثير من الباحثين على إثارة إشكاليّة مصطلح الزمن اللغويّ، ذلك أنّ«الملمح المميِّز للنحو العربيّ القديم يتمثّل في ربط الزمن النحويّ بالزمن الوجوديّ أو الفلكيّ» [2]. فابن يعيش يعزو اختلاف صيغ الفعل إلى كون أصلِ الأفعال أن تكون متصرّفة، يقول: « لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقوّمات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولمّا كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل أنّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك، ماضٍ ومستقبل وحاضر »[3]، أي إنّ تغيّر أبنية الفعل جُعل علامة على تغيّر الأزمنة، وهو ما عبّر

[1] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص10.

[2] – امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص35.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص4.

عنه ابن جنّي قائلاً:«حُكم الأفعال أن تأتيَ كلّها بلفظ واحد، لأنّها لمعنًى واحد، غير أنّه لمّا كان العُرف في صناعتها أنْ تفيد أزمنتَها خُولف بين مُثلها»[1].

يرى مهدي المخزومي أنّ النحاة «لم ينجحوا في تصوّر [2] أنّ الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي»[3] إذ الزمن الفلسفي «ليس في جوهره زمنًا، بل هو النظر في الزمن داخل الوجود المادّي أو خارجه» [4]، وهذا ما يجعله محلّ خلاف، أمّا الزمن اللغويّ فإنّه «لا يعتمد على العدّ والقياس ولا على المعاني المعجميّة، ولا على الإدراك والإحساس، إنّما يعتمد على التركيب اللغوي»[5]، فاللغة تتعامل مع الزمن باعتباره قيمة ذات طبيعة توقيتيّة[6].

ومع أنّ مصطلح الزمن أو الزمان[7] لم يرد في كتاب سيبويه إلاّ في سياق عامّ، إلاّ أنّه يُعدّ المصطلح الأكثر رواجًا في مباحث النحاة، فقد وظّف سيبويه بدلاً

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج3، ص331.

[2] – لا نوافق المخزومي فيما ذهب إليه، فهناك من النصوص ما يشير صراحة إلى إدراك النحاة الفرقَ بين الزمن الفلسفي والزمن النحوي، ومن ذلك مثلاً ما يوضّحه البطليوسي(ت 521هـ)، يقول جوابًا لمن أنكر الفعل الدائم: «وليس يمتنع فعل الحال أن يسمّى الدائم على تأويلين: أحدهما أنّه يراد أنّه دائم التعاقب، ... والآخر: أنّ الزمان الفاصل بين الزمانين: الماضي والمستقبل، وهو الذي قيل فيه أنّ (الآن) حدّ بين الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله أهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب أن يستعمل أحدهما مكان الآخر، ولكن نتكلّم في كلّ صناعة بالأصول التي تعارفها أهلها ». محمد بن السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، ص88– 89.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي– نقد وتوجيه– ، ص147.

[4] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط 1، القاهرة، مصر، 1986، ص10.

[5] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص13

[6] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7] – لم يرد مصطلح الزمن أو الزمان في القرآن الكريم.

من(ظرف الزمان) تسميّة الدهر، ومن ذلك قوله: «واعلم أنّ ظروف الدهر أشدُّ تمكّنًا من الأسماء»[1]، وقوله « و(إذ) وهي لما مضى من الدهر»[2] .

والملاحظ أنّ لفظة الزمان، وليس الزمن كانت الأكثر استعمالاً لدى النحاة القدماء، أمّا المعاصرون فقد راج عندهم استعمال مصطلح الزمن، وبنسبة أقلّ الزمان، ذلك أنّه كان موضوعًا مستهدفًا في ذاتة[3].

وإذ نجد معاجم اللغة لا تفرّق بين الزمن والزمان [4]، فإنّ (تمام حسان) له رأي آخر ، يقول: «ينبغي أن نفرّق بين الزمن النحوي والزمان» [5] فأعطى الزمنَ الفلسفيّ اصطلاحَ (الزمان) ، وجعله في مقابل كلمة (time) في الإنجليزية، وخصّ اصطلاح (الزمن) للزمن النحوي اللّغوي، وجعله في مقابل كلمة (tense)[6]، فعرّف الأوّل على أنّه «كميّة رياضيّة من كمّيات التوقيت تقاس بأطوال معيّنة كالثواني والدقائق والساعات...» [7]، أمّا الزمن– من وجهة نظره– فيدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة، ومعنى الصيغ في السياق [8]، ويبدو من خلال هذا الطرح أنّ (تمام حسان)، أراد أنْ يظلّ قريبًا من المصطلح الذي دأب على استعماله النحاة، لكنّنا نراه في

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص419.

[2]– المرجع نفسه، ج4، ص229.

[3] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص13.

[4] – جاء في لسان العرب: الزمن والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره، ينظر: ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب، ج13 ، ص199.

[5] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص240.

[6] – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الكتب، 1989، ص211.

[7] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص242.

[8] – ينظر: المرجع نفسه، ص240.

المبحث الذي أفرده لـ(الزمن والجهة)، يتناول الزمان باعتباره ركنًا من ركنين ينهض عليهما الزمن في اللغة[1].

إنّ هذا الاختيار الذي اعتمده (تمام حسان) في التفريق بين الزمن والزمان، لا يؤيّده أيّ سند لغويّ، ولا يقرّه اللسان العربيّ، وهو ما قد يثير اضطرابًا مصطلحيًّا، فإبراهيم السامرائي قد تناول الفعل في كتاب وسمه بـ (الفعل زمانه وأبنيته)، موظّفًا مصطلح (الزمان) . ويرى (مالك يوسف المطلبي) أنّ المصطلح الأجدر بالتبنّي هو «مصطلح الزمن وما يلحق به من ألفاظ تفيد في تحديد دلالته، كأن يدلّ على إطار عامّ، فيقال: الزمن في اللغة العربيّة أو الفكرة الزمنيّة...إلخ. أو يدلّ على تفصيلات فيقال: زمن الفعل وزمن الصيغة والظرف الزمني..»[2]

أوّلا: الزمن الصرفي:

1 -الزمن والتشكيل اللغوي:

إنّ الحديث عن الزمن الصرفي، هو الحديث عن الزمن في الفعل المستقلّ خارج السياق، فهو الوحيد من بين أقسام الكلم الذي يستطيع منفردًا أن يدلّ على الزمن، ودلالته عليه دلالة قطعيّة، أمّا داخل السياق فقد ينافسه المصدر أو الصفة[3]. وقد ميّز النحاة بين الزمن في الفعل، والزمن في المصادر والصفات والظروف، فابن السراج، يعتمد على المكوّن الدلالي للتفريق بين الاسم والفعل، يقول:«الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماض وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل، وقلنا "زمان" لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط» [4]. ومن النحاة من اتّخذ من أصل الوضع

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص241.

[2] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص16.

[3] – ينظر: كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص25.

[4] – ابن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، ج1، ص41.

مرتكزًا في ذلك. يقول السيوطي:«والعبرة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو مضرب الشول اسم لأنّه دالّ على مجرّد الزمان، وكذا الصبوح للشرب في أوّل النهار، لأنّه وإنْ أفهم معنًى مقترنًا بزمان، لكنّه غير معيّن، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنّهما وإن دلاّ على الزمان المعيّن فدلالتهما عليه عارضة، وإنّما وضعا لذات قام بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال، ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الأصل للزمان، وعرض تجرّدها منه»[1].

وفي توضيح الفرق بين زمن الفعل وزمن ظروف الزمان يقول:«فإن قلت إنّ في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنةً، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أنّ الفعل ليس زمانًا فقط، كما أنّ اليوم زمان فقط، فاليوم معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنًى آخر، ومن ذلك أنّ الفعل قد قسّم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدلّ على زمان فقط فهي اسم، وإن دلّت على معنى وزمان محصّل فهي فعل»[2].

لقد مثّل الزمن بالنسبة للنحاة ؛ قدماء ومحدثين، قيمة خلافيّة في التمييز بين أقسام الكلم، إذ تحدّثوا في كلّ تلك الأقسام عن الزمن وجودًا وعدمًا، فالمصادر والصفات لا تقبل الزمن بصيغتها إلاّ نحويًّا، أمّا الفعل فهو يقبل الزمن صرفيًّا ونحويًّا، باعتبار الزمن واحدا من مكونين أساسيّين له (الحدث والزمن).

2 زمن الفعل:

غلب على معظم مصنّفات النحو القديمة التقسيمُ الثلاثيّ للفعل، وعدمُ الفصل بين محتواه الزمنيّ وشكله الصرفيّ (الصيغة)، وهو طرح يُفضي إلى فرضيّة تقضي بـ

[1] – السيوطي جلال الدين، همع الهوامع ، ج1، ص8.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص 38– 39.

«تزمين الفعل» [1]. جاء في الأصول «الفعل ما دلّ على معنًى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل» [2]. ويعرّفه الزمخشري بقوله:«الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان»[3].

ويبدو أنّ هذه التعريفات جاءت صدى لقول سيبويه: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم يقع وهو كائن إذا أخبرت»[4]. فسيبويه يجعل المصدر واسم الحدث أصلاً لاشتقاق الفعل، أي: إنّ التغيّر الحاصل في بنية اسم الحدث يولّد صيغة جديدة هي (الفعل)، والمعاني الزمنيّةُ المختلفةُ جزءٌ بنائيّ منه، فـ« ميزته ليست مادّته، فهذه مسألة وجدت في المصدر، بل إنّ ميزته تكمن في أنّه يعبّر عن الزمن»[5].

إلى جانب ما يقرّره تعريف سيبويه من قضايا متعدّدة (أصل الاشتقاق، فرعية الفعل عن الاسم، أسبقيّة الاسم عن الفعل)، نجده يورد ثلاثة معانٍ زمنيّة يعبّر عنها الفعل: هي الماضي، والحاضر والمستقبل.

- إفادة ما مضى ← الماضي
- إفادة ما هو كائن لم ينقطع ← الحاضر
- إفادة ما يكون ولم يقع ← المستقبل

يرى عبد المجيد جحفة أنّ سيبويه قد عبّر عن الصيغ الزمنيّة الثلاث(فعل، يفعل، افعل)، بمصطلحات غير متجانسة (المضي والكينونة والوقوع والانقطاع) فمنها «ما

[1] – امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، ص 28.

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص38.

[3] – الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص243.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

[5] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص 26.

هو مرتبط بالزمن، ومنها ما هو مرتبط بالحصول، ومنها ما هو مرتبط باستمرار الحدث»[1].

المصطلح	الزمن	الصيغة	الدلالة
ما مضى	الماضي	فعل	زمن
ماهو كائن لم ينقطع	الحاضر	يفعل	الاستمرار
ما يكون ولم يقع	المستقبل	افعل/ يفعل	الحصول

ويتحدّث الزجاجي (ت 340هـ)عن الفعل فيقول: «الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمّى الدائم، فالماضي ما حسُن فيه أمسِ،.. نحو قام وقعد وانطلق، وما أشبه ذلك، والمستقبل ما حسُن فيه غدٌ،.. كقولك: أقوم ويقوم وما أشبه ذلك،.. وأمّا فِعل الحال فلا فرْق بينه وبين المستقبل في اللّفظ، كقولك: زيد يقوم الآن ويقوم غدًا» [2]. ولكنّه يعود في كتاب الإيضاح ليسقط زمن الحال، يقول:«الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماض ومستقبل، فالمستقبل ما لم يقع بعدُ ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضّى وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك، زمان وُجد فيه ، وزمان خبّر فيه عنه، فأمّا فِعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم، لم يخرج إلى حيّز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأوّل الوقت المستقبل، ففِعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنّه يكون أوّلاً أوّلاً، فكلّ جزء خرج منه إلى الوجود، صار في حيّز المضي. فلهذه العلّة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك"زيد يقوم الآن، ويقوم غدًا"، وعبد الله يركب الآن، ويركب غدًا" فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلتَ عليه السين وسوف فقلت: "سيقوم زيد" وسوف يركب عبد الله" فيصير مستقبلاً لا

[1] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة– دراسة النسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص47.

[2] – الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص8.

غير»[1]. ومن وجهة نظر (جحفة) إنّ هذا التعريف متطوّر في مصطلحاته مقارنة بما ورد عند سيبويه، مع أنّه ينطلق من إسناد الزمن للصيغة، ولكنّه يخالفه في أنّه لا يسند لصيغة الأمر محتوى زمنيًا[2].

وإلى جانب إقراره بمصطلح (الدائم) [3]– وهو مصطلح كوفيّ– فإنّه خلّص صيغة (يفعل) من التباسها، حين أوضح أنّها تخلص للاستقبال بإدخال السين وسوف. وأشار إلى أنّ القيمة الزمنيّة هي عبارة عن علاقة بين زمن الإخبار وزمن الوجود[4].

ويبدو أنّ النحاة قد تفطّنوا لما تشكّله صيغة (يفعل) من التباس، فأطلقوا عليها تسميّةً لا تشير إلى الزمن، هي (المضارع) . وقد أشاد تمام حسان بهذه التسمية، إذ يقول:«لقد كان النحاة على حقّ في تسميّتهم المضارعَ مضارعًا، لأنّ هذه التسميّة ذات دلالة شكليّة لا زمانيّة»[5].

أمّا شارح المفصل فيتّخذ من الزمن الإشاري منطلقًا لتوضيح الأزمنة الثلاثة(الماضي والحال والاستقبال)، يقول:« فالماضي ما عُدِم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله " الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"، أي قبل زمن إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه. ولولا ذاك لكان الحدّ فاسدًا. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعدُ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأمّا الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمن الإخبار عنه هو زمان وجوده»[6].

ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:

---

[1]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص86، 87.

[2] – ينظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة – دراسة النسق الزمني للأفعال– ، ص48.

[3] – الفعل الدائم عند الزجاجي غير الفعل الدائم عند الكوفيّين، فهو يتّفق معهم في التسمية فقط ، ويختلف معهم في الصيغة.

[4] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة– دراسة النسق الزمني للأفعال ، ص 48.

[5] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص212.

[6]– ابن يعيش، شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج7، ص4.

الماضي: زمن الحدوث قبل زمن الإخبار.

الحال : زمن الحدوث يزامن زمن الإخبار.

المستقبل: زمن الحدوث بعد زمن الإخبار.

إنّ ما يقدّمة ابن يعيش في هذا النصّ الذي يربط صيغة الفعل بالزمن، يقف عاجزًا أمام وضعيات انحراف الصيغة أو الشكل الزمني عن المعنى المسند إليه، واتجاهه إلى التعبير عن علائقَ زمنيّة غير تلك التي أعلن عنها، إلى جانب محدوديّة الوضعيات الزمنيّة التي يغطيها، ولا يمكّن إلاّ من وصف الأزمنة البسيطة، أي الصيغة خارج السياق، أمّا في حال الصيغ المركّبة مثل: كان يفعل، كان قد فعل ، فإنّ ذلك يحتاج إلى جهاز واصف، يراعي آلية تكرار الأزمنة أو دخول زمن على زمن [1]. وفي هذا المعنى يقول: إبراهيم السامرائي: «وقد أشرنا إلى أنّ بناء (فعل) وبناء (يفعل) لا يمكن أن يدلاّ على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإنّ الفعل العربيّ لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنّما يتحصّل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تُعِين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة»[2].

وقد ذهب تمام حسان إلى أبعد من هذا عندما جعل للصيغة الواحدة زمانين؛ زمن خارج السياق؛ وزمن داخله، يقول: «يكون الزمن الصرفي قاصرًا على معنى الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تكون خارج السياق» [3]، فالصيغة بهذا الفهم تكون منغلقة على نفسها حبيسة المعاجم، ودلالتها على الزمن في السياق يخالف دلالتها عليه خارجه، وهذا فيما نعتقد أمر بعيد التصوّر.

لقد تحدّث النحاة عن الفعل وكأنّهم يتحدّثون عن الزمان، فجاء تقسيمهم للفعل متأثّرا بفكرة الزمان، ولأنّهم ربطوا الزمن بالفعل، «فقد طالبوا الفعل أن يتشقّق ويتصرّف ليستوعب هذه الأبعاد الزمنية الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل) » [4]، وهكذا ، جاءت تسمية صيغة الفعل بناءً على زمن الفعل، لا بناءً على صيغته، وكان هذا ممّا

---

[1] – ينظر: امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، ص33، 34.

[2] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص24.

[3] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص242.

[4] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص33.

أوجد الخلاف بين النحويّين، فبعض المسمّيات لها أكثر من اسم، كما هو الشأن في الفعل المضارع أو الحاضر أو الحال، فالمدرسة الكوفيّة انطلقت في تسميّاتها لأقسام الفعل من فكرة الزمن، ولمّا كان الزمان ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، فكذلك هو الفعل، ماض وحال "دائم" واستقبال، فالفعل كفيل بالدلالة على الزمان عندهم، وقد لاقى تقسيم الكوفيّين للفعل على اعتبار دلالته الزمانيّة، استحسانًا من طرف السامرائي الذي رأى فيه أنّ الكوفيين كانوا أشدّ اتصالاً بالعلم النحوي من خصومهم البصريّين[1].

أمّا المدرسة البصريّة – على الرغم من أنّها لم تغفل فكرة الزمن في تسميتها لأقسام الفعل– فقد نظرت لاعتبارات أخرى تتعلّق بالشكل والمبنى والإعراب، فسمّت المضارع مضارعًا لمشابهته الاسم، وسمّت الأمر أمرًا، لأنّ صيغته ترِد في مقام الأمر، لكنّها كسرت هذه القاعدة في فعل الماضي، فجات التسميّة بناء على فكرة الزمن[2]. ولم ينعقد للنحاة إجماع إلاّ في الفعل الماضي، فهو الفعل الوحيد الذي رأوا فيه اتّفاق صيغته وزمانه، أي (المعنى والمبنى) [3]، ولعلّ التزام النحاة بتسمية صيغة (فعل) بالماضي حتى ولو دلّت على غير المضي في السياق، وتسمية المضارع والأمر، راجع إلى ما تقتضيه القسمة الأولى التي بها تعرف سمات الفعل وطرق تصرّفه، إذ لكلّ ضرب من الأفعال خصائصه وعلاماته الفارقة التي تحُول دون دخوله في غيره، أو دخول غيره فيه.

ومن المستشرقين من تجاوز شكل الصيغة وفكرة الزمن، فجاءت تسميته لصيغة الفعل بناءً على اعتبارات أخرى ، مثل (رايت) **W.WRIGHT**(ت1898)[4] الذي ذهب

---

[1] – ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص19.

[2] – ينظر: كمال رشيد ، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص34.

[3] – يتحقّق ذلك في الجملة الخبرية المثبة، يقول تمام حسان:«وبذلك يكون زمن الجملة الخبرية المثبتة في اللغة العربيّة يقع في ست عشرة صورة، يظل (فعل) فيها على مضيّه دائما ويدلّ (يفعل)فيها على الحال أو الاستقبال دائما». تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص246.

[4] – وليام رايت (1830–1898) مستشرق انجليزي، أستاذ اللغة العربيّة في جامعة كمبردج، من بين أعماله: تحقيق كتاب الكامل للمبرّد و كتاب رحلة ابن جبير، وكليلة ودمنه، صنف فهرست المخطوطات السريانية في المتحف البريطاني . ينظر: عبد الرحمان بدوي، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط3، 1993، ص273.

إلى أنّ شكلي الفعلين في العربيّة (فعل ويفعل) لا يعبّران عن الزمن، وإنّما تعبّر صيغة (فعل) عن تمام الحدث، أو أنّ الحدث قد حصل وتمّ في علاقته بأحداث أخرى، ويسمّيه (perfect) أي التام، ، فيما تعبّر صيغة (يفعل)عن عدم تمام الحدث، أو عن بداية الحدوث أو استمراره، ويسمّيه (imperfect)، أي غير التام، وسنرجئ الحديث عن هذا الطرح إلى موضعه.

لقد اتّفق النحاة (بصريّون وكوفيّون) على دلالة صيغة (فعل ويفعل) على الزمن، لكنّهم اختلفوا في صيغة الأمر (افعل)، ففي حين عدّها البصريّون قسيمًا لـ (فعل) و(يفعل)، استبعدها الكوفيّون من التقسيم، وعدّوها صيغة مقتطعة من المضارع، جاء في الهمع:«ذهب الكوفيّون إلى أنّ أصولَ الفعل: الماضي والمضارعُ فقط، وأنّ الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افعل) ليفعل، كأمر الغائب»[1].

يرى إبراهيم السامرائي أنّ «الكوفيّين كانوا على حقّ في إبعاد الأمر أن يكون قسيمًا للماضي والمستقبل، وذلك أنّ فِعل الأمر طلبٌ، وهو حدث كسائر الأفعال، غير أنّ دلالته الزمنية غير واضحة، ذلك أنّ الحدث في هذا الطلب غير واقع إلاّ بعد زمان التكلّم، وربّما لم يترتّب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث » [2]. في حين يذهب المخزومي إلى إسقاط صفة الفعليّة عن صيغة (افعل) يقول: «أكبر الظن أنّ بناء (افعل) ليس بفعل كما يُفهم من هذه الكلمة»[3]، فهو – في رأيه– خِلوٌ من الدلالة على الزمن بصيغته، ولا إسناد فيه، على اعتبار أنّ الضمائر المتّصلة بفعل الأمر عنده ليست ضمائر، وإنّما هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده[4] . فهو لم يكتفِ بتجريد الصيغة من الدلالة على الزمن، بل جرّدها من الفعليّة أيضًا. وقريب من هذا ما يعتقده فاضل مصطفى الساقي، يقول: «صيغة (افعل) في

[1] – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع ، ج1، ص26.

[2] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص22،21.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي – نقد وتوجيه– ، ص120.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

اعتقادي أنّها صيغة تفيد الطلب المحض، تستعمل لإحداث مضمونه فورا، ولا تدلّ على زمن ألبتة»[1].

إنّ استبعاد السامرائي فعلَ الأمر أنْ يكون قسيمًا للماضي والمضارع، بحجّة أنّ دلالته على الزمن غير واضحة، كون الطلب في الفعل غيرَ واقع إلاّ بعد زمن التكلّم، سيفتح الباب لسلب العديد من الأفعال دلالتها الزمنيّة، كالأفعال المقترنة بالسين وسوف، والأفعال التي تدلّ على الوعد والوعيد [2]،«فالأمر حدثٌ على الرغم من أنّه غيرُ واقع، وهو كالحدث الواقع في حيّز النفي » [3]، فكلاهما غير حادث، وموضوع الجملة الفعليّة «أن تأمر بحدث أو أن تقرّر حدثا أو أن تتخيّل حدثا» [4]. أمّا عدّ المخزومي فعلَ الأمر غيرَ محتوٍ على زمن يتلبّس فيه، ومسند يُحمل عليه، فهو رأي يدحضه الواقع اللغوي، «فقد جاء في الاستعمال الفصيح أنّ صيغة (افعل) مقترنة بالزمان. مقيّدة بالظروف، كقوله تعالى: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ **البقرة/ 187**[5]، وأمّا إسنادها، فهو موجود بدليل اقترانها بالضمائر واختلاف ذلك بحسب الأشخاص المخاطبين، كافعلي وافعلوا وافعلن..»[6].

ولمناقشة قول فاضل مصطفى الساقي نقول: إنّ مقدمات الساقي تناقض ما خلص إليه، فقد عدّ الأمرَ صيغة لها مضمون يطلب إحداثه فورا. إنّ المضمون الذي ذكره هو الحدث، وهو أحد مكونات الفعل، و(فورا) التي حاول أن يتجنب من خلالها كلمة (الحال أو الاستقبال) هي الزمن نفسه، ولو أنّ صيغة الأمر كانت لا تدلّ على

---

[1] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص236.

[2] – ينظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته– دراسات في النحو العربي– ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1994، ص6.

[3] – مالك يوسف المطلبي، اللغة والزمن، ص131.

[4] – جوزيف فندريس، اللغة ،163.

[5] – البقرة/187.

[6] – عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته، ص6 .

زمن لقبلت اللغة عبارة مثل: اذهبْ أمس، كما قبلت اذهبْ غدا، وعُدّت كلتا الجملتين كلامًا مستقيمًا، وشيء أخر نخالف فيه الساقي، من قال إنّ فعل الأمر يرتبط بالفوريّة؟

لقد حاول الساقي أن يشرح هذه الفورية فكان إلى الفلسفة أقرب منه إلى علم اللغة، يقول:«والفوريّة التي يطالب المخاطب بإحداث الحدث على أساسها كاستجابة للطلب هي التي تحمل معنى الزمن» [1]، إنّ اللغة لا تنظر إلى تحقّق الاستجابة من عدمها حتى تعدّ الفعل فعلاً، أو إلى تحقّق الحدث من عدمه، ولو كان الأمر كذلك لتريثنا أمام فعل مثل: سوف أسافر، لننظر في شأنه حتى يثبت تحقّقُه.

وكما يرى تمام حسان أنّ النحاة كانوا على حقّ في سميتهم المضارع بهذا الاسم، نرى أنّهم كانوا على حقّ في تسميتهم صيغة (افعل) بالأمر، ذلك أنّ فعل الأمر ليس له خارج يُحمل عليه أو يطابقه، فهو «حدث كامن» [2] وعلى هذا جاءت التسمية غير زمانيّة، ولو أنّ كلّ فعل أمر كانت الاستجابة من مقتضيات صيغته، لكان قسيمًا لفعل المضارع بحكم الدلالة الزمنيّة (الحال والاستقبال).

ولتوضيح اختلافات النحاة في تسميات الأفعال وأقسامها ودلالاتها ، استعرنا هذا الجدول[3] للباحث كمال رشيد.

[1] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص236.

[2] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة– دراسة النسق الزمني للأفعال، ص122.

[3] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص 32.

البصريون	التسمية	الماضي	المضارع	الأمر
	الصيغة الزمن	فعل الماضي	يفعل الحال أو الاستقبال	افعل الحال أو الاستقبال
الزجاجي	التسمية الصيغة الزمن	الماضي فعل الماضي	الدائم يفعل(الآن) الحال	المستقبل يفعل(غدا) الاستقبال
السيوطي	التسمية الصيغة الزمن	الماضي فعل الماضي	المضارع يفعل الحال	الأمر افعل الاستقبال
الكوفيون	التسمية الصيغة الزمن	الماضي فعل الماضي	الحاضر يفعل الحال	الدائم فاعل المستمر
الفراء	التسمية الصيغة الزمن	الماضي فعل الماضي	الحاضر يفعل الحال	الدائم فاعل (العامل) المستمر

2- الفعل الدائم:

إنّ من عدّ صيغة (فاعل) فعلاً؛ وسمّاها الفعل الدائم هم الكوفيّون، وقد سار على نهجهم في ذلك عدد من المعاصرين، والثابت أنّ هذه الصيغة ظلّت موضع خلاف بين الكوفيّين والبصريّين وبين أنصارِ كلّ فريق من المحدثين.

فهل هي فعل؟ وهل يمكن اعتبار هذه التسمية صحيحة؟ وهل تتضمّن معنى الزمن؟

عقد سيبويه مقارنة بين صيغتي اسم الفاعل المنوّن [1] والفعلِ المضارع، ليخلص إلى المطابقة بينهما في المعنى والعمل، وأنّ زمن اسم الفاعل ينحصر في الحاضر والمستقبل، جاء في الكتاب:«هذا ضاربٌ زيدا غدًا. فمعناه وعمله مثلُ هذا يضرب زيدًا

[1] – قد يحذف التنوين والنون استخفافا، ولا يتغيّر المعنى، كقوله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾آل عمران/185، الأنبياء/35، العنكبوت/57. وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ** ﴾ القمر/27. يقول سيبويه: "وليس يغيّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى" سيبويه، الكتاب، ج1، ص166.

[غدًا] . فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل[هذا] يضرب زيدًا الساعة» [1]، فإذا خرج الزمن إلى الماضي، عدمت المطابقة بين صيغتي اسم الفاعل والفعل المضارع، ولهذا فإنّ اسم الفاعل ينكفئ عن العمل فيجرّ ما بعده، « فإذا أخبَرَ أنّ الفعل قد تمّ وانقطع فهو بغير تنوين ألبتّة»[2]، ويشير في موضع آخر إلى أنّ علاقة اسم الفاعل بالمضارع ليست علاقة «تقبل التعميم في الاتجاه المعاكس» [3]، إذ الفعل المضارع لا يقع موقع الاسم، يقول:«ويبيّن لك أنّها ليست بأسماء ، أنّك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز لك ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلامًا، إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى»[4].

علّل الكوفيون فعليّة اسم الفاعل ، بأنّه يحمل ما يحمل الفعل من معنى الحدث والزمن، وبذلك فهُم يعدّونه فعلاً سواء أكان مفردًا أو في السياق [5]، أمّا الفرّاء فقد اشترط في فعليّة فاعل أن يكون عاملًا، يقول:«وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة» [6]، ويؤيّده إبراهيم السامرائي في عدّ صيغة فاعل العاملة فعلاً، ويرى أنّ هناك فرقًا بين فاعل العاملة وفاعل غير العاملة، يقول: «وقد كان الفرّاء على حقّ كما بيّنا باعتباره بناء فاعل العامل فعلاً، وذلك لأنّه يختلف عن بناء فاعل غير عامل. إنّ فاعل غير عامل لا يشعر السامع بالحدث المقترن بزمن ما، فهو أقرب إلى الصفات التي تُطلق لبيان اتّصاف موصوفها بها، كالمبتدأ والخبر نحو: زيد كاتب، أي إنّه اتّصف بالكتابة، أو إنّ مهنته الكتابة دون الشعر مثلا، كما تقول: زيد عاقل، فالمراد إثبات صفة العقل في

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص171.

[3] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في اللغة العربيّة– دراسة النسق الزمني للأفعال ، ص50.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 14.

[5] – ينظر: كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص52.

[6] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص202.

زيد»[1]. ومع أنّه يؤيّد فعليةّ هذه الصيغة (فاعل)، إلاّ أنّه يستهجن تسميّتها بالدائم، ويرى أنّها تسميّة اعتباطيّة، فهي لا تشير إلى الدوام والاستمرار إلاّ بقرينة قد تصرفه إلى ذلك، وإنّما هو يدلّ على الحال والاستقبال، كما يدلّ على الماضي إنْ كان المعنى يقتضي ذلك[2]، وهذا ما جعله يوظّف مصطلح (بناء فاعل) بدلاً من الفعل الدائم.

أمّا تمام حسان، فله مذهبه في ذلك، إذ ينفي معنى الزمن عن اسم الفاعل ، أو كما يسمّيه هو(صفة الفاعل) إذا كان خارج السياق، أو إذا كان اسم علم نحو: صالح وطاهر، أو إذا أضيف إضافة وصفيّة، نحو: طويل الجيد، أو إضافة جزء إلى كلّ نحو: قائم السيف، وإنمّا هو يكتسب معنى الزمن بفضل القرائن (اللفظيّة والحاليّة) التي تحدّد إنْ كان حالاً أو استقبالًا أو ماضيًا [3]. ويصرّح في موضع آخر أنّ المصدر قد يحمل معنى الزمن إذا دخل في علاقات سياقيّة كالإسناد والتعدية، يقول:«والمصدر كذلك حين يدخل في علاقات سياقيّة كالإسناد والتعدية يفيد معنى الزمن» [4]، لقد جعل تمام حسان من الزمن فارقًا بين الاسم والصفة، يقول:«وبهذا تمتاز الصفة بقبولها معنى الزمن عن الأسماء، فالزمن ليس جزءًا من معنى الأسماء» [5] لكن يبدو أنّ المصدر (الذي عدّه اسما في تقسيمه السباعي للكلم)هو أيضًا يقبل معنى الزمن حسب ما أقرّ به هو نفسه. فلم يعد الزمن إذا فارقًا بين ما هو اسم كالمصدر وما هو صفة.

إنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدث والحدوث والتجدّد، وليس الحدث ممّا يجعله فعلاً، فكلّ المشتقات [6] من (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة، واسم التفضيل

1– إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص34.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص 37. رأي الباحث لم يقف عند فعليّة اسم الفاعل ، بل يرى أيضا أن اسم المفعول والمصدر أفعال، ويظهر ذلك في قوله:«ومن الحقّ أن نعدّ هذه الأبنية من مادّة الأفعال، فهي تدلّ على أحداث ثمّ إنّها تتصرّف إلى زمان محدّد معروف يستدلّ عليه بالقرائن» المرجع نفسه، ص34.

3 – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص253، 254.

4 – المرجع نفسه ص254.

5 – المرجع نفسه، ص103.

6 – صيغة المبالغة والصفة المشبهة تدلّان غالبًا على مطلق الزمن. يقول فاضل صالح السامرائي«والذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضًا موضوعة للاستمرار في –

وكذلك المصدر) تحمل معنى الحدث المعجمي من جذر الكلمة، ومع هذا لم يقل أحد بفعليّتها، «أمّا دلالتها على الزمن فهي استلزاميّة وليست تضمنيّة »[1] ، والقرينة هي التي تحدّد زمنها، كقولنا: كان حسنًا فقبُح، فهي ليست كالفعل الذي يدلّ بصيغته على الزمن. ويمكن أن نعدّد دلالات اسم الفاعل على الزمن على النحو الآتي:

-**المضي:** وذلك مثل قولنا: هذا قاتل زيد، أي قتله، ومثل قوله تعالى: ﴿**أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ**﴾ إبراهيم/10، أي: فطر.

-**الحال:** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ** ﴾ المدثر/49، ونحو قولنا: ما لك واقفًا.

-**الاستقبال:** نحو قوله تعالى: ﴿**إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ** ﴾ سورة ص/ 71، أي سأخلق.

-**الاستمرار**: نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ** ﴾ الأنعام/95.

ثانيا/ الزمن النحوي:

وجّه البحث المعاصر نقدًا شديدًا إلى الرأي الذي انتهى إلى أنّ الصيغة وحدها منعزلةً ، كفيلة بتغطيّة الزمن في اللغة العربيّة والتعبير عنه، بل وقد ذهب البعض إلى إنكار وجود الزمن الصرفيّ، فيما ميّز البعض بين الزمن الصرفيّ والزمن النحويّ، ورأى أنّ التعويل كلّه يكون على السياق، فهو وحده الكفيل بتشيكل ملامح الزمن في اللغة العربيّة وتوضيح معالمه.

ولعلّ أولّ من ميّز بين المصطلحين (الزمن الصرفيّ والزمن النحويّ) هو تمام حسان، يقول: «الزمن النحويّ وظيفة في السياق يؤدّيها الفعل، أو الصفة أو ما نُقِل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم، كالمصادر والخوالف. والزمن بهذا المعنى يختلف

– جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما.» فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص66.

[1] –كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص51، 52.

عمّا يفهم منه في الصرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق» [1]، وعلى هذا فإنّ مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، ومجاله الجملة العربيّة بأنواعها(الخبريّة والإنشائيّة)، حيث تتضافر مجموع القرائن اللفظيّة من لواصق وأدوات وظروف ونواسخ، مع القرائن المعنويّة التي تضبط معنى السياق، وكذا القرائن الحاليّة التي تعيّن المقام، وتأتي من خارج السياق، وتكون في ذهن المتلقّي من قبل[2].

فالمصدر ومجموع الصفات ـ التي تنتمي إلى قسم الأسماء ـ تكون قادرة على أعطائنا فكرة الزمن داخل السياق، ولسنا نميل إلى الحكم على القدماء ، في أنّهم لم يدركوا الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، وأنّهم « لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي» [3] فهي دعوى يردّها البحث المتأنّي لما تناثر في كتب اللغة، فالنحاة لم يغيّبوا ظاهرة انحراف الصيغة عمّا وضعت له من أوصافهم، فسيبويه لاحظ تبادل الصيغ لمواضع بعضها بعضًا يقول: «وقد تقع "يفعل" موقع فعلنا في بعض المواضع» [4] ويصرّح ابن الشجري (ت 542هـ) بهذه الحقيقة يقول:«ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضادّ الأفعال، أنّ الأفعال جنس واحد، وإنّما خولف بين صيغها لتدلّ على زمان غير الذي تدلّ عليه الأخرى، فإذا تضمّن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسّعًا»[5].

1 –الفعل في السياق:

إنّ تنوع الإحالة الزمنيّة مرهون بما يقابله من تنوّع في الصيغ الصرفيّة، وتعدّد في الأدوات والمكوّنات التي تدخل على الأفعال، وهذا ما يجعل الزمنَ«مقولة فعليّة بامتياز»[6] ، والجملة هي الميدان الرحب الذي يسمح بتنوّع الدلالة لصيغ الفعل، حيث

---

[1] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص240،241.

[2] – ينظر: كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة ، ص54.

[3] – تمام حسان، اللغة العربيّة مناها ومبناها، ص243.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص24.

[5] – ابن الشجري: هبة الله بن علي، أمالي إبن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط 1، 1992، ج1، ص68.

[6] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة – دراسة النسق الزمني للأفعال–، ص26.

يتاح للفعل في السياق ما لا يتاح له في حالة الإفراد، فقد تتوافق فيه الدلالة التركيبيّة مع الدلالة الصرفيّة، فيتّسق زمنُه في السياق مع الزمن الذي يفيده وضعًا، ويكون للقرائن دور في تحديده بدقّة، ولكنّه لا يخالف دلالة الصيغة العامّة، فيأتي الماضي ليدلّ على الماضي، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ الجاثية/ 22. ويأتي المضارع ليدلّ على الحال أو الاستقبال، نحو: (هو يكتب)، ويأتي الأمر ليدلّ على الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ الحجر/94.

والملاحظ أنّ تقسيم الأفعال على هذا النحو يشير إلى مقاديرَ زمنيّة واسعة، غير قادرة على إفرادها أن تعبّر أو تنبئ عن دقائق الزمن، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الأتي:

الزمن الصرفي (زمن الفعل المفرد)

و التسمية	الماضي	المضارع	الأمر
الصيغة	**فعل**	**يفعل**	**افعل**
الدلالة الزمنية	**الماضي**	**حال/ استقبال**	**الاستقبال**

قد يخرج الفعل عن دلالته الصرفيّة، فيدلّ على زمن غير الذي تفيده صيغته منفردة، كأنْ:

– **ترد الصيغة الفعليّة ولا يُراد بها زمن معيّن:** ومن ذلك ما يتعلّق بصفات الله جلّ وعلا وأفعاله، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ البقرة/257. فصفات الله لا تتقيّد بزمن معيّن، ومن ذلك أيضًا ما يدلّ على الحقائق

الكونيّة وصفات النفس البشريّة وطبائعها [1]، نحو قوله تعالى :﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ النور/45.

– **ترد صيغة الماضي لتفيد الاستقبال** : كما في قوله تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ إبراهيم/ 21، وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ الزمر/ 73، فالفعل (برزوا) والفعل(سيق) جاءا بصيغة الماضي، لكنّهما يدلّان على المستقبل، إذ سياق الحديث عن يوم القيامة، ولمّا كان تحقّقها أمرا يقينيا ثابت الحدوث مستقبلا، جيء بالماضي الذي ينظر إليه كالحدث المتحقّق.

وينصرف الماضي إلى الاستقبال أيضًا في الإنشاء المقصود به الطلب، وذلك كالدعاء على شخص أوْ له، نحو: غفر الله لك، أي: ليغفر الله لك، ونحو: ناشدتك الله إلاّ فعلت، يقول السيوطي:« أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلبًا نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلاّ فعلت أو لما فعلت» [2]، وينصرف إليه أيضًا إذا كان مسبوقًا بـ(لا) أو (أنْ) في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: والله أن فعلت [3]، ونحو قول الشاعر:

حَسْبُ المُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهمُ وَاللهِ لَا عذّبَتْهم بَعْدَهَا سَقَرُ[4]

أي: لا تعذّبهم، ذلك أنّ الفعل الماضي لا ينفى بـ (لا) إلاّ إذا كرّرت [5]، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ القيامة/31 .

وينقلب الماضي إلى المستقبل بدخول أداة شرط عليه كـ (إنْ) و (إذا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ النصر/ 1. أو بدخول (ما) النائبة عن الظرف

---

[1] – كمال رشيد، الزمن النحوي، ص 69.

[2] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص24.

[3] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص12.

[4] – من أبيات قالها المؤمل الحارثي وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية في امرأة كان يهواها من أهل الحيرة. ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص13

[5] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص269.

المضاف، نحو قوله تعالى : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ هود/108، أي: إنْ دامت.[1]

ويحتمل المضيّ والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ الشعراء/136، و«نحو سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون منك من ذلك»[2].

وبعد (حيث)، فالمضي، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة/ 222، والاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ ﴾البقرة/ 149.

وبعد (كلّما)، فالمضيّ نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۚ ﴾ المؤمنون/ 44، والاستقبال نحو : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ ﴾ النساء/56.

وبعد حرف التحضيض [3] الذي يفيد الطلب نحو: هلاّ فعلت، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾التوبة/122. أي لينفر[4].

أو بعد صلة [5] ، فالمضي نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ آل عمران/ 173 والاستقبال نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ ﴾ المائدة/ 34، وقد اجتمعا في قول الطرماح:

---

[1]- ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص13.

[2]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص24.

[3]- إذا كان حرف التحضيض للتقريع انصرف الفعل إلى الماضي، ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص13.

[4]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص25.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص25.

وَإِنِّي لَآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى مِنَ الأَمْرِ وَاسْتِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ[1]

أي: لتشكّر ما مضى، وأراد ما يكون فوضع الماضي موضع الآتي[2]

أو وقع صفة لنكرة عامة نحو: كلّ رجل أتاني فله درهم[3]

– **ترد صيغة الماضي لتفيد زمن الحال:** وذلك إذا وردت صيغة الماضي يقصد بها الإنشاء ، نحو: زوّجتك، يقول السيوطي:«أن ينصرف (أي الفعل الماضي) إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود»[4].

يرى فاضل صالح السامرائي أنّ هذه الأفعال لا تدلّ على مضيّ ولا حال، يقول: «والمحقّقون على أنّ هذه الأفعال ليس لها زمان معيّن، بل هي مجرّدة عنه، وهذا هو الحقّ، إذ هي أفعال إيقاعيّة يراد بها إمضاء الحدث وإجراؤه، ولا تدلّ على مضيّ الحدث ولا على أنّه يحدث الآن»[5].

– **أن ترد صيغة المضارع لتفيد الزمن الماضي:** وذلك في مواضع منها:

إذا اقترن بـ(لم) أو (لمّا)[6]، **نحو:** ﴿**بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ**﴾ يونس/39، أو دخلت عليه (لو) الشرطية[7] نحو: ﴿**وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ**﴾النحل/61.

–إذا اقترن بـ (إذ) نحو: ﴿**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ**﴾ الأحزاب/37، أي: قلت[8]،

---

[1] – البيت من الطويل، وهو للطرماح، من شواهد الهمع. ينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص25.

[2] – ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (شكر)، ج4، ص432.

[3] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج4، ص13.

[4] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص24.

[5] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص313.

[6] – ينظر: رضي الدين الأستراباذي ، شرح الرضي، ج4، ص29.

[7] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص22. شرح الرضي ج4، ص29.

[8] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع،ج1، ص22.

– إذا دخلت عليه (قد) التقليليّة نحو: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾ البقرة/144. وقد تأتي لغير المضيّ نحو: قد يشفى المريض[1].

– وينصرف إلى الماضي إذا دخلت عليه (ربّما) [2]، نحو :﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ الحجر/2 ، وقول أميّة بن أبي الصلت:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فُرْجَـةٌ كَحَلِّ العِقَـالِ[3]

ويرى ابن هشام أنّ حملها على الماضي « فيه تكلّف» [4]، فهي قد تحتمل الاستمرار كما في البيت(ربما تكره النفوس)، أو الاستقبال كما في الآية ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وعلى ذلك فهي ليست مختصّة بالمضيّ[5].

– إذا وقع المضارع حالًا عاملُه فعل ماض انصرف إلى المضي، نحو: جاء يبتسم، أو في حكاية الحال[6]، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ﴾ البقرة/91، فالقتل حصل فيما مضى ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿مِن قَبۡلُ﴾.

ويشترط ابن جنّي توافرَ القرائن التي تضمن أمن اللّبس، إذا أريد العدولُ من صيغة إلى أخرى، يقول: «وليس كذلك قولك: قمت غدًا، وسأقوم أمس لأنّه عارٍ من جميع ما نحن فيه، إلاّ أنّه لو دلّ دليل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا، فأمّا على تعرّيه منه وخلوّه ممّا شرطناه فلا يجوز على الإفراد»[7] . إنّنا نستشف من هذا الكلام،

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص328.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص22.

[3] – البيت من الخفيف، منسوب إلى أميّة بن أبي الصلت. من شواهد سيبويه، الكتاب، ج 2، ص109، 315. والهمع، ج1، ص22.

[4] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص157.

[5] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص328.

[6] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص23.

[7] – ابن جني، الخصائص،ج3، ص333.

مدى إدراك النحاة القدماء ووعيهم لزمن الصيغة الصرفي، وإمكانيّة أن تنحرف الصيغة عن دلالتها على الزمن المخصّص بالوضع في السياق.

وبناءً على ما تقدّم يمكن الانتهاء إلى المخطّط الآتي:

زمن الفعل النحوي(الزمن في السياق)

الاسم	الماضي	المضارع	الأمر
الصيغة	فعل	يفعل	افعل
الزمن	الماضي/الحال/الاستقبال	الماضي/الحال/الاستقبال/الاستمرار	الحال/الاستقبال

2 زمن الصفات في السياق:

إذا كان الزمن جزءًا من المكوّن الدلاليّ للأفعال(حدث+ زمن)، سواء على إفرادها أو داخل السياق، فإنّه ليس كذلك في الصفات والمصدر، فهي على إفرادها لا تتضمّن معنى الزمن إلاّ استلزاميّا، أي إنّه من لوازمها وليس من مقوّماتها، وإنّما تستمدّ الزمن من خلال القرائن (المقاليّة والحاليّة) داخل السياق.

أ زمن اسم الفاعل في السياق:

أدّى التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع ـ من حيث الشكلُ والعملُ والدلالةُ على الزمن ـ إلى القول بإمكانيّة تبادل الوظيفة داخلَ السياق[1]. يقول ابن السراج:«وقد بيّنّا أنّ الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء، وأنّ

[1] – يقول سيبويه:«هذا ضاربٌ زيدا غدًا. فمعناه وعمله مثلُ هذا يضرب زيدًا [غدًا] . فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل[هذا] يضرب زيدًا الساعة» سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

اسم الفاعل أُعمل بمضارعته الفعلَ إذ كان أصل الإعمال للأفعال » [1]، لكنّ هذا التبادل الوظيفيّ لا يحقّق تطابقًا دلاليًا، إذ إنّ دلالة اسم الفاعل تختلف عن الفعل، يقول الجرجاني:«وإن شئت أن تحسّ الفرق بينهما ، فتأمّل هذا البيت:

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ[2]

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل:"لكن يمرّ عليها وهو ينطلق"، لم يحسن»[3].

إنّ ما يشير إليه الجرجاني، يدفعنا إلى إعادة اختبار الفرق بين صيغة (يفعل) وصيغة (فاعل)، وعدمِ الاكتفاء بما يقرّره سيبويه، من خلال الأمثلة الآتية:

1 –(أ) رأيته وهو يذهب.

(ب) رأيته وهو ذاهب.

2 –(أ) رأيته وهو يجلس.

(ب) رأيته وهو جالس

3 –(أ) رأيته وهو يقتل.

(ب) رأيته وهو قاتل.

في المثال 1 (أ) و (ب)، نفهم بأنّ صيغة المضارع (يذهب) واسم الفاعل (ذاهب) يدلاّن على وجود نشاط وحركية، وأنّ الرؤية تمّت حين كان الفاعل يباشر الفعل ويزجيه.

أمّا في المثال 2 (أ) نلاحظ أنّ الفعل (يجلس) يحتمل دلالتين، الأولى أنّ الفاعل يقوم بفعل الجلوس (نشاط) أي: إنّه ينتقل من وضع الوقوف إلى الجلوس، ويكون زمن

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، تح قيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1992، ج1، ص123.

[2] – البيت من البسيط، نسبه محقق كتاب دلائل الإعجاز(محمود محمود شاكر) لـ: النظر بن جؤية. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،، تحقيق: محمود محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004 ص 174.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 174– 175.

الجلوس مواقتا لزمن الرؤية، والدلالة الثانية : أنّ الفاعل مستقرّ في وضع الجلوس، وذلك يعني أنّ وضعية الجلوس تمّت قبل الرؤية. وهو ما يتّفق مع المثال (ب).

ونفهم من المثال 3 (أ) أنّ القتل كان يتمّ في زمن الرؤية، ولكن في (ب) لا تفيد صيغة (فاعل) سوى أنّنا رأينا الفاعل بعد عمليّة القتل وانتهائها، واتّصافه بها.

ويبدو أنّ صيغة (يفعل) لا يمكن أن تطابق اسم الفاعل دائمًا، والعكس، وهذا خاضع لطبيعة الحدث، وليس للصيغة.

وكما أنّ الفعل لازم ومتعدٍ، فكذلك اسم الفاعل، فإن كان لازمًا اكتفى بفاعله، وإن كان متعدّيا نصب مفعولا[1]، ولا يتعدى إلاّ إذا دلّ على حال أو استقبال.

-فدلالته على الحال نحو قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴾ الزمر/14.

-ودلالته على الاستقبال نحو: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ ۝ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ۝ ﴾ الواقعة/51.

أمّا إذا كان معناه ماضيًا فيكون مضافًا، جاء في معاني القرآن في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ الأنبياء/35 .«ولو نوّنت (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابًا. وأكثر ما تختار العربُ التنوينَ والنصبَ في المستقبل. فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة، فأمّا المستقبل فقولك (أنا صائمٌ يوم الخميس) إذا كان خميسًا مستقبلًا، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت (أنا صائمُ يومِ الخميس)، فهذا وجه العمل» [2]، وقد حملها (سمير استيتية) على المجاز ، يقول:«إنّ

[1] – يشترط النحاة لنصبه المفعولَ الاعتمادَ على نفي أو استفهام، أو أن يقع صفة أو حالا أو مسندا أو يقع بعد حرف نداء، أو أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، ولا يشترطون لعمل الرفع إلّا الاعتماد. ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص170.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص202

في هذه القراءة مجازًا مرسلاً مؤدّاه أنّ كلّ نفسٍ ذائقةُ الموت باعتبار ما سيكون؛ فكأنّ الذي سيكون من شدّة قربه قد وقع»[1].

ويرى (جحفة) أنّ الفرق بين البنيتين: (زيد ضاربٌ عمرا، وزيد ضارب عمرٍو) موجود على مستوى الفاعل، يقول:«فاسم الفاعل المنوّن يتضمّن موقع الفاعل، (ومن المرجّح أن يكون هو التنوين)[2]، أمّا اسم الفاعل غير المنوّن فموقع الفاعل(التركيبيّ) فيه يحتلّه عمرو، وهذا الأخير مفعول في المعنى. بهذا لا تتضمّن بنية "ضاربُ عمرٍو" فاعلاً، أمّا بنية "ضاربٌ عمرًا" فتتضمّن فاعلًا»[3] .

نعتقد أنّ اسم الفاعل المنوّن اقترب إلى الفعليّة أكثر بالتنوين، فمعنى الحدث قد اتّسع داخل بنية الصيغة على حساب الذات، وبذلك اكتسى الدلالة الزمنيّة من المضارع، فلم يقبل الإضافة، أمّا غير المنوّن فهو مع ما أضيف إليه صارا كالاسم الواحد، «ويعني ذلك أنّ هذه البنية تضع الحدث في ظلال تركيبها ودلالتها» [4] . يشبّه سيبويه ذلك بقوله: «وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله، لأنّه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل» [5]. وعلى هذا لا يكون للفاعل مكان، وقد أحسن (جحفة) حينما عبّر عن ذلك بـ «إغلاق البنية» [6]، ويرى أنّ هذه البنية لا تدلّ على المضيّ بوصفه زمنًا إشاريًّا، بل تدلّ عليه من جهة الوصف، وعلى ذلك فهي غير حدثيّة، بخلاف اسم الفاعل المنوّن الذي يعبّر عن النشاط، لذلك يعبّر عن الحدوث، والحدوث محتاج إلى زمن [7]. ونعتقد أنّ الدلالة على الحدث لا تتلاشى تمامًا ولكنّها تَضمُر لتظهر الذات الفاعلة أكثر.

---

[1] – سمير شريف استيتية، اللسانيات – المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2008، ص154، 155.

[2] – الأقواس أصل في النص المقتبس.

[3] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص50.

[4] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص67.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص166.

[6] – عبد المجيد جحفة ، دلالة الزمن في العربيّة، ص50.

[7] – ينظر:المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أمّا الآيات التي جاء فيها اسم الفاعل مضافًا (غير منون)، ودلّ على الحال أو الاستقبال فقد حملها سيبويه على الاستخفاف ، يقول:«وليس يغيّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة» [1] فمن ذلك قوله عزّ وجلّ :﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾الأنبياء/ 35، ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ القمر/ 27، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ السجدة/ 12. ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ المائدة/95، فلو لم يُرد به التنوينَ لم يكن صفة لـ(هَدْيًۢا) وهو نكرة» [2].

وعلى ما تقدم، فإنّ النصب دلالته قطعيّة على الحال أو الاستقبال.

أمّا الإضافة فدلالتها احتماليّة، فهي تحتمل[3]:

-المضيّ: كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فاطر/1 أي: فطر، والفرق بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على المضي، أنّ اسم الفاعل يدلّ على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه، بخلاف الفعل الماضي الذي يدلّ على وقوع الفعل في الزمن الماضي لا على ثبوته ودوامه[4].

-الحال: كقوله تعالى :﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ الأنعام/92.

-الاستقبال: كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ هود/29.

-الاستمرار: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ الأنعام/95.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، 166.

[2] – ينظر: ابن فارس، الأصول في النحو، ج1، ص127.

[3] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو،ج3، ص173.

[4] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص44.

وما يمكن أن نلمسه في الإضافة أنّ اسم الفاعل ينحو إلى تغليب الذات على الحدث باعتبار المكوّن الدلالي لاسم الفاعل (ذات + حدث +حدوث) فبالإضافة قد يراد الاسم، أمّا بالتنوين والنصب فالدلالة على الحال أو الاستقبال قطعيّة.

وعلى هذا فإنّ الفرق بين اسم الفاعل الدال على الزمن الماضي والفعل الماضي، أنّ الأوّل في أغلب المواضع يدلّ على رسوخ المصدر في الفاعل، أمّا الثاني فلا.

وقد يكون اسم الفاعل في السياق محلّى بالألف واللام، فعند جمهور النحاة يصلح ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً ومستمرًا، وهم في هذه الحالة يقدّرون (أل) المتّصلة باسم الفاعل بمعنى (الذي) ويُجْرون اسم الفاعل على فعله، جاء في شرح ابن عقيل:«إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل: ماضيًا ومستقبلاً، وحالًا، لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل؛ إذ حقّ الصلة أن تكون جملة، فتقول: هذا الضارب زيدا ـ الآن، أو غدا، أو أمسِ، هذا هو المشهور من قول النحويّين»[1].

ويمكن أن نخلص ممّا سبق إلى زمن اسم الفاعل في السياق، ممثلاً في الجدول الآتي:

زمن اسم الفاعل في السياق

إذا كان محلّى بـ(أل)	إذا كان منونا عاملا أو بلا تنوين استخفافا	إذا كان مضافا غير عامل
الماضي الحال الاستقبال الاستمرار	الحال ، الاستقبال	دلالته على الماضي قطعيّة وعلى الحال والاستقبال والاستمرار احتماليّة تحدّدها القرينة.

[1] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص110.

ب -زمن اسم المفعول في السياق:

اسم المفعول نوع من الصفات، يدلّ على الحدث وعلى من وقع عليه الفعل، وما قيل في اسم الفاعل من الشروط والدلالة يقال في اسم الفاعل.

جاء في شرح ابن عقيل:«جميع ما تقدّم في اسم الفاعل- من أنّه إن كان مجرّدا عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقا- يَثْبُتُ لاسم المفعول؛ فتقول:" أمضروبٌ الزيدان- الآن، أو غدا"، أو"جاء المضروب أبوهما- الآن، أو غدا، أو أمسِ"»[1].

وهذا ما يحقّق تكاملاً في الدلالة على الحدث والوصف والزمن بين اسم الفاعل والمفعول، ويجعل الدلالة على الزمن قابلة للتصرّف الذهني على أنحاء متعدّدة [2].

ويمكن رصد الدلالات الزمنيّة لاسم المفعول فيما يلي:

- إذا نوّن دلّ على الحال أو الاستقبال، ويتعيّن أحد الزمنين من خلال القرينة، فالحال نحو قولنا: مالك محزونًا. و أقبل مسرورًا[3]. وقد يتعيّن للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴾هود/ 103. أي سيجمع له الناس، ويشهد.

وقد يدلّ على الاستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ﴾ هود/108. أي: غير مقطوع[4]، وفي ذلك دلالة على الاستمرار.

- إذا أضيف دلّ على الماضي، نحو قولنا: هذا ممنوحُ الجائزة.

- إذا عرّف ب(أل) صلح للماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، والقرينة هي التي تعيّن الزمن لواحد من هذه، فللماضي والحال نحو: سلّمت على الممنوح الجائزة أمس والآن، وللاستقبال نحو ما أورده الأصفهاني(ت 403هـ)«أليس

---

[1] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص121.

[2] - ينظر: سمير استيتية، اللسانيات - المجال، والوظيفة، والمنهج، ص155.

[3] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص52.

[4] - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (جذذ).ج3، ص479.

غدا تفارق الروح الجسد، المسلوب غدا أهله وماله، الملفوف غدًا في كفنه، المتروك غدًا في حفرته، المنسيّ غدًا من قلوب أحبّته»[1]. دلّت (المسلوب، الملفوف، المتروك، المنسيّ) على الاستقبال من خلال القرينة (غدًا).

زمن اسم المفعول في السياق

إذا كان منوّنًا	إذا كان مضافًا	إذا كان محلّى بـ (أل)
دلّ على الحال، الاستقبال، الاستمرار	دلّ على الماضي	دلّ على الماضي، الحال، الاستقبال، الاستمرار
تعيّن الزمن القرينة		تعيّن الزمن القرينة

جـ- زمن الصفة المشبّهة في السياق:

في دلالة الصفة المشبّهة على الزمن خلاف، فقد ذهب أكثر النحويّين إلى أنّه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال، وذهب السيرافي إلى أنّها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش [2]. أما ابن السراج فلا يراها إلاّ للحال، يقول: «واعلم أنّ حسنًا وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل، فليس يجوز عندي أن يكون للماضي ولا لما يأتي، فلا تريد به إلاّ الحال لأنّه صفة، وحقّ الصفة صحبةُ الموصوف» [3]، وإلى مثل هذا ذهب عبد القاهر الجرجاني [4]، ويذهب الرضيّ إلى دلالتها على الثبوت (الاستمرار) في جميع الأزمنة إلاّ إذا قامت قرينة على تخصيص زمنها[5].

---

[1] – أبو نعيم أحمد الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1996، ج6، ص304.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص92.

[3] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص133.

[4] – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (دط)، 1982، ج1، ص535.

[5] – ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص431.

ومن المعاصرين الذين ناقشوا الدلالة الزمنيّة للصفة المشبّهة، نجد عباس حسن الذي انتهى إلى أنّ الصفة المشبهة، تفيد الوصف لصاحبه في كلّ الأزمنة ثبوتاً عامًا، أي«الاعتراف بتحقّقه ووقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة، فلا يختصّ ببعض منها دون آخر»[1]. وعلى ذلك فهي لا تطلق إلاّ إذا اتّصف بها صاحبها، فلا يستقيم لو قلنا زيد ضمآن غدًا أو أمس.

إنّ الحكم على الدلالة الزمنيّة للصفة المشبّهة حكمًا عامًا بالاستمرار ، أو عدمه، أو تخصيص دلالتها بزمن ما، لا نراه دقيقا، ونعتقد أنّ عدم مراعاة دلالة البناء الصرفي كان وراء هذا الاختلاف بين النحاة في تحديد الدلالة الزمنيّة للصفة المشبّهة، فلكلّ بناء صرفيّ دلالة زمنيّة غالبة يشير إليها، ومن ذلك مثلا، هناك فرق في ثبوت الصفة واستمرارها في صاحبها بين أبكم وأصم التي تفيد الثبوت، وضمآن وسكران التي تفيد الحدوث والطروء، فهي لا تلازم صاحبها.

جاء في المخصّص:«العمش سيلان الدمع وضعف العين حتى لا يكاد يبصر، عمِش عمشا فهو أعمش .. غمِش بصره غمشا فهو غمِش، أظلم من جوع أو عطش، وكأنّ العمش سوء البصر يعني وضعًا، وكأن الغمش عارض ثم يذهب» [2]، وفي التفريق بين بناء (فعِل) و(أفعل)، يقول فاضل السامرائي : «فالذي يقول: هو حمِق جعله بمنزلة الداء ابتلي به صاحبه فبناه على (فعِل)، ومن يقول (أحمق) جعله من باب الخلقة نحو: أعمى وأبكم، وأنّ حمقه ظاهر في أفعاله، بحيث أصبح عيبًا ظاهراً لا باطنًا، فبناه على ذلك. ومثله: جرِب وأجرب، فإنّ جربًا إنّما بُني على ذلك لأنّه داء وأنّه عرض، وأمّا أجرب فإنّه أصبح بمنزلة الخلقة، أي ثابتًا»[3]

د- زمن المصدر في السياق:

مذهب البصريين عدُّ المصدرِ أصلَ المشتقات وأنّ الأفعال مأخوذة منه، يقول ابن السراج :«اعلم أنّ المصدر يعمل عمل الفعل، لأنّ الفعل اشتقّ منه وبُني مثله

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 282.

[2] – ابن سيده، المخصص، ص104-105.

[3] – فاضل السامرائي، معاني الأبنية، ص72.

للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل» [1]، وجاء في الأصول: «وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنّه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنّه أصل المشتقات» [2].

إنّ المصدر[3] خارج السياق لا يحمل معنى الزمن إلاّ استلزاميّا، والفرق بينه وبين الفعل «أنّ المصدر يدلّ على زمان ، إذ الحدث لا يكون إلاّ في زمان لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل، والحقّ أنّه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا فدلالته عليهما من جهة اللفظ .. وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج، لأنّ المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وإنّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوّماته، بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ» [4]. ولذلك لا يمكننا تمييز زمن المصدر في قولنا (ضربٌ) إنْ كان أمرًا بالضرب أم هو إخبار بأنّ ضربًا قد حصل أم إنّه يحصل الآن، فالسياق هو الذي يُمدّ المصدر بالزمن ويحدّده. ويأتي على أحد معنيين، إمّا على الإنشاء، وإمّا على معنى الخبر.

-فإن جاء على معنى الإنشاء فهو على معني فعل الأمر الذي هو من مادّته، فيكون زمن المصدر عندها زمن فعل الأمر [5]، نحو: إقدامًا يا سعيد. أي إقدم يا سعيد، وقد ميّز النحاة بين حالتي الرفع والنصب للمصدر الذي يأتي للإنشاء في جهة الزمن، فـ« المرفوع قد يفيد أنّ الشيء قد حصل وثبت واستقرّ، بخلاف المنصوب، نحو رحمةٌ له، وويل له، بمعنى حصل له هذا وثبت، أمّا إذا قلت رحمةً له وويلاً، فأنت

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص137.

[2] – الأشموني: أحمد بن محمد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ج1، ص335.

[3] – ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه نحو، كلّية المصدر وبعضيّته ونوعه وصفته وهيئته ومرادفه وضميره والإشارة إليه واسم المصدر وملاقيه في الاشتقاق وغيرها. ينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1 ص493-497. شرح ابن عقيل ج2، ص173-174.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص2.

[5] – ينظر: كمال رشيد، الزمن النحوي، ص95.

تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد» [1]، فالمنصوب يدلّ على التوقيت، والمرفوع يدلّ على الثبوت والعموم. جاء في معاني القرآن:«وأمّا قوله: ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ البقرة/178. فإنّه رفع. وهو بمنزلة الأمر في الظاهر؛ كما تقول: من لقي العدوّ فصبرًا واحتسابًا. فهذا نصب؛ ورفعه جائز. وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ رفعٌ ونصبه جائز. وإنّما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنّها عامّة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل. فكأنّه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع. وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم؛ مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجِدًّا جدّا وسيرًا سيرًا. نصبت لأنّك لم تنوِ به العموم فيصير كالشيء الواجب على منّ أتاه وفعله... وأمّا **قوله** ﴿ **فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ**﴾ محمد/4. فإنّه حثّهم على القتل إذا لقوا العدو، ولم يكن الحثّ كالشيء الذي يجب بفعل قبله، فذلك نصب»[2].

وقد انتهى علي جابر المنصوري في حديثه عن المصدر إلى أنّ«الأمر بالصيغ يدلّ على المستقبل القريب في أغلب أحواله من خلال السياق، لأنّه وضع لهذا القصد»[3].

أمّا إذا كان المصدر على معنى الخبر، فهو على معنى الحرف المصدريّ وزمانه [4]، وتتحدّد دلالته الزمنيّة من خلال القرائن اللفظيّة والحاليّة. فعبارة (يسرني نجاحك) تحتمل الأزمنة الثلاثة، ويتحدّد زمنها بناءً على تقديرها بمصدر مؤوّل، أو من خلال القرينة:

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص169.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج1، ص109.

[3] – علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص85.

[4] – ينظر كمال رشيد، الزمن النحوي، ص95.

المصدر الصريح	المصدر المؤوّل	الدلالة الزمنيّة
-يسرّني نجاحك:	أن/ لو تنجح	مستقبل
	أن نجحت	ماض
	أنّك ناجح	الحال

وقد تتحدّد الدلالة الزمنّية من خلال القرينة اللفظيّة أو المقاميّة نحو قول الشاعر:

بِضَرْبِ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[1]

ونحو:

- يسعدني حضورك غدا (مستقبل).
- أسعدني حضورك (ماض)
- يسعدني حضورك الآن (حاضر)

ويمكن أن نخلص ممّا سبق إلى زمن المصدر في السياق ممثلاً في ال مخطّط الآتي:

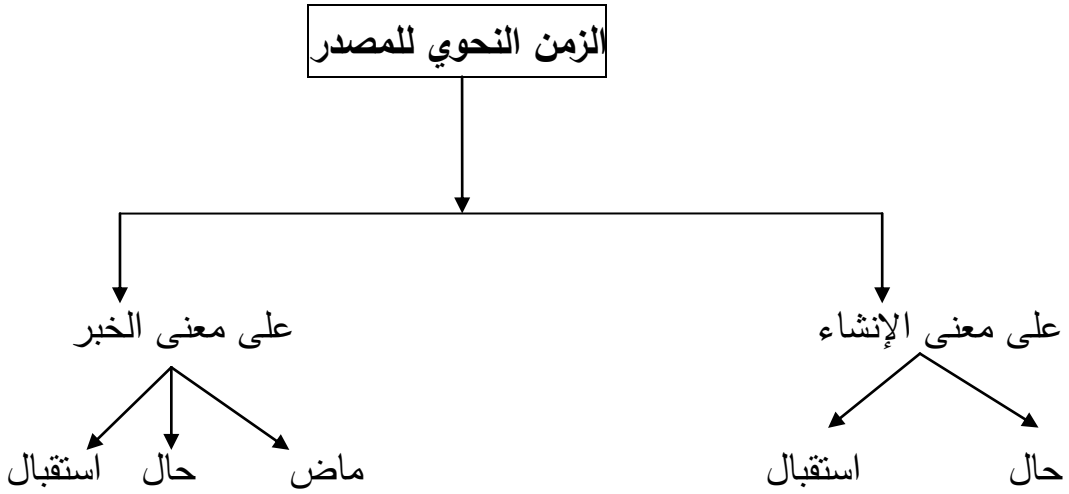

[1] – البيت من الوافر منسوب للمرار بن منقذ، ينظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص190

ثالثا: الزمن والجهة:

إنّ لمفهوم الجهة (aspect) أهميّة في الدراسات اللسانيّة، إذ ليس بإمكان الصيغة وحدها تحديد الزمن أو توجيهه، فإذا كان الزمن كمقولة إشاريّة يتحدّد في ثنائيّة الماضي وغير الماضي «ويُموقع الحدثَ في فاصل زمني» [1] بناءً على لحظة التلفّظ (سبق، تواقت، ولاء)، فإنّ الجهة هي التي تمثّل التنوّعات الدلاليّة لهذه الثنائيّة، وذلك «بتخصيص البنية الداخليّة للحدث» [2]، أي: «الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخليّ للوضع» [3]، وبامتزاج الزمن بالجهة نتحصّل على أنواع متعدّدة للزمن الواحد (تمام، عدم التمام، استمرار، قرب، بعد ..) .

ولعلّ تمام حسان كان أوّل من استعمل من اللغويّين العرب المعاصرين، مصطلح الجهة بالمفهوم الذي تتداوله اللسانيّات اليوم، فهي عنده: «ما يشرح موقفًا معيّنا في الحدث الفعلي، ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل، ويقابلها في الإنجليزية aspect» [4].

إنّ لكلّ لغة أدواتها وأساليبها في التعبير عن الجهة، و«وجود اصطلاح الجهة في أي لغة يدلّ على مرونة تلك اللغة وعبقريّتها في تركيب السياق، بتضامّ الصيغ والأدوات ليتكوّن منها فهمٌ جديد وزمن جديد» [5]. فهل يمكن اعتبار اللغة العربيّة لغة زمنيّة صرفة أم جهيّة صرفة أم إنّها ليست هذه ولا تلك؟

لقد أدرج النحاة القدماء كلّ ما له صلة بالجهة تحت مفهوم الزمن، وتعاملوا مع الأفعال من منطلق زمنيّ محض، من خلال ما عقدوه من تمايزات زمنيّة للصيغة

---

[1] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، 122.

[2] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، 122.

[3] – Comrie Bernard , Aspect: An Introduction to the study of verbal Aspect and related problems .Cambridge: Cambridge University press. 1976, p5.

[4] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص211.

[5] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص103.

الصرفيّة للفعل، فصيغة (فعل) تعبّر عن الماضي، وصيغة (يفعل) تعبّر عن الحال والاستقبال، وأوردوا «السياقات "غير العادية" التي لا تحترم هذا التوزيع»[1].

أمّا المستشرقون فقد نظروا إلى الزمن في اللغة العربيّة من خلال أدبيّاتهم وما توظّفه من مفاهيم واصفة، فجاء تناولهم لهذا التناوب في الصيغة يعكس تناوبًا جهيًّا لا زمنيًّا، لينتهوا إلى أنّ الزمن في العربيّة إنّما هو نتاج السياق في الجملة أو «مجموع العناصر التي تحيط بالحدث» [2]، وليس من وظائف تناوب الصيغة، يقول جحفة: «لقد حاول أغلب المستشرقين أن يبنوا تقابلاً جهيًّا بين الصيغتين (فعل ويفعل) وقد سمّوا الشكل (فعل) تامًّا (perfect) ، وسمّوا الشكل (يفعل) غير تامّ أو غير مكتمل (imperfect)، وهذان المصطلحان اللذان يقابلان صيغة الماضي وصيغة المضارع واللذان لم نعهدهما في النحو العربي، إنّما أسقطهما هؤلاء المستشرقون على اللغة العربيّة من الأنحاء الغربيّة»[3].

ويُعتقد أنّ جوهر هذا الطرح هو ما قدّمه الفيلولوجي الألماني كاسباري (Caspari) في كتابه: (A grammar of the Arabic language) الذي راجعه ووسع فيه رايت (W.Wright)، وفيه عمّم النظام الزمنيّ الساميّ على اللغة العربيّة، على أساس أنّ فكرة التام السامي (A semitic perfect) أو غير التام (imperfect)، ليس لهما إحالة على العلاقات الزمنية، لينتهي إلى أنّ اللغة العربيّة ليست لغة زمنيّة وإنّما هي لغة جهيّة. ويمكن تلخيص ما أورده رايت كالآتي[4]:

---

[1] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص101.

[2] – حسين علي الزراعي، عن تداخل الجهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، 2013، عدد1، ص 2.

[3] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص61.

[4] – ينظر: W. Wright ,A grammar of the Arabic language, librairie du Liban, Beirut, 1996,v2,p1-18.

التام	الأمثلة
حدث اكتمل في بعض الوقت الماضي.	-جاء زيد، - جلسوا على الباب
-حدث اكتمل في لحظة التلفظ وما يزال مستمرا	﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾[1]
-حدث تمّ قبلاً ويستمرّ في حالة تمام.	-روت الرواة. - اتّفق المفسّرون.
-حدث تمّ حالاً في لحظة التلفّظ.	-بعتك هذا. - أنشدتك الله.
الدلالة على حدث محدّد(وعود، قسم، مساومات)[2]	-والله لا أقمت بمكّة.
في التمنّي والدعاء.	-رحمه الله، جعلت فداك.
بعد اسم الله في الإخبار.	-قال الله تبارك وتعالى.
حدث تمّ قبل لحظة التلفظ بقليل، مع (قد).	-قد ذكرنا وزارة جدّهم خالد بن برمك في أيّام المنصور، ونذكر هاهنا وزارة الباقين.
الماضي البعيد(pluperfect) يقع في:	
-جملة الصلة أو الجملة المعطوفة.	-جلس حيث جلس أبوه.
-تدلّ طبيعة الأحداث على التقادم أو ظروف السياق.	- لمّا سرى موسى من مصر ببني إسرائيل إلى التيه نبش يوسف وحمله معه في التيه.
-بعد (كان) أو (كان+ قد)	مات الرشيد وكان خرج. كنت قد ربيت جارية.

[1] - البقرة/40

[2] - غالبا ما تصحبه "لا" نحو : " إنني ما قتلت ابنك سهوا ولا عمدا، ولا جعلت هامته لسيفي غمدا. ينظر: W. Wright ,A grammar of the Arabic language, ,v2,p2.

مع الحال إذ تسبقه(قد أو وقد+فعل تام)	أخرجه وقد عمّي.
-التام الشرط:بعد (لو، لولا، لوما، لو لم)	-لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسّست البيت على قواعد إبراهيم.

غير التام	الأمثلة
-الدلالة على حدث غير محدّد بزمن.	-الإنسان يدبّر والله يقدّر.
-الدلالة على أنّ الحدث بدأ ولمّا يكتمل بعد.	-الله يعلم بما تعملون.
-الأحداث التي تدلّ على الآخرة.	-﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[1].
-الأحداث المستقبلية مع (السين وسوف).	-﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗا ﴾[2].
-الإشارة إلى الطلب المهذّب في المستقبل.	-فقال له سليمان تنصرفون ونرى فيما بيننا.
-الإشارة إلى الحدث المستقبل المرتبط بالماضي، مسبوقا بـ(التام).	-أرسل يعلِمه بذلك. أتى إلى ماء عين يشرب. جاء زيد يضحك.
-التعبير عن الحاضر إذا سبق بـ(لا، ما)	-خرج لا يعلم أين هو.ما يزكى الإنسان بشهادة أهل بيته.
-التعبير عمّا يقابل غير التام في اللغات اللاتينية. بعد (كان) ظاهرة أو مقدّرة.	-كان يحبّ الشعر والشعراء. -﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾(3) أي: ما كانت تتلوا.
-التعبير عن المستقبل التام بأن تَسبق (يكون) الفعلَ التامَّ.	-يجب أن يكون ذهب. -ولا يكون بقي ورائي شيء.

[1] – البقرة: 113.

[2] – النساء: 30.

[3] – البقرة : 102.

يبدو من خلال ما يقدّمه (رايت) من أمثلة، أنّه يتّفق مع القدماء في كثير من التصوّرات، غير أنّ السياقات التي أورد فيها (التام)، تفتقر إلى الربط بين دلالاتها، وهي ليست كلّها تماميّة أو جهيّة، وإنّما تختلط فيها الجهة بالوجه وبالقوّة الإنجازيّة، فأغلبها هي سياقات مدمجة، يكتسب بعضها إحالته الزمنيّة من الدامج [1]، ويرى المخزومي أنّ (رايت) على حقّ فيما يذهب إليه، لكنّه يأخذ عليه أنّه لم يحاول أن يفرّق بين زمن اللغة العربيّة كما هو، وزمن اللغة العربيّة كما قرّره النحاة، يقول: «وإذْ رأى (رايت) ما قصّر فيه جهد النحاة في ملاحظة الأفعال في استعمالات الفعل العربيّ، وفاته ما فات القدماء أيضًا من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم»[2].

ومن مظاهر الخلط عند (رايت) في استخدامه للتام وغير التام، أنّ أحدهما قد يفيد الآخر«فقد استخدم "pluperfect" وهو الماضي البعيد، في مقابل "perfect" الذي يقصد به التام، غير أنّ الفرق بينهما يمكن اعتماده أساسًا للاستدلال على زمنيّة اللغة العربيّة وعلى جهيّتها في الآن نفسه»[3].

وقد تلقّف عدد من الباحثين ما أورده (رايت) من غير مساءلة لمحتوى المصطلحات التي تبنّاها (التام وغير التام). وعلى أهميّة ما تضمّنته تحليلات (رايت)، فإنّ النظرة الأحاديّة التي تؤدّي إلى إقصاء أحد الطرفين (الجهة أو الزمن)، تسمح للضعف والاضطراب بالتسلّل إلى هذا الطرح، وفي مناقشته للزمن والجهة يقول الفاسي الفهري:«وقد يقال إنّ الفعل العربيّ المتصرّف لا يدلّ على الزمن، كما حدّدناه، وإنّما يدلّ فقط على الجهة، والزمانُ مستفاد منها، وأنّ أساس الفعل هو بين الجهة التامّة (perfective) والجهة غير التامّة (imperfictive). وعليه، فإنّ ما نسمّيه إسقاطًا للزمن قد يكون إسقاطا للجهة.. فذوبان الزمن والجهة في الفعل لا يختلف عن ذوبان

[1] – ينظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص67.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص147.

[3] – عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص67.

الموجّه في النفي، ومع ذلك لا نخلط النفي بالزمن بالموجّهات، لمجرّد إمكان ذوبانها في بعضها»[1].

1 -القرائن التي تفيد الجهة:

تمثّل الأدوات في اللغة العربيّة مخصّصات هامّة لمعاني أبنية الفعل وتنويعها، باعتبارها قرائن ترشّح الحدث إلى الانصراف للدلالة على جهة من جهات الزمن، وذلك «بواسطتين: أحدهما اقترانها بالأدوات، نحو: " قد فعل" و" قد يفعل" و"سيفعل" وفي النفي: " لا أفعل" بخلاف: " ما فعل " و " لن يفعل" بخلاف: "لا يفعل" وما يفعل" والأخرى تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغه، نحو "كان قد فعل" و"كان يفعل" و " سيكون قد فعل" إلى آخر ذلك»[2] . وقد ذكر برجشتراسر أنّ هذا ينوّع معاني الفعل في العربيّة أكثر بكثير ممّا يوجد في أيّ لغة كانت من اللغات الساميّة[3].

وسنحاول في هذا المبحث تناول بعض القرائن التي تفيد معنًى جهيًّا، لتعذر تناولها جميعها على كثرتها.

أ -**السين وسوف**: حرفان مختصّان بالفعل المضارع وبدلالته على المستقبل، وهما عند النحاة حرفا تنفيس واستقبال. واصطلاح التنفيس معناه«تخليص المضارع من الزمن الضيّق وهو الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال»[4]

وقد عرض سيبويه لهذين الحرفين من غير أنْ يشير إلى فروق دلاليّة في جهة الزمن بينهما، يقول:«ومن تلك الحروف أيضًا، سوف[يفعل] لأنّها بمنزلة السين في قولك سيفعل»[5]، فهما عنده متطابقتان في الدلالة على الزمن.

ولئن كان بعض النحاة لا يرى بين سوف والسين فرقًا، فإنّ البصريين على أنّ زمان المضارع «مع السين أضيقُ منه مع "سوف" نظرًا إلى أنّ كثرة الحروف تفيد

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي – نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة– دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990، ص80–81.

[2] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص89.

[3] – ينظر المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[4] – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص375.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص115.

مبالغةً في المعنى» [1]، وهو الرأي الذي تبنّاه تمام حسان في جداوله الزمنيّة التي أجراها، إذ جعل السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد [2]، أمّا مهدي المخزومي فقد ألمح إلى ترادفهما وتعاقبهما من غير إشارة إلى فرق بينهما[3].

ومن الذين وسّعوا القول في السين وسوف (مالك يوسف المطلبي) من خلال النص القرآني، مراعيًا المعنى والسياق، لينتهي إلى أنّ السين وسوف مورفيمان يؤدّيان وظيفتين مختلفتين من حيث الجهة الزمنيّة.

إنّ القرب والبعد في جهة المستقبل موضوع اعتباريّ وليس كميًّا، وعلى هذا فإنّ جهة المستقبل مع هذين المورفيمين تتحدّد من خلال ثلاث اعتبارات نراها أساسيّة.

-مقتضيات الحدث وطبيعته: فقد تأتي السين لتدلّ على مستقبل يمتدّ إلى سنوات، وهو بالمنظور الكمّي يعدّ بعيدًا، لكن طبيعة الحدث وما يقتضيه تجعله قريبًا، كما في قوله تعالى:﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾ الروم/2-4.

إذ إنّ إعادة بناء جيش منهزم، وتحويل الهزيمة إلى نصر في بضع سنين، يعدّ زمنًا يسيرًا في قانون الحروب، وعلى هذا فقد جاءت السين لتدلّ على جهة القرب.

قد تأتي سوف والسين للتمييز بين حدثين، أحدهما قريب والآخر بعيد، مثل قوله تعالى:﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ الضحى/5، ولكي لا يتّجه الفهم إلى عطاء الدنيا جاءت (سوف) لتجعل الفهم يتّجه إلى عطاء الآخرة، جاء في تفسير ابن كثير:«أي: في الدار الآخرة يعطيه حتّى يرضيه في أمّته» [4]، وقوله تعالى:﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩ وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ﴾ النجم/39-40.

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص375.

[2] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص249،246.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي- نقد وتوجيه-، ص159.

[4] – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط2، 1999، ج8، ص452.

اعتقد كثير من الباحثين الذين يقولون بترادف (السين وسوف) أنّ شواهد القرآن تؤكّد على تعاقبهما في الموقف الواحد، يقول كمال رشيد:«في ضوء الاستعمال العربي لم يجد البحث سببا للتفريق في الدلالة الزمنيّة في السين وسوف، على حين ذكر النحاة أنّ الاسترخاء الزمني في سوف أكثر منه في السين، متأثرين بالشكل وعدد الحروف»[1]. وهذا فيما نعتقد حكم ينقصه التدبّر، فلا نرى أنّ القرآن يوظّف الألفاظ من باب التنويع، ويمكن أن نلمس دقّة توظيفهما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوۡفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا نُّكۡرٗا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنۡ أَمۡرِنَا يُسۡرٗا** ﴾ الكهف/87-88.

وردت في هاتين الآيتين(السين وسوف) في موقف واحد من متكلّم واحد.

ويمكن أن نفهم ما يلي:

أنّ إنزال العذاب على الظالمين يحتاج إلى تريّث وتثبّت وتحقيق، فالخطأ في العقوبة ليس كالخطأ في العفو، وهذا ينسجم تمامًا مع (سوف) في قوله تعالى: ﴿**فَسَوۡفَ نُعَذِّبُهُۥ**﴾، ولعلّه قد بدأ بمن ظلم ليكفّ الظلم أوّلا، وليشعِر المؤمنين بالأمن، فذاك أوّل ما يرجونه.

أمّا الذين آمنوا فسيعجل لهم بالحسنى والقول المعروف ﴿**وَسَنَقُولُ**﴾، فهو لا يحتاج إلى كثير استعداد أو ترتيب.

– رؤية المتكلّم للحدث: قد تأتي السين لتدلّ على اليوم الآخر لكنّها من منظور المتكلّم (الله عزّ وجلّ) تدلّ على جهة المستقبل القريب، كما في قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ** ﴾النبأ/4-5.

إنّنا نستطيع أن نفهم جهة المستقبل في الآيتين، من خلال السياق في السورة نفسها في قوله تعالى:﴿**إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا** ﴾النبأ/40، فرؤية الله تعالى للمستقبل تختلف عن رؤية المخلوقات، ونستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ﴿٦﴾**

[1]– كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص271.

﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ المعارج / 6-7. وهذا ما نعتقد أنّه يفسّر كثيرًا من الآيات التي جاءت فيها السين لتدلّ على اليوم الآخر، كقوله تعالى:﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ المدثر/26.

– الغرض: تأتي السين في كثير من المواقع في القرآن مرتبطة باليوم الآخر، والغرض من ذلك قد يكون ترغيبًا وتسلية للمؤمنين الصابرين، وذلك بتقريب وقت الجزاء، كمثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا ﴾النساء/57.

أو ترهيبًا للكافرين، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ غافر/60. والله أعلم.

ب –**قد:** ترد مع الفعل الماضي ومع الفعل المضارع، وقد نسب النحاة إليها مجموعة من المعاني[1]، ومع أنّ سيبويه قد تناول المركّب (قد فعل) ، إلاّ أنّه لم يشر إلى أيّ سمة زمنيّة مضافة، أو فروق جهيّة تتحقّق في هذا المركب، بل اكتفى بالإشارة إلى أنّه يدلّ على المضيّ فقط، يقول: «ألا ترى أنّ قولك " قد ذهب" بمنزلة قولك" قد كان منه ذهاب"»[2] ، وأقام مقابلة في "باب نفي الفعل" بين (قد، لمّا)، يقول:«وإذا قال " قد فعل" فإنّ نفيه " لمّا يفعل"» [3]، ويضيف في موقع آخر، مشيرا إلى معنى التوقّع الذي تفيده (قد) مع الفعل الماضي: «و"لمّا يفعل" و"قد فعل" إنّما هما لقوم ينتظرون شيئا»[4]، ويشرح السيرافي ذلك بقوله: «يعني أنّ الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل أو كان يتوقّع أنْ يخبَر به، قيل له " قد فعل" وإذا كان المخبِر مبتدئًا قلت" فعل فلان كذا»[5]. لكن ابن هشام يستبعد دلالتها بذاتها على التوقّع أو أن تفيده مع الماضي، يقول:«وقد تبيّن لي بما ذكرنا أنّ مراد المثبتين لذلك أنّها تدلّ على أنّ الفعل الماضي

---

[1] – التوقع، التقريب ، التأكيد

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص117.

[4] – المرجع نفسه، ج3 ص114، 115.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، هامش ص223.

كان قبل الإخبار به متوقّعا، لا أنّه الآن متوقع، والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنّها لا تفيد التوقّع أصلاً»[1].

ويبدو أنّ القول بدلالة (قد فعل) على التوقّع قد جرّ إلى القول بالدلالة الزمنية، وهو مفهوم التقريب، بل إنّ الزمخشري لم يذكر غير (قد) كحرف يفيد ذلك، يقول :«قد يقرّب الماضي من الحال، ومنه قول المؤذّن قد قامت الصلاة، ولا بدّ فيه من معنى التوقّع »[2] و يرى المرادي أنّ «كلام الزمخشري يدلّ على أنّ التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقّع»[3].

لقد كان لنتائج البحث النحوي القديم انعكاس على أغلب مباحث المعاصرين [4]، «بل إنّ بعض الباحثين فسّر توزيعات سيبويه "قد فعل" و "لمّا يفعل" تفسيرًا زمنيًّا» [5]، يقول المخزومي في حديثة عن (قد فعل): «تستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماض قريب من الحال» [6]، وإلى الرأي نفسه انتهى تمام حسان غير أنّه افترض أنّ نفي (قد فعل) هو (ما فعل) وليس (لمّا يفعل)، وأسند إلى المركب (لقد فعل) دلالة التوكيد على الزمن الماضي المنتهي بالحاضر [7].

وتبنّى المخزومي و إبراهيم السامرائي ما ذهب إليه المستشرق (رايت) من أنّ (قد فعل) تدلّ على الحدث تمامًا قبل زمن التكلّم قليلاً، كما في الشاهد: " قد ذكرنا وزارة جدّهم خالد بن برمك في أيّام المنصور، ونذكر هاهنا وزارة الباقين" [8]، ومن غريب ما تبناه إبراهيم السامرائي قوله: « وإلى مثل هذا توصّل كلّ من المسيو بلاشير والمسيو

---

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص187.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص223.

[3] – المرادي: الحسين بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص257.

[4] – من المعاصرين الذين ألصقوا بـ(قد) دلالة زمنية نذكر: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، تمام حسان.

[5] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص233.

[6] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص156.

[7] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص245.

[8] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص152.

ديمومبين في تناولهم مسألة الزمان في الفعل العربي، فقد اهتديا إلى الماضي القريب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا فَوۡقَكُمۡ سَبۡعَ طَرَآئِقَ﴾ »[1]. وممّا يبدو لنا، أنّ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ﴾. لا تشير إلى جهة الماضي القريب. والله أعلم.

وذهب فريق من الباحثين إلى أنّ التفاوت بين (فعل، قد فعل، لقد فعل) ، إنّما هو في وجه التوكيد، لا في الدلالة على الزمن، ومنهم «حامد عبد القادر الذي جعل (قد فعل) للماضي المؤكّد، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ النساء/153، وجعل (لقد فعل) من قبيل زيادة التوكيد »[2] .

وكما هو معنى التأكيد والتحقيق في (قد فعل)، يأتي معنى التوقّع في المركّب (قد يفعل)، «وذلك مع المضارع واضح كقولنا: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقّع قدومه»[3]، لأنّ التوقّع ينسجم مع المضارع، وقد تأتي لتفيد التقليل في الحدث نحو: قد يصدق الكذوب، أو في متعلّقه [4]، نحو قوله تعالى : ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ النور/64.

والذي يبدو لنا ، أنّ المركّب(قد فعل) يفيد التوكيد قطعًا، أمّا التقريب فهو مستفاد من السياق أو الموقف الكلامي بين المتخاطبين، ففي قولنا: قد حضر الطلبة ولمّا يحضر زيد. تُشعرنا (لمّا) أنّ حضور الطلبة جميعهم كان منتظرا، فدلالة (لمّا) امتدت إلى جملة (قد حضر) لتشكّل ذلك الانطباع لدى السامع. أمّا جملة (قد حضر) منفردة، فلا تُشعر إلاّ بتأكيد الحضور الذي لا يعدّ جهة في الزمن.

أما في قولنا: قد حضر الطلاب ولم يحضر زيد . لا تفيد (قد) إلاّ تحقيق حضور الطلاب وتوكيده ، ونفيه بـ (لم) عن زيد. وممّا جاء في القرآن بهذا المعنى قوله تعالى:

---

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

[2] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص232.

[3] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص186.

[4] – ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص257.

﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ النساء/164.

فلا ينبغي فيما نعتقد أن ينصرف الفهم إلى قرب أو توقّع، فجهة القرب منتفاة بالظرف (من قبل).

ج -**النفي:** تشترك أدوات النفي في اللغة العربيّة في أنّها تنفي الحدث، لكنّها لا تشكّل «نسقًا متجانسًا من جهة سماتها الانتقائيّة وبنياتها» [1]، فمنها ما يُحدث تغييرًا في آخر الفعل المضارع، معلنًا على تغيّر دلالته الزمنيّة، ويتعلّق الأمر بـ(لم، لن)، ومنها ما يدخل على الفعل والاسم، فلا يحمل تخصيصا زمنيًّا أو جهيًّا مثل (ما) [2] التي «إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مُضيّه» [3]. ومنها ما يخلص المضارع للحال، مثل (إنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ الكهف/6.

الصيغة مثبتة	الصيغة منفية
-فعل	-لم يفعل
-قد فعل	-لمّا يفعل
-لقد فعل	-ما فعل
-هو يفعل (الآن)	-ما يفعل
-هو يفعل	-لا يفعل
-سوف يفعل	-لن يفعل

وقد عقد سيبويه مجموعة من النماذج في باب النفي، مثّلت مادّة مهمّة، تأثّرها بعده العديد من النحاة القدماء والمعاصرين على سواء، يقول: «إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعل فإنّ نفيه لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل. لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل فقال : والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعل. وإذا قال: ليفعلنّ فنفيه لا يفعل، كأنّه قال: والله ليفعلنّ فقلتَ والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل» [4].

---

[1] – امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، ص395.

[2] – ينظر: امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، ص395.

[3] – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص329.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص117.

إنّ النماذج التطبيقيّة التي قدّمها سيبويه، تنطوي على أنّ نفي (فعل) بـ (لم يفعل) و(لمّا يفعل) و(ما فعل) سواء من الناحية الزمنيّة، وقد صرّح النحاة بعده بالتوافق الدلاليّ الزمانيّ بين (لم يفعل) و(ما فعل)، جاء في شرح المفصّل:« فتقول لم يقم زيد أمس كما تقول ما قام زيد أمس»[1].

ويعرض الزمخشري للفرق بين (لم) و(لمّا) بقوله: «و"لم" و"لمّا" لقلب المضارع إلى الماضي ونفيه، إلاّ أنّ بينهما فرقًا، وهو أنّ "لم يفعل" نفي "فعل"، و"لمّا يفعل" نفي "قد فعل"، وهي "لم" ضمّت إليها "ما"، فازدادت في معناها أنْ تضمّنت معنى التوقّع والانتظار، واستطال زمان فعلها»[2]، وفي هذا إشارة إلى فرق جهيّ بين الأداتين، إذ إنّ منفيّ (لمّا) لا يكون إلّا قريبًا من الحال [3]، «ولامتداد النفي بعد (لمّا) لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف (لم). تقول: قمت فلم تقم، لأنّ معناها: وما قمت عُقيب قيامي، ولا يجوز قمت فلمّا تقم، لأنّ معناها: وما قمت إلى الآن»[4].

لقد تناول المعاصرون مسألة النفي بـ (لم) و (ما)، من حيث زمنُ النفي ونوعُه، فـ(تمام حسان) يشير إلى أنّ (ما) النافية توجّه الفعل الماضي توجيهًا زمنيًّا فتقرّبه من الحال، معتمدًا في ذلك على العلاقة التي عقدها سيبويه بين (ما) و(لقد)»[5].

وقد بدا اختلاف الباحثين واضحًا بلغ حدّ التناقض، ومن ذلك ما يعقده إبراهيم أنيس بين (لم ولمّا)، حيث يرى أنّ الأولى آكدُ من الثانية، يقول:«وإنّ استقراء الأساليب العربيّة بصورة أشمل ليرجّح ما نذهب إليه، من أنّ النفي بـ "لم" آكد من النفي بأداة بسيطة مثل "ما"»[6] ويضيف في موقع آخر: «فالنفي "بما" الذي يحتاج في توكيده إلى القَسم، أضعف من النفي "بلم" التي لا تكون جوابًا للقسم »[7].

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص110.

[2]– الزمخشري، المفصّل، ص311.

[3] – يرى ابن مالك أن منفي (لمّا) لا يشترط أن يكون قريبا من الحال مثل: "عصى إبليس ربه ولمّا يندم" بل ذلك غالب لا لازم. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص308.

[4] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص308.

[5] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص247.

[6] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة ، مصر، ط6، 1978، ص186.

[7] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في حين يرى (فاضل السامرائي) أنّ «(ما) آكد من (لم)، وذلك أنّها تقع جوابًا للقسم .. والقسم توكيد وكذلك جوابه» [1]. ويستدلّ على قوّتها التأكيديّة بأنّ منفيّها كثيرًا ما يقترن بـ (من) الاستغراقية المؤكّدة، مثل قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ ق/38. [2] وقوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ المؤمنون/91.

وقد استقرّ العقاد على أنّ النفي بـ(لم) و(ما) ذو دلالتين مختلفتين، فـ(لم) تنفي الحدوث، أمّا (ما) فتفيد نفي الانبغاء (أي: ما ينبغي)، وفي محاولة له لتقديم تفسير لدخول (لم) على المضارع فقط، عزا ذلك إلى كون (لم) تنفي الحدوث، ونفي الحدوث بالبداهة لا يكون إلاّ لزمن ماض، فمن أجل هذا تقتصد اللغة، فلا تحوّل الفعل من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي[3].

أمّا المستشرقون فقد فسّروا دخول (لم)على المضارع تفسيرًا تاريخيًّا، يقضي بأنّ (يفعل) في اللغات الساميّة كانت موجودة غير مقيّدة بزمن، ثم نشأ بعدها (فعلَ)، وبهذا انقسمت المادّة اللغويّة إلى اثنين، فوزن (فعل) يطرد وزن (يفعل) من الماضي، حتى يصير استعماله شيئًا فشيئًا مستقبلاً فقط [4]، وعلى الأسس نفسها استند (برجشتراسر) (ت1932)، لينتهي إلى أنّ «نفي الماضي القديم في العربيّة هو(لم يفعل) والحديث (ما فعل)» [5]، ما يعني أنّ (لم يفعل) إنّما هي بقايا استعمال قديم، وهذا ما جعل (ج.فندريس) يرى أنّ: « فكرة الزمن قد أدخلت في صورة عرجاء، بعد أن لم تكن موجودة على تصريف فعليّ لم يكن قد هُيّئ لاستقبالها »[6].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص193.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص93،94.

[3] – ينظر: مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص223.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص34.

[5] – برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، تح قيق : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994، ص 174.

[6] – ج. فندريس، اللغة، ص 136.

ونعتقد أنّ اختصاص (لم) بالدخول على صيغة المضارع يمكّن من امتداد دلالة النفي ليشمل الماضي على امتداد تطاوله واستمراره، وهو ما يعبّر عنه النحاة بالنفي المنقطع، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ الإنسان/1، والحاضر، بل وحتّى المستقبل في بعض السياقات، وهو الذي يعرف بالنفي المتّصل، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْهَرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾ محمد/ 15. ولو أنّها دخلت على (فعل) لانكفأت دلالتها على الماضي فقط، كما هو شأن (ما) النافية التي إذا دخلت على الماضي أفادت «نفي الماضي المقرّب من الحال»[1].

لم يقتصر الملحظ التاريخي على طروحات المستشرقين ومن حذا حذوهم وحسب، بل إنّ النحو العربيّ القديم لا يخلو من الملمح ذاته، في تفسير بعض أدوات النفي، ومن ذلك تقسيمهم أدوات النحو إلى أصليّة (لا، ما) ومركّبة (لم، لن، لمّا)، والاعتقاد السائد أنّ (لا) هي أقدم حروف النفي في العربيّة [2]، ودلالتها الزمنيّة تستوعب الأزمنة الثلاثة (الماضي، الحال، الاستقبال)، يقول إبراهيم مصطفى:« والنافية للمضارع هي أكثر أنواع (لا) استعمالًا، ونِصْف ما ورد في القرآن الكريم من هذا النوع، ويلاحظ أنّك في نفي المضارع تقول: لم يتكلّم، فالنفي للماضي، وما يتكلّم فالنفي للحال، ولن يتكلّم فهو للمستقبل، فإذا قلت: لا يتكلّم كان النفي أوسع وأشمل، ففي نفي (لا) معنى الشمول والعموم»[3].

أمّا (لن) فهي عند سيبويه وابن هشام حرف قائم برأسه، وقال الخليل أصلها (لا أن) أما الفراء فيرى أنّ نونها مبدلة من ألف (لا) [4]، وهي «نفي لقوله سيفعل» [5]، وقد قال بعض النحاة بدلالتها على تأكيد نفيها، جاء في المفصّل: «و "لن" لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن

---

[1] – الزمخشري، المفصّل، ص310.

[2] – ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص168.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص86.

[4] – ينظر: الزمخشري، المفصل، ص312.

[5] – سيبويه، الكتاب، 4، ص 220.

أبرح اليوم مكاني» [1]، وذهب بعض إلى تأبيد نفيها [2]، ويرى (عباس حسن) أنّها لا تفيد التأبيد إلاّ بقرينة خارجة عنها [3]، وقد حمل تمام حسان دلالة (لن) في جداوله الزمنيّة على نفي المستقبل على جهة الاستمرار [4]. ونرجّح ما جاء في التصريح في أنّها « لنفي الفعل المستقبل، إمّا لغاية ينتهي إليها نحو : ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ طه/91، وإمّا إلى غير غاية نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ االحج/ 73»[5].

ومن أدوات النفي التي تدخل على الجملة الاسميّة (ليس)، وهي لنفي الحال عند الإطلاق، نحو: لست غائبا، فإن قيّدت كانت بحسب ذلك القيد [6]، فقد تكون للمضي نحو: ليس أخي قد سافر [7]. وتكون للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ هود/8. وقد تكون للاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾آل عمران/182.

د- النواسخ:

يمثّل الزمن فارقًا أساسيًّا بين الجملة الاسميّةوالجملة الفعليّة [8] ، ولكي تُكسب اللغةُ الجملةَ الاسميّة دلالةً زمنيّة، فإنّها استعانت بمجموعة من الأدوات والأفعال التي تعيّن زمنها، وهي ما أطلق عليهالنحاة النواسخ، التي قد تكون حروفًا، كما هو الشأن في إنّ وأخواتها، أو أفعالاً، كما هو الشأن في كان وأخواتها، وفي أفعال المقاربة والرجاء والشروع، وأفعال القلوب. وقد بدا اختلاف النحاة ظاهرا في عددها وفي فعليّتها

---

1 – الزمخشري، المفصل، ص312.

2 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص313.

3 – ينظر: عباس حسن ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، (دت)، ط3، ج4، ص299.

4 – ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 248.

5 – الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح ج2، ص357.

6 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص323.

7 – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص191.

8 – الزمن في الجملة الاسميّة استلزامي لا نحوي.

ودلالتها على الحدث، «ولعلّ الذي وسّع الخلاف بين النحاة هو حديثهم عن كان أمّ الباب»[1] باعتبارها تفيد معنى الوجود الذي هو من المدركات العقليّة . والذي سنناقشه في هذا المبحث هو ما يفيد منها في جهات الزمن وهي ما اصطلح عليه النحاة بالأفعال الناقصة.

لقد ردّ فريق من النحاة نقصها لافتقادها معنى الحدث [2]. ومن المعاصرين الذين أخذوا بهذا الرأي، تمام حسان الذي ينفي عنها الحدث والفعليّة، ويعدّها أدوات محوّلة عن الفعلية، لتفيد جهة في الزمن، يقول: «ومن هذا نرى أنّ جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث وأنّ جميعها إلّا كان يفيد إلى معنى الزمن أحدَ معاني الجهة»[3].

ومعاني الجهة التي يعنيها تمام حسان هي معنى الكون والصيرورة والاستمرار والشروع والانتفاء والدوام. لكن الأستاذ الأمين ملاوي أطلق عليها (مشيرا زمنيا) ، وفي هذه التسمية إقرار بتجريدها من الحدث. يقول: «لا يمكن تصنيف (كان) ضمن الأفعال، وإنّما هي عناصر لغوية تحدّد الزمن وجهته، لذلك آثرنا تسميّتها بمصطلح: المشير الزمني»[4].

ولدراسة هذه الأدوات مقسّمة ومبوّبة، يرى مهدي المخزومي أنّه ينبغي أن تصنّف بحسب دلالتها الزمنيّة المنحصرة في إطار الكينونة أو الوجود.

كان + الفعل:

لقد تعامل النحاة بحذر مع المركّبات التي تنشئها اللغة العربيّة من ائتلاف (كان) مع الفعل، لكنّه لم يؤثر عنهم أنّهم أدرجوها في تقسيمهم للأزمنة، في ما يُعرف في

---

[1] – كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، ص151.

[2] – ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج 1، ص95. ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص82. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص239.

[3] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص130.

[4] – ينظر: الأمين ملاوي، مقال: نواسخ الجملة الفعليّة بين المصطلح والوظيفة، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد2، 2005.

الأدبيّات المعاصرة بالأزمنة المركّبة، «ومن الأخطاء الشائعة عن اللغة العربيّة أنّها لا تعرف مقابلاً لما يطلق عليه في اللغات الأوربيّة اسم "الأزمنة المركّبة"، والواقع أنّ نحاة العرب لم يدرسوا هذه الظاهرة على الرغم من وجودها في أشكال مختلفة في اللغة العربيّة ونحن اليوم نفرّق بين "كتبت" و"كنت كتبت"و"كنت قد كتبت" ولكلّ ترتيب معناه الخاص به » [1]. وعلى الرغم من قوة الائتلاف بين (كان) والفعل بعدها، نجد الفراء مثلا، لا يقدّم تفسيرا لهذا، بل يذهب إلى طرحه جانبًا، ففي تفسير الآية ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا**﴾ هود/15، يقول: «و(كان) قد يبطل في المعنى؛ لأنّ القائل يقول: إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك: إن أعطيتني سألتك» [2].

بل إنّ ابن يعيش يذهب إلى أبعدَ من هذا حين يحكم بأنّه « لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته لأنّ أحد اللفظين يغني عن الآخر» [3]، وهو رأي يردّه الاستعمال القرآني بقوّة، ومن ذلك قوله تعالى :﴿**تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ**﴾ **القمر/14. وقوله:** ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ**﴾ المائدة/116. وقد أنكر الرضي على من حاول من النحاة [4] إلصاق دلالة المستقبل على هذا المركّب (إن كنت قلته)، وذلك بقلبه إلى (أكن قلته)، ووصفه بأنّه «ظاهر الفساد، لأنّ هذه الحكاية إنّما تجري يوم القيامة»[5].

ولعلّ هذا الفراغ الذي تركه النحاة القدماء في دراسة هذا النوع من المركّبات، كان دافعًا قويًّا لدى الباحثين المعاصرين لوضع «مصطلحات زمنيّة تقابل المصطلحات

---

[1] – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، (دت)، ص116.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص5–6.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص97.

[4] – نسب رضي الدين عبارة (أكن قلته) إلى ابن السراج، ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج2، ص942.

[5] – رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج2، ص942.

الزمن	الجهة	صيغة فعل	صيغة يفعل
الماضي	البعيد المنقطع	كان فعل، لقد كان فعل، هل كان فعل.	لم يكن فعل.
	القريب المنقطع	كان قد فعل، إنّه كان قد فعل، هل كان قد فعل.	لم يكن قد فعل.
	المتجـــدّد	كان يفعل، لقد كان يفعل، هل كان يفعل.	ما كان يفعل، لم يكن يفعل، كان لا يفعل.
المستقبل	البعيـــــد		ما كان ليفعل.

الزمنيّة في لغات أخرى» [1]، ومن ذلك ما يقدّمه تمام حسان في جداوله الزمنيّة من تناوبات جهيّة تتحقّق من خلال ائتلاف (كان) مع الفعل، نلخّصها في الجدول الآتي:

يبدو من خلال توزيعات تمام حسان أنّه جعل من المورفيم (قد) نقطة ارتكاز في تحديد الجهة في المركّب (كان + الفعل)، وهو حكم سابق كنّا قد ناقشناه قبلاً يقضي بأنّ (قد) تفيد القرب.

والملاحظة الثانية التي نقف عندها، هي مركّب (كان يفعل) الذي يفيد التجدّد عند تمام حسان، وهو ما لم يحظ في توزيعاته بتفصيل الحالتين اللتين يكون عليهما هذا التجدّد. فالتجدّد يكون على جهة الاستمرار في حينه (أي لمرّة واحدة) كقولنا: كان يقرأ الجريدة فجاءه صديقه. وقد تكون جهة التجدّد دالة على العادة في الماضي [2]، كقوله تعالى: ﴿كَانُواْ قَلِيلاً مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ الذاريات/17.

وكذلك الشأن في (ما كان يفعل)، التي تأتي لنفي الحدث في وقت معيّن من الزمن الماضي، كقولك لمن ظنّ أنّك كنت منشغلاً بالكتابة حين مرّ بك: ما كنت أكتب. وقد تكون لنفي الفعل قبلاً نحو قولك: ما كنت أقرأ، أي كنت أميّا، ومثل قوله

[1] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص241

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص222.

تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ العنكبوت/ 48.[1]

جعل تمام حسان لمركّب (ما كان ليفعل) دلالة نفي المستقبل البعيد، «وهو جعْلٌ كيفيّ يستند إلى الملاحظة الشخصيّة»[2] .

إنّ نمط النفي مع لام الجحود لا يوجّه النفي إلى قرب أو بُعد، بل يقوّي ويؤكّد النفي، «ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين، أنّ أصل "ما كان ليفعل" ما كان يفعل ثمّ أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في"ما زيد بقائم"» [3] . وفي حديث سيبويه عن المركّب (كان سيفعل) يشير إلى ما يمكن أن نسميّه مستقبل الماضي، وجعل نفيه " ما كان ليفعل،[4].

كما أنّه (تمام حسان) لم يشر إلى الفرق الجهيّ الدقيق بين صيغتي النفي (ما كان يفعل) و(كان لا يفعل)، بل يسوّي بينهما جهيّا، غير أنّ الاستعمال الفصيح يفرّق بينهما، فـ «التعبير بـ (كان لا يفعل) يفيد الدأب والعادة، وذلك نحو ما جاء في الأثر عن النبي (ص) " أنه كان لا يقوم من مصلاّه حتى تطلع الشمس " أي كان هذا دأبه وعادته.. ولذا فالنفي بـ (كان لا يفعل) أطول وأدوم وأعمّ من (ما كان يفعل) » [5].

لم يتطرّق تمام حسان في توزيعاته إلى انتظام (كان) مع الفعل في السياق الشرطي، وما تحقّقه من تناوبات جهيّة، مثل: (إنْ كان فعل، إنْ كان يفعل، إنْ كان سيفعل، إنْ يكن فعل، إنْ يكن يفعل).

والملاحظ في هذه التراكيب، أنّ فعل الكون إذا جاء بصيغة الماضي (إنْ كان فعل)، نسخ دلالة المستقبل لمورفيم الشرط (إنْ)، ليفيد التركيبُ تمامَ الحدث في الماضي. جاء في شرح ابن يعيش منسوبًا للمبرّد: «إنّما ساغ ذلك (يقصد الدلالة على

---

[1] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص241.

[3] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص236.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص7.

[5] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص223.

المضيّ) في كان لقوّة دلالتها على المضي، وأنّها أصل الأفعال وعبارتها، فجاز لذلك أنْ تقلب في الدلالة (إن)، ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير (كان) بعد (إن) إلاّ ومعناه المضارع»[1]، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ يوسف/25، أوْ عدم تمامه كما في (إنْ كان يفعل) فيفيد التجدّد والاستمرار، كقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ البقرة/ 172. فـ(كان) تنسخ دلالة المستقبل لأداة الشرط، إلاّ أنْ تقوّى دلالة المستقبل في الفعل بأداة تصرفه إلى المستقبل، كما في (إنْ كان سيفعل) ، إذْ يمكن أن نختبرها بظرف دال على المستقبل كقولنا : إنْ كنت ستسافر غدا فأخبرني.

بل قد يرِد فعل الشرط (فعل الكون) دالاً على المضيّ، وإن لم يأت على صيغة الماضي، كما في التركيب (إنّ يكن فعل) كقول الشاعر[2]:

وَإِنْ تَكُ دِرْعِي يَوْمَ صَحْرَاءَ كُلْيَةٍ أُصِيبَتْ فَمَا ذَاكُمْ عَلَيَّ بِعَارِ[3]

وبناءً على ما تقدّم نخلص إلى الجدول الآتي للمركّب الشرطي لفعل الكون مع الفعل:

المركّب الشرطي(إن+ فعل الكون+ الفعل)	الجهة
إنْ كان فعل.	**تمام الحدث في الماضي.**
إنْ كان يفعل.	**التجدّد والاستمرار في الماضي.**
إنْ كان سيفعل/ إنْ كان سوف يفعل.	**عدم التمام في المستقبل القريب/ البعيد.**
إنْ يكن فعل/ إنْ كان قد فعل.	**تمام الحدث في الماضي / توكيد تمام الحدث، في الماضي.**
إنْ يكن يفعل.	**عدم تمام الحدث في الماضي(استمرار وتجدّد).**

[1] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص156.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص67.

[3] – البيت من الطويل، نسبه صالح السامرائي لحريث بن سلمة، ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص67.

هـ- أفعال الكينونة الخاصة:

وهي ما شابه (كان) في العمل، ومنها: أصبح وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام ..[1]، جاء في المفصّل :«وأصبح وأمسى أختان لأنّهما متقابلان في طرفي النهار ، وظلّ وأضحى أختان لاتّفاقهما في المعنى إذ كانا لصدر النهار، ومازال وما انفك وما فتئ وما برح أخوات، لانعقادها بما في أوّلها، وبات وصار أختان لاشتراكهما في الإعلال.. وأمّا غدا وراح فقد يجريان هذا المجرى، فيقال غدَا زيدٌ ماشيًا وراح محمد راكبًا، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة.»[2]، وقد قاد هذا الفهم إلى تفسير بعض السياقات القرآنيّة باعتبار الدلالة الوضعية لهذه الأفعال، ففي قوله تعالى :﴿**قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ**﴾ الشعراء/ 71. يقول الزمخشري: «وإنّما قالوا نظلّ لأنّهم يعبدونها بالنهار دون الليل»[3]. وجاء في اللسان: «ظلّ نهاره يفعل كذا وكذا ... لا يقال ذلك إلاّ في النهار، لكنّه قد سُمع في بعض الشعر ظلّ ليلَه»[4].

لكنّ الحقيقة أنّها قد تأتي بمعنى (كان وصار) من غير أنْ يقصد بها وقت مخصوص، «فقد وردت (ظلّ) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ليس فيها موضع واحد تخصّص الفعل فيه بالنهار، ممّا يدلّ على أنّ هذا الأصل قليل الاستعمال جدّا»[5]، ومن ذلك قوله تعالى :﴿**وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ**﴾ الروم/51.

يرى المطلبي «أنّ مادّة (ظلّ) بتحوّلها إلى فعل مساعد، أخذت تفقد دلالتها المعجميّة التي تربط هذه المادّة بالنهار، وصارت تؤدّي وظيفة زمنيّة في جميع الأوقات، وبعبارة أخرى، فإنّ (ظلّ) تحوّلت إلى فعل مساعد يشير إلى الاستمرار، شأنه

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص89.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص90.

[3] – الزمخشري، تفسير الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009، ص 762.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص415

[5] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص236.

شأن مواد الاستمرار: "استمر يفعل" و"بقي يفعل"» [1]. ونعتقد أنّ ذلك يجري على (أصبح وبات وأضحى وأمسى)، لكنّ هذا لا يعنى أنّها تخلّصت من دلالتها المعجميّة، فقد تأتي لتدلّ على مواقيتها، وذلك مثل قوله تعالى:﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ القلم/19-20، وقول الشاعر عنترة بن شداد من الكامل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطوَى وَأَظَلُّهُ حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ المَأْكَلِ[2].

وقد جعل بعض الباحثين المعاصرين (أصبح وبات وأضحى وأمسى وظلّ) في حقل توزيعي واحد مع (كان) باعتبارها تؤدّي الوظيفة الزمنية نفسها[3].

أثار مالك يوسف المطلبي قضيّة نفي المركّبات التي تنشئها أفعال الكون الخاصّة مع الفعل، يقول: «هذا النوع من النفي لم يرِد له استعمال في القرآن، ولم يعرض له في مباحث النحاة القدماء، ولا في مباحث المعاصرين فيما وقع تحت يدي»[4]، لينتهي في جداول توزيعاته إلى جعل نفي المركّب (ظل يفعل) (ما كان يفعل)، ونسب إلى تمام حسان أنّه جعل نفيه: (لمّا يفعل). ويرى أنّ التركيبات المنفيّة مثل (ما ظلّ يفعل)، و(ما أصبح يفعل) « ليست جملًا، لأنّها انطوت على خرق في الطبيعة النحويّة للجملة العربيّة» [5]، لأنّ نفي المركّبات التي تكوّنها بائتلافها مع الأفعال التامّة ـ فيما يرى ـ ينصبّ على أحداث هذه المواد المساعدة دون أن ينصبّ على أحداث الأفعال [6]. لكنّه يعود في بعض توزيعاته ليجعل نفي (سيظلّ يفعل) هو (لا يظلّ يفعل)، ونفي (سوف يظلّ يفعل) هو (لن يظلّ يفعل) [7].

---

[1] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص253.

[2] – البيت من الكامل، لعنترة بن شداد. ينظر: الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنترة، قدّم له ووضع هوامشه ونهايته: مجيد طرّاد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص127.

[3] – مالك يوسف الطلبي، الزمن واللغة، ص254.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – ينظر: المرجع نفسه ، ص 255.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7] – ينظر : المرجع نفسه، ص206.

إنّ النفي المسلّط على الفعل المساعد، إنّما هو نفي مقيّد بفعل الحدث بعده، ففي قولنا: ما أصبح زيد يعمل، لم ننف أن يكون من زيد إصباح، بل نفينا أن يكون منه إصباح مقيّد بفعل العمل، ولهذا يمكن أن نستأنف ونقول: بل أصبح يدرس، ومثل ذلك قولنا: ما صار يفعل، لنفي الصيرورة والتحوّل لفعل معيّن، وليس نفي الصيرورة ابتداءً. وهذا بالضبط ما أشار إليه فندريس في قوله:«والعقل يحس بالفعلين "كان فعل" وكأنّهما وحدة رغم أنّه يمكن وضع كلمة بينهما»[1].

وكذلك يكون الأمر في الأفعال التامّة، نحو قولنا: ما جاءنا يطلب العلم، فنحن لم ننف المجيء وحده، بل نفينا المجي مقيدا بطلب العلم.

إنّ نفي (ظلّ يفعل) من خلال مادّة فعليّة غير مادّة الفعل المراد نفيه، ليكون (ما كان يفعل) أمر غريب، إلى جانب أنّه يسوّي بذلك بين عبارتي (ظل يفعل) و(كان يفعل).

إنّ إجراء تطبيق على هذا التوزيع يبيّن الفرق من خلال السياقين الآتيين:

1 -ظلّ ينتظر حضوري ساعة كاملة.

2 -ما كان ينتظر حضوري ساعة كاملة.

لا شكّ في أن عدّ الجملة (2) نفيا للجملة (1) أمر ظاهر الفساد.

وفي المقابل لا نرى أنّ اللغة ترفض سياقات مثل:

– ما ظلّ القائد طوال العام يحرس مدينتكم إلا ليحميَكم من الخطر.

– لن يظلّ زيد يدافع عنكم وأنتم قاعدون.

– ما عاد[2] زيد يقيم لنا وزنًا، ولا أصبح يعرف لنا قدرًا.

إنّ تنوّع جهات الزمن التي تحقّقها الأفعال الناقصة، يفرض نمطًا انتقائيًّا لأحداث الأفعال التي تأتلف معها، ومن ذلك مثلاً ما تفيده كلّ من (مازال وظلّ) من جهات. وقبل أن نختبر هذه الانتقائية نشير إلى الفروقات بين (مازال ، لا يزال ، وظلّ):

فظلّ: تفيد الاستمرار في الماضي المطلق غير المتصّل بالحاضر.

---

[1] – فندريس، اللغة، ص107.

[2] – "عاد" من أخوات كان، ويجري عليها ما يجري على صار.

مازال: تفيد الاستمرار (الماضي المتّصل بالحاضر). مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ غافر/ 43.أي: بقيتم في شك[1].

لا يزال: تفيد الاستمرار(الماضي، الحاضر، المستقبل).مثل : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ البقرة/217.

وبالتالي فهي غير قابلة للاستبدال.

- *ما زال زيد يموت.
- *ظل زيد يموت.
- *ظلت القنبلة تنفجر.
- ما زال زيد لم يمت = مازال زيد يحيا.

إنّ الفعلين (يموت، تنفجر) من الأفعال اللحظيّة، التي لا تأتلف مع أفعال الكون الخاصّة (ما زال، وظل ..) التي تفيد الاستمرار، ولهذا فإنّ منطق اللغة يرفض التراكيب أ، ب، ج ، بينما في الجملة (د) نلاحظ أنّ أداة النفي (لم) قد قلبت دلالة الفعل (زمنا ومعنى)، فتحوّل إلى معنى (يحيا) فخرج من الدلالة اللحظيّة، ذلك أنّ دلالة النفي تفيد استغراق نفي الحدث في كلّ أجزاء الزمن الماضي، ولهذا فإنّ الفعل المنفي قد ائتلف معها.

ويمكن أن نخلص إلى الجدول الآتي:

[1] – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 242.

الزمن	الجهة	الإثبات	النفي
الماضي	غير المحدّد	فعل	لم يفعل، ما فعل
	المقاربي	كاد يفعل	لم يكد يفعل، ما كاد يفعل
	البعيد	كان فعل	ما كان فعل، لم يكن فعل
	مستقبل الماضي	كان سيفعل	ما كان ليفعل
	الاستمراري	ظلّ يفعل	ما ظل يفعل
الحاضر	غير المحدّد	يفعل (الآن) (غدا)	لا يفعل (الآن) (غدا)
	الشروعي	أخذ يفعل	لمّا يفعل
	المقاربي	يكاد يفعل	لا يكاد يفعل
	المستمر	يكون يفعل/ يظل يفعل	لا يكون يفعل/لن يظل يفعل
المستقبل	القريب	سيفعل	لن يفعل
	البعيد	سوف يفعل	لن يفعل
	المستمر	سوف يظلّ يفعل	لن يفعل
المشترك	من الماضي حتى الحاضر	ما زال يفعل لا زال يفعل	/
	الماضي و الحاضر والمستقبل	لا يزال يفعل	/

خاتمة الفصل:

-لم يكن الزمن موضوعًا مستهدفًا بذاته لدى النحاة القدماء.

-الفعل في العربيّة ثلاثة أقسام:

ماض: يدلّ بأصل وضعه مفردًا على الزمن الماضي دلالة قطعيّة.

مضارع: يدلّ بأصل وضعه مفردًا على الزمن الحاضر دلالة قطعيّة.

فعل الأمر: يدلّ بأصل وضعه مفردًا على الزمن المستقبل دلالة قطعيّة.

-يمكن لهذه الصيغ (فعل، يفعل، افعل) أن تتخلّى عن دلالاتها ، لتفيد دلالات جديدة إذا دخلت في الاستعمال (السياق) من خلال القرائن (حاليّة، لفظيّة، تاريخيّة..).

-لا بدّ من التمييز بين الزمن الصرفي (زمن الفعل المفرد) والزمن النحوي (زمن الجملة).

-لقد كان النحاة القدماء على وعي بانحراف الصيغة عمّا وضعت له، غير أنّ منهجهم في البحث لم يمكّن من حصر الإحالات الزمنيّة، فجاءت ملاحظاتهم متفرّقة على أبواب النحو.

-إنّ اختلاف النحاة ليس بدعًا ، و لم يكن مطلوبًا منهم أن يحقّقوا الإجماع في أيّ قضيّة نحويّة، فالمحدثون هم أيضًا اختلفوا في كثير من القضايا.

-إنّ مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، ومجاله الجملة العربيّة بأنواعها(الخبرية والإنشائية)، حيث تتضافر مجموع القرائن اللفظيّة من لواصق وأدوات وظروف ونواسخ، مع القرائن المعنوية التي تضبط معنى السياق، وكذا القرائن الحاليّة التي تعيّن المقام، وتأتي من خارج السياق.

-قد تتوافق الدلالة التركيبيّة مع الدلالة الصرفيّة، فيتّسق زمنُ الفعل في السياق مع الزمن الذي يفيده وضعًا، ويكون للقرائن دور في تحديده بدقّة، مع عدم مخالفة

دلالة الصيغة العامّة، وقد يخرج الفعل عن دلالته الصرفيّة، فيدلّ على زمن غير الذي تفيده صيغته مفردة.

خاتمة

خاتمة

انتهى البحث بخاتمة تجمل أهمّ النتائج المتوصّل إليها:

- تمثّل اللغة العربيّة – ب وصفها لغة تأليفيّة حافظت على مستواها الصوتيّ والصرفيّ والمعجميّ– مادّة هامّة بين أيدي العلوم الإنسانيّة، وهي نموذج مثاليّ لأقدم صورة لشقيقاتها الساميات. وندعو إلى دراستها.

- الكلم ثلاثة أقسام (أسماء ، أفعال، حروف)، يعتري في داخل كل قسم تجاذبات، قد تؤهلّها إلى أن تنتقل إلى القسم الآخر، كاسم الفعل مثلًا، فالأسماء ليست على درجة واحدة من الاسميّة.

- المضمرات وحدات لغويّة اسميّتها اعتباريّة، تقوم بدور هام يُختزل به كثير من الألفاظ.

- النواسخ عناصر تحويليّة في نمط الجملة ، تؤدّي معنًى خاصّا، وتغييرا في الحركة الإعرابية، وهي لا تشكّل طرفًا في الإسناد.

- الإعراب ظاهرة صوتيّة خاصة باللغة العربيّة.

- الإعراب التقديري اختيار منهجي، عالج من خلاله النحويّون الحالات التي خرجت عن الأصل.

- القول بالحذف والتقدير، هو تجاوز لمجرّد الوصف الشكليّ للبنية السطحيّة للتركيب، الذي يراعي المعنى أكثر ممّا يتّصل بالشكل.

- الوظيفة الإعرابيّة تحدّدها الصيغة، ونوعيّة الكلمة، والمعنى الذي يجلب الحركة الإعرابية، وهي تقوم على علاقات خاصّة بين أجزاء الكلام.

- حركات الإعراب تنسب إلى الوضع اللغوي الذي أقرّته الجماعة اللغويّة. فإذا خالفها المتكلّم خرج عمّا تقتضيه اللغة، ولَحَنَ ، فيُسأل عنه.

- الاعتماد على منهج لغويّ مقارن، لتفسير ظاهرة الإعراب والجنس وغيرها من مقولات النحو العربيّ، هو محاولة لتفسير ظ واهر اللغة من خارج اللغة، ولسنا نعترض على الاستئناس بالمنزع التاريخيّ، لكنّنا في الوقت نفسه، لسنا مع اتّخاذه حكمًا فيصلاً، لأنّ أكثر نتائجه مبنيّة على الظنّ والتوهّم.

- ظاهرة التصنيف الجنسيّ تشمل كلّ الأسماء والصفات، ولا محايدَ في اللغة العربيّة.

- يمكن تفسير ظاهرة التذكير والتأنيث في بعض الصفات، نحو: مرضع، مذكار، صبور.. من خلال دلالة البناء الصرفيّ. وكذلك الأمر في تحديد الدلالة الزمنيّة للصفة المشبّهة، فلكلّ بناء صرفيّ دلالة زمنيّة غالبة يشير إليها.

- الطرح المنهجي السليم لمقولة التعريف والتنكير، يقتضي النظر إلى الأسماء في نطاق الجملة، وليس النظر إلى المفردة خارج السياق.

- هناك فرق بين التفسير والتعريف، فالموصول يفسَّر بصلته ولا يتعرّف بها.

- التعريف بالإضافة تعبير أوسع من أن يكون على تقدير حرف.

- يمثّل الضمير في عُرف النحاة أعلى درجات المعارف. فإن كان عائدًا على نكرة فهو نكرة مثلها.

- اعتمد النحاة في تقسيم للجملة محورين هما: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، متّخذين من المسند والمسند إليه مرتكزًا أساسيًّا لهذا التقسيم.

- المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام، ولا يتألّف كلام من غير مسند ومسند إليه، أمّا ما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة، وعلاقة الفضلات بالنواة الأساسيّة للتركيب الإسنادي علاقة متغيّر بثابت.

- نظريّة العامل من أهمّ النظريات التي قام عليها النحو العربي، ومن الصعب محاولة تجاوزها لتفسير علامات الإعراب.

- جعَل النحاة للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإنْ جاء الكلام على الأصل لم يكن ذلك من باب التقديم والتأخير، وإن وُضعت الكلمة في غير مرتبتها، دخلت في باب التقديم والتأخير، والرتبة لكلّ من المبتدأ والخبر غير محفوظة.

- الزمنَ مقولة فعليّة بامتياز، وتنوّع الإحالة الزمنيّة مرهون بما يقابله من تنوّع في الصيغ الصرفيّة، وتعدّدٍ في الأدوات والمكوّنات التي تدخل على الأفعال. وهو ما يجعل اللغة العربيّة لغة زمنيّة وجهيّة في الوقت نفسه.

- التمام(perfect)، وعدم التمام (imperfect)، أدبيات غربية يمكن الاستفادة منها لتدقيق جهة الزمن في اللغة العربيّة.

- القرب والبعد في جهة المستقبل لـ(السين وسوف) موضوع اعتباريّ وليس كميًّا، وعلى هذا فإنّ جهة المستقبل مع هذين المورفيمين، تتحدّد من خلال ثلاث اعتبارات هي: مقتضيات الحدث وطبيعته، الغرض، رؤية المتكلّم للحدث.

- تنوّع جهات الزمن التي تحقّقها الأفعال الناقصة، يفرض نمطًا انتقائيًّا لأحداث الأفعال التي تأتلف معها.

- نحن بحاجة إلى فهم التراث النحويّ أكثر ما نحن بحاجة إلى نقده.

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	7	الفاتحة	199
﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾	2	البقرة	193
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾	5	البقرة	251
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	6	البقرة	288
﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾	7	البقرة	279
﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾	7	البقرة	288
﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾	33	البقرة	196
﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ ﴾	34	البقرة	124
﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾	40	البقرة	355
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾	48	البقرة	164/36
﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾	58	البقرة	51
﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ﴾	85	البقرة	30
﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾	85	البقرة	250
﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾	85	البقرة	252
﴿ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ ﴾	91	البقرة	340
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾	96	البقرة	164
﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾	102	البقرة	356

﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	113	البقرة	356
﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾	116	البقرة	279
﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾	124	البقرة	121/29
﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾	137	البقرة	79
﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾	144	البقرة	340
﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡ﴾	145	البقرة	201
﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾	149	البقرة	338
﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾	158	البقرة	198
﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾	163	البقرة	282
﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾	172	البقرة	373
﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ﴾	178	البقرة	351
﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾	184	البقرة	281
﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾	187	البقرة	329
﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	195	البقرة	80
﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾	217	البقرة	377
﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾	221	البقرة	279
﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾	222	البقرة	338
﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾	228	البقرة	142
﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾	235	البقرة	51
﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾	251	البقرة	299
﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾	255	البقرة	81
﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى	257	البقرة	336

﴿ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾			
﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	7	آل عمران	121
﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ ﴾	9	آل عمران	201
﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾	36	آل عمران	209
﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾	47	آل عمران	242
﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾	106	آل عمران	198
﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡ ۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ۖ ﴾	154	آل عمران	279
﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ ﴾	173	آل عمران	338/29
﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	182	آل عمران	368
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗا﴾	10	النساء	198
﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعٗةٗ مِّنكُمۡ﴾	15	النساء	189
﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾	28	النساء	192
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗا ﴾	30	النساء	356
﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدۡبَارِهَآ﴾	47	النساء	164
﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ ۗ ﴾	56	النساء	338
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ	57	النساء	361

﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾			
﴿إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾	76	النساء	198
﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾	84	النساء	196
﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾	100	النساء	125
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾	135	النساء	63
﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾	153	النساء	363
﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَ﴾	164	النساء	364
﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾	171	النساء	83
﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾	3	المائدة	191
﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾	32	المائدة	301
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾	34	المائدة	338
﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾	61	المائدة	50/48
﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾	67	المائدة	300
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾	69	المائدة	116
﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾	71	المائدة	286
﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾	95	المائدة	345/200
﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾	116	المائدة	370
﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾	119	المائدة	96

﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾	91	الأنعام	171
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾	92	الأنعام	345
﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ ﴾	95	الأنعام	334
﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾	95	الأنعام	345
﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾	109	الأنعام	196
﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾	16	الأعراف	51
﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾	22	الأعراف	252
﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾	26	الأعراف	283
﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾	31	الأعراف	50
﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَا ﴾	38	الأعراف	49
﴿ وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾	101	الأعراف	243
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾	193	الأعراف	264
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ ﴾	6	الأنفال	83
﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا ﴾	61	الأنفال	220
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	6	التوبة	297
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾	6	التوبة	300
﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾	6	التوبة	304
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾	40	التوبة	191
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾	61	التوبة	198

﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾	122	التوبة	338
﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ ﴾	3	يونس	252
﴿جَآءَتۡهَا رِيحٞ عَاصِفٞ﴾	22	يونس	226
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾	27	يونس	80
﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾	39	يونس	339
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾	44	يونس	164
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾	58	يونس	140
﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾	8	هود	368
﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا ﴾	15	هود	370
﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ﴾	29	هود	345
﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾	43	هود	95
﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾	53	هود	79
﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾	78	هود	251
﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ﴾	103	هود	347/164
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ ﴾	108	هود	338
﴿ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ﴾	108	هود	347
﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾	13	يوسف	193
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ ﴾	25	يوسف	373
﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾	26	يوسف	184
﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾	30	يوسف	301
﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾	32	يوسف	252
﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾	83	يوسف	272

﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾	94	يوسف	220
﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ﴾	8	الرعد	309
﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	10	إبراهيم	334
﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾	21	إبراهيم	337
﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلٗا﴾	42	إبراهيم	123
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	2	الحجر	340
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾	2	الحجر	340
﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾	94	الحجر	336
﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾	1	النحل	49
﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا ﴾	30	النحل	302
﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	40	النحل	62
﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِمۡ مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ﴾	61	النحل	339
﴿ تَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُ ﴾	69	النحل	299
﴿ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا﴾	9	الإسراء	86
﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾	36	الإسراء	251
﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ﴾	39	الإسراء	251
﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	78	الإسراء	298
﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ ﴾	81	الإسراء	298
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾	110	الإسراء	267
﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾	6	الكهف	71

﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾	6	الكهف	364
﴿ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾	88-87	الكهف	360
﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾	21	مريم	251
﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾	25	مريم	80
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾	38	مريم	302
﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾	46	مريم	281
﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾	63	طه	116
﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	63	طه	136
﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾	69	طه	49
﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	78	طه	189
﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	91	طه	368
﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾	128	طه	264
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾	2	الأنبياء	300
﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	3	الأنبياء	301
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾	30	الأنبياء	193
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾	35	الأنبياء	343/331 345/
﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾	81	الأنبياء	226

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾	1	الحج	203
﴿إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾	1	الحج	160
﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾	2	الحج	226
﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾	37	الحج	121
﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَثَمُودُ﴾	43	الحج	180
﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	72	الحج	220
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾	73	الحج	368
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا فَوۡقَكُمۡ سَبۡعَ طَرَآئِقَ﴾	17	المؤمنون	363
﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	36	المؤمنون	300
﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾	44	المؤمنون	338
﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍ ﴾	91	المؤمنون	366
﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾	117	المؤمنون	186
﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾	13	النور	192
﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾	35	النور	190
﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾	37–36	النور	296
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾	45	النور	163
﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ	45	النور	337

﴿ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ ﴾			
﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾	64	النور	363
﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾	5	الفرقان	290
﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ﴾	8	الفرقان	301
﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾	54	الفرقان	282
﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾	71	الشعراء	374
﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾	82	الشعراء	86
﴿ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴾	88	الشعراء	198
﴿وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾	130	الشعراء	268
﴿ قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾	136	الشعراء	338
﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ ﴾	12	النمل	51
﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا ﴾	19.18	النمل	259
﴿ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾	63	النمل	279
﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾	75	النمل	230
﴿قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ ﴾	26	القصص	184
﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَ ﴾	87	القصص	301
﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾	33	العنكبوت	82
﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ﴾	48	العنكبوت	372
﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾	51	العنكبوت	299

﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾	4-2	الروم	359
﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾	4	الروم	95
﴿وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ﴾	51	الروم	375
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾	12	السجدة	345
﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ﴾	4	الأحزاب	283
﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾	37	الأحزاب	187
﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ﴾	37	الأحزاب	339
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾	39	الأحزاب	300
﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾	40	الأحزاب	179
﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا﴾	47	الأحزاب	86
﴿هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾	7	سبأ	165
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	1	فاطر	345
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾	3	فاطر	118
﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُ﴾	22	فاطر	81
﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾	28	فاطر	83
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ﴾	44	فاطر	118
﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾	20	يس	163
﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾	63	يس	220
﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾	78	الصافات	264

﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ﴾	30	ص	299
﴿وَإِنَّهُم عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴾	47	ص	148
﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ ﴾	71	ص	334
﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴾	14	الزمر	343
﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ﴾	36	الزمر	79
﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ﴾	37	الزمر	79
﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا ﴾	42	الزمر	309
﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾	64	الزمر	282
﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ ﴾	73	الزمر	337
﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾	43	غافر	377
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	60	غافر	361
﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةً ﴾	39	فصلت	281
﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾	47	فصلت	290
﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾	19	الشورى	310
﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ ﴾	87	الزخرف	296
﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾	38	الدخان	268
﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾	22	الجاثية	336
﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَا﴾	4	محمد	220/213
﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾	4	محمد	351
﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ ﴾	15	محمد	367
﴿أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾	24	محمد	288

﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	18	الفتح	191
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	28	الفتح	79
﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾	29	الفتح	179
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴾	38	ق	366
﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ﴾	35	ق	288/279
﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾	17	الذاريات	371
﴿ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾	25	الذاريات	274
﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾	10	النجم	189
﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩ وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ ﴾	40-39	النجم	359
﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ ﴾	7	القمر	274
﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾	14	القمر	370
﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾	27	القمر	345/331
﴿فَنَادَوۡاْ صَاحِبَهُمۡ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾	29	القمر	58
﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾	49	القمر	124
﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾	24	الرحمن	172
﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ۝٤ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ﴾	5-4	الواقعة	298
﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ ۝٥١ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ۝٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ۝٥٤ ﴾	51	الواقعة	343

﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ﴾	16	الحديد	299
﴿يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ﴾	6	المجادلة	59
﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾	8	المجادلة	258
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	10	الجمعة	298
﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾	7	التغابن	58
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾	1	الطلاق	298
﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾	3	القلم	164
﴿فَطَافَ عَلَيۡهَا طَآئِفٞ مِّن رَّبِّكَ وَهُمۡ نَآئِمُونَ ۝١٩ فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾	19- 20	القلم	375
﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾	2-1	الحاقة	283
﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ ۝٢٠ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٢١ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٖ ۝٢٢ قُطُوفُهَا دَانِيَةٞ﴾	23.19	الحاقة	220
﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾	7.6	المعارج	/360 361
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾	16-15	المزمل	190
﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾	18	المزمل	226
﴿ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾	26	المدثر	361
﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾	49	المدثر	334
﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾	26	القيامة	300
﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾	30	القيامة	23

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	31	القيامة	337
﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	40	القيامة	123
﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾	1	الإنسان	367
﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾	27	الإنسان	251
﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	35	المرسلات	198
﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾	5-4	النبأ	360
﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾	40	النبأ	360
﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۝١٢ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾	13-1	التكوير	297
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	1	المطففين	279
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾	1	الانشقاق	297
﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	16-14	البروج	282
﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾	22	الغاشية	79
﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾	21	الفجر	297
﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	15-14	البلد	301
﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾	12	الشمس	58
﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْأَخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾	13	الليل	294
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	5	الضحى	359

﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	5	القدر	286
﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾	1	الزلزلة	298
﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ۝١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ۝٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ﴾	4-1	العاديات	150
﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	3-2	العصر	192
﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾	4-1	الهمزة	219
﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾	4	الهمزة	142
﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾	1	النصر	337
﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	1	الإخلاص	283

فهرس الشعر		
سَيُغْنِينِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ	/	238
الباء		
ثمّ قالوا تحبّها قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب	عمر بن أبي ربيعة	88
عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبّني لم أضربُه	/	125
فقالت له العينان سمعا وطاعة وحدّرتا كالدرّ ما لم يثقب	/	259
يُرَجِّى المرءُ مَا إنْ لا يَرَاهُ وتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ	جابر بن رألان الطائي	82
أَلَا إنْ سَرَى لَيْلِي فبِتّ كئيبا أُحاذِر أنْ تنْأى النَّوَى بِغَضُوبَا	/	82
قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ومن يسوّي بأنف الناقة الذنبا	الحطيئة	177
والفَتَى بَيْنَنَا تَرَاهُ نَاعِمَا قَلَبَ الدَّهْرُ غِنَاهُ فانْقَلَبْ	امرؤ القيس	59
التاء		
إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها	أبو النجم العجلي	134
الحاء		
نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا	ليلى الأخيلية	253
الدال		
وما كلّ من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلقه لك منجدا	/	62
أزف الترحّل غير أنّ ركابنا لمّا تزُل برحالنا وكأنْ قَدِ	النابغة الذبياني	66
أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقتْ لَبُونُ بَنِي زياد	/	79
ما إن جزعت ولا هلعت ولا يردّ بكاي زندا	عمرو بن معد يكرب	82

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ	الملعوط بن بدل القريعي	82
قالت له الطير تقدّم راشدا إنّك لا ترجع إلاّ حامدا	أبو النجم	259
مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا	الزباء	304
وإنّي لآتيكم تشكُّر ما مضى من الأمر واستيجابَ ما كان في غدِ	الطرماح	339
فكنت والأمر الذي قد كيدا كالذْ تزبّى زُبيةً فاصطيدا	/	253
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد	الفرزدق	285
الراء		
لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لمْ يوفون بالجار	/	125
وَإِنْ تَكُ دِرْعِي يَوْمَ صَحْرَاءَ كُلْيَةٍ أُصِيبَتْ فَمَـا ذَاكُـمْ عَلَيَّ بِعَارِ	حريث بن سلمة	373
ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذعر	زهير بن أبي سلمي	34
وما اهتزّ عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلاّ لسعد أبي عمرِو	حسان بن ثابت	178
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا	/	214
عهدي بها في الحي قد سُرْبِلَتْ هيفاء مثل المهرة الضامر	الأعشى	227
حسب المحبّين في الدنيا عذابهم واللهِ لا عذّبَتْهم بعدها سقر	المؤمل الحارثي	337
أقسم بالله أبو حفص عمر.. ما مسّها من نقب ولا دبر.. فاغفر له اللّهم إن كان فجر	عبد الله بن كيسبة	178
السين		
فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	/	303
وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلاّ العيس	جروان العود	86
الضاد		
قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبّك حتّى يُغمض الجفنَ مغمضُ	الحسين بن مطير الأسدي	62
العين		

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغُرّ وتخدعا	جميل بن يعمر	87
أمن المنون وريبها تتوجّع والدهر ليس بمعتب من يجزع	أبو ذؤيب الهذلي	122
أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنّا ببيداء بلقع	/	87
قالت أميمة ما لوجهك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع	أبو ذؤيب الهذلي	122
الفاء		
ولُبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف	ميسونة بنت مجدل	87
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلّف	الفرزدق	110
فقالت: حنانٌ ما أتى بك ها هنا أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف	عمر بن أبي ربيعة	291
القاف		
سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ	/	280
أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق	/	83
لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمرّ عليها وهْو منطلق	النظر بن جؤية	342
اللام		
فدعوا نزال فكنتُ أوّل نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل	ربيعة بن مقرم الضبي	34
ولقد أبيت على الطوى وأظلّه حتى أنال به كريم المأكل	عنترة	375
رسمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ	جميل بن يعمر	86
عُفْرٌ وَثِيرَانُ الصَّرِيمِ جَلَّتِ لنُجْعَةٍ فَشَلَّهَا فانْشَلَّتِ	رؤبة بن العجاج	59
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ضِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَن قَيْضٍ زَيْزَاءَ مَجْهَلِ	مزاحم بن الحارث العقيلي	74
فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل	امرؤ القيس	125
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم مغيل	امرؤ القيس	86
قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل	/	79
الميم		

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن، حرام	جرير	51
فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلمُ	المسيب بن علس	83
أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم	ذو الرمة	75
بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفُجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَرْهَمُهْ	رؤبة بن العجاج	86
بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَم ومَن يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَم	رؤبة بن العجاج	134
وَلَكَ أَعْلَامٌ رَفِيعَاتُ القِمَم...وَشَرَفٌ أَتَمَّه اللهُ فَتَم...فَنِعْمَ بَانِي المَكْرُمَاتِ والعَلَم	رؤبة بن العجاج	60
لقد وَلد الأخيطلَ أمُّ سوء على باب إستها صُلب وشام	جرير	214
لكِ اللهُ مِنْ مَفْجوعَةٍ بِحَبِيبِهَا قتيلةِ شوقٍ غيرِ مُلْحِقِها وَصْمَا	المتنبي	225
صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم	المرار الفقعسي	303
شُغِفتْ بك اللّتِ تيّمتْك فمثلُ ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغرام	/	253
وعَوْرَاءَ قَدْ أَعْرَضْتُ عَنْهَا فلَمْ يَضِرْ وَذِي أَوَدٍ قَوَّمْتُهُ فَتَقَوَّمَا	حاتم الطائي	60
حرف النون		
ويقلـن شيب قد عــلا كَ وقد كبرتَ فقلت : إنّهْ	عبد الله بن قيس الرقيات	66
لعمرك ما أدري وإنْ كنتُ داريا بسبع رمَين الجمرَ أم بثمان	عمر بن أبي ربيعة	88
يا أبتا أرّقني القذّانُ فالنوم لا تطعمه العينانُ	أبو عمرو الزاهد المطرز	137
وما إن طبّنا جُبْن ولكن منايانا ودولة آخرين	الكميت	82
الياء		
وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلّا للذيّ	/	253

قائمة المراجع:

- **المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم، دار الرحمان للطبع.**

1. **إبراهيم إبراهيم بركات**
   - التأنيث في اللغة العربيّة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط 1، 1988.
   - النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
2. **إبراهيم السامرائي(ت2001)**
   - الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983.
   - في النحو العربي نقد وبناء، دار البيارق، بيروت، لبنان، ودار عمار، عمان، الأردن،1997.
3. **إبراهيم الشمسان**
   - الفعل في القرآن الكريم – تعدّيه ولزومه– جامعة الكويت، ط1، 1986.
4. **إبراهيم أنيس (ت1977)**
   - من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978.
   - في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1992.
5. **إبراهيم أنيس وآخرون**
   - المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1972.
6. **إبراهيم مصطفى(ت1962)**
   - إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014.
7. **أحمد سليمان ياقوت (ت 2008م)**
   - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.
8. **أحمد سوسة (1982م)**
   - العرب واليهود في التاريخ، العربي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط6، (دت).
9. **أحمد عبد العظيم عبد الغني**
   - المصطلح النحوي دراسة نقديّة لغويّة، مطبعة العمرانيّة للأوفست، جيزة، مصر، 1990.

10. **الأزهري(خالد بن عبد الله ت905 هـ)**
- شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

11. **الأستراباذي (رضي الدين ت686هـ)**
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996.

12. **إسرائيل ولفنسون (ت1980م)**
- تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1، 1929.

13. **إسماعيل أحمد عمايرة**
- دراسات لغويّة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة دراسة لغويّة تأصيليّة، دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، عمان، الأردن، ط3، 1993.

14. **الأشموني(أحمد بن محمد)**
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.

15. **الأصفهاني أبو نعيم أحمد(ت430هـ)**
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1996.

16. **امحمد الملاخ**
- الزمن في اللغة العربيّة– بنياته التركيبيّة والدلاليّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

17. **إميل بديع يعقوب**
- المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

18. **أمين عثمان**
- فلسفة اللغة العربيّة، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، 1965.

19. **ابن الأنباري أبو البركات (ت577هـ)**
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985.
- أسرار العربيّة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002.
- البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970.
- منثور الفوائد، تحقيق: حاتم صلاح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1990.

20. ابن الأنباري(أبو بكر ت328هـ)

- المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، 1981.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1993.

21. الأندلسي (أبو حيان ت745هـ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط1، 1998.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، ط1، 2008.

22. الأنصاري (ابن هشام ت761هـ)

- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (دت).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 2001.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991.

23. أنيس فريحة(ت1993)

- نحو عربيّة ميسّرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (دت)، (دط).
- نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981.

24. البخاري(محمد بن إسماعيل ت256هـ):

- صحيح البخاري دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002.

25. **برجشتراسر جوتهلف(ت1933م)**
- التطور النحوي للغة العربيّة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994

26. **البطليوسي(عبد الله محمد بن السيد ت521هـ)**
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980.

27. **البغدادي (عبد القادر بن عمر ت1093هـ)**
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997.

28. **التبريزي الخطيب(زكريا يحيى بن علي ت502هـ)**
- شرح ديوان عنترة، قدّم له ووضع هوامشه ونهايته: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

29. **تماضر عبد القادر فياض**
- ديوان ربيعة بن مقرم الضبي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

30. **تمام حسان (ت2011هـ)**
- البيان في روائع القرآن، دار عالم الكتب، القاهرة ، مصر، ط2، 2000.
- الخلاصة النحوية، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2005.
- اللغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة،1989.

31. **التهانوي(محمد علي بن علي ت بعد1158هـ)**
- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996.

32. **الجرجاني الشريف (علي بن محمد السيد ت 816هـ)**
- التعريفات، مكتبة لبنان، ، بيروت، لبنان، (دط)، 1985.

33. **الجرجاني (عبد القاهر ت471هـ)**
- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5، 2004.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (دط)، 1982.

34. **جميل علوش(ت 2010م)**

- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربيّ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

35. **ابن جني (أبو الفتح عثمان ت392هـ)**

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار، دار سَزكين للطباعة والنشر، ط2، 1986.
- اللمع في العربيّة، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، (د. ط)، 1988.
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، القاهرة، مصر، (دت).

36. **جوزيف فندريس(ت1960م)**

- اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، 1950.

37. **الجوهري(إسماعيل بن حماد ت393هـ)**

- تاج اللغة وصحاح العربيّة ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987.

38. **الحريري(القاسم بن علي ت561هـ)**

- درّة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي و علي القرني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

39. **حساني أحمد**

- المكوّن الدلالي للفعل في اللسان العربيّ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،(دت).

40. **حسن خميس الملخ**

- التفكير العلميّ في النحو العربيّ، الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

41. **حسن ظاظا**

- اللسان والإنسان، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971.

42. **حلمي خليل**

- الكلمة- دراسة لغويّة معجميّة- ، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998.

43. **حمدو طماس**

- ديوان زهير بن أبي سلمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

44. **الخضري (محمد بن حسن الدمياطي ت1870م)**
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).

45. **الخوارزمي(محمد بن أحمد بن يوسف ت387هـ)**
- مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ، ط 2، 1989.

46. **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

47. **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (دط)، 1964.

48. **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (دط)، 1995.

49. **ديوان حاتم الطائي**، شرحه وقدّم له: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 2002.

50. **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.

51. **رابح بومعزة** النحو والصرف العربي- تحليل لساني لمفردات المقياس(الميزان الصرفي) وثنائيّة البنية السطحيّة والبنية العميقة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008.

52. **الرازي(فخر الدين محمد بن عمر ت606هـ)**
- التفسير الكبير، إعداد مكتب دار إحياء التراث العربي ، ط4، 2001.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985.

53. **رمضان عبد التواب (ت2001م)**
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1997.
- فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط6، 1999.

54. **الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت340هـ)**
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 3، 1979.
- الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1984.
- كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1985.

55. **الزمخشري(أبو القاسم محمود ت538هـ)**

- المفصّل في العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2004
- تفسير الكشاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009.

56. **ستيفن أولمان (ت1976م)**

- دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، المنيرة، ط 1، (دت)

57. **ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري البغدادي ت 316هـ)**

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 4، 1999.

58. **سمير شريف استيتية**

- اللسانيات – المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 2، 2008.

59. **السهيلي(أبو القاسم ت581هـ)**

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

60. **سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)**

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988

61. **ابن سيده: (أبو الحسن علي ت458هـ)**

- المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).

62. **السيرافي(القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت 368هـ)**

- أخبار النحويين البصريين ، تحقيق ط هـ محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة، مصر، ط1، 1955.
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

63. **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ)**

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (دط)، 1992.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1987.

64. **ابن الشجري (هبة الله بن علي ت542هـ)**
- أمالي إبن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1992.

65. **الشلوبين(أبو علي عمر بن محمد ت645هـ)**
- التوطئة. تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط2، 1981، القاهرة، مصر،.

66. **شوقي ضيف (ت2005)**
- تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1983.

67. **الشيخ محمد الأمير(ت1817م)**
- مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، مصر، (دت).

68. **صابر بكر أبو السعود**
- صور الإعراب ودلالته، مطبعة مكتبة الطليعة، أسيوط، القاهرة، 1979.

69. **الصادق خليفة راشد**
- دور الحرف في أداء معنى الجملة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996.

70. **الصبان (محمد بن علي ت1206هـ)**
- شرح الصبان على الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1، 2000.

71. **طاهر سليمان حمودة**
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

72. **ابن الطراوة (أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ت528هـ)**
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1990.

73. **عاشور المنصف**
- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي- بحث في مقولة الاسمية بين النقصان والتمام، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط1، 1999.

74. **عبادة إبراهيم**
- الجملة العربيّة دراسة لغوية نحوية،، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، 1988.

75. **عباس حسن(ت1987م)**
- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974.

76. **عباس محمود العقاد (ت1964م)**
- أشتات مجتمعات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1988.

77. **عبد الجبار توامة**
- زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته– دراسات في النحو العربي– ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

78. **عبد الرحمان أيوب**
- دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الصفاة، الكويت.

79. **عبد الرحمان بدوي**
- موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط3، 1993.

80. **عبد الله بن صالح الفوزان**
- دليل السالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1، 1998.

81. **عبد المجيد جحفة**
- دلالة الزمن في العربيّة– دراسة النسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006.

82. **عبد الهادي الفضيلي:**
- دراسات في الفعل العربي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

83. **عز الدين مجدوب**
- المنوال النحوي العربي ، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس،(دط) 1998.

84. **عزام محمد ديب**
- دور الرتبة في الظاهرة النحويّة–المنزلة والموقع، دار الفرقان، عمان ،الأردن، ط 1، 2004.

85. **العسكري (أبو هلال الحسن)**
- جمهرة الأمثال ، ظبط وتنسيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العليمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

86. **ابن عصفور (أبو الحسن علي الإشبيلي ت669هـ)**
- المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1987.

87. **ابن عقيل (بهاء الدين ت694هـ)**

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، ط2، 2001 .
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقي ق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980.

88. **العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت616هـ)**

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995.

89. **العلوي (يحيى بن حمزة بن علي ت705هـ)**

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

90. **علي أبو المكارم(2015م)**

- أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
- الجملة الفعليّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

91. **علي جابر المنصوري**

- الدلالة الزمنيّة في الجملة العربيّة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2002.

92. **عيسى برهومة**

- اللغة والجنس، حفريات لغويّة في الذكورة والأنوثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.

93. **غالب فاضل المطلبي**

- ظاهرة الإعراب في اللغة العربيّة– مدخل فيلولوجي– ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

94. **ابن فارس أبو الحسن أحمد(ت395هـ)**

- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- معجم مقياس اللغة، تح قيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1973.

95. **الفارسي(أبو علي ت377هـ)**

- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، مصر ،ط1، 1969.

96. فاضل صالح السامرائي

- الدراسات النحويّة واللغويّة عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1981.
- النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2014.
- تحقيقات نحويّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.
- معاني الأبنيّة في العربيّة،دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007.
- معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

97. فاضل مصطفى الساقي

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977.

98. الفاكهي(عبد الله بن أحمد ت972هـ)

- شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1989.

99. فخر الدين قباوة

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1989.

100. الفراء(أبو زكريا يحي ابن زياد ت207هـ)

- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

101. الفراهيدي (الخليل بن أحمد ت170هـ)

- كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، العراق، 1980.

102. الفهري عبد القادر الفاسي

- البناء الموازي – نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة– دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990.

103. فؤاد حنا ترزي

- في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان،(دط)، (دت).

104. الفيومي(أحمد بن محمد بن علي ت770هـ)

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف ، القاهرة، مصر، ط2، (دت).

105. القرطبي (ابن مضاء ت592هـ)

- الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط 1، 1947.

106. القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب437هـ)

- التبصرة في القراءات ، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفيّة، بومباي، الهند، ط 2، 1982.

107. كارل بروكلمان (ت 1956هـ)

- فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، (دط)، 1977.

108. ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت774هـ)

- تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط2، 1999.

109. الكرماني (محمود بن حمزة ت505هـ)

- أسرار التكرار، تحقيق، عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

110. كمال باشا(شمس الدين أحمد بن سليمان ت940هـ)

- أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2002.

111. كمال بشر (ت2015م)

- دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998.

112. كمال رشيد

- الزمن النحوي في اللغة العربيّة، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

113. الكوفي (الشريف عمر بن إبراهيم ت539هـ)

- البيان في شرح اللمع لابن جنّي، تحقيق: علاء الدين حمْويّة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.

114. ابن مالك (محمد بن عبد الله ت 672هـ)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1967.
- متن الألفيّة، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).

115. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 286هـ)

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر،1994.
- المذكّر والمؤنّث، تحقيق : رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 1980.

116. المبروك زيد الخير

- العلاقات الإسناديّة في القرآن الكريم، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة الجزائر، ط 1، 2011.

117. محمد حسن الشريف

- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

118. محمد رشاد عبد الظاهر خليفة

- الرسالة الرشاديّة فيما يجوز تذكيره وتأنيثه معًا في العربيّة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1952.

119. محمود أحمد نحلة

- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.

120. محمود سعد

- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

121. محمود فهمي حجازي

- مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، (دت).

122. المرادي(الحسن بن قاسم ت 749هـ)

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

123. المسدي عبد السلام

- العربيّة والإعراب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

124. مسلم بن الحجاج (ت291هـ)

- صحيح مسلم، تحقيق، نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، 2006.

125. مصطفى الغلاييني (ت1944هـ)

- جامع الدروس العربيّة، ، دار الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2005 .

126. مصطفى جواد (ت1969م)

- المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر،1955.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة أسعد، بغداد، العراق.

127. مصطفى حميدة

- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، ودار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1997.

128. ابن منظور (جمال الدين ت711هـ)

- لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (دت).

129. مهدي المخزومي (ت1993م

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

130. المهيري عبد القادر (ت2016م)

- نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

131. الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ت 518هـ)

- مجمع الأمثال، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة، إيران، (دط)، 1987.

132. هنري فليش

- اللغة العربيّة الفصحى ـ دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المنيرة، (دت).

133. الوراق(أبو الحسن ت325هـ)

- علل النحو ، تحقيق: محمود حاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط1، 1999.

134. ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين ت643هـ)

- شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).

135. يوسف المطلبي

- الزمن واللغة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط1، القاهرة، مصر، 1986.

المراجع باللغة الأجنبية:

136. W. Wright (1830-1899)

♦ A grammar of the Arabic language, librairie du Liban, Beirut, 1996.

137. Comrie Bernard

♦ Aspect: An Introduction to the study of verbal Aspect and related problems .Cambridge: Cambridge University press. 1976.

الرسائل:

138. الأمين ملاوي:

♦ جدل النص والقاعدة قراءة في جدليّة النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009، الجزائر.

139. عامر فائل محمد بلحاف:

♦ الخلاف النحوي في الأدوات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد الأردن، 2009.

140. فتوح خليل:

♦ تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة جنوب الوادي، مصر، 1996.

141. رزاق عبد الأمير مهدي الطيَّار:

♦ معاني الحروف الثنائيّة والثلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلّقات السبع، أطروحة دكتوراه، كليّة التربيّة ابن رشد. اللغة العربيّة وآدابها، جامعة بغداد، 2005.

المقالات

142. إبراهيم السامرائي:

- في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخيّة في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، شركة الشرق الأوسط للطباعة، العدد المزدوج 28–29، كانون أوّل 1985.

143. ابراهيم بن صالح الحنود:

- درجات التعريف والتنكير في العربيّة، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، ج19، ع31، 1425هـ.

144. أحمد محمد الصغير على:

- تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه– دراسة في الفكر النحوي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانيّة، جامعة قطر، عدد 15، 2003.

145. الأمين ملاوي:

- نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفة، مجلة المخبر ، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، عدد2، 2005.

146. رمضان عبد التواب:

- قضيّة الإعراب في العربيّة بين أيدي الدارسين (مقال) مجلة المجلة، عدد 114، يونيو 1966.

147. محمد خان:

- الأدوات النحويّة – بنيتها ووظيفتها– مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 4، جانفي 2009، ص21..

148. عبد الفتّاح محمد:

- الفعل المبني للمجهول في اللغة العربيّة– (أهميّته – مصطلحاته– أغراضه)، مجلّة جامعة دمشق، المجلد22، عدد1+2.

149. مازن المبارك:

- من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث، مجلّة اللغة العربيّة بدمشق، مجلّد 83.

فهرس المحتويات

مقدّمة ..... أ

الفصل الأوّل *مقولة أقسام الكلم* 6

توطئة 7

1-حدّ الكلم عند النحاة القدماء: 7

2-حدّ الكلم عند المحدثين: 9

3-أهميّة تقسيم الكلم في الدرس اللغوي 12

4-أقسام الكلم عند النحاة القدامى 14

5-أسس تقسيم الكلم عند النحاة القدماء 15

6-محاولات المحدثين لتقسيم الكلم 16

أ-تقسيم ابراهيم أنيس 16

ب-تقسيم تمام حسان 17

أوّلًا: الأسماء (موضوعات الكلم) 19

1-المفهوم 19

2-الصفات 21

3-المضمرات 26

4-أسماء الأفعال 30

5-اسم الصوت 34

6-الظروف 34

ثانيا: الأفعال (محرّكات الكلم) 36

1-المفهوم 36

2-مصدر الاشتقاق 41

3-التعدّي واللزوم في الأفعال 44

4-الفعل المبني للمجهول 51

5-الفعل المطاوع 56

6-كان وأخواتها 60

ثالثا: حروف المعاني (واصلات الكلم) 65

1-حروف المعاني (المفهوم والمصطلح) 65

أ. المفهوم 65

ب.المصطلح ..... 70.....
2-أسباب الخلاف النحوي ..... 72.....
3-تقسيمات حروف المعاني ..... 75.....
أ.من حيث البنية ..... 75.....
ب.من حيث العمل ..... 76.....
ج-من حيث وظائفها الإجماليّة ..... 76...
د-من حيث وظائفها التفصيليّة ..... 76...
4- حروف المعاني في السياق ..... 77.....
5-القول بالزيادة ..... 78.....
 الباء ..... 78.....
  لا ..... 80.....
  إنْ ..... 81.....
  أن ..... 82.....
  ما ..... 82.....
  مِن ..... 83.....
4-الحذف والتقدير ..... 83.....
أ.إضمار حرف الجرّ ..... 85.....
ب.إضمار (رُبّ): ..... 85.....
ج-إضمار حرف النصب (أن): ..... 86....
د-حذف همزة الاستفهام: ..... 87.....
خاتمة الفصل ..... 89.....
الفصل الثاني مقولة البناء والإعراب ..... 90.....
توطئة ..... 91.....
أولا: البناء ..... 92.....
1-المفهوم ..... 92.....
2-المبنيّات ..... 94.....
ثانيا: الإعراب ..... 95.....
1-المفهوم ..... 95.....
2-الملمح التاريخيّ لظاهرة الإعراب ..... 98.
3-الإعراب ونظريّة العامل ..... 107.....

-النموذج الأوّل: إبراهيم مصطفى 113
-النموذج الثاني: تمام حسان 116
4-معاني الإعراب 118
5-علامات الإعراب 125
أ-الإعراب بالحركات 125
ب-الإعراب بالحروف 132
الأسماء الستّة 132
المثنّى والجمع 135
6- الفعل بين البناء والإعراب 137
7- الإعراب التقديري: 144
8- الإعراب المحلّي 149
خاتمة الفصل 152
الفصل الثالث مقولة التعريف والتنكير 154
توطئة 155
القسم الأوّل: النكرة: 155
1-المفهوم 155
2-علامات النكرة 156
3-النكرة بين الأصالة والفرعية 157
4-درجات التنكير 159
5-أغراض التنكير 162
6-تنوين التنكير 164
أ- العلم المركّب المختوم بـ (ويه) 164
ب-العلم الممنوع من الصرف 164
ج-اسم الفعل 166
د-اسم الصوت 166
هـ-الظرف 167
القسم الثاني: المعرفة 167
1-المفهوم 167
2-المعارف 168
3-البعد النحوي لموضوع تفاوت المعارف 169

أولاً: التعريف بالعلميّة 171
1-أقسام العلم 172
أ.المرتجل والمنقول 172
ب.علم الشخص وعلم الجنس 174
2-الاسم والكنية واللقب 176
3-تنكير العلم 178
ثانيا: التعريف بالإضمار 180
1-الضمائر وأسماء الإشارة 180
2-ضمير الشأن 185
3-الموصولات 186
ثالثا: التعريف بالأداة (أل التعريف): 189
1-أل العهديّة 189
أ-العهد الذكري 190
ب-العهد الذهني 190
ج-العهد الحضوري 191
2-أل الجنسيّة 191
أ-للاستغراق 191
ب-تعريف الحقيقة 192
رابعا: التعريف بالإضافة 194
1-نوعا الإضافة 196
أ-الإضافة المحضة 196
- إضافة الأسماء الموغلة في الإبهام 198
ب - الإضافة غير المحضة 199
-التعريف والتنكير في النداء 201
قضية الحياد في مقولة التعريف والتنكير 203
خاتمة الفصل 204
الفصل الرابع مقولة الجنس 206
توطئة 207
1-التذكر والتأنيث بين اللغة والاصطلاح 209
2-التذكير والتأنيث بين الأصل والفرع 210

3–التذكير والتأنيث بين الحقيقة والمجاز 212
4– علامات التأنيث 215
أولاً: علامات التأنيث في الأسماء والصفات 216
1–تاء التأنيث المفتوح ما قبلها 217
2–تاء التأنيث المفتوحة 231
أ – كلتا: 234
ب–ثنتان 235
ج–ذات 235
3.الجمع بالألف والتاء 236
ثانيا: التذكير والتأنيث في المضمرات 241
1–الضمائر 241
أ–ضمائر الغيبة 241
ب–ضمائر الخطاب 245
ج–ضمائر التكلّم 249
2–أسماء الإشارة 250
3–الأسماء الموصولة 252
خاتمة الفصل 255
الفصل الخامس مقولة الإسناد 257
توطئة 258
1–القول والكلام 258
2–الجملة 260
3–التقسيم الثنائي للجملة ومبرّراته 266
4–الإسناد 270
6–أقسام الإسناد 274
أ. الإسناد الأصلي 274
ب . الإسناد غير الأصلي 274
الإسناد التام 275
الإسناد الناقص 276
ج–الإسناد المعنوي واللفظي 276
أولا: المركّب الإسنادي الاسمي 277

1-المبتدأ .....278.....
2-أقسام المبتدأ .....282.....
أ- الصريح: .....282.....
ب- المؤوّل: .....282.....
3-الخبـــر: .....282.....
4-حكم الخبر: .....283.....
5-أقسام الخبر: .....283.....
6-الرتبة في المركّب الاسمي: .....284.....
أ-وجوب تقديم المبتدأ .....287.....
ب- وجوب تقديم الخبر .....289.....
ج - جواز التقديم والتأخير .....290.....
7-حذف المسند والمسند إليه في التركيب الإسنادي الاسمي .....290.....
أ-حذف المبتدأ .....291.....
ب - حذف الخبر .....293.....
ثانيا: المركّب الإسنادي الفعلي .....294.....
1-الفعل وخصائصه الإسنادية .....295.....
2- ذكر الفعل وحذفه .....297.....
3- المسند إليه في التركيب الإسنادي الفعلي .....299.....
أ- الفاعل.....299
ب-أحكام الفاعل .....300.....
ج-حذف الفاعل .....302.....
د-الاستغناء عن الفاعل .....303.....
4- الرتبة في المركّب الإسنادي الفعلي .....304.....
خاتمة الفصل: .....315.....
الفصل السادس مقولة الزمن .....317.....
توطئة .....318.....
1- الزمن اللغويّ وإشكاليّة المصطلح: .....319.....
أوّلا: الزمن الصرفي .....322.....
1-الزمن والتشكيل اللغوي .....322.....
2-زمن الفعل .....323.....

ثانيا/ الزمن النحوي 335
1-الفعل في السياق 336
2-زمن الصفات في السياق 342
أ-زمن اسم الفاعل في السياق 342
ب-زمن اسم المفعول في السياق 347
جـ- زمن الصفة المشبّهة في السياق 349
د- زمن المصدر في السياق 350
ثالثا: الزمن والجهة 354
1-القرائن التي تفيد الجهة 359
أ-السين وسوف 359
ب-قد 362
ت-النفي 365
د- النواسخ 369
كان + الفعل 370
هـ- أفعال الكينونة الخاصة 375
خاتمة الفصل: 380
خاتمة البحث 384
فهرس الآيات 387
فهرس الشعر 403
قائمة المراجع 407
فهرس المحتويات 421

ملخص البحث

يتناول البحث بالنقد والتوجيه مقولات النحو العربي على ضوء اللسانيات المعاصرة، ويعرضها مرتّبة وفق ما درج عليه النحاة القدماء. باستثناء مقولة الزمن التي لم يخصّص لها النحاة بابًا، بل جاءت متفرقة في أبواب النحو. وهذه المقولات هي: مقولة أقسام الكلم ؛ مقولة الإعراب والبناء ؛ مقولة التعريف والتنكير ؛ مقولة التذكير والتأنيث؛ مقولة الإسناد؛ مقولة الزمن.

ولمعالجة هذه المقولات وضعنا مجموعة من الاعتبارات منها:

– التمييز بين الجانب التطبيقيّ الاستثماريّ لعلم النحو، والبحث اللسانيّ الذي يتناول اللغة تناولاً علميًّا وصفيا، متجاوزًا دوافع تأسيس علم النحو.

– التمييز بين الحقيقة التاريخيّة، والمنطق التاريخيّ القائم على الظنيّات والتخمينات التقريبيّة، التي تحقّق الرضا في سدّ ثغرات المجهول، أكثر ممّا تحقّق العلميّة المنشودة،.

– النظر إلى تعدّد الآراء النحويّة واختلافها نظرة إيجابيّة، ومحاولة الاستفادة منها في تكوين رأي يمكن أن ينسجم مع البحث اللساني.

يهدف البحث إلى تأصيل فهم، يجعل التراث النحوي العربي قاعدة، يمكن اعتمادها لإنتاج معرفة تتوافق والدراسات اللسانيّة المعاصرة، من خلال إعادة النظر في كفاية المقاربات التقليدية؛ ومساءلة نتائجها، فلم يَعُد بإمكان البحث اللسانيّ العربيّ ، أن يبنيَ منظومته بعيدًا عمّا حقّقته الدراسات النحويّة، وليس من الحكمة أن نوجّه الفكر في حركيّة انتقاله إلى المعاصرة، بتخطّي الموروث الحضاريّ وإحداث القطيعة معه، فاللسانيّات لا تطرح نفسها بديلًا عن النحو، بل إنّها تقرّه، وإن كانت تتجاوزه، فليس إلاّ من خلال حمله على منظور منهجيّ متجدّد، يواكب الرؤى النقديّة المعاصرة.

Abstract

This research deals, by criticism and orientation ,with the categories of Arabic grammar in the light of contemporary linguistics and presents them according to what the ancient grammarians have applied, apart from the category of time, which the grammarians did not devote a specific section, but rather it was separated in sections of grammar. These categories are: the category of parts of speech, the category of الإعراب and البناء, the category of definition and in-definition, the category of masculinization and feminization, the category of attribution, the category of time.

In order to treat these categories, we have put together a set of considerations, including:

. The distinction between the applied and investment aspect of grammar science, and the linguistic research that deals with language in a scientific and descriptive manner, overcoming the motives for establishing grammar science.

. The distinction between historical truth and historical logic based on suspicions and approximate guesses that achieve satisfaction in bridging the gaps of the unknown is greater than achieving the desired process.

3. Looking at the multiplicity of grammatical opinions and their differences in a positive sight, and trying to benefit from them in forming an opinion that can be in harmony with linguistic research.

This research aims to establish an understanding that makes the Arabic grammatical heritage a base that can berelied on to produce knowledge that coincides with contemporary linguistic studies by reviewing the adequacy of traditional approaches and questioning their outputs. Therefore, the Arabic linguistic research can no longer build its system far from what grammatical studies have achieved, and it is not wise to orient the thought in the movement of its transition to contemporaneityby bypassing the cultural heritage and creating a rupture with it. Linguistics does not present itself as a substitute for grammar, but rather approves it, and even if it overcomes it. It is only through having a renewed systematic perspective that accompanies contemporary critical visions.